جامِعةُ النجاحِ الوطنية
كليّةُ الدراساتِ العليا

البيانُ في غريبِ إعرابِ القرآنِ للأنباريِّ والتبيانُ في إعرابِ القرآنِ للعكبريِّ دراسةٌ مقارنةٌ في مواطنِ الاختلافِ في توجيهِ النصِّ القرآني

إعداد
احترام سعيد أحمد قرمش

إشراف
أ.د. حمدي محمود الجبالي

قُدِّمَت هذهِ الأُطروحَةُ استكمالًا لمتطلّبات الحصول على درجة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها في كليّةِ الدراساتِ العُليا في جامعة النجاح الوطنيّةِ في نابلس، فلسطين.
2014

البيانُ في غريبِ إعرابِ القرآنِ للأنباريِّ والتبيانُ في إعرابِ القرآنِ للعكبريِّ
دراسةٌ مقارنةٌ في مواطنِ الاختلافِ في توجيهِ النصِّ القرآني

إعداد

احترام سعيد أحمد قرمش

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2014/9/29, وأُجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
– أ.د. حمدي محمود الجبالي / مشرفاً ورئيساً	.....
– د. ناصر أبو خضير / ممتحناً خارجياً	.....
– أ.د وائل أبو صالح / ممتحناً دخلياً	.....

الإهداء

إلى الذينَ تعجزُ أمامَهمُ اللغةُ، وتنحني لهم الكلماتُ وحروفُ الهجاءِ إلى أسرى فلسطينَ، وكلِّ الشهداءِ

إلى منْ ربّياني صغيرةً واحتملا نزقي أمي وأبي تاج عِزتي وكامل الضوء في دمي والكبرياء

إلى إخوتي ، صديقاتي ، أحبتي شقيقات روحي في تربة روحي، والأشقاء

إلى كل من علمني حرفاً ، ويعلمني ومن أسداني نُصحاً ،،،

وألهمني

إلى كلِّ من يسعدُه نجاحي وانشراحي، وكلِّ من ساعدَني حتى بلوغِ صباحي

أهدي هذا الفرحَ بكلِّ امتنانٍ وكبرياء

الشكر والتقدير

أتقدّمُ ببالغِ الشكرِ، والتقدير من أستاذي الدكتور الفاضل حمدي محمود الجبالي، الذي أسعدني باختيارِ موضوعِ الرسالةِ، وقدَمَ لي كلَّ العونِ الصادق بما أبداهُ لي من ملاحظاتٍ، وتوجيهاتٍ، ولم يبخل عليّ بوقتهِ، وجهدهِ في سبيلِ توجيهي الوُجهةَ الصائبة، وتسهيلِ العثراتِ أمامي، وتثبيت خطايَ على طريقِ البحث، وأسألُ اللهَ أن يُبقيهِ لطلّابِ العلم هاديًا، ومرشدًا، وللغةِ الضادِ نبراسًا .

كما أتقدّمُ ببالغِ الشكر إلى كلِّ مَنْ مَدّ لي يدَ العونِ والمساعدةِ في إنجازِ هذا البحثِ.

الإقرار

أنا الموقع/ة أدناه، الرسالة التي تحمل العنوان:

البيانُ في غريبِ إعرابِ القرآنِ للأنباريِّ والتبيانُ في إعرابِ القرآنِ للعكبريِّ دراسةٌ مقارنةٌ في مواطنِ الاختلافِ في توجيهِ النصِّ القرآني

أُقرُّ بأنَّ ما اشتملت عليه هذه الرسالة، إنّما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة كلّها ، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة، أو لقب علميّ، أو بحثيّ لدى أية مؤسسة تعليمية، أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: اسم الطالبة : إحسان سعيد أحمد محمد

Signature: التوقيع :

Date: التاريخ: ٢٠١٤/٩/٢٩

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
الإقرار	ج
فهرست المحتويات	ح
الملخّص	د
المقدّمة	1
التمهيد: ترجمة الأنباريّ والعُكبريّ	5
أبو البركات الأنباريّ	5
أبو البقاء العُكبريّ	14
الفصْلُ الأوّلُ: المرفوعات	22
مسائل المبتدأ والخبر	23
ما يتعلّق بالمبتدأ والخبر	48
مسائل الفاعل ونائب الفاعل	49
التوابع	58
البدل	58
النعت	63
الفصلُ الثّاني: المنصوبات	67
ما يحتملُ المصدريّة والمفعوليّة والحاليّة	67
ما يحتملُ المصدريّة والحاليّة	75
ما يحتملُ المصدريّة والمفعوليّة	77
ما يحتملُ المصدريّة والمفعوليّة والمفعول لأجله	84
ما يحتمل المصدريّة والمفعول لأجله والظرف	87
ما يحتمل المفعول لأجله والحال	92
ما يحتمل المفعوليّة والحال	98
ما جاءَ خبرًا لكان أو مفعولًا به	101
ما يحتملُ المفعوليّةَ والظرفَ والتمييز	106

ما يحتملُ المفعوليّة والبدل	111
ما يحتملُ البدلَ والتمييز	115
ما يحتملُ المصدريّة والعطف	118
ما يحتملُ المفعوليّة والعطف	123
ما يحتملُ الظرفَ والبدلَ	127
ما يحتملُ البدلَ والنعتَ	132
الفصلُ الثالثُ: المجرورات	136
المجرورات	137
ما يتّصلُ بالمجرورات	150
الفصْلُ الرابعُ: الجملة	158
الجملة الاسميّة	159
الجملة الفعليّة	167
الفصْلُ الخامسُ: المصدر المؤول	175
أحرف المصدر	176
خلافُ الأنباريّ والعُكبريّ في توجيه المصدر المؤول	177
الفصلُ السادس: الأدوات	189
مِنْ	190
ما	193
اللّام	195
الخاتمة	201
الفهارس	204
فهرست الآيات القرآنية	205
فهرست الأحاديث النبويّة الشريفة	214
فهرست الأمثال	215
فهرست القوافي الشعريّة	216
قائمة المصادر والمراجع	220
Abstract	B

البيانُ في غريبِ إعرابِ القرآنِ للأنباريِّ والتبيانُ في إعرابِ القرآنِ للعكبريِّ دراسةٌ مقارنةٌ في مواطنِ الاختلافِ في توجيهِ النصِّ القرآني

إعداد

احترام سعيد أحمد قرمش

إشراف

أ.د. حمدي محمود الجباليّ

المُلخّص

تبحثُ هذه الدراسةُ في مواطن الخلاف النحويّ في توجيه النصّ القرآنيّ بينَ أبي البركات الأنباريّ، في كتابه (البيان في غريب إعراب القرآن)، والعُكبريّ في كتابه (التبيان في إعراب القرآن). وقد كثُرَت الدراساتُ التي تبحثُ في الخلافِ النحويِّ في توجيهِ النصِّ القُرآني، وهذه هيَ الدراسةُ الأولى التي خُصِّصَت لتبحثَ في مواطنِ الخلافِ النحويِّ بين هذينِ العالمينِ في توجيههما النصّ القُرآنيّ، فاعتنت بمعالجةِ الوجوهِ الإعرابيّةِ التي اختلفَ فيها العالمانِ؛ وحاولت ما أمكنها ذلكَ أن تعلّلَ، وتفسّرَ، وترجّحَ بعض الآراءِ على بعضها الآخر، وتدعمها بالحجج، والشواهدِ.

وتبيّنُ الدراسةُ طبيعةَ هذه الخلافاتِ، وتكشفُ عن الأسباب الحقيقيّةِ التي أدّت إليها، وتصنّفها وَفق المواضيع النحويّة التي تعالجها، لذا اقتضت مسائلُ الخلافِ أن يأتيَ البحثُ في مقدّمة تبيّن هدفَ الدراسة وهيكليّتها، ومنهجها، وتمهيدٍ يعرضُ ترجمةً مُختصرةً للأنباريِّ، والعُكبريّ، و ستّةِ فصولٍ حدّدتها طبيعةُ الخلافات، هي: المرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، والجملة، والمصدر المؤول، والأدوات.

وأخيرًا بيّنَ البحثُ أنَّ هناكَ خلافًا بينَ الأنباريِّ، والعُكبريِّ في توجيهِ النصِّ القُرآنيّ، وأنَّ هُناكَ أسبابًا حقيقيّةً أدّت بدورها إلى هذه الخلافاتِ، وإلى تعدد الوجوه الإعرابيّة، وهيَ أسبابٌ تعودُ في الغالبِ إلى اختلافِ القراءاتِ، واختلافِ المدارسِ النحويّة، وتفرّد أحد العالمين برأيٍ من الآراء، بالإضافةِ إلى اختلافٍ في المصادر التي اعتمدها كلّ من العالمينِ، واختلافٍ في المعنى والدّلالة بينَ المفسّرين؛ إذ يؤدي اختلافهما إلى تعدّد أوجهِ الأعراب، واختلافٍ في الآراء. كما بيّنتِ الدراساتُ أنّ الخلافَ بينهما ليس اختلافا مطلقا؛ بمعنى أنّه لم يشمل جميعَ أبوابِ النحو، ممّا يدلّ على تقاربٍ في تناولِ بعضِ القضايا اللغوية بينهما.

المقدّمة

الحمدُ للهِ الذي أودعَ من أسرارِ الإعجازِ في كتابِهِ ما لا تستوعبُهُ العقول، ولا تستنفدهُ كثرة الدراسات والمؤلّفات، والصلاةُ والسلامُ على من شرّفه ربُّ العالمين، بما تنزّلَ به الروحُ الأمينُ على قلبهِ بلسانٍ عربيٍّ مُبين؛ ليكونَ نذيرًا، ورحمةً للعالمين، وبعد:

فإنَّ أشرفَ العلومِ، وأعظمها منزلةً العلمُ بكتابِ الله، ذلكَ الكتاب الذي لم تعرفِ البشريّةُ بأكملها أعظمَ، وأشرفَ منهُ قدرًا، وفصاحةً، وبيانًا. وفهمُ إعجازِهِ، وأحكامِهِ، وشرائعِهِ، لن يتأتّى إلّا بالخوضِ في لغتِهِ، تلكَ اللغةُ التي شرّفَ اللهُ القرآنَ بها، وتشرّفت بهِ، فهوَ القائلُ في محكمِ التنزيلِ:﴿ **إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ**﴾[1]. فأحمدُ اللهَ أنْ أكرمني بدراسةٍ تتصلُ بكتابهِ الكريم .

والدراساتُ التي تناولتِ القرآنَ الكريمَ كثيرةٌ جدًّا، مختلفةٌ، ومتعدّدة، سعت كلٌّ واحدةٍ منها إلى إبرازِ ما قصَدت إليه. والدراساتُ النحويّةُ المتصلةُ بالقرآنِ الكريمِ كثيرةٌ أيضًا كثرةً مفرطةً يصُعبُ عدُّها وحصرُها، لكنَّ واحدةً منها لم تكن لتهتمّ على وجهٍ مخصوصٍ بإبرازِ مواطنِ الخلافِ النحويِّ بينَ الأنباريِّ والعُكبريّ في كتابيهما (البيان)، و(التبيان)، ذانكَ الكتابان اللّذان لقيا عنايةً خاصّةً من القُدماءِ والمُحدثين. فلا تكادُ تقرأُ للقدماءِ ممّن جاءَ بعدهما إلّا وتجدهُ يعتمدُ عليهما، وينقل عنهما، وكذا المُحدثون، بل إنَّ مِنَ المُحدثينَ مَن عمدَ إلى أحدِ الكتابينِ، وآثرَ درسَ جزئيّةٍ، أو نقاشَ مسألةٍ تتصلُ بهِ، ومن ذلكَ:

1. دراسة عبد الكريم حجاج، وعنوانها :" مسائل المرفوعات في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري"[2].
2. دراسة صدام علي صالح، وعنوانها :"التعدد الإعرابي ودلالته في الأسماء المبنية والفعل المضارع من خلال كتاب البيان في غريب إعراب القرآن".[3]

---

1 يوسف : الآية (2)

2 حجاج، عبد الكريم بشير: **مسائل المرفوعات في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري**، رسالة ماجستير غير منشورة.http://www.way2jannah.com/vb/showthread.php?t=13221

3 صالح، صدام علي حسين: **التعدد الإعرابي ودلالته في الأسماء المبنية والفعل المضارع من خلال كتاب البيان في غريب إعراب القرآن**، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005،http://www.iwan7.com/t1947.html

3. دراسة قاسم عبطان ، وعنوانها:" التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تبيان العكبري"[1].

4. دراسة زينب علي، وعنوانها: "التبيان في إعراب القرآن للعكبري دراسة وصفية نحوية" وقد درست الباحثة التقديم، والتأخير، والحذف، وبعض القضايا الصرفية.[2]

وهيَ دراساتٌ– كما لا يخفى من عناوينها–اهتمّت بجزئيات، وجوانب تتصل بأحد الكتابين، ولم تهتم بمناقشةِ مواطن الاختلافِ بينَ الأنباريّ، والعُكبريِّ في إعرابِ آياتِ القرآن الكريم على نَحوٍ واضحٍ جليٍّ، وإن وقعَ ذلكَ، فليسَ إلا لخدمةِ مقاصدها، فمن هذا الإحساسِ بانعدامِ الأبحاثِ المختصّة في دراسةِ هذا الخلافِ بينَهما، رغمَ كثرةِ المؤلّفاتِ والدراساتِ المقارنة المختصّةِ بإعرابِ القرآنِ، وإعجازه، وبيانه، ودلالته، فقد جاءَ هذا البحثُ ليقفَ على طبيعةِ هذا الخلافِ، وجلوه بينَ العالمينِ على نحوٍ بيّن.

وبناءً على ما تقدّمَ، فإنَّ هدفي في هذهِ الدراسةِ رصدُ مواطنِ الخلافِ النحويّ بينَ الأنباريِّ، والعُكبريِّ، وبيانُ طبيعةِ هذا الخلاف، إن كانَ خلافًا متعلّقًا بالإعرابِ، أو بالعلّةِ النحويّةِ، أو بمعاني الأدواتِ، وعملها، والبحث عن موارد هذهِ الخلافاتِ ومصادرها، ومحاولةِ ردِّ الآراءِ، والأقوالِ إلى أصحابها؛ لمعرفةِ الأسبابِ الحقيقيّةِ لهذهِ الخلافاتِ بعرضِها على أمّاتِ الكتب، كـَ (الكتابِ) لسيبويه، و(معاني القرآن) للأخفش، و(معاني القرآن) للفراء، وغيرهم، مستعينةً بما تفرّد من الكتبِ لدراسةِ الخلافِ، كـَ (الإنصافِ في مسائل الخلافِ) للأنباريّ، و (الخلاف النحويّ الكوفيّ) للجباليّ.

وتكمُنُ أهميّةُ الدراسةِ أيضًا في أنّها تلقي الضوءَ على مسائلَ خلافية سببها في الغالبِ تعدد الإعراب؛ وتعدّد الآراء، والحجج؛ نظرًا لاختلافِ المذاهبِ النحويةِ، وخاصّةً أنَّ كتابَ الأنباريِّ، يركّزُ على إعرابِ الغريبِ من القرآن، لا على المألوف، في حينِ تناولَ العُكبريُّ نصوصَ القرآنِ كاملةً، ما عدا المتشابه منها في التركيبِ والإعراب، مركّزًا على بيان الأوجهِ الإعرابيّة

---

1 الحميري، قاسم محمد أسود عبطان: **التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تبيان العكبري**" ، رسالة ماجستير،جامعة بابل،العراق،2002م

2 حجازي،زينب علي: **التبيان في إعراب القرآن للعكبري دراسة وصفية نحوية**، رسالة دكتوراة، جامعة الخرطوم، http://www.iwan7.com/t2309.html

التي تحتملها اللفظة الواحدة، وتعددها، أو المحلّ الإعرابيّ للجملة، والمصدر؛ لذا اقتصرت الدراسةُ على بيانِ مواطن الخلافِ النحويِّ ، وتركَت غيرَه من مستوياتِ اللغةِ.

أمّا عن المنهجِ الذي اتبعته في البحث، فهو منهجٌ وصفيّ تحليليّ إخصائيٌّ، اتبعتُ فيه الخطوات الآتية:

1. بحثتُ عن مواطنِ الخلافِ النحويِّ في توجيهِ النصِّ القرآني، في كتابيّ العالِمين، ورصدتُ هذه الخلافاتِ، ووقفتُ على طبيعتها، وقارنتُ بينَها.
2. اقتصرتُ على المسائلِ النحويّةِ، وتركتُ غيرها من مسائلِ اللغةِ، والصرفِ، والدلالةِ، إلّا بما يخدمُ النحوَ؛ وذلكَ لقلّةِ الخلافاتِ في هذهِ المستوياتِ، أو انعدامها.
3. حدّدتُ وجهَ الخلافِ بينَ الأنباريِّ، والعُكبريِّ في كلِّ مسألةٍ اختلفا فيها، ثمَّ بيّنتُ رأيَ الأنباريِّ؛ لكونه السابق، وأتبعته برأيِ العُكبريِّ، معَ إشارةٍ إلى المصدرِ الذي اعتمده كلٌّ منهما إن ذُكِر.
4. بيّنتُ آراءَ أهلِ العربيّة، وآراءَ النحويينَ في المسألةِ ، وبيّنت ما اتفق منها معَ رأيِ الأنباريّ، وما كانَ متوافقًا مع رأيِ العُكبريّ، وبعد بيانِ من سبقهما إلى الرأيِ ذاتهِ، أشرتُ إلى من وافق كلًا منهما من المُحدثين، مع بيانِ السبب، وإيراد الحججِ، والشواهد.
5. عرضتُ آراءَ العالمينِ، وآراء من سبقَهم إلى توجيه النصّ القرآنيّ، وإعرابه على أمّاتِ الكتب، للتوصّل إلى الرأي الأظهرِ من آراءِ العالِمَين، وبيان ما اتفق منها مع قواعد النحو، وأساسيّاته، محاولةً االتمثيل لكلِّ مسألةٍ بآياتٍ مشابهةٍ، وشواهد نحويّة تدعمها.
6. قسّمتُ المسائلَ النحويّةَ الخلافيّةَ التي عثرتُ عليها في فصول، ومباحث بناءً على طبيعة الخلافات، ومواضيع النحو التي شملها الخلاف.

وقد تطلّبت طبيعةُ هذه الخلافاتِ أن تتكوّنَ الدراسةُ من تمهيدٍ، وستّةِ فصول، تسبقها مقدِّمةٌ، وتتبعها خاتمة؛ ففي التمهيدِ ترجمةٌ مختصرةٌ للأنباريِّ، والعُكبريّ.

أمّا الفصلُ الأوّلُ، فقد تناولَ المرفوعاتِ مُقسّمةً إلى مباحثَ وفقَ المسائل التي وقعَ فيها خلافٌ بينَ الأنباريّ والعُكبريِّ، وهي مسائل المبتدأ والخبر، وما يتعلّق بهما كاسم كانَ، وخبرِ إنّ، ومسائل الفاعلِ ونائب الفاعل، وما جاءَ مرفوعًا، ووقعَ فيه خلافٌ من التوابع، ولا بُدّ من

الإشارةِ إلّا أنَّ هذا الفصلَ لم يشملِ الأسماءَ المُعربةَ فحسب، بل شَمِلَ ما جاءَ مبنيّا في محلِّ الرفعِ، كالأسماءِ الموصولةِ، وأسماءِ الإشارةِ.

وأما الفصلَ الثاني، فقد خُصِّصَ لمناقشةِ الاختلافِ في توجيهِ المنصوبات، وقد قُسّم إلى مباحثَ، وعناوين، وفق ما احتملته اللّفظةُ الواحدةُ من أوجهٍ إعرابيّةٍ؛ كأن تحتملِ اللفظةُ الواحدةُ النصبَ على الحالِ، أو المصدرِ، أو المفعولِ به، أو تحتمل النصبَ على الظرفِ أو التمييزِ وهكذا.

أمّا الفصلُ الثالثُ، فقد تناولَ المسائلَ الخلافيّة في توجيه المجرورات، وفي متعلّق بعضِ أحرفِ الجرّ، وبيّنَ أهمَّ مسائلِ الخلافِ بين البصريينَ والكوفيين، كالخلافِ في العطفِ على الضميرِ دون إعادة الجارّ، أو الخلافِ في عملِ الجارِّ بعدَ حذفه.

أمّا الفصلُ الرابعُ ، فيناقشُ ما اختلفَ فيه العالمان في توجيههما للموقعِ الإعرابيّ للجملةِ الاسميّة، أو الفعليّة.

ويناقشُ الفصلُ الخامسُ الخلافَ بين الأنباريّ، والعُكبريِّ في توجيهِ المصدرِ المؤول، مع بيانٍ لأحرفِ المصدرِ.

وتناولَ الفصلُ السادسُ الخلافَ في توجيهِ الأدوات النحويّة، من حيث معانيها، وعملها، وهي خلافاتٌ قليلةٌ؛ إذ خلا الخلاف من معظم الأدوات النحويّة، فاختلفا في توجيه معاني: مِن، وما، واللّام، وإعرابِ بعض أسماء الإشارةِ، والأسماء الموصولةِ، وقد جعلتُ خلافهما في معاني الأدوات في فصلٍ مستقلّ؛ لأنّ خلافهما في توجيه إعرابِ بعض الأدوات يتطلّب تصنيفه وَفق موقعه الإعرابيّ، كالمرفوعاتِ والمنصوبات.

ويلي هذه الفصول خاتمةٌ تبيّنُ أهمَّ نتائجِ هذهِ الدراسة، وقد ذُيّلت الدراسةُ بمجموعةٍ من الفهارس، وقائمةٍ للمصادر والمراجع.

وأخيرًا، فهذا ما استطعت تحقيقه في هذه الدراسةِ، فإن وُفِّقت، فاللهُ سبحانه وليّ التوفيق، وإن أخطأتُ، فهوَ سبحانه المنزّه عن الخطأ، واللهُ الموفق والمعين.

احترام سعيد قرمش

التمهيد:

لم يكن هدفُ الباحثةِ تأريخَ حياةِ أبي البركاتِ الأنباري، أو أبي البقاءِ العكبري، والإسهابَ في الحديثِ عن تفاصيلِ حياتهما، أو ما صاحبَ عصريهما من أحداثٍ توالت على الدولةِ الإسلاميةِ زمنِهما، ولكن لا بدَّ من أن يُصدرَ الحديثُ بموجزٍعن حياةِ هذين العالمين النحويين، وإن وفاهما الباحثون حقَّهما في البحثِ.

أبو البركات الأنباري:

اسمه ونسبه:

هو عبدُ الرحمنِ بنُ محمدِ بن عبد[1]الله بن أبي سعيدٍ محمد بن الحسن بن سليمان الأنباري أبو البركات[2]، وذكر اثنان من المؤرخين اسمَ والده"محمد" مقرونا بكنيته أبي الوفاءِ، هما البغدادي وابن خلكان[3].

كنيته ولقبه:

عندَ تصفحِ ما خطَّه المترجمون عن ابن الأنباري، وقعت على غير لقبٍ له، أشهرها: الكمال النحوي[4]، أو كمال الدين[5]، وذكر أحدهم : الفقيهَ الزاهد[6]، ولعل كنيتَه المشهورةَ (الكمال النحوي)

---

1 أجمعت المصادر التي ترجمت للأنباري على ذكر عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله، باستثناء القفطي في (إنباه الرواة)حيث ذكر الاسم مصغرا(عبيد الله).يُنظر:القفطي، جمال الدين ابي الحسن علي بن يوسف القفطي،**إنباه الرواة على انباه النحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية،بيروت، ط1، 2004م، 169/2.

2 يُنظر: ابن الأثير، عز الدين أبو الحسن بن عبد الواحد الشيباني، **الكامل في التاريخ**، 1402م، 477/11، وابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان،**وفيات الأعيان**، تحقيق: إحسان عباس ، دار الثقافة، بيروت،د.ت،139/3، والصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، **الوافي بالوفيات**، تحقيق عبد الأحد،وعبد العزيز،ط2،(فرانز شتوغارت) للنشر،1998م، 29/1.

3 يُنظر: ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين: **وفيات الأعيان**، 139/3، والبغدادي، إسماعيل باشا: **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، مجلد1،مكتبة المثنى، بغداد،1951م،ص519.

4 يُنظر:القفطي، جمال الدين: **إنباه الرواة على أنباه النحاة**،169/2. و الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد: **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**،دار الآفاق الجديدة،بيروت، د.ت،258/4، و الذهبي، الحافظ:**العبر في خبر من عبر**، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية،بيروت،د.ت،73/4.

5 يُنظر:الكتبي، محمد بن شاكر: **فوات الوفيات والذيل عليها**، تحقيق: إحسان عباس ، دار صادر،بيروت، د.ت، 292/2، و كحالة، عمر رضا، **معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية** ، دار إحياء التراث العربي، لبنان، د.ت، 183/5، و الطنطاوي، الشيخ محمد، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ط2، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص207.

6 يُنظر:عبد الجليل، عبد القادر: **معجم الأصول في التراث العربي**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006م، 2119/2.

وقد اكتسبَ تلكَ الكنيةَ من تلاميذه، والمقربين منه، فقد شهدوا له بأنه مبارك، وأن من لازمه ضمن له النجاح، و"كان نفساً مباركاً ما قرأ عليه أحد إلا تميز".[1]

مولده ونسبته:

كثيرا ما يختلفُ المؤرخون في تحديدِ سنة الولادة، وربما مكانها، وبشأن الأنباري فقد أجمع مترجموه على أن ولادته كانت عام خمسمئة واثني عشر للهجرة (512هـ)، إلا أنهم اختلفوا في تحديد مكانها. فذكرَ أكثرُهم الأنبار[2]، ونسبوه إليها[3]، ومنهم من ذكر بغداد[4]، وما يرجحُ قولَ الأكثريةِ قول محمد بن شاكر الكتبي في ترجمته عنه:" قدم بغداد في صباه، وقرأ الفقهَ في المدرسةِ النظامية"[5]. وجاء في ترجمةٍ أخرى:" سكن مدينة بغداد، وفيها عاش ومات" دون ذكر شيء عن مسقط رأسه[6].

---

1 يُنظر:اليافعي، ابو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان: **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، ط2، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت، 1838م، 408/3.

2 تحدث الحموي عن الأنبار، فقال:" الأنبار بفتح أوله مدينة قرب بلخ، وهي قصبة ناحية جورزان، وبها كان مقام السلطان، وهي على الجبل، وأكبر من مرو الروذ، وبالقرب منها، ولها مياه وكروم، وبساتين كثيرة، وبناؤهم طين، ينسب إليها قوم منهم أبو الحسن علي بن محمد بن الأنباري، وسميت الأنبار؛ لأنها كان يجمع بها أنابير الحنطة والشعير والتبن، وكان يقال لها الأهراء،فلما دخلتها العرب عربتها فقالت الأنبار.الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله: **معجم البلدان**، تحقيق: قريد عبد العزيزالجندي،ط1،ج1، دار الكتب العلمية، بيروت،1990م،ص305. وابن خلكان، أبو العباس شمس الدين: **وفيات الأعيان**،320/2.

3 يُنظر: ابن كثير، أبو الفداء: **البداية والنهاية**، دار الفكر، بيروت، 310/12.والسيوطي: **بغية الوعاة**، ص301، والحنبلي، أبو الفلاح: **شذرات الذهب**،258/4.والأتابكي، جمال الدين أبو المحاسن بن تغري بردي:**النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة**، دار الكتب العلمية، بيرت،1993م.82/6.والقفطي: **إنباه الرواة**،2/ ص169.والذهبي: **العبر في خبر من عبر**،73/3.والكتبي: **فوات الوفيات والذيل عليها**، 293/3.والصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك: **الوافي بالوفيات**، تحقيق: عبد الواحد وعبد العزيز ، ط2،فرانز شتايز شتوغارت،1991م، 247/18.وابن خلكان، أبو العبأس شمس الدين: **وفيات الأعيان**، 139/3.

4 يُنظر:الذهبي، الحافظ: **سيرة أعلام النبلاء**، 113/21.والبغدادي: **هدية العارفين**، 519/1، وضيف، شوقي: **المدارس النحوية**، ص278.

5الكتبي، محمد بن شاكر: **فوات الوفيات والذيل عليها**، 293/2.

6عبد الجليل، عبد القادر: **معجم الأصول في التراث العربي**،1119/2.

وذكرَ ابن قاضي شهبة أنه" نزيل بغداد"[1]، وفي موضع آخر أنه "قدم بغداد في صباه"[2]. أما اليافعي فيخالف هؤلاء جميعاً، ويؤكد أن ولادته كانت في بغداد[3]. غير أنه لا يذكر المصدر الذي أخذَ عنه، ولا يسندُ قولَه بما يثبته، مما يجعلُ كلامَه عرضةً للشك، فجل الدلائل تشير إلى أنَّ ابنَ الأنباري وُلِدَ في الأنبارِ، ثم انتقلَ إلى بغدادَ.

سيرتُه وأخلاقُه:

تشهدُ المصادرُ التي ترجمت لأبي البركات الأنباري أنه كانَ إماماً قدوةً، عبداً صالحاً فاضلاً، عالماً، زاهداً، كثيرَ الورعِ، محمودَ السيرةِ، أينما ذهبَ[4].

ويبدو أنَّ المزايا الحميدةَ التي غلبت على شخصيتِه، جعلت مؤرخيه ومترجميه يسهبون في الحديثِ عن تلكَ المزايا بشيءٍ من التفصيل، ووصفٍ مفصلٍ عن نمطِ عيشِه. فقد كانَ راضيا بعيشِ الكفافِ، وكان يضيق على نفسه، ولا يطمعُ من دنياه بأكثرَ مما يبقيه على قيدِ الحياةِ، فسيرتُه–كما يبدو– جملةٌ من الورعِ والمجاهدةِ. و" كان له من أبيه دار يسكنها وحانوت، مقدار أجرتهما نصف دينار في الشهر، ينتفع به، ويشتري منه ورقاً"[5].

وذكرَ محققُ كتابِ (البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث) من المظاهرِ ما يكشفُ عظمةَ زهده، وتواضعه،" فكان لا يوقد عليه ضوءاً، وتحتَه حصيرُ قصب، وعليه ثوب، وعمامة من قطن يلبسهما يوم الجمعة، فكان لا يخرج إلا للجمعة، ويلبس في بيته ثوباً خلقاً"[6].

---

1 شهبة، تقيّ الدين ابن قاضي الأسدي الشافعيّ: **طبقات النحاة واللغويين**،تحقيق: محسن عياض، مطبعة النعمان، النجف، د.ت ،ص326.

2 شهبة، تقيّ الدين ابن قاضي: **طبقات النحويين واللغويين**، ص363.

3 يُنظر:اليافعي، أبو محمد عبد الله: **مرآة الجنان**،408/3.

4 يُنظر:الأتابكي، جمال الدين أبو المحاسن: **النجوم الزاهرةفي أخبار ملوك مصر والقاهرة**، 90/6. و الطنطاوي،الشيخ محمد: **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ط2، دار المعارف،القاهرة، د.ت، ص207.

5 القفطي، جمال الدين: **إنباه الرواة**،170/2.

6 يُنظر: الأنباري، أبو البركات: **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**، تحقيق: رمضان عبد التواب، ط1، دار الكتب، مصر،1970، ص9، والحنبلي، **أبو الفلاح : شذرات الذهب**، 259/4.

وقد بلغت عفةُ النفسِ عندَه مبلغاً قوياً، ورفضَ أن تأسرَه متارفُ الدنيا، ومفاتنُها، أو أن يطأطئ رأسه لمتفضل عليه، حتى لو كان الخليفة نفسه." فقد سيّر إليه الخليفة المستضيء خمسمئة دينار فردها، فقالوا له: اجعلها لولدك، فقال : إن كنت خلقته، فأنا أرزقه"[1].

وقد كان يحضر دعوة الخليفة في كل سنة، فيبعث إليه الذهبَ، والمالَ، فيرد الجميع[2]، وهذا إنما يدل على مكانة ابن الأنباري عند الخليفةِ من جهةٍ، وعلى اتصافهِ بالزهدِ، والقناعةِ من جهة أخرى، والتضييق على النفس إلى هذا الحدّ درجةٌ راقية من معرفة الله ، قلَّ من يحتملها أو يقبلها راضياً في أيامنا هذه.

ومن البديهي أن تنتهي هذه الصفاتُ بصاحبها إلى سلوكِ التصوف. وقد وردت عدةُ إشاراتٍ تثبت ميلَه للمذهبِ الصوفي، ومشاركته المتصوفين في حلقاتهم، فقد كان يحضرُ نوبةَ الصوفية في دارِ الخلافة.[3] وقد ساعده على ذلك اتصالُه بالشيخ أبي النجيب الصوفي.[4] وقد كان لأخلاقه، وطبيعته دورٌ في حبه لهذا المذهب. فحياته لم تكن إلا مجموعة من السجايا الحميدة.

تعليمه:

لقد وجدَ صاحبُنا من الأسبابِ، والدواعي الداخليةِ، والخارجيةِ، والسياسيةِ، والاجتماعيةِ ما جعله محباً للعلم، جادا في طلبه، فقد عاشَ في عصرٍ ازدهرت فيه العلوم، وانتشرت المدارس العلمية، ونشطت حركةُ التأليفِ، والتعليم.[5]

غادرَ مدينة الأنبار صغيراً، والتحقَ بالمدرسةِ النظاميةِ في بغداد، ولازمَ شيوخَ العلومِ في عصره، فأخذَ الفقهَ والعلومَ واللغةَ، والأدبَ، ودرسَ النحوَ، ولزمَ طريقَ العلمِ إلى أن صارَ شيخَ العراق.[6]

---

1 السبكي:تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب: **طبقات الشافعية الكبرى**، دار المعرفة، بيروت، 1906 ،248/4. و الحنبلي: **شذرات الذهب**،259/4.

2 ابن كثير، أبو الفداء: **البداية والنهاية**،310/4.

3 يُنظر: ابن كثير، أبو الفداء: **البداية والنهاية**، نفسه،310/4.

4 يُنظر: السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب: **طبقات الشافعية الكبرى**، ، 248/4.

5 يُنظر: المختار، محمد ولد أباه: **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**، ط1، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت،2001م، ص249.

6 يُنظر: الحنبلي، أبو الفلاح: **شذرات الذهب**،**4**/258.

وقد كان يعقدُ مجلسَ الوعظِ في النظامية، وصارَ معيداً فيها، وتابعَ مثابرتَه، واهتمامَه إلى أن أصبحَ من المُشار إليهم في النحو.[1] كما أنه من رواةِ مصنفاتِ الأدب[2]، فقد روى الكثير من كتب الأدبِ ومصنفاته.

ويبدو أنَ النحوَ من أشهرِ العلومِ التي وُصف بها فقد كانوا يقولون عنه النحويُّ، [3] و قد قال عنه الذهبي :"وبرعَ في الأدبِ حتى صارَ شيخَ العراق،[4] وقد عقدَ الخوانساري موازنة بينه وبين أبي بكرٍ بن الأنباري فقال عن الأنباري الأول :"إنّه كان منحصر البراعةِ في فنونِ اللغة والعربية بخلاف هذا ، أي بخلاف أبي البركات الأنباريّ؛ صاحبنا،" فإنه الإمام البارع السيد المبرز في فنون شتى " [5].

شيوخه :

ذكرَ المترجمونَ لأبي البركات الأنباريّ، أنّهُ تلمذَ لـِ (أبي) منصور بن محمدٍ بن عبد الملك ابن خيرون (935هـ)[6] وأبي البركات عبد الوهابِ بن المباركِ الأنماطي (538هـ)[7]،

---

1 يُنظر:الصفدي، صلاح الدين: **الوافي بالوفيات**:247/18.

2 يُنظر:الكتبي، **صلاح الدين: فوات الوفيات**، 293/2، والصفدي: **الوافي بالوفيات**، 247/18.والذهبي: **العبر في خبر من عبر**،3/ 74، وعبد الجليل، عبد القادر: **معجم الاصول في التراث العربي**، 1119/2.

3 ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ،369/3.والسويطي: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ص301والذهبي شمس الدين: **سيرة أعلام النبلاء**،113/21ومحمد الشاطر:**الموجز في نشأة النحو**، ص103والسامرائي، ناضل صالح:**أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية** ، دار عمار،عمان2007، ص19.

4 الذهبي، الحافظ : **العبر في خبر من غبر** ،73/3 .

5 الخوانساري، محمد باقر الموسري: **روضات الجنان في أحوال العلماء والسادات**، الدار الإسلامية، بيروت، 1991م، 30/5.

6 الشيخ الإمام المُعَمَّر شيخ القرّاء أبو منصورمحمد بن عبد الملك بن خيرون البغداديّ المُقرئ، مولده في رجب سنة (454) للهجرة، كان شافعيًا من أهل السنة، روى عنه ابن عساكر، وأبو موسى، وابن الجوزيّ، كان ثقة صالحاً، ما له عمل سوى التلاوة، والإقراء، توفيّ سنة (539) في بغداد. يُنظر ترجمته في الذهبيّ، شمس الدين: **سِيَر أعلام النبلاء**، 94/20–95، و اليافعي، أبو محمد عبد الله بن أسعد: **مرآة الجنان**، 271/3، والبغداديّ، إسماعيل باشا: **هُدية العارفين**، 88/2–89، والأتابكيّ: **النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة**، 276/5، والحنفيّ، أبو الفلاح: **شذرات الذهب**، 2125/4.

7 الحافظ أبو البركات عبد الوهّاب بن المبارك المعروف بالأنماطيّ، ولد سنة (462) وتوفي سنة(538)، له من الكتب: تخاريجٌ في الحديث، وفوائد في الحديث، وكتاب في الإجاز، والصدق. يُنظر: الصفدي، صلاح الدين: **الوافي بالوفيات**، 165/14، و البغدادي، إسماعيل باشا: **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، دار الفكر، بيروت، 1982م، 638/5.

وأبي نصر أحمد بن نظام الملك (544هـ)[1] وأخذ عنهم الحديث[2].

وقرأَ اللغة على أبي منصورٍ الجواليقي[3]، وصحبَ الشريفَ أبا السعادات بن الشجري [4] وقد ترجمَ الأنباري لهذين الشيخين في كتابهِ (نزهة الألباء) .

تلاميذه:

من الذين تلمذوا لأبي البركاتِ الأنباري ابن الدهان النحوي [5]، والفخر الموصلي[6]، إذ لازماه، وأخذا عنه.

---

1 هو الحسن بن عليّ الطوسيّ أبو نصر، نزيل بغداد، كان صَدرا مُحتشمًا، يملأ العين، روى عن الشيخ أبي إسحق الشيرازيّ، ماتَ في ذي الحجة، سنة أربع وأربعين وخمسمئة. يُنظر: الذهبيّ، شمس الدين: **سِيَر أعلام النبلاء**، 236/20.

2 يُنظر: السبكيّ، تاج الدين: **طبقات الشافعية الكبرى**، 248/4.

3 هو موهوبُ بن أحمد بن محمدٍ بن الخضر الجواليقي اللغوي ، من كبارِ أهلِ العلمِ ، أخذَ عن الشيخِ أبي زكريا التبريزي، وصنّف له كتاباً لطيفاً في علم العروض، وألفَ كتباً حسنةً منها ، شرح أدب الكاتبلصاحبه ابن قتيبة، ومنها المعرب، والتكملة فيما تلحنُ فيه العامة. وقرأ عليه ابن الأنباري وكان منتفعاً به لديانته ، وكان في اللغةِ أمثلَ منه في النحو ، وتوفي سنة (539) للهجرة .يُنظر: الأنباريّ، أبو البركات: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ص396–398.

4 اسمهُ هبةُ اللهِ بن علي بن محمد بن حمزةَ الحسني المعروفِ بابن الشجريِّ ، يسميه ابن الأنباري الشيخَ الشريفَ أبا السعادات ، وكان وحيدَ دهرهِ في علم النحوِ ، وكان تامَّ المعرفة باللغة، أخذَ عن أبي المعمرِ بحر بن طباطبا العلويّ . وصنّف في النحوِ التصانيفَ الكثيرةَ ، وأملى كتابَ الأمالي وهو كتابٌ نفيسٌ يشتملُ على فنونٍ من علوم الأدبِ ،.من تصانيفه شرح كتابي ابن جني : اللمع والتصريف.، عامَ 542 للهجرة .يُنظر: ابن خلكان: أبو العباس شمس الدين: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، 183/2، والسيوطي، جلال الدين: **بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ص407،و القفطي، جمال الدين: **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، 356/3. والأنباري، أبو البركات: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، مكتبة المنار، 1985م، ط3، ص485، وضيف، شوقي: **المدارس النحوية**، ص277.

5 هو المباركُ بنُ المباركُ بن سعيدٍ بن الدّهان أبي بكرٍ الفريد النحوي المعروفِ بالوجيهِ ، كان مولدهُ سنةَ اثنتين وخمسمئة للهجرة ، ووفاته سنة اثني عشرة وستمئة ، لازم أبا البركاتِ الأنباري النحوي ، وقرأَ عليهِ وتتلمذَ له ، فهو أشهر شيوخهِ ، وسمع منه تصانيفَه. يُنظر: الحموي ،جمال الدين، ياقوت: **معجم الأدباء** ، تحقيق: أحمد الرفاعي، دار المأمون، وزارة المعارف العمومية، القاهرة ، د. ت، 8/ 175.

6 هو محمدٌ بنُ أبي الفرحِ بن معالي المنعوت بالفخرِ الموصلي الشافعي إمام فقيه، وُلد في الموصل سنة تسع وثلاثين وخمسمئة، وقرأَ بها القراءاتِ، وقرأَ العربيةَ على الكمالِ عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، وكان بصيراً بعلل القراءات، وكان فقيهاً فاضلاً نحوياً حسنَ الكلامِ في مسائلِ الخلافِ ، له معرفة تامة بوجوده القراءاتِ وعللها وطرقها، وله في ذلك مصنفاتٌ. يُنظر:الحنبلي: **شذرات الذهب في أخبار من ذهب** ،4/ 96 . وتغري ، جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي : **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1992م، 90/6.

مذهبه النحويُّ:

لم يكن من السهلِ تحديدُ المذهبِ النحوي الذي ينتمي إليه الأنباريّ ، ففي الوقت الذي نسبه بعضهم إلى مدرسة الكوفة، نسبه آخرون إلى مدرسة البصرة، وآخرون إلى المدرسة البغدادية.

فممّن نسبَهُ إلى الكوفةِ الطنطاويُّ[1]، والسامرائيّ[2]. ويُلاحظُ أن الأنباريَّ يكثرُ من استخدامِ المصطلحاتِ الكوفيةِ كما هو الحالُ في كتابهِ (البيان في غريب إعراب االقرآن)، فيسمي نائبِ الفاعلِ بما لم يُسمَّ فاعله،[3]ويسمّي لام العاقبة بلام الصيرورةِ،[4] وسمّى الحالَ قطعاً[5]، وهي مصطلحاتٌ كوفيةٌ[6]، وإن لم يُشر الأنباريُّ إلى أنّها من مصطلحات مدرسة الكوفةِ، وهذا يدلُّ على أنّه تأثرَ بهم إضافةً إلا تأثّره بالبصريينَ.

ويُلاحظ من خلالِ كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) أنه صاحبُ نزعةٍ بصرية، وإن نسبه بعضهم إلى الكوفةِ، فقد وقف مع البصريين في جمهور المسائل التي أحصاها ، ورجح مذهب الكوفيين في سبعِ مسائلَ، فهو يجري في جمهور آرائه مع البصريين ، ويفتح الأبواب لاختيار بعض آراء الكوفيين،[7] وقد أشار محقق كتاب (المسائل الخلافيّة في النحو) أنّ منهجه هذا جعلهم يعدّونه من متأخري النحاة الذين جمعوا بين النزعتين: البصرية، والكوفية، واختاروا ما بدا لهم صحّته أو رجحانه[8].

---

1 الطنطاوي، محمد سعيد : **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة** ، ص 207.

2 السامرائي، إبراهيم: **المدارس النحوية أسطورة وواقع** ، ط 1، دار الفكر،عمان 1987م ، ص 212.

3 الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر 1980 ، 2/ 168.

4 الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن** ،205/1.

5 الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 207/1.

6 يُنظر: الجبالي، حمدي محود حمد: **في مصطلح النحو الكوفي تصنيفًا**، واختلافًا، واستعمالًا، جامعة اليرموك، رسالة ماجستير غير منشورة، 1982، ص51–53

7 يُنظر: ضيف،شوقي : **المدارس النحوية** ، ص ،،278 يُنظر أيضاً: سباعنة، جنات مروح عبد الخالق : **كتاب أسرار العربية لابن الأنباري مصا دره اللغوية والنحوية** ، جامعة النجاح 2002 م ، نابلس . رسالة ماجستير غير منشورة ، ص4

8 يُنظر: العُكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: **المسائلُ الخلافيّةُ في النحو**، تحقيق: عبد الفتاح سليم، مكتبة الأزهر، القاهرة، 1983م، ص22–23.

وقد ذكر الأنباري في مقدمة كتابه (الإنصاف) أنه لا يتعصب لمذهب، فقال : " ذكرتُ من مذهب كل فريقٍ ما اعتمد عليه أهلُ التحقيق، واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة وأهل البصرة على سبيل الإنصاف لا التعصب والإسراف..."[1].

وفي كتابه (أسرارُ العربيةِ) يوضح المنهج الذي اتبعه في ترجيح الآراء النحويةِ، وأنّه لا يتعصّب لمذهبٍ، فيقول:" وبعدْ فقد ذكرتُ في هذا الكتاب الموسوم بـِ (أسرار العربية) كثيراً من مذاهب النحو بين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين ، وصححت ما ذهبتُ إليه منها ما يحصلُ بـــه شفاء القليل، وأوضحتُ فسادَ مـــا عداهُ بواضـــح التعـــليل ورجعت في ذلك إلى الدليل ".[2]

وهذا لا يعني أنه كان لا يأخذُ برأي الكوفيين مُطلقًا، فكان يقولُ في بعض الأحيان: "والصحيح هو قول الكوفيين كما ورد في (الإنصاف) المسألة العاشرة . وقال في كتابه (أسرارِ العربية) :"ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوزُ تقديم خبر ليس على اسمها " ثم قال: "والاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيون "[3]، وذكر أحدُ المحققين أن الأنباري لم يؤيد رأي الكوفيين إلا في سبع مسائل فقط[4]، إلا أنَّ عددَ هذه المسائلِ لم يُحدّد في كتابهِ (الإنصاف)، ولم يصرّحِ الأنباريُّ بعددها، وإن كانت قليلةً.

وخلاصة الحديث أن الأنباريَّ عالمٌ ملمٌ بمذاهبِ النحاةِ من أعلام المدرستين الكوفية والبصرية، فقد وقف على آرائهما في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)، وأورد أدلةَ المدرستين في كثيرٍ من المسائل الصرفية، والنحوية ، ولا يخفى أنَّ أكثرَ تأييده كان للبصريين، فنجده يسردُ دعوى الكوفيين ثم يدلي بحججِ كلٍ من الفريقين ويعرضها بوضوح ، ويذكر ردَّ كلِّ فريقٍ على حجج الفريق الآخر ، ويصل إلى الحكم الذي اكتفى فيه بإيراد ردود البصريين على

---

1 الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد : **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، دار الجيل ، بيروت 1982، ص5.

2 الأنباري، كمال الدين أبو البركات : **أسرار العربية** ، تحقيق : فخر صالح قدارة ، ط1 ن دار الجيل، بيروت ،1995م ،ص 13.

3 نفسه، ص137.

4 يُنظر:المخرومي ، مهدي :**مدرسة الكوفة ومنهجها في النحو**، دار الرائد العربي ،بيروت،1986م ،ص362.ومحمد الشاطر: **الموجز في نشأة النحو**،ص104

حجج الأولين ، فتكون هذه الردود هي حكمه نفسه في المسألة المفروضة ، أمّا المسائل التي نصرَ فيها الكوفيين فهي قليلةٌ[1]، وهذا يدفعني إلى خلاصةٍ مفادُها أنّ الأنباريّ بصريٌّ المذهبِ.

مصنفاته:

لقد أفنى ابن الأنباريِّ حياته منقطعاً في منزله، منفقاً وقته في القراءة والتأليف والعبادة. فغدت حياته حافلةً بالتصانيف والمؤلفات المختلفة، فقد ألف في الفقه، والزهد، وعلم الكلام، والمناظرة، وعلم الجدل واللغة، وكان أكثرها في فنون العربية.

وقد تعددت الآراء حول عدد تلك المصنفات، فأوصلها الحنبلي إلى مئة وثمانين مصنفاً [2]، وذكر السبكي أن مؤلفاته تزيد عن خمسين مؤلفاً، [3] وعدَّ له السيوطي سبعاً وستين مؤلفاً [4]، أما رمضان عبد التواب فقد عدّ له في مقدمة كتاب (البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث) أربعة وثمانين مؤلفاً، مشيراً إلى أنها تصل إلى مئة وثلاثين مؤلفاً[5]،وقد اتسمت مؤلفاته بالجودة والدقة، وأكثرُها في النحوِ،[6] وكلُّها تصانيفُ حسنةٌ نافعةٌ[7].

وفيما يلي ذكرٌ لبعضِ مؤلفاتهِ المطبوعةِ: (الإنصافُ في مسائلِ الخلافِ)، و(أسرارُ العربيةِ)، و(الإغرابُ في جدلِ الإعراب)، و(البلغةُ في الفرقِ بينَ المذكرِ والمؤنثِ)، و(حليةُ العقودِ في الفرقِ بينَ المقصورِ والممدودِ)، و(زينةُ الفضلاءِ في الفرقِ بينَ الضادِ والظاءِ)، و(لمعِ الأدلَّةِ)، و(اللُّمعةُ في صنعةِ الشعرِ)، و(الموجزُ في القوافي)، و(نزهةُ الألباء في طبقاتِ الأدباءِ)، و(الوجيزُ في علمِ التصريفِ)، و(الإسماءُ في شرحِ الأسماءِ)، وكتابُ (الألفِ واللامِ)، و(شرحُ السبعِ الطوالِ)، و(البيانُ في غريبِ إعرابِ القرآنِ)[8].

---

1 ينظر: الأنباري، أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، مقدمة الكتاب.

2 الحنبلي، أبو الفلاح: **شذرات الذهب**، 258/4–259.

3 السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب: **طبقات الشافعية**، 248/4.

4 السيوطي، جلال الدين: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ص301–302.

5 الذهبي، الحافظ: **العبر في خبر من غبر**، 231/4.

6 المختار، محمد ولد أبّاه: **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**، ص249.

7 ابن الأثير: **الكامل في التاريخ**، 194/11، واليافعي: **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، 408/3، وابن خلكان: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، 369/3.

8 يُنظر: الصفدي، صلاح الدين: **الوافي بالوفيات**، 18/ 298، والأتابكي، جمال الدين: **النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة**، 6/ 90، والحنبلي، **أبو الفلاح: شذرات الذهب**، 258/4–259، يُنظر:كحالة، عمر رضا: **معجم المؤلفين**، 183/5، والسيوطي، جلال الدين: **بغية الوعاة** في طبقات اللغويين والنحاة، ص301–302والأنباري، أبو البركات: **أسرار العربية**، ص11–12، والأنباري، أبو البركات: **نزهة الألباء**، ص207.

كتابُ البيانِ في غريبِ إعرابِ القرآنِ:

يُعدُّ هذا الكتابُ آخرَ مؤلفاتِ الأنباري النحوية، وخاتمةَ أعمالِهِ،[1] ويحوي النحوَ، والصرف، واللغةَ، والقراءاتِ، ومسائلَ الخلافِ، ومذاهبَ النحاةِ، وقد طُبِعَ مرّةً واحدةً في القاهرةِ عام 1969م، وحققه الدكتور طه عبد الحميد،[2] وذُكرَ الكتابُ باسمِ (غريب إعرابِ القرآنِ)[3]، وأكثرُ عنايتهِ بالإعرابِ، وذكرِ الأصلِ اللغويِّ للكلماتِ، وبالناحيةِ النحويةِ على وجهِ العمومِ، وقلَّما ينصرفُ عن ذلكَ إلى مسألةٍ شرعيةٍ أو بلاغيةٍ، والدليلُ على أنهُ آخرُ مؤلفاتِهِ أنَّ الأنباري يُشيرُ فيهِ إلى كتبهِ الأخرى، وخاصة (الإنصاف)، و(أسرار العربيةِ).[4]

وفاته:

توفي أبو البركاتِ الأنباري ليلةَ الجمعةِ في التاسع من شعبانَ عامَ سبعةٍ وسبعينَ وخمسمئةٍ للهجرةِ، ودُفِنَ في بابِ أبرز في تربة الشيخِ أبي إسحاق الشيرازي[5].

أبو البقاء العكبري:

هوَ عبدُ اللهِ بنُ الحسينِ بنِ عبدِ اللهِ أبو البقاءِ النحويّ الضريرُ العكبريُ الأصلِ، البغداديُّ المولدِ والدارِ[6]، الأزجيُّ، الفقيهُ، الحنبليُّ، الحاسبُ،[7] وقد نُسِبَ إلى بلدةِ عُكْبرا، وهيَ بلدةٌ صغيرةٌ على دجلةَ فوقَ بغدادَ بعشرةِ فراسخَ،[8] معَ أنه لم يولد فيها.

---

1 يُنظر:الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريبِ إعراب القرآن**، 13/1.

2 يُنظر:الأنباري، أبو البركات: **أسرارُ العربيةِ**، ص11.

3 يُنظر:السيوطي، جلال الدين: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ص302.

4 يُنظر:السامرائي، فاضل صالح: **أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية**، ص92.

5 يُنظر:السيوطي، جلال الدين: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ص302.

6القفطي: **إنباه الرواة على أنباه النحاة**،216/2–217، وابن خلكان: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، 100/3–103، وابن رجب، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن شهاب: الذيل **على طبقات الحنابلة** ، دار المعرفة، بيروت، 1952م، 109/2. والذهبي: **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: د. بشار عواد معروف ومحيي هلال السرحان، 91/22–92.وابن الأثير: **الكامل في التاريخ**، 338/9.وابن كثير: **البداية والنهاية**، 87/13.و الذهبي: **العبر في خبرِ من غبر**169/3–170.والسيوطي، جلال الدين: **بغية الوعاة**، ص116، وبروكلمان: **تاريخ الأدب العربي**، ترجمة: رمضان عبد التواب ، ط3، دار المعارف، مصر، 174/5–175.،وفروخ، عمر: **تاريخ الأدب العربي** ، ط5، دار الملايين، دمشق، 466/3–469.

7 ابن كثير، أبو الفداء: **البداية والنهاية**، 1/ 78.

7 البغدادي، إسماعيل باشا: **هدية العارفين**، 409/1، و العكبري، أبو البقاء: **شرح التبيان للعلامة العكبري على ديوان أبي الطيب أحمد بن الحسين المتنبي**، المطبعة العامرية الشرقية، د.ت، ص4.

8 الحموي، شهاب الدين ياقوت: **معجم البلدان**، (عكبرا)، 143/3.

مولدُهُ:

ترجحُ المصادرُ أنَّ ولادةَ أبي البقاءِ كانت في بغدادَ، أما تاريخُ ميلادهِ فكانَ سنةَ ثمانٍ وثلاثينَ وخمسمئةٍ ، وتجمِعُ المصادرُ على ذلكَ باتفاق–بشهادة أبي رجب– إذ ذكرَ السنةَ، وأشارَ إلى ذلكَ قائلاً: "هكذا قالَ غيرُ واحدٍ"[1] إلا أنَّ القطيعي تلميذَ العكبريّ جعلَ ولادتهُ عامَ تسعةٍ وثلاثينَ وخمسمئةٍ، قال ابن رجب ناقلاً قولَ القطيعي: "وقالَ القطيعي: سألتهُ عن مولدِهِ فقالَ في حدودِ سنةِ تسعةٍ وثلاثينَ وخمسمئةٍ"[2]، وقدْ رجّحَ عبدُ الرحمنِ العثيمينِ التاريخَ الأولَ قائلاً: " إنَّ ميلاده كانَ في أواخرِ سنةِ ثمانٍ وثلاثينَ"[3]

ولمْ تذكرِ المصادرُ إلا مقتطفاتٍ قليلةً عن حياتهِ، معَ إغفالٍ تامٍّ لأسرته، فلا حديثَ عن أبيهِ، ولا عن تأثيرهِ فيهِ، وذكرَ محقق (اللبابِ في عللِ البناءِ والإعرابِ) أنه تزوج ، وأن امرأته كانت تقرأُ عليهِ كتبَ الأدبِ وغيرها.[4]

أخلاقه ومنزلته:

شهدَ أهلُ العلمِ ممن ترجمَ لأبي البقاءِ، أو عاصرَهُ، أو أخذَ عنهُ، بأنه بلغَ الغايةَ فضلاً ونبلاً، وعلماً، وديناً، وتوافقت الترجماتُ بوصفهِ بصفاتٍ تدلُّ على صلاحِهِ، وحسنِ خُلُقِهِ، قالَ تلميذُه محبُّ الدينِ بنُ النجارِ: "كانَ ثقةً صدوقاً فيما ينقله ويحكيهِ، غزيرَ الفضلِ، كاملَ الأوصافِ كثيرَ المحفوظِ، حسنَ الأخلاق متواضعاً،[5]وقالَ الذهبي: "وكانَ ذا حظٍّ من دينٍ وتعبّدٍ وأوراد"[6]، وقالَ السيوطي:" له تردّدٌ إلى الرؤساءِ لتعليمِ الأدبِ"[7]، وقالَ عنه الفيروزأبادي: " أديبٌ ذو معرفةٍ بعلومِ القرآنِ، والجبرِ، والمقابلةِ، وغوامضِ العربيةِ"[8].

---

1 ابن رجب، زين الدين أبو الفرج: **الذيل على طبقات الحنابلة**،109/2.

2 ابن رجب، زين الدين أبو الفرج: **الذيل على طبقات الحنابلة**، 110/2.

3 العثيمن، عبد الرحمن: **تحقيق "كتاب التبيين عن مذاهب النحويين والبصريين والكوفيين" لأبي البقاءِ**، دارِ الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص14.

4 يُنظر:العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط1، دار الفكر، دمشق، 1995م، ص10.

5 السيوطي، جلال الدين: **بغية الوغاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ص116.

6 الذهبي، شمس الدين : **سير أعلام النبلاء**،22/ 93.

7 السيوطي، جلال الدين: **بغية الوعاة**، ص116.

8 الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، تحقيق: محمد المصري، ط1، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، 1987م، ص122.

وقد صنعت منه هذه الصفاتُ والأخلاقُ رجلاً من أشهرِ علماءِ بغدادَ في عصرهِ. " ولم يكن في آخرِ عمره في عصره مثلهُ في فنونهِ ، وكانَ الغالبُ عليهِ النحو"[1].

ولشهرةِ أبي البقاءِ وصيتهِ، وتمسكه بمذهبهِ الحنبليِّ ما جعله مقصدَ العلماءِ، يقولُ أبو البقاءِ عن نفسِهِ: "جاءَ إليّ جماعةٌ من الشافعيةِ وقالوا: انتقل إلى مذهبنا ونعطيكَ تدريسَ النحوِ واللغةِ بالنظاميةِ، فقلت: لو أقمتموني وصببتم الذهبَ عليَّ حتى واريتموني، ما رجعتُ عن مذهبي"[2].

تعليمه وثقافته:

أُصيبَ أبو البقاءِ بالجدري في صباهُ ، فذهب ببصرهِ[3]، ولكنّ الله عوضّهُ منه عقلاً واعياً، وبصيرةً نافذةً، فاستطاعَ أن يستوعبَ ثقافةَ عصرهِ. فذكرتِ المصادرُ أنّه لم يبقَ في زمنهِ من يدانيهِ علماً وتحصيلاً، فصارَ إماماً مقصوداً في علومِ القرآنِ، والفقهِ، واللغةِ، والنحوِ، والعروض، والفرائض، والحسابِ، ومعرفة المذهبِ، والمسائلِ النظريةِ.[4]

وذكرَ الحنبلي أنه كانَ يفتي بتسعةِ علوم،[5]ووصفه الخوانساري بالمتميز من بين الأمثالِ والأقرانِ،[6]ولهذا ذاعَ صيتهُ، وانتشرت كتبُهُ بين الدارسين، وقصده طلاب العلمِ والمعرفةِ من الأقطارِ، وفزعَ إليهِ أهلُ التحصيلِ فيما كان يُشكلُ عليهم، وطلبه الرؤساءُ لتعلمِ الأدبِ.[7]

---

1 ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، 3/100–101.

2 الذهبي، الحافظ شمس الدين: **سير أعلام النبلاء**، 22/93.و السيوطي، جلال الدين: **بغية الوعاة**، ص116، و سركيس، يوسف إليان:**معجم المطبوعات العربية والمعربة**، مطبعة سركيس، مصر، 1928م، ص294،و العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: **إعراب الحديث النبوي**، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط2، دار المنارة، جدة، 1987م، ص17، روايّ، صلاح: **النحو العربي نشأته تطوره مدارسه رجاله**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2003م، ص565.

3 يُنظر:الحنبلي، أبو الفلاح: **شذرات الذهب**، 5/67.

4 يُنظر:ابن رجب،زين الدين : **الذيل على طبقات الحنابلة**، 2/111، و الذهبي، الحافظ: **العبر في خبر من غبر**، 3/92–93.

5 يُنظر:الحنبلي، أبو الفلاح: **شذرات الذهب**، 5/ ص67–68، والعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين: **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، دمشق، دت، ص6–7.

6 يُنظر:الخوانساري،محمد باقر الموسري: **روضات الجنان في أحوال العلماء والسادات**، ص434.

7 يُنظر:السيوطي، جلال الدين: **بغية الوعاة** ، ص116.

شيوخه:

عاشَ في عصرِ أبي البقاءِ كوكبةٌ من العلماءِ، كان له شرفُ مصاحبتهم، والأخذ عنهم في علومٍ شتى، منهم: إبراهيم بن دينارٍ بن أحمد بن الحسين، ، وقد أخذَ عنهُ أبو البقاء الفقهَ الحنبلي[1]، و أبو الفرجِ عبدُ الرحمنِ بن الجوزي المتوفى عام 597هـ[2]، و ابن الخشّاب عبد الله بن أحمد البغدادي المتوفى عام 576هـ، وهو أكبر شيوخه في النحوِ، وتأثره بهِ وبكتابِهِ (المرتجل) ظاهرٌ في اللُّبابِ، وإلى جانبِ النحوِ أخذَ عنه أبو البقاءِ الفرائضَ والحسابَ واللغةَ[3]، ومن شيوخه أيضًا: عليُّ بنُ الحسينِ بن عساكر البطائحي الضرير المقري، المتوفى عام 572هـ، وقد أخذَ عنه القراءاتِ، وسمعَ الحديثَ[4]، ومحمدُ بنُ محمدٍ بنُ الحسين أبو يَعلي الصغير، المتوفى عام 560هـ ، أخذَ عنه أبو البقاءِ الأصولَ، والخلافَ، والمذهبَ[5]، وعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله أبو البركاتِ الأنباري، ، وذكرَ أبو البقاءِ في كتابِهِ جميعَ المسائلِ التي ذكرَها شيخُهُ الأنباريُّ في كتابِ الإنصافِ مسألةً مسألةً، وزادَ عليها".[6]

تلاميذه:

ذكرتِ المصادرُ أكثرَ من أربعينَ تلميذاً قرأوا على أبي البقاءِ بينَ أئمةٍ، وحفظةٍ، ونحاةٍ ومؤرخين، وأكتفي بذكرِ من درسوا النحوَ على يدهِ، وهم:

1. أحمدُ بن عليٍّ أبو العباسِ الأزديِّ المهلّبي الحمصي النحوي المتوفى عام 644هـ.[7]

---

1 يُنظر:ابن رجب، زين الدين: **الذيل على طبقات الحنابلة**، 111/2، والعُكبريّ، أبو البقاء: **إعراب الحديث النبويّ**، ص21.

2 يُنظر: ابن خلكان: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، 288/2.والحنبلي، أبو الفلاح: **شذرات الذهب**، 222/4.والعكبري: **إعراب الحديث النبوي**، ص21–22والعكبري، أبو البقاء: **اللباب في علل البناء والإعراب**، ص11

3 ابن خلكان: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، 102/3–103.والقفطي، جمال الدين: **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، 116/2،والعكبري، أبو البقاء: **إعراب الحديث النبوي**، ص19.والعكبري، أبو البقاء: **اللباب في علل البناء والإعراب**،ص11

4 القفطي، جمال الدين: **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، 116/2.و الحنبلي، أبو الفلاح: **شذرات الذهب**، 213/4

5 ابن رجب، زين الدين: **الذيل على طبقاتِ الحنابلة**، 246/1.والعكبري، أبو البقاء: **إعراب الحديث النبوي**، ص21.

6 يُنظر: الأندلسي،أبو حيان النحوي محمد بن يوسف: **تذكرة النحاة**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م،ص 715.

7 يُنظر:الذهبي، الحافظ: **العبر في خبر من غبر**، 183/5.

2. عبدُ الرحمنِ بنُ نجم أبو الفرجِ ابن الحنبليّ المتوفى عام 634هـــ.[1]

3. القاسمُ بنُ أحمدَ علم الدين اللّورقيّ الأندلسيّ المتوفى عام 661هـــ[2]

4. عبد الصمد بن أحمد القُطَيعيَ المحدِّث النحويِّ المتوفى عام 676هـــ.[3]

5. يحيى بنُ أبي منصور أبو زكريّا بن الصيرفي المشهور بابنِ الحبيشيّ المتوفى عام 678هـــ.[4]

مذهبه النحويِّ:

لمْ يرِد في كتبِ التراجمِ إشارةٌ واضحةٌ إلى مذهبِ أبي البقاءِ، غيرَ أنَّ نفرًا من الدارسينَ قد ألحقوهُ بمدرسةِ بغدادَ، وبعضهم بمدرسةِ الكوفةِ، أما محققُ (إعراب الحديثِ النبويِّ) فقد عدّهُ بصريَّ المذهبِ،[5]وألحقه شوقي ضيف بالبغداديين،[6] وذكرَ الحلوانيّ– محققُ كتابِ (مسائل خلافية في النحو)ـــــ أنَّ العكبريَّ اتخذَ من نحوِ البصريينَ إماماً لهُ، فكانَ نحوُ البصرةِ أكثرَ التياراتِ تأثيراً فيهِ، فهوَ يتبنى آراءَهم، ويأخذ بأقيستهم في كتابهِ المسائل، وفي شرحِهِ لــِ (لاميّةِ العربِ)، ورغمَ تأثره بالبصريينَ يذكرُ الحلوانيُّ أنه كان محيطاً بأقوالِ أئمتهِ أمثالَ الفراءِ والكسائيَّ، فهوَ يعرِضُ آراءهم، ويردّها، ويُلزمهم إلزاماتٍ يبتكرُها مرّةً، ويستعينُ بأقوالِ أهلِ البصرةِ مرّةً أخرى.[7]

وبناءً على ما تقدَّمَ من أقوالٍ، فقد كانَ للمذهبينِ البصريِّ والكوفيِّ تأثيرٌ كبيرٌ في تكوينِ أبي البقاءِ النحويِّ، وهذا يدلُّ على بغداديّتهِ؛ لأنَّ نحوَ البغداديينَ يقومُ على التوفيقِ بينَ مدرستيِّ

---

1 يُنظر:الحنبلي، أبو الفلاح: **شذرات الذهب**، 164/5.

2 يُنظر:العكبري، أبو البقاء: **اللباب في علل البناء والإعراب**، ص15.

3 القفطي، جمال الدين: **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، 161/4.

4 يُنظر:الحنبلي، أبو الفلاح: **شذرات الذهب**، 68/5.

5 يُنظر: ضيف، شوقي : **المدارس النحوية**، ص279.

6 يُنظر:العكبري، أبو البقاء: **إعراب الحديث النبوي**، ص31.

7 يُنظر:العكبريّ، أبو البقاء: **مسائل خلافية في النحو**، تحقيق : محمد خير الحلوانيّ ، دار الشرق العربيّ، بيروت ، 1992م، ص10.

البصرةِ والكوفةِ، فالآراءُ النحويةُ المنسوبةُ إلى البغداديينَ قد تكونُ في الأصلِ آراءً بصريةً أو كوفيةً.

آثارُه النحويةُ:

كانَ أبو البقاءِ العكبريِّ واسعَ الثقافةِ، كثيرَ المؤلفاتِ، ذكرت له المصادرُ ثلاثةً وخمسينَ مصنفاً، تناولَ فيها علومَ العربيةِ والدينِ والحسابِ، منها تسعة عشرَ في النحو، وهي:

1. اللُّبابُ في عللِ البناءِ والإعرابِ[1]، وقد حقّقهُ الأستاذُ خليلُ الحسون، ونالَ بهِ درجةَ الدكتوراة من جامعةِ القاهرةِ[2]، وقد سمّاهُ بعضُهُم: اللُّباب في عللِ النحوِ[3]، واللُّباب في النحو، أو اللُّباب في البناءِ والإعرابِ.[4]
2. الإعرابُ في عللِ الإعرابِ، ذكرَه ابن رجب في ترجمته عن العكبري،[5] وقد أشارَ إليهِ العكبري في كتابهِ التبيان، في أثناءِ حديثه عن قولهِ تعالى: " ولاتَ حينَ مناص"[6]، قال: "وقد استوفيت ذلك في علل الإعراب الكبير".[7]
3. إعراب القراءات الشواذ، ويسمى إعرابَ الشواذِ، وإعرابَ الشواذِ في القراءاتِ[8].
4. الإشارة في النحوِ، وقد ذكره السيوطي في البغية[9].
5. إعراب الحديث النبوي، وقد حققه الدكتور عبد الإله نبهان[10].
6. إعراب شعر الحماسة، ويمسى إعراب الحماسة[11].

---

1 يُنظر: السيوطي، جلال الدين: **بغية الوعاة**، ص116.

2 يُنظر: العكبري، أبو البقاء: **إعراب الحديث النبوي**،ص24.

3 ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، 100/3.

4 الحنبلي، أبو الفلاح: **شذرات الذهب**، 68/5.

5 ابن رجب، زين الدين: **الذيل على طبقات الحنابلة**، 111/2.

6 ص: الآية (3).

7 يُنظر:العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 209/2.

8 ابن رجب، زين الدين: **الذيل على طبقات الحنابلة**، 111/2، والعكبريّ، أبو البقاء: **إعراب الحديث النبوي**، ص25.

9 يُنظر:السيوطي، جلال الدين: **بغية الوعاة**، ص116.

10 يُنظر: العكبري، أبو البقاء: **إعراب الحديث النبوي**، ص25، والعكبري، أبو البقاء: **اللباب في علل البناء والإعراب**، ص16.

11 يُنظر: ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين: **وفيات الأعيان**، 100/3.

7. شرح الإيضاح والتكملة لأبي علي الفارسي، ويسمى المصباح في شرحِ الإيضاحِ والتكملةِ. [1]

8. شرح المفصل للزمخشري، وذكره ابن رجب باسم تعليق على مفصّل الزمخشري.[2]

9. شرح اللُّمع لابن جني.[3]

10. التبيين في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين، وقد حققه الأستاذُ عبد الرحمن العثيمين، ونالَ به درجةَ الماجستيرِ في جامعةِ أمِّ القرى عام 1976م.[4]

11. التلخيصُ في النحوِ.[5]

12. التلقينُ في النحوِ، وسمّاهُ ابن رجب شرح التلقين في النحو.[6]

13. التهذيبُ في النحوِ، وسمّاه ابن رجب تهذيب الإنسان بتقويم اللسان.[7]

14. إعرابُ قصيدةِ الشنفرى، وقد حقّقه الأستاذُ محمد أديب جمران.[8]

15. شرحُ أبياتِ كتابِ سيبويهِ.[9]

16. تلخيصُ التنبيهِ لابنِ جنيّ.[10]

17. الإفصاحُ عن معاني أبياتِ الإيضاحِ.[11]

18. مقدمة في النحو[12]

---

1 يثنظر:ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين: **وفيات الأعيان**، 100/3.،والسيوطي، جلال الدين: **بغية الوعاة**، ص116.

2 يُنظر:ابن رجب، زين الدين: **لذيل على طبقات الحنابلة**، 111/2.

3 يُنظر:ابن رجب، زين الدين: **الذيل على طبقات الحنابلة**، 212/2.

4 يُنظر:العكبري، أبو البقاء: **إعراب الحديث النبوي**، ص27.

5 يُنظر:ابن رجب أبو العباس: **الذيل على طبقات الحنابلة**، 111/2.

6 يُنظر:ابن رجب، أبو العباس: **الذيل على طبقات الحنابلة**، 111/2.

7 يُنظر: ابن رجب، أبو العباس: **الذيل على طبقات الحنابلة**، 111/2.

8 يُنظر:العكبري، أبو البقاء: **إعراب الحديث النبوي**، ص28.

9 يُنظر:العكبري، أبو البقاء: **اللباب في علل الإعراب والبناء**، ص17.

10 يُنظر:العكبري، أبو البقاء: **اللباب في علل الإعراب والبناء**، ص17.

11 يُنظر:العكبري، أبو البقاء: **اللباب في علل الإعراب والبناء**، ص17.

12 يُنظر:العكبري، أبو البقاء: **اللباب في علل الإعراب والبناء**، ص18.

19.التبيانُ في إعرابِ القرآنِ، ويسمّى إعرابَ القرآنِ،[1] أو البيان في إعرابِ القرآنِ،[2]وقد طبعَ باسمِ إملاء ما منَّ به الرحمنُ من وجوهِ الإعراب والقراءاتِ في جميعِ القرآنِ.[3]وقد تناولَ مؤلفهُ إعرابَ ما يحتاجُ إلى إعرابٍ، وتوجيهَ القراءاتِ المشهورةِ، وبعَض القراءات الشاذةِ.

وهوَ من خيرالمراجع في موضوعه، علاوةً على الوضوحِ في المنهجِ، والدقةِ في البحثِ، والإصابةِ في الرأيِ، فهوَيوردُ شواهدَ الشعرِ التي تؤيِّدُ رأيَه، كما يشيرُ إلى الآيةِ التي تفسّرُ أو تؤكدُ معنى آيةٍ أخرى، ويذكرُ القواعدَ النحويةَ العامةَ التي يبني عليها رأيه واختياره[4].

وفاتُهُ:

توفي أبو البقاءِ العكبري ليلةَ الأحدِ ثامن شهرِ ربيعِ الآخرِ سنةَ ست عشرةَ وستمئة في بغداد، ودفنَ في مقبرةِ بابِ أحمدَ في بابِ حرب[5].

---

1 يُنظر:ابن خلكان، أبو العباس : **وفيات الاعيان**، 100/3.

2 يُنظر:ابن رجب، زين الدين: **الذيل على طبقاتِ الحنابلةِ**، 111/2.

3 يُنظر:العكبري، أبو البقاء: **إعراب الحديث النبوي**، ص29.

4 يُنظر: العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، ج1، مقدمة الكتاب.

5 يُنظر:القفطي، جمال الدين: **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، 161/4، و روّاي ، **صلاح: النحو العربي نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله**، دار غريب، القاهرة، 2003م، ص568.

الفَصْلُ الأوّل

المَرْفوعات

عُنِيَ النحاةُ بمسائلِ الخلافِ بينَ المدارسِ النحويةِ من جهةٍ، وبين النحاةِ أنفسهم من جهة أخرى، فشرحوها، وأثروْها بالتمثيلِ والاستشهادِ، وزادوا على ذلك، فنقدوا مذاهبَهم فيها، واستمروا على ذلكَ حتى عصرِنا هذا، وما زالت الدراساتُ متواصلةً في هذا الشأنِ.

ولا شكَّ في أنّ هناك مسائلَ قد وقعَ فيها خلافٌ بين الأنباري والعكبري قد تمثل في معظمِها أهم موضوعاتِ الجدالِ، وتبدأ الباحثةُ ببيان أهم هذهِ المسائل مقسّمةً إلى فصول كما يأتي:

المرفوعات:

تتمثّلُ المسائلُ الخلافيةُ المتصلة بالمرفوعاتِ، بينَ الأنباريِّ، والعُكبريِّ، بمسائلِ المبتدأ والخبرِ، واسم كان، وخبرِ إن، والفاعلِ ونائبهِ، والتابعِ لاسمٍ مرفوعٍ، والمضارعِ المرفوعِ، وقد بلغَ عددُ المسائل الخلافيةِ ممّا وقعت عليهِ ، تسع عشرةَ مسألةً، وهذا بيانُها.

مسائل المبتدأ والخبر:

بعدَ دراسة مقارَنة لمسائل المبتدأ والخبر بينَ الأنباري والعكبري، تبيّن أنَّهما اختلَفا في توجيهِ اثنيّ عشرةَ مسألةً في بابِ المبتدأ والخبر، وكان الخلافُ في أكثرِ المسائلِ خلافاً جزئياً، إذ يتفق العالمانِ في توجيهِ الآيةِ من جانبٍ معيّن، ويختلفانِ في جانبٍ آخرَ، كأن يذكرَ أحدهما جوازَ الرّفعِ والنَّصبِ، ويقتصرَ الآخرُ على الرَّفعِ وحدَه.

وفيما يأتي بيانُ أهمِّ مسائلِ الخلافِ في بابِ المبتدأِ والخبرِ بينَ الأنباري والعكبري، مع مراعاةِ ترتيبِ الآياتِ والسورِ القرآنيةِ في المصحفِ الشريف.

قوله تعالى: ﴿**قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ**﴾[1].

يَكمُنُ الخلاف في هذهِ الآيةِ في توجيه ما في قوله: (ما لونها)؛ فهيَ عندَ الأنباري، استفهاميّة في محلّ رفع مبتدأ، و(لونها) الخبر[2]، أو في محلّ رفع خبرٍ مقدّمٍ، و (لونها) المبتدأ،

---

1 البقرة : الآية (69).

2 يُنظر: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن، 92/1.**

ولا يجوزُ أن تكونَ (ما) عنده زائدةً، أما العكبريّ، فله فيها رأيان، الرأيُ الأوّل: أن تكونَ "ما" استفهامية في موضع رفع مبتدأ، ولونها الخبر، والرأي الثاني: أن تكون (ما) زائدة، و (لونَها) مفعول به لــِ (يبيّن)، بناءً على قراءة النصب[1]، .

وناقشَ غيرُ الأنباري والعكبري من أهلِ العربيّةِ المسألةَ، وكانَ رأيُ بعضهم كرأيِ الأنباري، ورأيُ بعضهم الآخرَ كرأيِ العكبري.

ويبدو أنَّ ما ذهبَ إليه العكبري هوَ رأيِ الفراء، فقد ناقشَ الفراءُ المسألةَ قبله، وقالَ في توجيهِ (لونها): "اللون مرفوع ؛ لأنك لم ترد أن تجعل(ما) صلة، فتقول :"يبين لنا ما لونها"، ولو قرأ به قارئ كان صواباً"[2]. ومعنى قوله هذا، أن (ما) حقها الرفع بالابتداء ، و(لونَها) الخبر، وأشار إلى أن قراءة (لونها) بالنصب جائزة، على اعتبار "لونها" مفعولا ليبين، وما زائدة؛ أي: يبيّن لنا لونَها.

أمّا الأنباريُّ، فقد وافقَ الزجاج، إذ ذكرَالزجاجُ أنَّ (ما) الاستفهاميةَ في موضعِ رفعٍ مبتدأ، و(لونها) الخبر، ولم يذكر أنّ (ما) زائدة، وقد دعم الزجاجُ ذلكَ بقولِهِ تعالى:" فَلْيَنْظُرْ أَيُّها أَزْكى طَعامًا"[3]، فأي استفهام في موضع رفع بالابتداء، وأزكى خبرها. وهيَ تماثلُ توجيهَ قولِه تعالى: "ما لونُها"؛ وهذا ما ذكره النحاس[4] والقيسي[5] أيضاً، حين ذكرَا أنَّ (ما) الاستفهاميةَ في محل رفع مبتدأ، و(لونها) الخبر.

ووافقَ الأنباريَّ والعكبريَّ في ما ذهبَا إليهِ جماعةٌ من النحويين، فقد استحسنَ أبو حيّان الأندلسي رأيَهُما[6]، وكذلكَ الحلبي [7]، وبيّنا أن "ما" استفهامية" في موضع رفع بالابتداء ليسَ

---

1 العُكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 74/1.

2الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ط2، الهيئة العامة المصرية للكتاب،1980م،46/1.

3الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري: **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي ، ط2، دار الحديث، القاهرة 1997م، 59/1–60.

4 يُنظر:النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، 234/1.

5 يُنظر:القيسي، مكي بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن**،52/1–53.

6 يُنظر: الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف: **تفسير البحر المحيط**، ط2، دار الفكر،1978م،258/1–259.

7يُنظر:الحلبي، شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد المعروف بالسمين، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م

غير، وتقدير الكلام" أيُ شيء هي"، ومنهم: الطنطاوي[1]، وصالح[2]، وأبو مزيزق.[3]

وخلاصة القول في تلك الآراء أن الأنباريَّ، والعُكبريَّ متّفقانِ على أنّ (ما) استفهاميّة في محلّ رفع مبتدأ، ووافقهما ياقوت[4]، والشيخلي.[5] وأجاز الأنباريُّ أن تكون (ما) في محلّ رفعِ خبرمقدّم، و(لونها) المبتدأ، لكنَّ العُكبريّ يجيزُ أن تكونَ (ما) زائدةً أيضًا، فتكون (لونها) مفعولًا به لـــ (يبيّن) ولم يُجز ذلك الأنباريُّ، فهيَ عندهُ استفهاميةُ لا غيرَ.

وهناكَ من منعَ نصب (ما) على أنها مفعولٌ لـــ (يبيّن). فقد تحدّثَ المبرّدُ عن (ما) الاستفهامية موضحاً أنها تكون لذوات غير الآدميين، كقولنا: ما عندك؟ فتكون الإجابة فرس أو بعير، أو متاع، أو نحو ذلك، فهي تشبه قوله تعالى" ما لونها" فلا تكون بذلك زائدة، بل استفهامية[6]. ورغمَ موافقتهم للعكبري،إلا أنهم استبعدوا أن تكونَ ما موصولةً، وهوَ ما لم يجوزه الأنباريّ، والعثكبريُّ ، فما الاستفهاميةُ غيرُ موصولةٍ، ولا موصوفةٍ، بل اسمٌ نكرةٌ في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ، وقد بُنيت لتضمنها معنى الاستفهام، وهي سؤال عن ذوات غير العاقل، وعن صفات العاقل،[7] نحو قوله تعالى:" وما تلك بيمينك يا موسى"[8]، وقوله تعالى: "ماهذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون".[9] فهي إذن اسم نكرة في موضع رفع مبتدأ، والتقدير : أي شيء تلك بيمينك، وهي مبنية لتضمنها معنى الاستفهام.

---

1 ينظر: الطنطاوي، محمد سعيد: **معجم الفاظ القرآن الكريم**، تحقيق:محمد فهيم أبو عبية، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1996،ص140.

2 يُنظر: صالح، بهجت عبد الواحد صالح: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل** ، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان،1993م، 85/1.

3 يُنظر: أبو مزيزق، أحمد عبد السلام: **إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن**، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2011،155/1.

4 يُنظر: ياقوت، محمود سليمان: **إعراب القرآن وبيانه**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت، 171/1

5 يُنظر: الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعراباً وتفسيراً بإيجاز** ، مكتبة دنديس، عمان، 2001، 145/1.

6 يُنظر:المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: **المقتضب**، عالم الكتب، بيروت، د.ت.52/2 و 296/2.

7 يُنظر:ابن يعيش، موفق الدين ابن يعيش: **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، 5/4.

8 طه: الآية (17).

9 الأنبياء:الآية (53)

وكانَ القيسيُّ في نقاشهِ قد بيّن أنّ الفعلَ (يبيّن) لم يعمل في (ما)، إذ الاستفهامُ لا يعملُ فيهِ ما قبلهُ؛ لأنّ له صدرَ الكلامِ[1]، وما لهُ حقُّ الصدارةِ لا يعمل فيه ما قبلهُ، وبناءً على تلك الآراء ترجّحُ الباحثةُ رأيين، الأوّلُ: ما اتّفَّق عليهِ الأنباريُّ والعُكبريّ، فـّ (ما) استفهاميّة في محلّ رفعٍ مبتدأ ،وهوَ الرأيُ الأظهرُ، والرأي الثاني: أنّ (ما) في محلّ رفع خبر، و (لونها) المبتدأ، وهو أحد رأيي الأنباريّ، أما نصبها بـــ (يبيّن) – كما أجازَ العُكبريّ– فبعيد؛ لإنَّ لها صدرَ الكلام، وهو رأيٌ لم أجده فيما وقفتُ عليه من آراء إلا عندَ الزجاجِ، والعكبريّ.

قوله تعالى:﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[2]

اختلف الأنباريُّ، والعكبريُّ في توجيه كلمة "شهر" فبينما أجازَ الأنباريُّ الرفعَ والنصبَ، لم يُجزِ العكبريُّ سوى الرفع.

ورفعُها عندَ الأنباري على الابتداء، أو على البدلِ من الصيام في قوله تعالى: "كتِب عليكم الصيامُ"[3]، أما نصبها فبتقدير فعل؛ أي: صوموا شهرَ رمضان[4]، وبذلك يكون قوله تعالى:" الذي أنزل فيه القرآن" خبراً لها، أما العكبري، فله في رفعها وجهان، الأول : الرفع على الابتداء، وقوله تعالى:" الذي أنزل فيه القرآن" خبرها – كما ذكر الأنباري– أو يكون قوله تعالى: " فمن شهد" هو الخبر، والوجه الثاني: أن يكون(شهر) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هي شهر، أي أن الأيامَ المعدوداتِ هي شهْر.[5]

وللكشفِ عن مصادرِ هذا الخلافِ، لا بدّ من تتبع ما قاله أهلُ العربية في توجيه هذه الآية الكريمة، فجواز الرفع والنصب في (شهر)هو رأي الأخفش[6]، وإن اختلفت أوجه الرفع بينها،

---

1 ينظر: القيسي، مكيّ بن أبي طالب: **مُشكِل إعراب القرآن**،53/1.

2 البقرة : الآية (185).

3

4 الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 144/1.

5 العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 130/1.

6 الأخفش، سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي: **معاني القرآن**، تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب، بيروت، 1985م، 352/1.

فالرفع عندَ الأخفش على أنّها خبرٌ لمبتدأ محذوف، فقد فسّر الأيّام، بقوله: "هي شهر رمضان" فقدّرَ المبتدأ، وجعل (شهرُ) خبرًا لمبتدأ محذوف، تقديره (هي)[1]، أمّا الفراء، فجعل (شهر) مرفوعةً على الابتداء[2] ، وعندَ الزجاج إما رفعٌ على الابتداء، أوعلى تقدير : هي شهر[3]، فأخذَ الأنباري برأي الفرّاء، والزجاج في الرفع على الابتداء، وتوقف العكبريّ على رأي الأخفش، والفرّاء، والزجاج، فأخذَ عن الفرّاء، والزجاج الرفعَ على الابتداء، وأخذ عن الأخفش، والزجاج الرفعَ على أنّها خبرٌ لمبتدأ محذوف.

وتكشفُ آراءُ من ناقشوا الآيةَ أن للمعنى أثراً في الإعراب جعلهم يجيزون أن تكون "شهر" مبتدأً ، أو خبرا لمبتدأ محذوفٍ، فمنهم من أجازَ الرأيين معًا، ومنهم من اقتصر على أحدهما، فبالإضافة إلى ما تقدّمَ من آراء نجد نفس الرأيينِ عندَ الهمدانيّ[4]، وصافي[5]، في حين وافق الدرويشُ العكبري في رفع (شهر) على أنّها خبرٌ لمبتدأ محذوف،ولم يذكر الرفعَ على الابتداء[6].

ولعلّ الاختلافَ والتعددَ في أوجه الإعراب عائد لأثر المعنى والدلالة في الإعراب، وقد وضح أبو حيان تلك الدلالة وما ترتب عليها من خلاف، فبيّنَ أنَّ قراءةَ الجمهورِ كانت بالرفع، على أنَّها مبتدأ أو خبرٌ، فإن كان المرادُ بالأيامِ المعدوداتِ غيرَ أيامِ رمضانَ، تكون "شهر" مرفوعةً على الابتداءِ، ويكون خبرها" الذي أُنزلَ فيه القرآنُ"، أما إذا قُصِدَ بها أيام رمضان، فجاز أن تكون خبراَ لمبتدأ محذوفٍ تقديره" هو شهر رمضان" أو بدلا من قولهِ الصيام.[7] واستحسن الحلبي قولَ الأندلسي وأخذ به.[8] فللمعنى أثرواضح في تعدد أوجهِ الإعراب.

---

1 الأخفش، سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي: **معاني القرآن**، تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب، بيروت، 1985م، 352/1.

2 الفراء، أبو زكريا: **معاني القرآن**، 112/1–113

3 ينظر:الزجاج، ابو إسحق: **معاني القرآن وإعرابه**، 253/1–254.

4 يُنظر: الهمداني، حسين أبو العزّ: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 419/1–420.

5 يُنظر: صافي، محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، تحقيق: لينة الحمصي، ط1، دار الرشيد، دمشق،1986م، 310/1.

6 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 236/1.

7 الأندلسي، أبو حيّان محمد بن يوسف: **تفسير البحر المحيط**، ط2، دار الفكر،1978م،38/2–39.

8 الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 464/1.

وخلاصة القول أن الأنباريَّ ذكر الرفع على الابتداء، أو على البدلِ من (الصيام)، إلا أن أكثرهم أجازوا أن تكون خبراً لمبتدأ محذوفٍ إذا كان المقصودٌ بالأيامِ نفسَ أيامِ رمضانَ ، – وهو ما ذكره العكبري–، فأكثر الآراء كانت موازية لرأيه. رغمَ أنَّه لم يبين أثرَ المعنى في الإعراب كما بيّنَ غيرُه من المفسّرينَ، والواضح أن ما في المسألةِ ليس خلافاً مطلقاً بل تعددا في الإعراب سببه الاختلافُ في دلالة كلمةِ (شهر) مما يجعل ترجيح رأيٍ على آخر خطأً، فإذا كانت (شهر) هيَ غيرَ أيام رمضانَ كانت مبتدأً كما اتفقَ العالمانِ، وإن كانت (شهر) هي أيامَ رمضانَ كانت خبرًا لمبتدأ محذوفٍ كما ذهبَ العكبريّ.

في قوله تعالى: ﴿**وَإِن كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللّهَ رَبَّهُ وَلاَ تَكْتُمُواْ الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ**﴾.[1]

يتمثّلُ الخلافُ في توجيهِ قوله تعالى (رهانَ)؛ فقد عدَّها الأنباريّ رفعاً على أنّها مبتدأ، والخبر محذوفٌ، وتقديرُ الكلامِ: ورهن[2] مقبوضة تكفي من ذلك[3]. فتكونُ الجملةُ المقدرةُ (تكفي) في محلِّ رفعِ خبرٍ للمبتدأ (رهان)؛ أما العكبري، فأعربها خبراً لمبتدأ محذوف، وتقديرالكلامِ : فالوثيقة أو التوثق رهان[4].

ولم تحظَ هذه المسألةُ بكثيرٍ من النقاش من المتقدمين، ولكنَّ أبا حيان، توقفَ عليها، وأعربَ (رهان) خبراً لمبتدأ محذوف، والتقديرُ: فالوثيقة رهان[5]، فهو بذلك يرجح رأي العكبري، إذ قدّرَ المبتدأ بـِ(الوثيقة)، وأعربَ (رهان) خبراً لها مرفوعاً.

---

1 البقرة: الآية (283).

2 رُهْن أو رَهْن، وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو. الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد: **التيسير في القراءات السبع**، تحقيق: أوتوبرتزل، مطبعة الدولة، استانبول، 1920م،ص85. والقيسي، أبو محمد مكي ابن أبي طالب: **االكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق،1974م، 322/1

3 يُنظر:الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**،184/1.

4 يُنظر:العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 191/1.

5 ينظر:الأندلسي، أبو حيان: **تفسيراالبحر المحيط**، 255/1–256.

وقد زادَ السمينُ الحلبي إلى رأييّ الانباريِّ، والعُكبريّ رأيًا آخر، هو جوازُ الرفعِ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ:(يكفي)؛أي: فيكفي عن ذلكَ رُهُنٌ مقبوضة[1]. فأضمرَ الفعلَ وجعلَ (رهان) فاعلاً لهذا المضمر.

وبذلكَ يكونُ قد تحصّلَ في توجيه (رهان) ثلاثة أوجه، أولها: الرفعُ على الابتداء، وهوَ رأي الأنباري، والعكبريّ، وذكرته بعض المصادر[2]، والثاني: الرفعُ على أنها خبرُ مبتدأ محذوف، وهو رأيُ العُكبريّ، وذكره أبو حيّان الأندلسي، والحلبي، والشيخلي.[3] والثالثُ أضافه الحلبيُّ، وهو جواز الرفع بفعل محذوف تقديرُهُ: (يكفي)؛ أي: فيكفي عن ذلكَ رُهُنٌ مقبوضةٌ.[4]

وبذلك نجد هذه الآراء تجيز ما ذهب إليه العالمان، والراجحُ أن تكونَ (رهان) مرفوعةً على الابتداء؛ لكونها نكرةً موصوفةً، وقد أجازَ النحويونَ الابتداءَ بالنكرة إذا وُصفَت فَــ (رهان) رفعٌ على الابتداء ، وهذا من مسوغات الابتداء بالنكرة، فالأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، أما إذا حصلت به الفائدة فيجوز الابتداء بالنكرة، وفي هذا الشأن يقول ابن مالك:

ولا يجوز الابتدا بالنكرةِ ما لم تُفِد: كعند زيدٍ نَمِرَة
وهل فتىً فيكم؟ فما خِلٌّ لنا ورجلٌ من الكرام عندنا
ورغبةٌ في الخير خيرٌ وعمل برٌّ يزينُ، وليُقَس ما لم يُقَل[5]

فقوله: "رجل من الكرام عندنا" ، جملة اسمية المبتدأ فيها نكرة، وشبه الجملة من الجار والمجرور في محل رفع صفة لرجل، وهذا يثبت صحة ما ذهب إليه الأنباري، فرهان جاءت موصوفة ، وهذا من مسوغات الابتداء بالنكرة.

---

1 ينظر:الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 686/1.

2 ينظر:الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 686/1، يُنظر أيضاً: الرازي، محمد فخر الدين: **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**،131/4، والدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن وبيانه**، 1/ 579.

3 ينظر:الأندلسي، أبو حيان: **تفسيرالبحر المحيط**، 255/1–256، والحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 686/1، و الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعراباً وتفسيراً بإيجاز**، 579/1.

4 ينظر:الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 686/1.

5ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيل: **شرح ابن عقيل على الفية إبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك**، تحقيق:ح. الفاخوري، ط5 ، دار الجيل، بيروت،1977م، 171/1–173.

وتحدث ابن هشام عن مسوغات الابتداء بالنكرة، فقال: " لا يبتدأ بنكرة إلا إن عمت، نحو: ما رجل في الدار، أو خصت، نحو: رجل صالح جاءني، وذكر أن عدد المواضع التي سوغ فيها الابتداء بالنكرة قد يصل إلى ثلاثين موضعاً ونيف[1]، ولم يذكر جميع المواضع .[2]

وقد جاءت" رهان" مخصصة بنعت، ومثلها نوم مبكرٌ أفضلُ من سهرٍ، فيوم مبتدأ نكرة؛ و(مبكر) صفة له.

وسمّى النحويون هذه النكرة بالنكرة المفيدة، فقد أجمعوا أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، أما النكرة، فلا يبتدأ بها الكلام إلا أن كانت مفيدة.[3] والنكرة المفيدة هي ما دلت على عموم، أو خصوص.

والتخصيص قد يكون باللفظ، مثل: لعدوٌّ مؤمنٌ خير من مشرك. أو بالتقدير، نحو: " أمرٌ أتى بك" أي أمرٌ عظيمٌ أتى بك، أو بالمعنى، وذلك عندما تكون الصفة مصغرة، نحو: رُجَيْلٌ عندنا" أي رجل حقير، فالتصغير يحمل معنى دالا على الوصف.[4] وقوله تعالى " رهان" قد وصفت باللفظ.

قوله تعالى: ﴿**وهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ**﴾[5].

وقعَ الخلافُ بينَ الأنباريِّ، والعُكبريّ في توجيهِ قولِه: "هو اللهُ" فقد خالف العكبريُّ الأنباريَّ في تحديدِ الخبرِ لضمير الشأن:(هو) خلافا كليّاً؛ فعدَّ الأنباري لفظَ الجلالةِ (الله) مبتدأً ثانياً، وجملة "الله في السماوات" في محلّ رفع خبر المبتدأ الأوّل (هو)، والجملة الفعليةَ " يعلم" أو شبهَ

---

1 جاء في جامع الدروس العربية أن عددها أربعة عشر موضعاً، ولم أجد من ذكر أكثر من ذلك، فقد ذكروا أعداداً لها دون تعدادها/ الغلاييني، مصطفى: **جامع الدروس العربية**، تحقيق: فتح الله سليمان، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 200/2.

2 الأنصاري: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ص182.

3 الغلاييني، مصطفى: **جامع الدروس العربية**، 200/2.

4 حسن، عباس: **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة** ، ط5، دار المعارف ، مصر، 1119م، 487/1.

5 الأنعام: الآية (3)

الجملةِ" في السماواتِ" خبراً للفظ الجلالة (الله)[1]، ولعلّ سببَ ذلكَ أنّ المبتدأ (هو) ، أما العكبريّ، فقد عدَّ لفظَ الجلالةِ (الله)هو الخبر للمبتدأ الأوّل (هو).[2]

وكانَ الزجاجُ قد ذكرَ وجهاً مغايراً في توجيهِ المسألةِ، فأجازَ أن يكون(الله) خبراً بعد خبرٍ أي خبراً ثانياً، بتقدير: إنّه هو الله، فهو في محلِّ رفعِ خبرٍ أول للمبتدأ المقدر في إنّه – حسب قوله–، والله خبرٌ ثانٍ لها، فيكونُ المعنى : إنّه هوَ اللهُ، أو أنّ شبهَ الجملةِ " في السماوات" هي الخبر، أي هو المعبودُ فيها.[3] أما رفعُ لفظ الجلالة (الله) على أنه خبر (هو) ، فهوَ رأيُ النحاسُ إذ عدَّ لفظَ الجلالةِ " الله" هو الخبر لـِ "هو"[4]، ويبدو أنَّ العكبري قد توقف على رأيِ النحاسِ واستحسنَهُ، فجاءَ رأيُهما متوافقاً.

ووضَّحَ القيسيُّ القولَ في المسألةِ، فقال: " إن جعلتَ (وفي الأرضِ) متعلِّقاً بما قبلَهُ، وقفتَ على (وفي الأرض) ورفعتَ (يعلم) على الاستئنافِ، تقديره: وهوَ اللهُ المعبودُ في السماواتِ وفي الأرضِ. وإن جعلتَ (وفي الأرضِ) متعلّقاً بـِ (يعلم) وقفتَ على السماواتِ"[5]. أي أنَ (يعلم) جملة في محل رفعِ خبرٍ لمحذوف والتقدير: هوَ يعلمُ سرّكم وجهركم، ولفظ الجلالة (الله) خبرٌ لـِ(هوَ).

وقالَ الزمخشريُّ: " يجوزُ أن يكونَ الله في السماوات خبراً بعدَ خبرٍ على معنى أنّه اللهُ وأنّه في السماواتِ والأرضِ، بمعنى أنَّهُ عالمٌ بما فيهما لا يخفى عليه منه شيءٌ كان ذاته فيهما".[6] ومعنى ذلكَ أنه جعلَ لفظَ الجلالةِ مبتدأ ثانياً، والجملة (الله في السماواتِ) في محل رفع خبرِ هوَ، فكانَ رأيه موافقاً رأيَ الأنباري. وذهب أبو حيان إلى الرأي ذاته ، فذكرَ أّنّ (الله) مبتدأ خبرُه ما بعده، والجملة مفسرةٌ لضميرِ الشأنِ، أو أنّ الجملة الاسميةَ" الله في السماواتِ" خبرٌ بعد خبرٍ، على معنى أنه اللهُ وأنهُ في السماواتِ والأرض.[7]أي أن (الله) مبتدأ خبره شبه الجملة (في

---

1 الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 313/1.

2 العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 377/1.

3 الزجاج، أبو إسحق: **معاني القرآن وإعرابه**، 228/2.

4 يُنظر:النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 3/2.

5 القيسي، مكيّ بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن**،257/1.

6 الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**،5/2.

7 يُنظر: الأندلسي، أبو حيان: **تفسير البحرِ المحيطِ**، 3/ ص72–73.

السماوات) أو أنه مبتدأ ثانٍ خبره شبه الجملة (في السماوات) والجملة الاسميةُ (الله في السماوات) في محل رفع خبر ثانٍ على تقدير (أنه هو الله) .

وفسّرَ الحلبيّ قولَ أبي حيان بأنّ (هو) مبتدأ، و(الله) خبرٌ ؛ لأنه لو جعلَ (هو) مبتدأً، واللهَ مبتدأً ثانياً سيتركبُ الكلامُ من اسمين متحدين لفظًا ومعنًى، ولا نسبةَ إسنادية بينهما[1]؛ أي : نسبة توضح العلاقة بين الكلمتين لتشكيل معنًى تامٍّ، وقد ذكرت أكثر المصادر، أن لفظ الجلالة (الله) خبرٌ للمبتدأ (هو) وتمّ الكلام عندهما، ثمّ استأنف، وتعلّقَ قولُهُ (في السماوات) بمفعول (يعلم)[2] فجاءت آراؤهم موافقة لما ذهب إليه العكبري.

و لعلّ المصادرَ التي تناولت إعراب هذهِ الآيةِ لم تضعّفْ رأيَ أحدهما، لكنّ أبا حيان فضلّ رأيَ العكبري؛ لأن (هوَ)، و (الله اسمانِ) متحدانِ في المعنى والدلالة.

وأرى أنَّ الأنباريَّ على صوابٍ أيضا، إذ جعلَ لفظَ الجلالةِ (الله) مبتدأً ثانياً، فالجملةُ الاسميةُ " الله في السماواتِ وفي الأرضِ" هي نفسُ الجملةِ " هو اللهُ" أو نفسُ المبتدأ في المعنى. فـَ (هو) مبتدأ، والله في السماواتِ والأرضِ مبتدأ وخبرُه، والجملةُ خبرُ المبتدأ الأول، ومرتبطةٌ به؛ لإنها نفسهُ في المعنى، ولأنّ (هو) ضمير الشأن، أي أنَّ الأمرَ الذي نختلفُ فيهِ هو اللهُ في السماواتِ وفي الأرضِ، وَإذا كانت الجملةُ نفسَ المبتدأ في المعنى لم تحتجْ إلى رابطٍ ،[3] ومثلُ ذلك قوله تعالى: " قل هوَ اللهُ أحد"[4] فهو مبتدأ، والله أحد مبتدأ وخبرٌ، والجملة الاسمية " الله أحد" خبرُ المبتدأ الأول، وهي نفسُه في المعنى، وبذلك يكون الرأيان صحيحين.

---

1 يُنظر:الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 6/3.

2 يُنظر:الهمداني، حسين أبو العزّ: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 117/2،والطنطاوي، محمد سعيد: **معجم ألفاظ القرآن الكريم** ، ص162، و الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الأعجازِ إعراباً وتفسيراً بإيجاز**، 218/3، والجمل، سليمان: حاشية الجمل على الجلالين،4/2، والرازي، فخر الدين: **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**،165/6. والثعالبي، سيدي عبد الرحمن: **الجواهر الحِسان في تفسيرِ القرآن**،468/1.

3 يُنظر:الأنصاري، جمال الدين بن هشام: **شرح قطر الندى وبل الصدى**، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004م، ص126.

4 الإخلاص : الآية (1).

قوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾[1].

خالفَ العكبريُّ الأنباريَّ في إعراب قوله تعالى (باطلٌ)، فهيَ عند الأنباريّ رفعٌ على الابتداء، و" ما كانوا يعملون" خبره[2]، ومسوغُ الابتداء بالنكرةِ أنها مشبهةٌ بالفعلِ؛[3] أي: بمعنى الفعل بَطَلَ، أما العكبريّ فَــ (باطلٌ)عندَهُ رفعٌ على أنها خبر مقدم، و " ما كانوا يعملونَ" المبتدأ[4] ،فجعل (ما) وما بعدَها مبتدأ مؤخرًا أُخبرَ عنه بــِ (باطلٌ).

والرفعُ على الابتداء هوَ رأيُ النحاس، فــَ (باطلٌ) مبتدأ مرفوعٌ ، والمصدرُ المؤولُ من (ما) المصدرية وما بعدها في محلِّ رفعِ خبرٍ لها[5]، وإلى هذا ذهبَ القيسيّ[6]، والأنباريّ[7]، إذ وقفا على رأي النحاس وأخذا به، ووافقهما الأندلسيّ[8] .

وكما جاء رأي النحاس، والقيسيّ، والأنباريّ، متوافقاً، نجدُ عدداً من الذين وافقَ رأيهم رأيَ العكبريّ، فقد أعربَ الطنطاوي[9]، وياقوت[10] (باطل) خبرًا مقدّماً، وما بعدَها في محلِّ رفعِ مبتدأ مؤخرٍ موافقينَ العكبريّ، في حين أجاز أبو حيّان الأندلسيّ[11]، والدرويش[12]، والشيخلي الوجهين[13]، فأعربوا (باطل) مبتدأ ، و(ما كانوا يعملون) في محلّ رفع الخبر، أو أنّها خبرٌ مقدم، و(ما كانوا يعملون) في محلّ رفع مبتدأ، فجاء رأيهم موافقًا لرأي العالمين.

---

1 هود الآية: (16)

2 يُنظر: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 9/2.

3 يُنظر:الأنصاري، ابن هشام جمال الدين: **أوضحُ المسالكِ إلى ألفيةِ ابن مالك**، 181/1.

4 يُنظر: العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 532/1.

5 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 163/2.

6 يُنظر: القيسي، مكي بن أبي طالب: **مشكل إعراب القرآن**، 394/1.

7 يُنظر:الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 9/2.

8 يُنظر: الأندلسي، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 211/5.

9 يُنظر:الطنطاوي، محمد سعيد: **معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم**، ص286.

10 يُظر:الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 326/4.

11 يُنظر: الأندلسي، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 209/5–210.

12 يُنظر:ياقوت، محمود سليمان: **إعراب القرآن الكريم**، 26/9

13 يُنظر: الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعراباً وتفسيراً بإيجاز**، 454/4.

وأضافَ الحلبيُّ إلى رأيي الأنباريّ والعكبريّ رأياً آخرَ، فـَرفعُ (باطلٌ) عندَه من ثلاثةِ أوجهٍ، الأول: أن تكونَ "باطلٌ" مبتداً، و" ما كانوا يعملون" الخبر، والثاني: أن تكونَ "باطلٌ" خبراً مقدماً، و" ما كانوا يعملون" مبتدأ مؤخراً، أما الثالثُ : فأن تكونَ" باطلٌ" عطفاً على االجملة الخبريّة قبلها؛ أي : على (حبطَ ما صنعوا)[1]، فالرأيُ الأول رأيِ الأنباريّ، والرأيُ الثاني رأيِ العكبريّ، أما الثالثُ فهو وجه لم يذكره الأنباريّ أو العكبريُّ، فالحلبيُّ يستحسن رأيهما دون أن يرجحَ قول أحدهما على الآخرِ، مضيفاً إلى قوليهما وجهاً آخر، هو احتمالية كونها معطوفةً على ما سبقها من أخبارٍ أخبرَ اللهُ بها عن مصير الكافرين، أي على الجملتين الخبريّتين: " **لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ**"، وَ"**حَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا**" وينقل الجملُ[2]،والشيخليّ[3]، والحنفي[4]، هذهِ الآراء نفسها عن الحلبيّ، دون مقارنة أو إضافة.

وقد استشهد الحلوانيّ في حديثه عن عطف الجُملِ، بهذه الآية الكريمة مبيّنا أنّ قوله تعالى: "**وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**"، مثالٌ على جواز عطفِ الجملة الاسميّةِ على الفعليّةِ، فالجملة الاسميّة "**بَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**" معطوفة على الجملة الفعليّةِ "**وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا**"[5].

وخلاصةُ الحديثِ أنّ الأوجه الإعرابيةَ التي ذكرتها بعضُ المصادرِ القديمةِ والحديثةِ لم تضعفْ أيّاً من الرأيين اللذين أخذَ الأنباريّ والعكبري بهما، فذكرَ أكثرهم الرفعَ على الابتداءِ، ومسوّغ الابتداءِ بالنكرةِ أنها مشبهةٌ بالفعلِ،[6]، أي: تعملُ فيما بعدها؛ لأنّها بمعنى الفعل (بَطَلَ)، ولأنَّ المبتدأ (باطل) مشتقٌّ ، فإنّ الاسمَ بعده يسدّ مسدّ الخبرِ، فتكون (ما) في محلّ رفع فاعل له، سدّ مسدّ الخبرِ.[7] وذكر آخرون أن " باطل" خبرٌ مقدمٌ، وما المصدريّة وما بعدها في محل رفعِ مبتدأ مؤخر، ومنهم من ذكرَ الوجهينِ، من باب تبادل المواقع بينَ المبتدأ والخبر .

---

1 يُنظر:الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 85/4.

2 يُنظر: الجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**،386/2–387.

3 يُنظر:الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعراباً وتفسيراً بإيجاز**، 454/4.

4 يُنظر:الحنفيّ، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**،360/4–361.

5 يُنظر: الحلوانيّ، محمد خير: **الواضح في النحو والصرف قسم النحو**، دار المأمون للتراث، د.ت، ص407.

6 يُنظر:الأنصاريّ، ابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 181/1.

7 يُنظر: الأنصاري، ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ص180.

والراجحُ الرفعُ على الابتداء لكون النكرة (باطل) مشبهة بالفعل؛ أي : أنها من المشتقات التي تعملُ في ما بعدها.

قولُهُ تعالى:﴿**لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا**﴾[1].

اختلفَ الأنباريُّ والعكبريُّ في توجيهِ لفظِ الجلالةِ " الله".فرفعهُ عندَ الأنباريِّ على أنه خبرُ للمبتدأ الثاني (هو)[2]، وعندَ العكبريّ مبتدأ ثالثٌ، معتبراً أصلَ (لكنّا): لكن أنا [3]، فتكون (أنا) في محل رفع مبتدأ أول، و(هو) مبتدأ ثانياٍ، ولفظ الجلالة (الله) مبتدأ ثالث.

والظاهرُ أنّ المسألةَ لم تحظَ بتوجيه مفصّل من أهل العربية، فلم يكن اهتمامهم بتوجيه المسألة توجيهاً نحوياً بقدر اهتمامهم ببيان أصلِ (لكنّا) وانتقال حركة الهمزة من (أنا)إلى نون (لكنّ) بعدَ تركها؛ أي بعد ترك همزة (أنا). ويعودُ هذا الرأيُ للكسائي، وقد أخذه الفرّاء[4]، واستحسنه الزجاجُ[5] والنحاسُ[6]، فتبعهما الأنباريُّ والعكبريُّ، إذ توقفا على آرائهم، وذهبا إلى ما ذهبوا إليه.

ولم يكتفِ الأنباريُّ، والعكبريُّ ببيان أصل (لكنّ) كسابقيهم، بل فصّلا القولَ في إعراب الآية، فكانَ لفظُ الجلالة عندَ الأنباري خبراً للمبتدأ الثاني (هو)، وعندَ العكبري مبتدأ ثالثاً، وأخذ العكبري هذا الرأيَ عن الزمخشري[7]، إذ وضح أنَّ لفظ الجلالة مبتدأ ثالثٌ خبرُهُ (ربّي)، ودعمَ ذلكَ بقول أبي ثَرْوانَ: [الطويل]:

وَترْمِينَني بالطرْفِ أيْ أنتَ مُذنِبٌ وَتَقْلِينَني لكنَّ إياكِ لا أقْلي[8]

---

1 الكهف: الآية (38).

2 يُنظر:الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 108/2.

3 يُنظر:العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 104/2.

4 انظر: الفراء: **معاني القرآن**، 2/ 144–145.

5 يُنظر:الزجاج، أبو إسحق: **معاني القرآن وإعرابه**: 287/3.

6 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 295/2.

7 ينظر: الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**،484/2.

8 البيت من الطويل وهو لأبي ثروان، ومن غيرِ نسبة إلى قائل عند ابن يعيش في **شرح المفصل** 140/8، والسيوطي في **همع الهوامع** 148/1، والفرّاء في **معاني القرآن** 144/2، وأبي حيّان في **البحر المحيط** ،128/6.

أي: لكنْ أنا لا أقليك، و(هوَ) في الآية ضمير الشأن، كما وضّحَ الزمخشريّ، والشأنُ : اللهُ ربّي، والجملةُ خبرُ أنا، والراجعُ منها إليه ياءُ الضمير[1]، واستحسنَ الأندلسيّ[2] رأيَ الزمخشري وأخذ به، ومثله الحلبيّ[3]، إذ بيّنا أنّ (نا) في محل رفع مبتدأ أول، و(هو) في محل رفع مبتدأ ثان، والله مبتدأ ثالثٌ ، وربّي خبرُه، والثالثُ وخبرُهُ (الله ربي) في محل رفع خبر عن الثاني، والثاني وخبرُه(هو اللهُ) خبرٌ عن (أنا) والعائد عليه هو الهاء في ربّي. ومعَ متابعة البحث في المسألة، نجدُ الرأيَ نفسَهُ عندَ الهمذانيّ[4]، وياقوت[5]، وصافي[6]، وهذا التركيبُ يشبهُ قولَنا : هندٌ هوَ زيدٌ ضاربُها، فهندُ المبتدأُ الأوّلُ و(هوَ) المبتدأ الثاني، و(زيدٌ) الثالثُ، وضاربُها خبرٌ للثالث، والثاني وخبرُهُ (هوَ زيدٌ) خبرٌ للمبتدأ الأوّل (هند)، والثالثُ وخبرُهُ (زيدٌ ضاربُها) خبرٌ للمبتدأ الثاني (هوَ)[7].

أما رأيُ الأنباري فلم يذكـــــره سوى صالح[8]، والشيخليّ[9]، إذ جعلا الضميرَ (أنا) في محل رفع مبتدأ؛ لأنّ (لكن) مخففةٌ لا عمل لها، وخبره الجملة الفعلية المقدرة (أقول) والجملة الاسمية (هو الله ربّي) في محل رفع خبر (أنا) و(هو) ضميرُ الشأن في محل رفع مبتدأ ولفظ الجلالة خبره. ورغمَ اتفاق الأنباريّ والعكبريّ علـــــى أنَّ أصلَ (لكنّا) : لكن أنا إلا أن ما ذهبَ إليـــــه العكبريّ في توجيه لفظ الجلالة هـــــوَ الأجود، بدليل اتفاق أكثــر المصادر القديمة والحديثة علـــى ذكـــــره.

---

1 ينظر:الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**،484/2.

2 يُنظر: الأندلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط** ،128/6

3 الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 457/4.

4 يُنظر: الهمداني، حسين أبو العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 338/3.

5 يُنظر:ياقوت، محمود سليمان: **إعراب القرآن الكريم**،302/3–303.

6 وصافي، محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 285/2.

7 يُنظر:ابن عقيل، بهاء الدين: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: ح. الفاخوري،ط5، دار الجيل، بيروت،1997م، 165/1، و حسن، عباس: **النحو الوافي**، 463/1–464.

8 يُنظر:صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، 386/6.

9 الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن في الإعجاز إعراباً وتفسيراً بإيجاز**، 50/6.

وخلاصةُ الحديث أن رفعَ لفظ الجلالة على أنه مبتدأ ثالث هوَ الأرجحُ، إذ سبق إليه الزمخشري، وفصّلَ القول فيه، فتبعه أكثرهم ، كما أنّ أحدا من أهل العربية لم يذهب إلى رفعه على أنه حبرٌ للمبتدأ الثاني.

قولُه تعالى: ﴿**وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ**﴾[1].؟

اختلفَ الأنباريُّ، والعكبريُ في إعرابِ " آيةٌ"، فهيَ عندَ الأنباري رفعٌ على أنّها مبتدأ، وخبرها " أنا حملنا" أو " لهم" [2] أما العكبريّ، فـَ (آية) عنده خبرٌ لِـ (أنا) حملنا ذريتكم ، على اعتبارِ أن أنّ واسمها وخبرها في محلِّ رفعِ مبتدأ [3].

ورفعُها على الابتداء يعود للنحاس[4]، وذكره القيسيُّ[5]، وأخذه عنهما الأنباريُّ[6]، ووافقه الهمدانيُّ[7]، والطنطاوي[8].

أما الحلبيّ، فقد ذهبَ في رفعها إلى ما ذهبَ إليه العُكبريّ، إذ جعلَها خبراً مقدما، وجملة " أنا حملنا ذريتهم" في محلّ رفعِ مبتدأ[9] ، وذهب مذهبهما الدرويش[10]، وأبو مزيزق[11]، والشيخلي[12].

ومسوغُ الابتداءِ بالنكرةِ عندَ الأنباري، ومن ذهب مذهبهُ أنها دالةٌ على خصوصٍ؛ لأنها وصفت، فشبهُ الجملةِ " لهم" في محلِّ رفعِ صفةٍ لآيةٍ.[13]

---

1 يس: الآية (41)

2 ينظر:الأنباري أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 296/2.

3 العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 297/2

4 النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 267/3–268

5 القيسي، مكي بن أبي طالب: **مُشكِل إعراب القرآن**، 227/2

6 يُنظر:الأنباري أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 295/2.

7 يُنظر:الهمداني، حسين أبو العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، تحقيق: فؤاد علي مخيمر، 110/4.

8 يُنظر: الطنطاوي، محمد سعيد: **معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم**، ص582

9 يُنظر: الحلبي شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 486/5.

10 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن وبيانه**، 8/ 402.

11 يُنظر:أبو مزيزق، أحمد عبد السلام: **إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن**، 68/10–69.

12 يُنظر:الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعراباً وتفسيراً بإيجاز**، 351/8.

13 يُنظر: الأنصاري، ابن هشام : **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ص182.

وهذا لا ينفي صحةَ ما ذهبَ إليهِ العكبري ، فكلا الرأيين على صوابٍ، فبعضُ المصادرِ ذكرتِ الرفعَ على الابتداءِ، وذكرَ بعضُها الآخرُ أنَّ " آيةٌ" خبرٌ مقدمٌ، والمصدر المؤول " أنا حملنا ذريتهم" في محلِّ رفعِ مبتدأ مؤخرٍ. فالخبرُ يقدم إذا كانَ مسنداً دونَ أما إلى أنّ وصلتها، مثل: معلومٌ أنك فاضلٌ، ومثله قوله تعالى: "وآيةٌ لهم أنا حملنا ذريتهم" فلو ابتدِئَ بأنّ وصلتها بعد أمّا لم يلزمْ تقديمُ الخبرِ[1]. ولذا ترى الباحثة الرأيين على صواب؛ إذ لم يثبت ما يضعف صحة أحدهما.

قوله تعالى: ﴿**كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾ "[2]

وقعَ الخلافُ بينَ الأنباريِّ، والعُكبريِّ في إعرابِ لفظِ الجلالةِ (الله)؛ فقد اتفقَا على أنَّ لفظ الجلالةِ مرفوعٌ بفعلٍ مقدّرٍ دلّ عليه "يوحي"[3] ، لكنّ الأنباري ذكر وجهين آخرين لم يأتِ العكبري على ذكرهما، وهما: الرفعُ على أنّه مبتدأ، ويكونُ خبرُهُ العزيزُ الحكيم، إذ يكونُ العزيز خبرًا أول، والحكيم خبرا ثانيًا– والوجه الثاني: أن يكونَ لفظُ الجلالةِ مرفوعاً؛ لأنه خبر مبتدأ محذوفٍ، وتقديرُهُ : هو اللهُ.[4]

واتفاقُ الأنباريِّ، والعكبريِّ على رفع لفظ الجلالة (الله) بـــ (يوحي) يدلُّ على أنهما توقفا على رأي الفراء[5]، والنحاس[6]، في المسألة، وأخذا به.

أمّا الرفعُ على الابتداء، فقد سبقَ إليه الزجاجُ[7]، وتبعه النحاسُ،[8] ووافقهما الأنباريُّ، فاستحسنه وأخذَ به، مما يعني أنَّ الأنباريَّ أخذَ عن النحاس رفعَ لفظ الجلالة بـــ (يوحي) أو رفعها على الابتداء، لذا لم يقتصر على وجه واحد في توجيه لفظ الجلالة كالأنباريِّ.

---

1 السليلي : أبو عبد الله محمد بن عيسى: **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، تحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط1، دار الندوة، بيروت، 1986م، 285/1.

2 الشورى: الآية (3)

3 الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 344/2 والعكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 336/2.

4 الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 345/2.

5 يُنظر: الفراء، أبو زكريا: **معاني القرآن**،21/3.

6 يُنظرالنحاس، أبو جعفر:**إعراب القرآن**، 49/4.

7 يُنظر: الزجاج، أبو إسحق: **معاني القرآن وإعرابه**، 393/4.

8 يُنظر:النحاس، أبو جعفر:**إعراب القرآن**، 49/4

ومع مواصلة البحث في آراء من ناقشَ المسألةَ من أهل العربية يتبيّن أن أكثرهم ذكروا الرفع بـــ (يوحي) وهو ما اتفق عليه العالمان، وما سبقَ إليه الفراءُ والنحاسُ- كما تقدّم-، و وافقهم عليه الحلبي[1]، وذهبت إليه أكثر المصادر الحديثة[2].

أما الرأيان اللذان أضافهما الأنباريُّ – الرفع على الابتداء أو على أن (الله) خبرٌ لمبتدأ محذوف – فقد سبقَ النحاسُ إلى الأول، ولم يأت أحدُهم على ذكر الثاني- الرفع على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف-، وبذلكَ يكونُ قد تحصّلَ في توجيه لفظ الجلالة ثلاثةُ أوجه، أوّلها الرفعُ بـــ (يُوحي) وهوَ الأظهرُ، إذ ذكره الكثيرونَ كما تقدّم، والثاني: الرفعُ على الابتداء، وهوَ رأيُ النحاس والأنباري، والثالثُ: أنَّ لفظَ الجلالة خبرٌ لمبتدا محذوف تقديرُهُ (هو)، وهو رأي الأنباري وحده.

وأرجّحُ بعدَ هذه المقارنة ما اتفق عليه العالمانِ ، وهو الرفعُ بفعل مضمرٍ تقديره يوحي. لأنّ عاملَ الفاعلِ قد يُحذفُ إذا دلّت عليه قرينةٌ، مثل: إن عليٌّ حضرَ فأكرمه[3]، فـَ (عليّ) فاعل لـــ (حضرَ) المحذوف؛ لوجود قرينة، وهي: حضرَ، وفي الآيةِ لفظُ الجلالةِ فاعلٌ لـِ " يوحي" المحذوف، ولا يجوزُ أن يتلفظ بالفعل يوحي مرة أخرى؛ لأنّ المذكورَ عوضٌ عن المحذوفِ، ولا يُجمع بينَ العوضِ والمعوض عنه.[4] و مع ذلك لم يردَّ أحدهم ما ذهبَ إليهِ الأنباري، فهو واردٌ وصحيحٌ، إذ رفع الزجاجُ والنحاسُ لفظَ الجلالة على الابتداءِ من قبله.

قولهُ تعالى: ﴿**إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ، مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ**﴾[5].

---

1 يُنظر:الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 74/6.

2 يُنظر:صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، 367/9، و الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن وبيانه**، 10/9، والشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعراباً وتفصيلاً بإيجاز**، 71/9، وأبو مزيزق: **إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن**، 386/10.

3 يُنظر: الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمر: **المُفصل في علم العربيّة**، تحقيق: محمد عزّ الدين السعيديّ، دار إحياء العلوم، بيروت، 1990م، ص 33، و الراجحي، عبده: **النحو الواضح**، ص187.

4 الأنصاري، ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**،ص167.

5 ق: الآيتان (17و18)

الخلافُ في توجيه قوله تعالى" قعيد"، فهيَ عندَ الأنباري خبرٌ لمبتدأ محذوف، وفي هذا الخبرِ ثلاثةُ أوجهٍ، الأول: أن يكونَ قعيد خبراً عن الثاني، وحُذف قعيد من الأول، وتقديره: عنِ اليمينِ قعيدٌ وعن الشمالِ قعيدٌ، فحذفَ من الأول لدلالةِ الثاني عليه، والثاني: أن يكون" قعيد" خبراً عن الأولِ، ولكن أُ خرَ اتساعاً، وحذفَ قعيد من الثاني، لدلالةِ الأول عليه، والثالث: أن" قعيد" يؤدي عن اثنين أو أكثر، ولا حذفَ فيه،[1] وقد أخذَ الأنباري هذا الرأيَ عن الأخفش، إذ قالَ: " لم يقل عن اليمين قعيدٌ، وعن الشمال قعيدٌ" ذكرَ أحدهما واستغنى، كما قالَ " يُخْرِجُكُم طِفْلاً"[2] فاستغنى بالواحدِ عن الجمعِ..."[3]

أما العكبريّ، فقد أعرب" (قعيد) مبتدأً، وخبره شبه الجملة(عن الشمال) ، ودلّ قعيد هذا على قعيد الأول؛ أي عن اليمين قعيد، وأغنى الواحد عن الإثنين"[4].

وقالَ الفراءُ: "...قعيدٌ عن اليمينِ وعن الشمالِ يريد قعود، فجعلَ القعيدَ جمعًا، كما تجعل الرسولَ للقومِ والاثنين . قال الله تعالى: ﴿إنا رسولُ ربِّ العالمين﴾[5] لموسى وأخيه، وإن شئتَ جعلتَ القعيدَ واحدا اكتفى به من صاحبه"[6]، وفسّرَ الزجاجُ القولَ في المسألة، وبيّن أنَّ المقصودَ : قعيدٌ عن اليمين، وعن الشمال قعيد، إذ دلَّ أحدهما على الآخر، فَحُذفَ المدلولُ عليه[7]، ودعمَ الفراءُ رأيَه بقول الفرزدق:[الكامل]

إني ضمنتُ لمنْ أتاني ما جَنى وأبى، وكانَ وكنتُ غيرَ غدورِ[8]

فقد أخبرَ عن أحد اسمي كانَ، إذ اكتفى بالإخبار عن الثاني، ولم يخبرْ عن الأوّل؛ لاتفاق خبر الأوّل والثاني في المعنى، وتقديرُ الكلام: فكانَ غيرَ غدور، وكنتُ غيرَ غدور [9].

---

1 يُنظر:الأنباري ، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 385/2–386.

2 غافر: الآية (67)

3 الأخفش، سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**،696/2.

4 يُنظر:العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 372/2.

5 الشعراء: الآية (16)

6 الفراء، أبو زكريا: **معاني القرآن**، 77/3.

7 يُنظر: الزجاج، أبو إسحق: **معاني القرآن وإعرابه**،44/5.

8 الفرزدق، همام بن غالب، **ديوانه**، 57/1، وذكره سيبويه في الكتاب، والشاهد فيه أنه لم يقل غدوريْن .يُنظر: سيبويه: **الكتاب**، 38/1

9 يُنظر: سيبويه،عمرو بن عثمان: **الكتاب**: 38/1، وابن السيرافي، أبو محمد: **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق،1979م، 279/1.

وكان النحاس في نقاشه المسألة قد توقّفَ على آراء سابقيه، فبيّنَ أنّ اللهَ عزّ وجلّ لم يقل "قعيدان" فمذهبُ سيبويه والكسائيّ، أنّ المعنى عن اليمينِ قعيدٌ وعنِ الشمالِ قعيدٌ ثم حذف، ومثله الكسائيّ، ومذهبُ الأخفش، والفراءِ أن "قعيد" واحدٌ يؤدي عن اثنين، أو أكثر، أي بمعنى الجماعة[1]، كما يستعمل العربُ في صيغة فعيل[2]، ومثله قوله عزّ وجل:" والملائكةُ بعدَ ذلكَ ظهير"[3]، فقد استخدم ظهير للدلالة على الجمع (الملائكة)، واستعمالُ المفردِ موضعَ الجمعِ أو المثنى وارٌد في العربيةِ[4]، فقد قالـــوا للجماعةِ: ضيفٌ، أو عدوٌّ، وقال تعالى: ﴿ **ثُمَّ يُخْرِجُكم طِفْلًا**﴾[5] ومنـــهُ قولـــه تعالـــى:﴿**وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُّبِيناً**﴾[6]، فالضميرُ المفرد (الهاء) في (به) تعود على اثنين، هما: الإثم والخطيئة.[7]

والأجودُ في رأي الحلبي أن يُدّعى حذف، إما من الأول أي عن اليمين قعيد، وعن الشمال قعيد، وإما من الثاني، فيكون قعيد الملفوظ به الأول.[8]

وإذا تعددت الآراءُ في دلالة قعيد على اثنين أو أكثر، يبقى الخلافُ بينَ العالمين في كونها خبراً أو مبتدأً، والراجحُ أنّها رفعٌ على أنّها خبرٌ، فهوَ رأي أكثرهم، حيثُ فصّلَ القدماء القولَ فيه، ووافقه المحدثونَ وأخذوا به، ودعموه بالأمثلة كقول االشاعر:[المنسرح]

نحنُ بما عندنا وأنت بما عندكَ راضٍ والرأيُ مختلفُ[9]

---

1 الأخفش، سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**،691/2، و الفراء، أبو زكريا: معاني القرآن، 77/3.

2 ينظر،النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 149/4، يُنظر أيضًا: سيبويه،عمرو بن عثمان: **الكتاب**: 38/1، و الأخفش، سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**،691/2، و الفراء، أبو زكريا: معاني القرآن، 77/2.

3 التحريم: الآية (4)

4 يُنظر: ابن فارس، أحمد بن الحسين: **الصاحبيّ في فقه اللغةِ وسنن العربِ في كلامها**، تحقيق: مصطفى الشُّويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، 1963، ص 211.

5 غافر: الآية (67)

6 النساء: الآية (112).

7 ينظر: الأنصاري: أحمد مكي: **أبو زكريا الفراء ومنهجه في النحو**، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والعلوم الاجتماعية، جامعة القاهرة، 1996م،ص490.

8 ينظر:الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 177/6.

9 البيت لقيس ابن الخطيم، **ديوانه**، تحقيق : ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت ص 239. وذكره سيبويه في **الكتاب** 38/1.

أي: نحنُ بما عندنا راضون، وأنتَ بما عندك راض، وهوَ مذهبُ سيبويه.[1] أمّا رفعُ (قعيد) على الابتداء، فهوَ رايُ العُكبريّ، ووافقه الدرويش،[2] والهمذانيّ[3]، من دونِ دعم أو توضيح، أو شواهد دالّة، مما جعلَ رأيَ الأنباريّ الأظهرَ والأجودَ، فـَ (قعيد) خبرٌ. وقد تحدّثَ سيبويه عن هذا التركيب في : (باب إضمار خبر الأوّل لدلالة خبر الثاني عليه، واستشهد ببيت ابن الخطيم، مبيّنًا أنّ الشاهدَ فيه حذفُ خبر المبتدأ الأول، فكأنّهُ قال: نحنُ بما عندَنا راضون، وأنتَ بما عندَك راض[4]. وترجيحُ رأيِ الأنباريِّ لا يعني أنّ القدماءَ منعوا أن تكونَ (قعيد) رفعًا على الابتداء، لكنَ رأيَ الأكثريّةِ أنّها خبرٌ.

قوله تعالى: ﴿**أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ**﴾[5].

الخلافُ في توجيهِ اسمِ الإشارةِ (هذا) فهوَ عندَ الأنباريِّ في محلِّ رفعِ مبتدأ ثانٍ و (مَنْ) في محلِّ رفعِ المبتدأ الأوّلِ، والذي الخبر[6]، و (هذا) عندَ العكبريّ في محلّ رفعِ خبرٍ لـــ (مَنْ) والذي نعتٌ[7].

والباحث في توجيهِ هذهِ المسألةِ يجدُ أنّها لم تحظَ بتوجيهٍ مُطوّلٍ من أهلِ العربيّةِ، لكنَ الأندلسيَّ توقفَ عليها، فذهبَ إلى ما ذهبَ إليهِ العُكبريُّ فَـــ (هذا) عندَهُ في محلِّ رفعِ خبر و(من) اسم استفهام في محلِّ رفعٍ على الابتداءِ و(أمّن) عبارة عن إدغامِ ميم (أَم) في ميم (مَنْ) إذِ الأصلُ : (مَنْ) و (أَمْ)، و(أَمْ) هنا بمعنى بل: أي: بل خاصّةً؛ لأنَّ (مَنْ) بعدها اسمُ استفهام[8]، وقد استحسنَ الحلبيُّ[9] كلامَ الأندلسيّ، وأخذَ بهِ، فجاءَ رأيهما موافقًا لرأيِ العُكبريِّ.

---

1 يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان: **الكتاب**،37/1–38.

2 يُنظر:الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن وبيانه**، 288/9.

3 يُنظر: الهمذاني: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 35/4

4 يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان: **الكتاب**،37/1–38.

5 الملك: الآية (20)

6 يُنظر: الأنباريّ، أبو البركات: **البيان في غريبِ إعراب القرآن**، 452/2.

7 يُنظر: العكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 420/2.

8 يُنظر: الأندلسيّ، أبو حيّان، **تفسير البحر المحيط**، 303/8.

9 يُنظر : الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 6،346–347.

وقد ناقشَ ابنُ هشامٍ الأنصاريّ هذه الآيةَ الكريمة في حديثه عن (أمْ) المنقطعة، وذكرَ أنَّ ابنَ الشجريِّ نقلَ عن البصريينَ أنَّها بمعنى "بل"، والاستفهامُ بعدها للتقريع، والتوبيخ، والإنكار[1]، وذكر من الأمثلة عليها قوله تعالى : ﴿**أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ**﴾[2] وقوله: ﴿**أَمْ ماذا كُنْتُمْ تَعْمَلونَ**﴾[3].

ومعنى أم المنقطعة: تلك التي لا يفارقُها الإضراب، فتكونُ تارةً لهُ مجرّدًا؛ أي: للإضرابِ وحده، وتارةً تتضمّنُ معَ ذلكَ استفهامًا إنكاريًا، أو طلبيًّا، كما في الآيتين السابقتين، ووردَ عن البصريّين أنّها أبدًا بمعنى "بل" فتسبَقُ بهمزة لغيرِ الاستفهام، بل للإنكارِ والنفي، أمّا المتصلة، فلا تقعُ بعدَ همزةٍ غيرِ استفهاميّة[4]، وكانَ من ضمنِ الأمثلةِ التي ذكرَها الأنصاريُّ على (أم) المنقطعة، قولُهُ تعالى: ﴿**أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ**﴾[5]، فهيَ بمعنى "بل" واسمُ الإشارةِ بعدَها في محلّ رفعٍ مبتدأ، ومنها قولُ الشاعرِ: [البسيط]:

أنَّى جَزَوْا عامراً سُوءَى بفِعلِهِمُ ... أم كيفَ يَجزُونني السُّوءَى من الحَسَن
أمْ كيفَ ينفَعُ ما تُعطِي العَلُوقُ بهِ ... رئمَانُ أنفٍ إذا ما ضُنَّ باللَّبنِ[6]

فقد دخلت " أم" على اسم الاستهام "كيف" كما دخلت في الآية على "من" وقالَ البغداديُّ:" أم بمعنى بل وحدها، إذ الاستفهام موجودٌ بدون همزة الاستفهام ولا وجهَ لجمع استفهامين إلّا على وجهِ التوكيد[7].

---

1 يُنظر: الأنصاريّ، ابن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، 67/66/1.

2 الرعد: الآية (16)

3 النمل: الآية (14)

4 ينظر: الأنصاريّ، ابن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، 67/66/1.

5 الملك: الآية (20)

6 البيتان لأفْنون التغلبيّ، واسمه ظالم، أو بن معشر، والرئمان: مصدر وهوَ أن تحبَّ الناقةُ ولدَها فتلزمه، وتحكّ أنفها به دون أن ترضعه، يُنظر: البغدادي:**خزانة الأدب**، 139/11، والسيوطي، جلال الدين: **شرح شواهد المغني**، 144/1، والسيوطي، جلال الدين: همع الهوامع، 133/2، والزمخشري، محمود بن عمر: **شرح المفصّل**، 18/4، الأزدي، ابن دريد أبو بكر، محمد بن الحسن: **جمهرة اللغة**، دار صادر، بيروت، د.ت، ص322.

7 البغداديّ، عبد القادر بن عمر: **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، 139/11.

ولم يكن الأندلسيّ والحلبيّ هما اللذان وافقا العكبريّ فحسب، بل جاءت أكثرُ آراءِ المحدثين ممن تبعهُ موافقةً لرأيهِ، إذ عدّوا (مَنْ) اسمَ استفهامٍ في محلِّ رفعِ مبتدأ، و(هذا) اسمَ إشارةٍ مبنيًّا في محلِّ رفعِ خبرٍ، و(الذي) في محلِّ رفعٍ، فهيَ بدلٌ من اسمِ الإشارةِ، والمعنى: أهذا الذي هوَ جُندٌ لكم؟ أم الذي يرزقكم؟ وجاءَ بصورةِ الاستفهامِ إشعاراً بأنّهم اعتقدوا أنَّ لهم ناصرًا ورازقًا غير الله فيسأل عن تعيينهِ، فاللفظُ لفظُ استفهامٍ، والمعنى تقريعٌ وتوبيخٌ، وبناءً على هذا المعنى ذهبَ أكثرُهم إلى ما ذهبَ إليهِ العُكبريُّ، فأجمعوا على أنَّ (أَمْ) منقطعةٌ بمعنى بَل، و(مَنْ) اسم استفهام في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ و (هذا) في محلّ رفع خبرٍ له.[1]

أمّا جعلُ (مَن) في محلِّ رفع مبتدأ أوّل، و(هذا) في محلِّ رفعٍ، مبتدأ ثانٍ، فعلى أن تكونَ (الذي) خبرًا لـــ (هذا) كما ذهبَ الأنباريُّ فلم أجدهُ عندَ من وقفتُ على آرائهم سوى عندَ الطبرسيِّ، إذ قالَ في توجيهِ الآيةِ: " من هنا استفهام في موضع رفع بالابتداء دخل عليه أم المنقطعة، و(هذا) مبتدأ ثانٍ والذي خبره، وقد وُصل بالمبتدأ والخبرِ، وهو قوله جند لكم، وينصركم صفة الجند"[2] ؛ أي: أنَّ (الذي) وصلتها (جندٌ لكم) في موضعِ الخبرِ للمبتدأ الثاني، وبناءً على هذهِ الآراء يكونُ رأيُ العكبريّ الذي ذهبَ إلى جعلِ(هذا) في محلِّ رفعِ خبرٍ لـــِ (مَنْ) الاستفهاميّة هو الأظهر، لا لكثرةِ من ذهبَ إلى هذا الرأيِ فحسب، بل لأنَّ المعنى يقتضيهِ أيضًا، فلا يوجدُ غير الله الذي وسعت رحمته كلّ شيء هو ناصرهم ومعينهم، وهو الذي يحميهم ويرفع عنهم البأس، فجاءَ الاستفهامُ للتوبيخِ، فكانت (مَن) رفعًا على الابتداءِ، و (هذا) الخبر.

---

1 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 158/10، والإيجي، محمد بن عبد الرحمن: **جامع البيان في تفسير القرآن**، 347/4، والحنفيّ، أبو السعود محمد بن محمد: **تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، 280،6، والطنطاوي، علي عبد المنعم عبد الحميد: **نور اليقين معجم وسيط في إعراب القرآن الكريم**، تحقيق: محمد طنطاوي، مكتبة لبنان، بيروت، 2003م، ص1114، والحنفي، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**، 8/ 282، والجمل، سليمان: حاشية الجمل على الجلالين، 3379/4، والشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعرابًا وتفسيرًا بإيجاز**، 235/10،والجاوي، محمد بن عمر نووي: **مِراحُ لَبيد لكشفِ معنى القرآن المجيد**، 547/2، وصبري، نائلة هاشم: **المُبصر لنور القرآن**، مطبعة الرسالة المقدسية، القدس، 2003م، 39/10، والإبراهيم، محمد الطيب: **إعراب القرآن الكريم**، ص563، والكَرْباسيّ، محمد جعفر: **إعراب القرآن**، 289/8، والأهدليّ، أحمد ميقري: **البُرهان في إعراب آيات القرآن**، 406/6، والدرّة، محمد علي طه: **تتفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه**، 57/10.

2 الطبرسيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن: **مجمع البيان في تفسير القرآن**، 326/4.

وترجيحُ رأي العكبريّ الذي جعلَ اسمَ الإشارةِ في موضع الخبرِ، لا يعني تضعيفَ ما ذهبَ إليهِ الأنباريُّ حينَ جعلَ اسمَ الإشارة (هذا) في محلّ رفعِ المبتدأ الثاني و(الذي) خبره؛ إذ لم أجد من نفى هذا الرأيَ، لكنّ ترجيحي لرأيِ العكبريّ، سببه أنَّ العكبريَّ وضّح المبتدأ وخبره، أمّا الأنباريّ فذكرَ المبتدأ الأوّل(مَن) وجعلَ (هذا) مبتدأ ثانياً، و(الذي) في محل رفع خبرٍ للمبتدأ الثاني، ولم يُشر إلى خبرِ الأوّلِ، فلم يكتمل معنى الجملةِ عندَ وقوفنا على الخبرِ، فالمعنى يقتضي أن يكون الاسمُ الموصولُ (الذي) وصلته جملة (ينصركم) كلّها في حيّزِ الخبرِ؛ ليستقيمَ المعنى، ولذلكُ جعلُ (مَنْ) في محلّ رفع مبتدأ و(هذا) خبرها أرجحُ من رأيِ الأنباريّ، وبناءً على هذا الإعرابِ يكون الاسم الموصولُ (الذي) في محلّ رفعٍ، نعتًا لاسمِ الإشارةِ (هذا)؛ لأنَّ (الذي) من الأسماءِ الموصولةِ التي يُوصفُ بها وإن لم تكن مشتقة[1]، لذلكَ كانت في الآيةِ نعتًا لـِ (هذا) كما ذهبَ العكبريُّ لا خبرًا لها، كما ذهبَ الأنباريُّ.

قوله تعالى: ﴿**الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ**﴾[2].

الحاقةُ عندَ الأنباريّ مبتدأ أول، خبره الجملة الاسمية "ما الحاقة"[3]، و أما رفعُها عندَ العكبريّ، فمن وجهين، الأوّل: على تقدير مبتدأ محذوفٍ، تقديره هي أي: أنَّ الحاقّةَ خبرٌ لمبتدأ محذوف، والوجه الثاني: أنّ (ما) مبتدأ، وما بعدها (ما الحاقّة) الخبر. [4]

ويعود رفعها على الابتداء إلى الفراء[5]، وأخذَ به الزجاجُ[6]، والنحاسُ[7]، واستحسنه الزمخشري،[8] فتوقف الأنباريّ، والعكبريّ على رأيهم، وأخذَا به، ووافقهما الحلبيّ، وفصّلَ القولَ في توجيه الآية، وبيّنَ أنَّ "الحاقة" مبتدأ، و"ما" مبتدأٌ ثانٍ ، والحاقةُ الثانيةُ خبرٌ للمبتدأ الثاني"ما"، والجملةُ الاسميةُ "ما الحاقةُ" خبرُ المبتدأ الأول.[9]ولم يذكر وجهاً آخرَ غيرَ الابتداءِ كسابقيهِ.

---

1 يُنظر: الحلوانيّ، محمد خير: **الواضحُ في النّحوِ والصرف**، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ت، ص381.

2 الحاقة: الآيات (1–3)

3 يُنظر: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 456/2.

4 يُنظر:العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 423/2.

5 يُنظر: الفراء، يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، 180/3.

6 يُنظر: الزجاج، أبو إسحق: **معاني القرآن وإعرابه**، 213/5.

7 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 14/5.

8 الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 149/4

9 يُنظر:الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 361/6.

وأجمعت أكثرُ المصادر الحديثة على صحة كونِ الحاقّة مبتدأ، فذكره الدرويش[1]، وصافي[2]، والطنطاوي[3]، والشيخلي[4]، وأبو مزيزق[5]. أمّا رفعُها على أنّها خبرٌ لمبتدأ محذوف، كما ذهبَ العكبريّ، فلم أقع في حدود بحثي على من أخذَ بهِ؛ لذا يبقى الرأيُ الذي اتّفقَ الأنباريّ، والعُكبريّ عليه، وهو رفع (الحاقّة) على الابتداء الأجودَ، ووجهُ ذلكَ وجودُ رابط في الجملة الاسمية، يربطُ المبتدأ بالخبرِ، فالحاقة مبتدأ، خبره الجملة الاسمية (ما الحاقة)، والرابطُ هو إعادةُ المبتدأ بلفظه، كقولنا: الحربُ ما الحربُ، والسيفُ ما السيفُ، فقد أعيدَ المبتدأ بلفظهِ للتهويلِ،[6] وقد تناول ابن عقيل هذه الآية في حديثه عن الرّابط، وبيّن أن تكرار المبتدأ بلفظه يكون أكثره في مواضع التفخيم[7]، كقوله تعالى:﴿ **القارِعةُ مَا القارِعَةُ**﴾[8] ، وفصّل ابن خالويه القولَ في إعراب ":﴿ **القارِعةُ مَا القارِعَةُ**﴾[9]، وبيّنَ أنَّ القارعةَ مبتدأ أوّل، و(ما القارعة) مبتدأ ثانٍ وخبره، وهما في محلّ رفع خبرٍ للمبتدأ الأوّل (القارعة) وذكرَ إنّ قوله تعالى: "**الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ**" تُعربُ مثلها تماما[10]، ممّا يعني أنّ إعرابَ الحاقةِ مبتدأً أظهرُ من جعلها خبرًا لمبتدأ محذوفٍ.

قوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾[11].

اختلفَ الأنباريُّ، والعكبريُّ في توجيه لفظ الجلالة في قوله تعالى: " قل هو الله أحد"، فذهبَ الأنباري إلى أنّه بدلٌ من (هوَ)، وأحد خبره،[12] وللعكبري فيه رأيان، الأول : أنه مبتدأ ثان،

---

1 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن وبيانه**، 189/10.

2 يُنظر: صافي، محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 13/ص43.

3 يُنظر: الطنطاوي، محمد سعيد: **معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم**، ص761.

4 يُنظر: الشيخليّ، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعرابًا وتفسيرًا بإيجاز**، 4/87–88.

5 يُنظر: أبو مزيزق، أحمد عبد السلام: **إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن**، 108/12.

6 يُنظر:حسن، عباس: **النحو الوافي**، 468/3.

7 يُنظر: ابن عقيل، بهاء الدين: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، 162/1.

8 القارعة: الآية (1)

9 القارعة: الآية (1)

10 يُنظر: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد: **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، مكتبة المتنبّي، القاهرة، د.ت، ص159.

11 الإخلاص (1)

12 يُنظر:الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**،546/2.

وأحد خبره، والجملة الاسمية(الله أحد) خبرٌ للمبتدأ الأول، أي: لضمير الشأن (هو)، والثاني: أن يكونَ لفظٌ الجلالة خبراً للمبتدأ (هو)، وأحد بدلاً منه ، وبهذا الوجه يكون (هو) ضميرًا عائدًا على الإله المعبود الذي سُئل عنهُ الرسولُ عليه السلام .[1]

أمّا رأيُ العكبري، فيبدو أنه تبع فيه الأخفش[2]، الذي توقّف على المسألة قبله، وجعلَ لفظ الجلالة خبراً للمبتدأ (هو) و(أحد) بدلاً منه، ولكنَّ العُكبريَّ أضافَ إلى رأي الأخفش رأياً آخر، كانَ قد أخذه عن الفراء، وهو رفع لفظ الجلالة على الابتداء ، فيكونُ مبتدأ ثانياً[3]، كقوله تعالى:" هذا بعلي شيخًا"[4]، فاسمُ الإشارة (هذا) في محل رفع مبتدا أوّل، و(بعلي) مبتدأ ثان، و(شيخ) خبرٌ للمبتدأ الثاني اعتمادًا على قراءةِ من رفع (شيخًا)[5]، والمبتدأ الثاني وخبره (بعلي شيخٌ) خبرٌ للمبتدأ الأول (هذا).

وكان الزجاجُ[6]، والنحاسُ[7]، والقيسيّ[8]، ممّن توقّفوا على الآيةِ أيضًا، وأعربوا لفظ الجلالةِ مبتدأ ثانياً،[9] و (أحد) خبره، وجعلوا الجملة الاسمية (الله أحد) خبراً للمبتدأ الأول(هو)، فجاء رأيُ العكبريِّ متوافقًا معَ رأيهم، وقد تبعهم الحلبيّ[10]، والطنطاوي،[11] أمّا صافي، والشيخلي، وصالح[1]،

---

1 يُنظر:العكبري، ابو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**،209/2.

2 يُنظر:الأخفش، سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**،746/2.

3 يُنظر:الفراء، أبو زكريا: **معاني القرآن**،299/3.

4 هود :الآية (72).

5 قراءة الأعمش ، وابن مسعود يُنظر: يُنظر: الأخفش، سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**،356/2، والنحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 102/2، والزمخشري، محمود بن عمر: **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 281/2، والأندلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 244/5، وعمر، أحمد، ومكرم، عبد العال: **معجم القراءات القرآنية**، 401/2.

6 يُنظر: الزجاج، أبو إسحق: **معاني القرآن وإعرابه**، 3337/5.

7 يُنظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل: **إعراب القرآن** ، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1988م، 308/5.

8 يُنظر:القيسي، مكي بن أبي طالب: **مشكل إعراب القرآن**، 508/2.

10 يُنظر:الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 558/6.

11يُنظر:الطنطاوي، محمد سعيد: **معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم**، ص826.

وصالح[1]، فقد وافقوا العكبريّ في كلا الرأيين اللذين ذهبَ إليهما- الرفع على الابتداء، أو أنّه خبر هو- موضّحينَ أنّ (الله) مبتدأ ثان، إذا كانَ الضميرُ (هو) ضميرَ شَأْن، و(أحد) خبرًا للمبتدأ الثاني (الله)، والجملة الاسمية (الله أحد) في محل رفع خبر للمبتدأ الأوّل (هو)، أما إذا كانَ الضميرُ يعودُ على الإله المعبودِ الذي سئل عنه الرسولُ عليه السلام، فيكون لفظُ الجلالةِ "الله" خبراً للمبتدأ هو، و(أحد) بدلٌ.

ويتبين بعدَ النظرِ في هذهِ المسألةِ الخلافيةِ أن الأوجهَ الإعرابيةَ التي ذكرتها المصادرُ الحديثةُ توافقُ ما ذهبَ إليهِ العكبريّ من آراء أخذَها عن سابقيه، ولم يذكر أحدهم أن لفظَ الجلالةِ بدلٌ من هوَ كما ذكرَ الأنباري، بل هو مبتدأ ثانٍ، لذا أرجّحُ رأييّ العكبريّ، فعندَ عرض المسألة على كتب النحو، وجدتُ ما يدعمُ رأيَهُ، فالجملة الاسميةُ إذا كانت خبراً لضميرِ الشأنِ يجبُ أن يكونَ المتقدم مبتدأ، فيكون لفظ الجلالةِ" الله مبتدأ ثانياً. [2]

ما يتعلّقُ بالمبتدأ والخبر:

ممّا يتعلّقُ بالمبتدأ والخبر، اسمُ كانَ وأخواتها، وخبر إنَّ وأخواتها؛ لكونهما ناسخينِ لحكم المبتدأ والخبر.

ولم أعثر في دراستي هذه، على مسائل خلافيّة بين الأنباريّ، والعكبريّ في بابِ كانَ وأخواتها، وعثرتُ على مسألةٍ خلافيّة واحدة ممّا يتعلّق في المبتدأ والخبر، في بابِ إنّ، وهذا بيانٌ بهما.

قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ**﴾[3].

---

1 ينظر،صافي، محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 13/،359و الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعراباً وتفسيراً بإيجاز**، 738/10، و صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، 359/12.

2 يُنظر: السليلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى: **شفاء العليل في إيضاح التسهيل** ،284/1.

3 محمد: الآية (25)

يتمثّلُ الخلافُ في هذهِ الآيةِ في تعيينِ خبرِ إنَّ، فقد ذكر الأنباريّ في ذلكَ وجهين؛ الأوّل: أنَّ الخبرَ الجملةُ الاسميةُ من المبتدأ والخبرِ "الشيطان سوّلَ لهم" ، والثاني: أنّ الخبرَ مقدرٌ تقديرُهُ معذّبون[1]، ولم يذكر العكبريُّ في خبرها إلا وجهاً واحداً، وهو الجملة الاسميةُ "الشيطانُ سوّلَ لهم".[2] فالخلافُ ليسَ خلافاً كلياً، بقدرِ ما هوَ تعددٌ في الأوجهِ الإعرابيةِ.

ولم أجد في حدودِ ما قرأت، من جعلَ خبرَ إنّ محذوفاً، فقد ذكرَ الحلبيّ أنّ جملةَ " الشيطان سوّلَ لهم" في محل رفعِ خبرِ إنّ، [3] ولم يذكر وجهاً آخرَ في خبرِها، وهوَ وجهٌ ذكرهُ المحدثونَ أمثال صافي[4]، والدرويش[5]، والشيخليّ[6]، وأبو مزيزق[7]إذ جعلوا الجملة في محلّ رفعِ خبرِ إنّ.

والأجود ما اتفق عليهِ الأنباريّ والعكبريّ، فالجملة الاسمية (الشيطانُ سوّلَ لهم)هي الخبرُ؛ لأنَّ الوجهَ الآخرَ الذي ذكرَهُ الأنباري لمْ يردْ في أيٍّ من تلك المصادرِ.

وممّا يثبتَ صحةَ هذا القولَ أن الجملةَ الاسميةَ "الشيطانُ سوّل لهم" اشتملت على رابطٍ وهو الضمير في "لهم" فهو ضميرٌ عائد على اسمِ أنّ.[8] وذكرَ لي أستاذي حمدي الجباليّ أنّهُ ليسَ ثَمَّ مانعٌ يمنعُ أن يكونَ الخبرُمحذوفًا تقديره: مُعذَبون؛ لدلالةِ جملةِ (الشيطان سوّلَ لهم) عليه، فالعذابُ –لا ريبَ– مسبّب عن الشيطان ودسادسه، وغوايته.

مسائل الفاعل ونائب الفاعل:

لم يزد عددُ الخلافات النحوية في باب الفاعل ونائبه عن أربعِ مسائل، وفيما يلي توضيحٌ لها:

في قوله تعالى: ﴿**وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ**﴾[9].

---

1 يُنظر: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**،376/2.

2 يُنظر:العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 364/2.

3 يُنظر:الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم لكتاب المكنون**، 155/6.

4 يُنظر:صافي، محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 55/12.

5 يُنظر: الدرويش، محيي الدين:**إعراب القرآن وبيانه**، 220/9.

6 يُنظر:الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن في الإعجاز إعراباً وتفسيراً بإيجاز**، 368/9.

7 يُنظر: أبو مزيزق، أحمد عبد السلام: **إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن**، 55/11.

8 يُنظر: الغلاييني، مصطفى: **جامع الدروس العربية**، 208/2.

9 آل عمران: الآية: (146).

يتمثّلُ الخلاف في توجيهِ قوله تعالى:" ربيون"، وهوَ خلافٌ ناتجٌ عن اختلافِ القراءات، ففي الآيةِ قراءتان(قُتِلَ، وقاتلَ)، وقد أخّذَ الأنباريُّ بالقراءتين، فاعتمادًا على قراءة (قاتل) تكون (ربّيون) فاعلا،أمّا من قرأ (قُتل)فـ (ربّيون)مرفوعةٌ من ثلاثةِ أوجهٍ؛ الوجه الأوّل:أنّها مرفوعةٌ على الابتداءِ، والوجه الثاني: أنّها مفعولُ ما لم يُسمّ فاعلهُ؛ أي: نائب فاعل، أمّا الوجهُ الثالث: أنّها مرفوعةٌ بالظرف"معه".[1] فالظرف ، أو الجار والمجرور يرفعان ما بعدهما على الفاعلية أو الابتدائية، فالرفع على الفاعلية مذهب الكوفيين، وعلى الابتدائية مذهب البصريين وبعض الكوفيين.[2]

ورفعُها عندَ العكبري، بـــ(بِقُتِلَ)[3] فتكون نائبا عن الفاعل، أو بـــ (قاتلَ) فتكونُ فاعلاً، ولم يذكر الرفع على الابتداء، أو الرفع بالظرف[4].

وكانَ الأخفشُ قد أجازَ في الآية قراءتين (قُتلَ وقاتلَ) [5] ممّا يعني أنَّ الأنباري والعكبري حين أجازا الرفعَ بـــ (قاتلَ أو قُتلَ) كانا قد أخذا الرأيَ عنه. وحجةُ من قرأ (قاتلَ) أنّها أعمُّ في المدح؛ لأنّه يدخلُ فيها من قُتلَ ومن بَقيَ[6]، وهيَ قراءة لا خلافَ عليها.

---

1 الأنباري: **البيان في غريب إعراب القرآن**،197/1.

2 يُنظر:الجبالي، حمدي محمود حمد: **الخلاف النحوي الكوفي، الجامعة الأردنية**، رسالة دكتوراة غير منشورة،1995، ص179.

3 قُتِلَ أو قاتلَ: قرأ بها عاصم وحمزة والكسائي/ الطبري، أبو جعفرمحمد بن جرير الطبري: **جامع البيان في تفسير القرآن**،،ط3،دار المعرفة، بيروت،1978م،264/7. وابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى التميمي: **السبعة في القراءات**، دار المعارف، القاهرة، 1980م،ص217. والقيسيابو محمد مكي بن أبي طالب: **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية ، دمشق،1974م،359/1.

4 العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب**، القرآن،243/1.

5 يُنظر:الأخفش، سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**، 423/1.

6 يُنظر: الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، تحقيق: أبو محمد الغماري الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م، 300/1.

وقد أخذَ الأنباريّ برأي الفراء، حين جعلَ (ربيّون)مرفوعةً بالظرف (معه) ، إذ أعربها مبتدأ مؤخراً، والظرف خبرها[1]، وتبعه أبو حيّانَ[2]، والحلبيّ[3]، والطبرسيّ[4]، وصافي[5]، والجاوي[6]، والهمدانيّ[7]، وأبو مزيزق.[8]

وأمّا رفعُ (ربيّون) بـــ (قُتلَ) فلم أقعْ عليهِ عندَ أحدٍ ممّن سبقَ الأنباريَّ، بل هوَ رأيُه، وقد تبعه العُكبريُّ، ووافقهُ بعضُ المُحدثينَ كالحنفيّ[9]، وأبي مزيزق.[10]

والراجحُ من هذه الآراءِ رأيان، الأوّل : ما ذهبَ إليه الأنباريّ، ومن سبقه من أهل العربية، فـــ (ربيّون) رفعٌ على الابتداء، والرأيُ الثاني : ما اتفقّ عليه الأنباريُّ، والعُكبريُّ، وهو رفع (ربّيون) بـــ (قاتلَ)، على أنّها فاعل، ووجه ذلك :

أوّلاً: أنّ ما ذهبَ إليه الأنباريُّ، والعُكبريُّ، حينَ جعلَا (ربيّون) مرفوعةً بـــ (قُتلَ) بعيدٌ، لأنَّ المفسّرين ذكروا أنّهم لم يسمعوا أنَّ نبيّاً قُتلَ في القتال؛ فـَ (ربيّون) تعني الأنبياء، ولم

---

1 يُنظر:الفراء، أبو زكريا: **معاني القرآن**1/ص

2 يُنظر:الأندلسي،أبو حيان: **البحر المحيط**، 72/3.

3 يُنظر:الحلبيّ، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 227/2

4 يُنظر:الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن: **مجمع البيان في تفسير القرآن**، مطبعة الفرقان، صيدا، 1333م، 1/ 519.

5 يُنظر:صافي، محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 272/2.

6 يُنظر: الجاوي، محمد بن عمر نووي: **مِراحُ لَبِيد لكشف معنى القرآن المجيد**، تحقيق: محمد أمين الصناوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت،1997م، 158/1

7 يُنظر:الهمداني، حسين أبو العزّ: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 639/1.

8 يُنظر:أبو مزيزق، أحمد عبد السلام: **إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن**، 264/2.

9 الحنفي، محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجري: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين دار الكتب العلمية، بيروت، 185/3–186.

10 يُنظر:أبومزيزق، أحمد عبد السلام: **إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن**، 264/2.

يقتَلْ أحدُهم في القتال،[1] لذا لا تكونُ (ربيّون) مرفوعةً بـــ (قُتلَ)، بل مرتفعةً بالظرف، وهوَ متعلقٌ بمحذوف، أو تكون مرفوعة بـــ (قاتلَ).

ثانياً: ذهبت أكثرُ الآراء إلى الرفع بالظرف، فالظرفُ جازَ أن يرفعَ إذا اعتمد على ما قبله[2] فذهبوا إلى ما ذهبَ إليه الأنباري، كما ذهبَ بعضُ الكوفيين إلى أن المبتدأ يرتفع بالظرف، ووافقهم على ذلك أبو الحسن الأخفش[3]، وأبو العباسِ المبردِ.[4] ولعلّ هذين السببين جعلا الباحثةَ ترجح رأيَ الأنباري.

قوله تعالى: ﴿**فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ**﴾[5]

يكمنُ الخلافُ بينَ الأنباريِّ والعُكبريِّ في توجيه (آخران) فقد ذكر الأنباريُّ أنّها رفعٌ على الابتداءِ، والخبر"يقومان" أو أنها خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، تقديره فالشاهدان آخران، أو أنّها خبرٌ مقدّم، والمبتدأ مقدّر، تأويله : فالأوليان آخران[6]. لكنّ العكبريَّ أضافَ وجهاً آخر علّلَ بهِ رفعها، لم يذكره الأنباريُّ، وهو الرفعُ بفعلٍ محذوفٍ تقديره فليشهد،[7] فتكون " آخران" فاعلاً لفعلٍ محذوف تقديره فليشهد، مرفوعاً وعلامة رفعِه الألف؛ لأنه مثنى، أو أنّها خبرٌ مقدّم، والمبتدأ مقدّر، تأويله : فالأوليان آخران، وهو وجه ذكره الأنباريّ قبله.

وحاولتُ استقصاءَ آراءِ أهلِ العربيّةِ في توجيهِ (آخران) فوجدتُ أنَّ الأخفش يجعلها مرفوعةً بالعطفِ على (اثنان)[8]، في قوله :" إذا حَضَرَ أَحَدَكُم الموتُ حينَ الوصيةِ اثنانِ...."[1] وكانَ

---

1 يُنظر:الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار المعرفة، بيروت، د.ت، 469/1، و الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد: **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، تحقيق: أبو محمد الغماري الحسني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م، 300/1.

2 السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**، بيروت، دار المعرفة،د.ت، 132/5.

3 يُنظر:الأخفش، سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**، 423/1.

4 يُنظر: المُبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد: **المُقتَضب**، عالم الكتب، بيروت، د.ت، 176/3–177، يُنظر أيضًا: الأنباري، أبو البركات: **أسرار العربية**، تحقيق: فخر صالح قدارة ، دار الجيل، بيروت، 1995م، 81.

5 المائدة: الآية (107)

6 الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 209/1.

7 العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 1/ 370.

8 الأخفش، سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**، 479/2.

النحاسُ بعده قد عدّها مرفوعةَ بفعل محذوف تقديره: فليشهد[2]، أي: أنّ (آخران) فاعلٌ لفعلٍ محذوف، وناقشَها القيسيُّ وتبعَ النحاسَ في رأيه؛ أي في جعلها فاعلا لفعلٍ محذوف تقديره: فليشهد[3]، وقد توقف العكبريّ على رأيهما وأخذَ به،كما أجازَ القيسيُّ أن تكونَ (آخران) مبتدأ، وخبره (يقومان)[4] وهوَ الرأيُ الذي أخذ به الأنباريّ، ممّا يعني أنّ الأنباريّ والعُكبريَّ قد توقّف كلاهما على رأي القيسيّ أيضًا.

وأمّا السمينُ الحلبيُّ فذكرَ فيها ثلاثةَ أوجهٍ،هي: رفعٌ على الابتداء، أو بفعل محذوف تقديره فليشهد، أو أنها خبر لمبتدأ محذوف، تقديره : فالشاهدان آخران[5]، فكان رأيه مشتملا على آراء الأنباريّ والعكبريّ، دون ردّ أحدها أو ترجيح وجه على آخر.

والمُلاحظُ أنَّ أكثرَ المفسرينَ ذهبوا إلى رفع (آخران) بفعل محذوف، تقديره: فليشهد[6]؛ فالفاءُ إذا كانت رابطةً لجوابِ الشرطِ جازَ أن يكونَ جوابُها جملةً اسميةً نحو: " وإن يسَّمكَ بخيرٍ فهو على كلِّ شيءٍ قديرٍ"[7] فالضمير "هو" في محل رفع بالابتداءِ. أو جملةً فعليةً[8]، نحو: " ومن يكنِ الشيطانُ لهُ قريناً فساءَ قريناً"[9].

وجاءَ عن سيبويهِ في بابِ الفاءِ أنّ ما لم ينتصب بها فإنه يشرك الفعل الأولَّ فيما دخل فيه،[10] ومعنى ذلك أنه يجوزُ أن ترتفع" آخران" بيشهد.

---

1 المائدة: الآية (106)

2 النحاس أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 286/1.

3 القيسي، مكيّ بن أبي طالب: **مُشْكِل إعراب القرآن**، 252/1.

4 يُنظر: القيسيّ، مكي بن أبي طالب، 252/1.

5 الحلبيّ، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 633/1.

6 يُنظر:النحاس، أبو جعفر : **إعراب القرآن**، 286/1، والقيسي، مكيّ بن أبي طالب: **مُشْكِل إعراب القرآن**، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ت،252/1 ، و العكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 370/1، والحلبيّ، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**،1 /633،و الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعراباً وتفسيراً بإيجاز**،190/3.

7 الأنعام: الآية (17)

8 الأنصاري، ابن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص217.

9 النساء الآية (38)

10 سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، 28/3.

أما الرفعُ على الابتداءِ، فأرى أنّه جائز إذا ما جعلَت جملة (يقومان) وصفاً لـِ (آخران) وقد جازَ الابتداءُ بالنكرةِ (آخران)هنا لحصولِ الفائدةِ بها؛ لأنها جاءت موصوفةً، فالجملةُ الفعليةُ " يقومان" وصفٌ ل(آخران)، وهذا ما سوغ الابتداءُ بها[1]، ومثلها : أمرٌ أتى بك.

قوله تعالى:﴿ **أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى** ﴾[2].

يتمثّلُ الخِلافُ في تعيين فاعل الفعلِ "يهدِ"، فقد ذكر الأنباريُّ وجهين، الوجه الأوّل: أنّه مُقدّرٌ، وهوَ المصدرُ، وتقديره: " أولم يهدِ لهم الهدى أو الأمرُ"، والثّاني: كم الاستفهامية، وقد أشار إلى الرأي الثاني، ثمّ رفضه3.

وذكرَ العُكبريُّ في فاعلِ " يهدِ" وجهين أيضاً، أولهما: ضمير اسم الله تعالى؛ أي ألم يبين اللهُ لهم، والثاني: أنْ يكونَ الفاعلُ ما دلّ عليهِ أهلكنا؛ أي إهلاكنا، والجملةُ مفسرةٌ لهُ.[4]

وبهذا يتحصّل لنا أربعةُ أقوالٍ في الفاعلِ، هي:

1. المصدر المُقدّر (الهُدى).
2. كم الاستفهاميّة.
3. ضميرُ اسمِ الله تعالى (ألم يُبيّن اللهُ لهم).
4. ما دلّ عليه الفعل أهلكنا؛ أي: إهلاكُنا.

وكانَ الفراءُ قد توقفَ على المسألة قبلهما، وذكرَ أنَّ (كم) ليست فاعلاً، وهي في موضعِ نصبٍ لا غير، لكنَّ جملةَ الكلامِ فيها معنى الرفعِ، كقولنا: قد تبيّنَ لي أقامَ عبدُ اللهِ أم زيدٌ، ففي الاستفهامِ معنى رفع.[5] ورأيُ الفراء هذا، ينفي أنْ تكونَ "كم" في محل رفعِ فاعلٍ لِـــ "يهدِ".

---

1 الأنصاري: **شرحُ شذورِ الذهب في معرفة كلام العرب**، ص182، والغلاييني، مصطفى: **جامع الدروس العربية**، ج2، دار السلام، القاهرة، 2010م، ص200.

2 طه: الآية (128).

3 ذكر الأنباري أن ذلك زعم الكوفين، واعتبره سهواً./ يُظر: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 154/2.

4 يُنظر:العكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 151/2.

5 يُنظر:الفراء، يحيى بن زياد، أبو إسحاق: **معاني القرآن**، 195/2.

وناقشَ الزجاجُ المسألة أيضاً، ووضّحَ أن المعنى: "أفلم يُبيّن لهم الأمرُ بإهلاك مَن قبلَهم من القرونِ، و"كم" في موضعِ نصبٍ بأهلكنا..."، [1]، وليست فاعلاً لــِ "يهد". وكَلامُ الزجاجِ يعني أنّ الفاعلَ هوَ المصدرُ المقدّرُ، وتقديره الهدى أو الأمرُ، لكنه نفى أن تكون(كم) في محل رفعِ فاعلٍ،

وهذا ما استحسنه النحاسُ[2]، والقيسيّ[3]، و أبوحيّان[4]؛ لأنَّ (كم) لا يعملُ فيها ما قبلَها، فلا تكونُ فاعلاً، بل المصدرُ المضمرُ هو الفاعل، وتقديرُهُ: الهدى.

أما الحلبيّ، فذكر في فاعلِ "يهدِ" عدةَ أوجهٍ، أولها: أنه ضميرُ اللهِ عز وجل، والثاني: أنَّ الفاعلَ مضمرٌ يفسره ما دلّ عليه من الكلامِ بعده، والتقدير: أفلم نبينْ لهم هلاكَ منْ أهلكنا من القرونِ، والثالث: أن الفاعلَ نفسُ الجملةِ بعده، وقد ذكر أبو حيان هذا الرأيَ من قبله، والرابع: أنه ضميرُ الرسول عليه السلام؛ لأنه هو المبينُ لهم ما يُوحى إليهِ من أخبارِ الأممِ السالفةِ، والقرونِ الماضيةِ،[5] وقد ذكرَ الزمخشري هذا الوجهَ في الكشاف[6]، والخامس: أنّ الفاعل محذوف تقديره الهدى أو الأمرُ،[7] وهو وجهٌ ذكره الأنباريّ، وبذلك يكونُ الحلبيُّ قد وافقَ الأنباريَّ، والعكبريَّ في ثلاثةِ أوجهٍ، وأضافَ إليها وجهين آخرين.

فالوجوه في الفاعلِ متعددة، فمن المصادر ما ذكرت ما ذهبَ إليه الأنباري، ومنها ما وافقت ما ذهبَ إليه العكبري، لكنها بجملتها نفت أن تكونَ "كم" هي الفاعل؛ لأنه لا يعمل فيها ما قبلها، فهي ليست مرفوعة بــِ "يبين" بل منصوبةً بــِ "أهلكنا". وإذا استبعدنا هذا الرأيَ، يتبقّى لدينا في فاعل (يهدِ) ثلاثةُ أقوالٍ، هي: المصدرُ المقدّرُ (الهدى)، وضميرُ اسمِ الله تعالى، و ما دلّ عليه الفعل (أهلكنا)؛ أي: إهلاكنا.

---

1 الزجاج، أبو إسحق: **معاني القرآن وإعرابه**، 379/3.

2 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 42/3.

3 يُنظر:القيسي، مكيّ بن أبي طالب: **مُشْكِل إعراب القرآن**، 78/2.

4 يُنظر:الأندلسي،أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 6/ 289.

5 يُنظر:الحلبي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 64/5.

6 يُنظر:الزمخشري، محود بن عمر:**الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 558/2.

7 الحلبي:**الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 64/5.

وقالَ الرضي في أثناءِ حديثه عن "كم": إنه إذا فصل بينها وبينَ مميزها بفعلٍ متعدٍ وجبَ الإتيانُ بـِ"مِنْ" لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي،[1] وذكر قولَه تعالى" كمْ أهلكنا من قريةٍ"[2]مثالاً عليها، فكم هُنا ليست مرفوعةً بـــ (يهد)؛ أي: ليست فاعلا لها، ومثلها قوله تعالى: " كمْ أهلَكْنا قبلَهمْ من القرونِ".[3]

قوله تعالى: ﴿**هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ**﴾[4].

الخلافُ بينَ العالمينِ في توجيهِ فاعل (هيهات)، فـَ (هيهات) اسمٌ لفعلٍ ماضٍ معناهُ بَعُدَ، يفتقرُ إلى فاعل، كما ذهبَ الأنباريّ، ففاعله مقدّرٌ، تقديره: هيهاتَ إخراجُكم[5]، أمّا الفاعلُ عندَ العُكبريّ، ففيه وجهان، أحدهما: أنّه مضمرٌ، تقديره: بَعُدَ التصديقُ لما توعدون، أو الصحةُ، أو الوقوع، ونحو ذلك، والثاني: أنَّ (ما) فاعلُ (هيهات)، واللام زائدة؛ أي: بَعُدَ ما تُوعدون من البعثِ[6]. وبسببِ هذا الخلاف، فلا بُدّ من التوقفِ على آراءِ غيرهما من أهلِ العربيّةِ، للنظر في توجيههم للمسألةِ.

لقد سبقَ الفرّاءُ إلى نقاشِ هذه المسألةِ، فقالَ: " لو لم تكن في (ما) اللام كان صوابًا، ودخولُ اللّام عربيّ، ومثله في الكلام هيهات لك، وهيهات أنت منّا، وهيهات لأرضك...فمن لم يدخل اللّام رفعَ الاسم، ومعنى هيهات بعيد كأنّه قال: بعيد (ماتوعدون) ...ومن أدخلَ اللّام قال هيهات أداة ليست بمأخوذة من فعل بمنزلة بعيد، أو قريب ، فأدخلت لها اللّام كما يُقال: هلّمَ لك إذا لم تكن مأخوذة من فعل. فإذا قالوا: أقبل لم يقولوا: أقبلْ لك؛ لأنّه يحتمل ضمير الاسم"[7]. وهذا يعني أنَّ (ما) عندَه ليست الفاعلَ؛ لوجود اللّام، كما أنّه عدَّ (هيهات) أداةً عند من أدخلَ اللّام، وهذه الأداة ليست بمنزلةِ الفعلِ؛ فالفرّاء لم يصرّح بالفاعل، ولم يجعل (ما) فاعلًا، وذلك لوجود اللّام، وبيّن أنّ الاسمَ بعد هيهات مرفوع لولا وجودها، ممثّلًا بقول الشاعر:[الطويل]

---

1 الإستراباذي، محمد بن الحسين النجفي الرضي: **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الغمام محمد بن سعود الإسلامية، 1996م، 156/3.

2 القصص: الآية (58).

3 طه : الآية (128).

4 المؤمنون: الآية (36)

5 يُنظر: الأنباريّ،أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 954/2.

6 يُنظر: العُكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 954/2.

7 الفرّاء، يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، 235/2

فَأَيْهاتَ أَيْهاتَ العقيقُ ومَنْ بهِ وَأَيْهاتَ خِلٌّ بالعقيق تُواصِلُهُ[1]

وأظنُّ أنّ الفراءَ حينَ لم يصرّح بالفاعل، قد جعلَ الفاعل محذوفًا أيضًا، وذلك حينَ نفى أن تكونَ (ما) هي الفاعل، معلّلًا ذلك بوجود اللّام.

وذهبَ القيسيُّ إلى أنَّ الفاعلَ محذوفٌ[2]، وتبعهُ الأندلسيُّ[3]، فالفاعلُ عندهما محذوفٌ، تقديرُهُ: هيهاتَ الوجودُ لِما تُوعدون، فلم يقترنِ الفاعلُ باللّامِ، مثل: هيهاتَ مجيءُ زيدٍ، فإن وُجِدت كانَ الفاعلُ محذوفًا كما في الآيةِ، وهذا يبيّن أنّ الأنباريّ كان قد توقفَ على رأي القيسيّ، وأخذَ به.

أمّا الزجاج، فذكر عن العربِ قولهم: هيهاتَ ما قلت، وهيهاتَ لما قلت، فمن قال: هيهات ما قلت، فمعناه: البعدُ ما قلت، ومن قال: هيهات لما قلت، فمعناه البعدُ لقولك[4]. فَــبيّن أنَّ (ما) والفعل بعدها في تأويل المصدر المؤول، فيكونُ المصدرُ المؤولُ بذلك خبرًا عن (هيهات)، وهذا ما استحسَنه الزمخشريُّ حينَ قالَ: " فإن قلت ما توعدون هو المستبعد ومن حقّه أن يرتفع بهيهات كما ارتفع في قوله فهيهات هيهات العقيق وأهله، فما هذه اللّام، قلت قال الزجاج في تفسيره: البعد لما توعدون، أو بعدٌ لما توعدون فيمن نوّن فنزّله منزلة المصدر، وفيه وجه آخر، وهو أن يكون اللام لبيان المستبعد"[5].

أمّا الحلبيُّ، فقد ذكرَ في توجيهِ فاعلِ (هيهات) وجهين، فجمعَ بينَ رأييّ الأنباري، والعُكبريِّ، مرجّحًا أنَّ (ما) ليستِ الفاعلَ، وإنّما الفاعلُ محذوفٌ مُقدّرٌ؛ لدلالةِ الكلامِ عليهِ، وتقديرُهُ: التصديقُ

1البيت لجرير في ديوانه، 965،وهي رواية ثانية للبيت، فقد جاء في الديوان: فهيهاتَ هيهاتَ ومن به وهيهات وصلٌ بالعقيق نواصله، وأيهات لغة هيهات، عند ابن يعيش في **شرح المفصل** ، 35/4، والسيوطي في **الأشباه والنظائر**، 133/8، **وهمع الهوامع**، 111/2، وابن جنّي في **الخصائص**، 42/3، والأنصاريّ في**أوضح المسالك**، 193/2.

2 يُنظر: القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب، **مُشكل إعراب القرآن**، 109/2.

3 يُنظر: الأندلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 36/6، والطبرسيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن: **مجمع البيان في تفسير القرآن**، 107/3،والثّعالبيّ، سيدي عبد الرحمن: **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، 422/2. والحنفيّ، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاويّ**، 161/6–162.

4 يُنظر: الزجاج، أبو إسحق: **معاني القرآن وإعرابه**، 13/4.

5 يُنظر: الزمخشريّ، محمود بن عمر: **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 32/3.
يُنظر أيضًا: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 511/6.

والصحةُ لِما تُوعدون، لكنّه لم يذكر وجهًا لترجيحِ هذا الوجهِ، وإنّما ذكرَ أنّ الأوّلَ – رأي العكبريّ– أضعف[1]، وقد أجازَ الهمدانيُّ[2]، وياقوتُ[3]، الوجهين أيضًا.

وإذا ما عدنا إلى قواعد النحويين لمعرفة سبب ترجيح الرأي الأوّل، نجد أنّه لم يُعهد زيادة اللامِ في الفاعل، وأنّ اقترانَ الاسمِ بعدَ هيهات باللّامِ يجعلُ الفاعلَ مضمرًا، وتكونُ اللّامُ زائدةً[4]؛ لذا فإنّ تقديرَ الفاعلِ كما اتفق العالمان أظهر من جعل (ما) فاعلًا كما ذهبَ العُكبريّ؛ لما أثبته النحويون، ولما جاء من شواهد شعريّة ، أثبتت مجيءَ الاسمِ بعدَ هيهات مرفوعًا غيرَ مقترنٍ باللامِ، كقولِ الشاعرِ:

فَهَيْهاتَ هَيْهاتَ العقيقُ ومَنْ بهِ وَأَيْهاتَ خِلٌّ بالعقيق تُواصِلُهُ[5]

التوابع:

التوابعُ خمسةٌ : النعتُ، والتأكيد، وعطفُ البيانِ، وعطفُ النسق، والبدلُ، وعدّها بعضُهم أربعة، وأدرجوا عطفَ البيانِ، وعطفَ النسقِ تحتَ قولهم "العطف"[6]. وقد كانت المسائلُ الخلافية في التوابعِ المرفوعةِ قليلةً، وفيما يلي توضيح لها.

البدل:

قوله تعالى:﴿**إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ**﴾[7].

---

1 يُنظر: الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 564/3.

2 يُنظر: الهمدانيّ، حسين أبو العزّ: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 3/ 564.

3 يُنظر: ياقوت: محمد سليمان: **إعراب القرآن الكريم**، 237/12–238

4 يُنظر: الصبان، محمد علي الشافعي: **حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك ومعه شواهد المُغنيّ**، دار إحياء الكتب العربيّة، د.ت، 197/3. يُظر أيضًا : الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 564/3.

5 البيت لجرير في ديوانه، 965، وهناك رواية أخرى: فأيهات أيهات ومن به وأيهات وصلٌ بالعقيق نواصله، وأيهات لغة هيهات، عند الزمخشري في **شرح المفصل** ، 35/4، والسيوطي، **الأشباه والنظائر**، 133/8، **وهمع الهوامع**، 111/2، **وابن جنّي: الخصائص**، 42/3، والأنصاري، ابن هشام: **أوضح المسالك**، 193/2.

6 الأنصاري، ابن هشام: **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ص280.

7 آل عمران: الآية (45)

الخلاف في توجيه قوله تعالى: " عيسى بن مريم" إ خالف العكبري الأنباري في إعراب (ابن) خلافاً جزئياً حيث وافقه من جانب، وخالفه من جانب آخر.

أعرب الأنباري "ابن مريم" بدلاً مرفوعاً من عيسى عليه السلام، أو خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو ابن مريم.[1]

أما العكبريّ فقد جعلها خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو، وهذا موافق لما قاله الأنباريُّ، لكنه لا يجيز أن يكون" ابن" بدلاً ، ولا صفةً لعيسى[2] كما قال الأنباريّ.

وقد عُني أكثرُ الذينَ توقفوا على الآية الكريمة بدلالاتها أكثر من عنايتهم بإعرابها؛ لذا تعددت وجوهُ الإعراب فيها، فمنهم من أعربها بدلاً، أو عطفَ بيان من المسيح، أو صفةً لـــ (عيسى عليه السلام) ، أو خبراً لمحذوف تقديره (هو) فجعلَ رفعها من أربعة أوجه.[3] ومنهم من أعربَها بدلاً أو نعتاً.[4] كما أنَّ هناك من أعربها بدلاً، أو عطف بيان من المسيح، ومنعَ أن تكونَ نعتاً[5]، ورغم وجود من منعَ هذا الرأي كالعكبري، إلا أننا نجد من اقتصر على ذكره، فأعربَ (ابن) نعتاً لعيسى عليه السلام، ليسَ غير.[6]

وبذلكَ يكونُ قد تحصّلَ في توجيه (ابن مريم) أربعة أوجه:

الأول: الرفعُ على أنّها بدلٌ من عيسى عليه السلام.

والثاني: أنها خبرٌ لمبتدأ محذوف.

والثالثُ: الرفعُ على انّها صفةٌ لعيسى عليه السلام.

والرابع: أنّها عطفُ بيان من المسيح.

---

1 يُنظرالأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 203/1.

2 يُنظر: العكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 213/1.

3 يُنظر: الحلبي ، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون** ،2/ 94 ، و صافي، محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 152/3

4 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن وبيانه**، 510/1.

5 يُنظر: الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القران الكريم في الإعجاز إعرابا وتفسيرا بإيجاز**، 2/ 64، و عبد الحميد، عبد المنعم، **نور اليقين معجم وسيط في إعراب القران الكريم**، تحقيق: محمد سيد طنطاوي، مكتبة لبنان، بيروت، 2003، ص 99.

6 يُنظر: الطنطاوي، محمد سعيد: **معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم**، ص70.

فالرأيُ الأول للأنباري ومن وافقه، والثاني لاخلافَ في صحته بين العالمَيْن، أمّا الثالثُ ، فقد أضافه غيرُهما ممّن ناقشَ الآيةَ، حيثُ لم يأت الأنباريّ أو العكبريّ على ذكره، والرابعُ كذلكَ.

والراجحُ من هذه الأوجه الأربعة رأيان، الأول: أن تكونَ خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (هو)، والثاني: الرفعُ على البدل من (عيسى)- عليه السلام-. ولترجيح هذين الرأيين سببان، الأوّلُ : أنَّ رفعها على أنها خبر لمبتدأ محذوف لا خلافَ عليه بين الأنباري والعكبري، والثاني: لإنَّ الغرضَ من البدل أن يَذكرَ الاسم مقصوداً بالنسبة بعد ذكره بالتصريح، لإفادة توكيد الحكم؛ لأن الإبدال في قوة إعادة الجملة، ولذلك يقول النحويون: البدل في حكم تكرار العامل.[1] فذكرَ المسيحَ أولاً، ثمّ ذكرَ عيسى عليهِ السلام للتوضيحِ، ولا خطأ في ذلكَ، كما أنَّ المصادرَ لم تنف صحّتَهُ فلم يمنعه سوى العكبري، وكانَ قد منعه؛ لأنَّ (ابنَ مريم) ليس باسم، فلا نقول: " هذا الرجلُ بن عمرو"، لذلك لا يجوز عندَه أن يكون ابن بدلا من عيسى عليه السلام، لكنّ الباحثةَ لم تجد ما يؤكد كلام العكبري هذا، وليسَ هناك ما يمنع أن تكون بدلاً، فلا يتعارض إعرابها مع مفهوم البدل الذي قالَ في تعريفه ابنُ مالك:[الرجز]

التابعُ المقصودُ بالحكم بلا واسطة هو المسمـــــى بدلاً[2]

وعامل البدل هو عامل المبدل منه، فالعامل يعمل في البدل ما يعمله في الأول، أي في المبدل منه[3].

قوله تعالى: ﴿**إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ**﴾[4].

الخلافُ في توجيهِ (مَن) فهيَ عندَ الأنباريِّ في موضعِ رفعٍ، ونصبٍ، أمّا الرفعُ فمن ثلاثةِ أوجه، الوجه الأوّل: أنها في محلِّ رفعٍ مبتدأ والتقدير: إلا من رحمَ اللهُ فيعفي عنه، والثاني:أن تكونَ بدلًا من (مولى) الأولى، في قوله تعالى: ﴿**يَوْمَ لا يُغْنِي مَوْلًى عَنْ مَوْلًى شَيْئًا وَلا هُمْ**

---

1 ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك: **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ص353-354.

2 ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك: **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق، ص353.

3 الأندلسي، جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي: **شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت،2001م، 190/3.

4 الدخان: الآية (42).

يُنْصَرون﴾1، والوجه الثالث: أنْ تكونَ بدلًا من المضمرِ في (يُنصرون)2، وأمّا النصبُ، فعلى الاستثناء المنقطع، والرفعُ عندَ العكبريِّ على البدلِ من مفعول (يُنصرون)، والنصب على الاستثناء المنقطع 3، وقصدَ العكبريُّ بمفعولِ (يُنصرون) نائب الفاعل (الواو)؛ لأنَّ نائبَ الفاعلِ مفعولٌ به في الأصلِ .

وجعلُ (مَن) في موضعِ رفع بدلًا من (مولى) هو رأيُ الفرّاءِ، إذ قالَ في توجيهها: ،، ...فإن شِئتَ فاجعل –من– في موضع رفع، كأنّك قلت: لا يقومُ أحد إلا فلان..،،4 ففلان بدلٌ مرفوعٌ من أحد، وكذلكَ (من) جاءت في موضعِ رفعٍ بدلًا من (مولى) ولعلَّ الأنباريَّ كانَ قد وقفَ على رأيِ الفرّاءِ وتبنّاه، وإليهِ ذهبَ أبو حيّان الأندلسيُّ، والحلبيُّ، حيثُ ذكرا أنَّ (مَن) رفعٌ على البدليّةِ من (مولى) الأوّل، وتكون (يُغني) بمعنى ينفع5، وذكرَ الحنفيُّ6، و الأهدليُّ7 الرأيَ ذاته.

والرأيُ الثاني الذي أجازه الأنباريُّ، وهوَ جعلُ (من) في موضعِ رفعٍ على الابتداءِ، فقد سبقَ إليهِ النحاسُ، وذلكَ بتقدير: إلا من رحِمَ الله فيعفي عنه8، ولم أجده فيما رجعتُ إليهِ من مصادرَ حديثة سوى عندَ أحدهم9.

وبمواصلةِ البحثِ في آراءِ أهلِ العربيّةِ الذينَ ناقشوا هذهِ المسألةَ، واهتمّوا بتوجيهها نجدُ أنّ أكثرَهم ذهبَ إلى جعلِ (مَن) في موضعِ رفعٍ بدلًا من الواو في (يُنصرون)، وكانَ الأخفشُ صاحبَ هذا الرأيِ1، فأخذهُ عنهُ النّحاسُ2، وكذلكَ العكبريُّ3، وتبعهم الأندلسيُّ4، والحلبيُّ5، فقد والحلبيُّ5، فقد أجمعَ هؤلاء على أنَّ (مَن) في محلِّ رفعٍ على البدليّةِ من واو الجماعةِ في

---

1 الدخان: الآية (41)

2 يُنظر: الأنباريّ، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 361/2.

3 يُنظر: العكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 350/2.

4 الفراء، يحيى بن زياد: **معاني القرآن**،42/3.

5 يُنظر: الأندلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 39/8، والحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 627/9.

6 يُنظر: الحنفيّ، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**، 513/7.

7 يُنظر: الأهدليّ، أحمد ميقري بن أحمد حسين شِملة : **البُرهان في إعراب القرآن**، المكتبة العصريّة، بيروت،2006م،172/6.

يُنظر أيضًا: الإبراهيم، محمد الطيب: **إعراب االقرآن الكريم الميسر**، دار النفائس، بيروت، 2003م، ص489.

8 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 133/4–134.

9 يُنظر: الدرّة، الشيخ محمد علي طه: **تفسير القرآن الكريم وإعرابُهُ بيانُه**، دار ابن كثير، دمشق، 2009م، 685/8.

(يُنصرون)، وكانَ هذا الوجهُ الأكثرَ تردّدًا في المصادرِ التي توقفت على هذهِ المسألةِ، وبيّنت أوجهَ الإعرابِ فيها6.

وبعدَ البحثِ في أصولِ الآراءِ الأربعة التي أجازها الأنباريُّ والعكبريُّ، والوقوف على المسألة في أمّاتِ الكتبِ، نجدُ أنَّ هناكَ من أجازَ في موقعِ (من) نفس الأوجه التي جاءَ بها الأنباريُّ والعكبريُّ في كتابيهما، والتي أخذاها عمّن سبقهما، سواءً في الرفعِ، أو النصب؛ فالفرّاءُ الذي أجازَ أن تكونَ (مَن) في موضعِ رفعٍ على الابتداء، كانَ قد أجازَ أن تكونَ في موضعِ نصبٍ على الاستثناءِ المنقطعِ أيضًا؛ أي: ولكن من رحم الله لا ينالهم ما يحتاجون فيه إلا من ينفعهم من المخلوقين7، ومثله النّحاس الذي أخذَ هذا الرأيَ عن الكسائيّ، واستحسنه8، وتبعهم الزمخشريُّ9، فالأندلسيُّ10، فالحلبيُّ11، ووافقه أكثرُ المتأخرين الذينَ وقفتُ على آرائهم كالدرويش12، والإيجيّ13، والأهدليّ14، وصالح15، والحنفيّ16، والدرّة17.

---

1 يُنظر: الأخفش، سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**، 691/2.

2 يُنظر: النّحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 133/4–134.

3 يُنظر: العكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 350/2.

4 يُنظر: الأندلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 39/8.

5 يُنظر: الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 627/9.

6 يُنظر: الحنفي، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**، 315/7 والإيجي، محمد بن عبد الرحمن: **جامع البيان في تفسير القرآن**،105/4، وصالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، 511/10، والشيخلي، بهجت عبد الواحد،:**بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعرابًا وتفسيرًا بإيجاز**، 237/9، والحنفي، أبو السعود: **تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، 53/6، والدرة، محمد علي طه: **تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه**، 685/8، والأهدليّ، أحمد ميقري: **البُرهان في إعراب القرآن**، 172/6، والكَرباسيّ، محمد جعفر الشيخ إبراهيم: **إعراب القرآن**، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2001، 358/7.

7 يُنظر: الفراء، يحيى بن زياد: **معاني القرآن**،42/3.

8 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 134/4.

9 يُنظر: الزمخشريّ، محمود بن عمر: **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوهِ التأويل**، 506/3.

10 يُنظر: الأندلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 39/8.

11 يُنظر: الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 627/9.

12 يُنظر: الدرويش، محيي الدين:**إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 134/9.

13 يُنظر: الإيجي، محمد بن عبد الرجمن: **جامع البيان في تفسير القرآن**،105/4.

14 يُنظر: الأهدليّ، أحمد ميقري: **البُرهان في إعراب القرآن**، 172/6.

15 يُنظر: صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، 511/10،

16 يُنظر: الحنفي، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**، 315/7.

17 يُنظر: الدرّة، محمد علي طه: **تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه**، 685/8

وبذلك يكونُ قد تحصّل لنا في توجيهِ (مَن) أربعة أوجه هِيَ :

أوّلًا: أنّها في محلِّ رفعٍ بدلٍ من (مولى) الأوّل في قوله تعالى:" يومَ لا يُغني مولى عن مَوْلى شيئا ولا هُمْ يُنصرون"1، وهوَ رأيُ الأنباريّ ومن وافقه أو سبقه إليهِ.

ثانيًا: أن تكونَ (مَن) في محلِّ رفعٍ مبتدأ، وهوَ ما أخذهُ الأنباريُّ عن النّحاسِ.

ثالثًا: أن تكونَ (مَنْ) في محلِّ رفعٍ بدلٍ من الواو في (يُنصرون)، وهوَ الرأيُ الذي أخذه العكبريُّ عن الأخفشِ، وإليهِ ذهبَ أكثرُ الشارحينَ كما تقدّم.

رابعًا: أن تكونَ (مَن) في موضعِ نصبٍ على الاستثناءِ، وهوَ رأيُ الكسائيّ، والفرّاء، وقد أخذَ بهِ الأنباريُّ، والعُكبريُّ؛ فجعلهُ الأنباريُّ استثناءً منقطعًا، وجعلهُ العكبريُّ استثناءً، وقد حَظِيَ باستحسانٍ من أكثرِ الذينَ ناقشوا المسألةَ كما تقدّم.

والواضحُ أنّ الرأيين الأخيرين هما الرأيانِ الراجحان في توجيه لفظةِ (مَن) واللذان أجمعت على ذكرهما أكثرُ المصادرِ، ويتبيّن أنَّ الذينَ عدّوا (مَن) اسمًا مبنيًّا على السكونِ في محلِّ رفعٍ بدلًا من الضميرِ الواو في (يُنصرون) لا شكَّ أنَّ (إلّا) عندَهم أداةُ حصرٍ لا استثناء، فلا عملَ لها كأنّها لم تَكُن2، ويكون العاملُ في (مَن) الفعلُ الذي سبقَها، والمعنى: لا يُنْصَرُ إلّا من رحِمَ الله، وأمّا من ذهبوا إلى أنّ (مَن) نصبٌ على الاستثناءِ، فقد عدّوا إلّا أداةَ استثناءٍ، وهوَ استثناءٌ منقطع؛ أي: ولكن من رحمَ اللهُ لا ينالهم ما يحتاجون فيه إلا من ينفعهم من المخلوقين، فكلا الرأيين صحيح، إلا أنَّ النحاسَ كانَ قد أجازَهما مرجّحًا الأوّلَ على الثاني، أي: الرفع على البدلِ من الواو في (يُنصرون)؛ وذلكَ لأنّه أقربُ لفظًا ومعنىً3.

النعت:

قوله تعالى:﴿**وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاء إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ**﴾[4].

---

1 الدخان: الآية (41)

2 يُنظر: الأنصاريّ، ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلامِ العرب**، ص264. و الهاشميّ، السيّد أحمد: **القواعدُ الأساسيّةُ للغة العربيّةِ حسبَ منهجِ متنِ الألفيةِ لابنِ مالك، وخلاصة الشراح لابن هشام وابن عقيل والأشمونيّ**، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ت، ص218.

3 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 4/133–134.

4 النور: الآية (6)

الخلافُ في قولِهِ " إلا أنفسُهُم فرفعُها عندَ الأنباري على البدلِ من شهداء[1]، ولم يذكر وجهاً آخرَ، أما العكبري، فذكرَ في رفعها وجهين، الأول على ما ذكره الأنباري، أي الرفعُ على البدلِ من شهداء، والثاني أن تكون " أنفسهم" نعتاً لشهداء.[2] وهوَ وجهٌ لم يذكره الأنباري، أو يعلّق عليه؛ لذلك وجبَ البحثُ في المسألةِ لتقصي وجوه الإعرابِ فيها.

ويبدو أنَّ رفع (أنفسهم) على البدل من شهداء، هوَ رأيُ النحاس[3]، وتبعه فيه القيسي[4]، والزمخشري[5]، فتوقفَ الأنباريّ والعكبريّ على آراء هؤلاء، وأخذا به، ووافقهما الحلبي[6]، والدرويش[7]، والطنطاوي[8]، والشيخلي[9]. فأكثرُ الآراء ذهبت إلى رفع (أنفسهم) على البدل من شهداء، أمّا على أنّها نعتٌ لــ (شهداء) فهوَ رأيُ العكبري، ولم تجده الباحثة عندَ سابقيه الذين ناقشوا المسألة، ولم يوافقه عليه سوى الحلبي[10] ، إذ أجاز أن ترتفع (أنفسهم) على أنها نعتٌ لــ (شهداء) إذا كانت إلا بمعنى غير، إلا أنها أداةُ حصر عندَ الأكثرية.[11]

وفي حين أعرب الأنباريُّ (أنفسهم) بدلا من (شهداء)، وأعربها العكبريّ نعتًا لــِ (شهداء) أو بدلًا منها، فقد فإنَّ للقيسي رأيًا مختلفا، إذ أجازَ أن تكون اسماً لــ (كانَ) وشهداء خبرَها، إذا عُدت كان ناقصة.[12]

---

1 الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 192/2.

2 العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 197/2.

3 يُنظر:النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 88/3.

4 يُنظر: القيسي، مكيّ بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن**، 117/2

5 يُنظر: الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشافعن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**،51/3–52.

6 يُنظر:الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**،210/5.

7 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن وبيانه**، 565/6،

8 يُنظر: الطنطاوي، محمد سعيد: **معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم**، ص457

9 يُنظر: الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعراباً وتفسيراً بإيجاز**، 14/7.

10 يُنظر:الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**،210/5.

11 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن وبيانه**، 565/6، و الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعراباً وتفسيراً بإيجاز**، 14/7.

12 القيسي، مكيّ بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن**، 117/2

وبعدَ تقصي هذه الآراء، يكون قد تحصّلَ في رفع (أنفسهم) ثلاثةُ أوجه، الأول: الرفعُ على البدل من أنفسهم، ولاخلافَ عليه بينَ العالمين، والثاني: أنّها نعتٌ لشهداء، وهوَ رأيُ العكبريّ، والثالثُ: أنّها اسمٌ لـــ (كان) إذا كانت ناقصةً، وهو رأيُ القيسي.

وقد رجحت أكثرُ المصادرِ الرفعَ على البدلِ، أما الرفعُ على أنه نعتٌ لشهداء، فهو وجه لم يذكره إلا العكبري، والحلبي .

وإذا أعدنا النظرَ في الآيةِ، نجدُ أنَّ الاستثناءُ في قوله تعالى:"لم يكن لهم شهداءُ إلا أنفسهم" هو استثناءٌ تام منفيٌّ، وما قبلَ إلا مرفوعٌ، فالأوجهُ أن يكونَ ما بعدها بدلاً مرفوعاً منها، وفي ذلك يقولُ ابن جنّي: إذا كانَ ما قبلَ إلا غير موجبٍ، أبدلت ما بعدها منه.[1]

1 ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جنّي: **اللمع في العربية**، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، 1979م، ص150.

الفَصْلُ الثَّاني

المَنْصوبات

الفصل الثاني: المنصوبات:

يبحثُ هذا الفصلُ من الدراسةِ في مواطن الخلاف بينَ الأنباريّ، والعُكبريّ، في توجيه المنصوبات، في النص القرآني، ولم يكن من السهلِ تقسيم المنصوبات إلى مباحث كما هو الحالُ في المرفوعات؛ وذلك لكثرة تعدد الأوجه الإعرابية في اللفظة الواحدة،حيثُ تحتمل اللفظةُ نفسها نصبها على الحال، أو المفعول أو المصدر، أو المفعولِ لأجله، أو الظرف، أو التمييز. فحاولت الدراسة ما أمكنها ذلكَ أن تجعلَ هذهِ المنصوبات في مباحثَ معنونةٍ بناء على ما احتملته اللفظةُ من أوجه إعرابية.

وبلغ عدد المسائل الخلافية في بابِ المنصوباتِ تسعَ عشرة مسألةً، وهذا بيانٌ بِها، وبما احتملته من أوجه إعرابيّة.

ما يحتملُ المصدريّة[1]، والمفعولية[2]، والحاليّة:

عثرتِ الدراسةُ على موقعينِ في بابِ المنصوبات ممّا اختلفَ الأنباريُّ والعُكبريّ في توجيههما، وقد احتملت اللفظتانِ موضعَ الخلاف، النصبَ على المصدر، أو الحالِ، أو المفعول به، وهذا توضيحٌ بتفاصيلِ هذا الخلافِ.

قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَاتَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ**﴾[3].

اختلفَ الأنباريّ والعكبريّ في توجيه قوله تعالى: (حلالاً)، فهي عندَ الأنباريّ منصوبةٌ من وجهين، الأوّلِ: أنها وصفٌ لمفعولٍ محذوفِ تقديرُه (شيئاً)، أي: كلوا شيئاً حلالاً طيّباً، والثاني: أن تكونَ وصفاً لمصدرٍ محذوفٍ تقديره: كلوا أكلاً حَلالاً طيّباً،[4] أمّا العكبري، فأعربَها مفعولاً به لـــ (كلوا) ، وبذلك تكون من متعلّقةً بكلوا، وهي لابتداء لغاية.[5]

---

1 يُقصد بالمصدر: المفعول المطلق أو نائبه

2 يُقصد بالمفعوليّة هنا: المفعول به.

3 البقرة: الآية(168).

4 يُنظر: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 136/1.

5 يُنظر: العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 120/1.

وكانَ الزجاجُ قد توقّف على هذه الآيــةِ الكريمةِ، وأعربَ (حلالاً) حالاً منصوبةً من (ما) بمعنى الذي؛ أي: كلوا من الذي في الأرضِ حالَ كونهِ حلالاً.[1] وهذا وجهٌ مخالفٌ لما ذهب إليه العالمان بعدَه، وكان الزمخشريّ[2] قد ذكر هذا الوجه أيضاً، واستحسنه أبو حيّان[3]، والحلبيّ[4]، وذكره عدد كبير من المحدثين، أمثال: الدرويش[5]، والهمداني[6]، والحنفي[7]، وصافي[8]، وياقوت[9]، والجمل[10]، والشيخليّ[11]، والرّازي[12].

وكانَ النحاسُ من الذينَ ناقشوا هذه الآيةِ أيضاً، وذكرَ في نصبِ (حلالاً) وجهين، أحدهما: أنها نعتٌ لمفعولٍ محذوفٍ أي: شيئاً حلالاً، والثاني: أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوف: بتقدير كلوا أكلاً حلالاً[13]. وقد ذكر القيسيّ هذين الوجهين أيضاً[14]، وهما الوجهان أنفسهما اللذان ذهب إليهما الأنباريّ من بعدهما، فجاءَ رأيُه موافقاً لما ذهبَ إليه النحاس والقيسي، وقد ذكر الحلبيّ هذين الوجهين مضيفاً إليها ثلاثة أوجه أخرى، أحدها: النصبُ على أنّها حالٌ من "ما" بمعنى الذي، أي، كلوا ممّا في الأرضِ حالَ كونِه حلالاً. والثاني: أن تكونَ مفعولاً به منصوباً بـــ "كلوا". والثالث: أن تكون حالاً من الضمير العائد على "ما"، أي الضمير المستكن في الجار والمجرور (مما)[15] الواقع صلة كما يسميه الكوفيون.

---

1 يُنظر: الزجاج، أبو أسحق: **معاني القرآن وإعرابه**، 241/1.

2 يُنظر: الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشاف عمر حقائق التنزيل وعيون الأتاويل في وجوه التأويل**، 327/1.

3 يُنظر: الأندلسي، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 478/1.

4 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصور في علوم الكتاب المكنون**، 234/1–235.

5 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 235/1.

6 يُنظر: الهمداني، حسين أبو العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 404/1–405.

7 يُنظر: الحفقي، أبو السعود: **تفسيرأبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، 329/1.

8 يُنظر: صافي، محمود: **الجدول في إعراب القرآن الكريم وصرفه**، 281/1.

9 يُنظر: ياقوت، محمود سليمان: **إعراب القرآن الكريم**، 66/2.

10 يُنظر: الجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**، 135/1.

11 يُنظر: الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن في الإعجاز إعرابا وتفسيرا بإيجاز**، 367/1.

12 يُنظر: الرازي، محمد فخر الدين: **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير، ومفاتيح الغيب** ، ط1، دار الفكر، بيروت، 1981م 302/3.

13 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 278/1.

14 يُنظر:القيسي، أحمد بن مكيّ: **مُشكِل إعراب القرآن**، 80/1.

15 يُنظر:الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 432/1–435.

فالوجهانِ الأوّلُ والثالثُ اللذان ذكرهما الحلبيّ، أي النصبُ على أن (حلالاً) حالٌ ممّا في الأرضِ أو من الضميرِ العائد على (هما)، المستكنة في الجار والمجرور لم يذكُرهما أيّ من العالِميْن، أما الوجهُ الثاني وهو النصبُ على أنها مفعولٌ به فهو قول الزمخشري.[1] وهو الوجه الذي استحسنه العكبريّ،[2]وأيّده الأندلسيّ،[3] وعددٌ من المحدثين كالبيضاويّ،[4] والهمدانيّ،[5] وياقوت،[6] وصافي،[7] والشيخليّ،[8] والحنفيّ[9]، والرازيّ.[10]

يقول الأندلسيّ مستحسناً ما ذهب إليه العكبريّ: "أجاز قومٌ أن ينتصبَ (حلالاً) على أنه مفعولٌ منصوبٌ بـــ (كلوا)، وبه ابتدأ الزمخشريّ، وتبعه العكبريّ، ويكون على هذا الوجه (من) لابتداء الغاية متعلقة بكلوا، ومتعلقة بمحذوفٍ، فيكونُ حالاً، والتقدير: كلوا حلالاً ممّا في الأرضِ، فلّما قدّمت الصفةُ صارت حالاً، فتعلقت بمحذوف كما كانت صفةً تتعلّق بمحذوف".[11]ومعنى قول الأندلسيّ: أن (حلالاً) مفعول كلوا، وأن (من) التبعيضيةَ متعلقةٌ بمحذوف منصوب على أنّه حال من (حلالا)، كان في الأصلِ صفةً له، فلما قُدّم عليه انتصب حالاً"، أي حال كونه من الذي في الأرض حلالاً.

وأمّا النصبُ على أنَّ (حلالاً) نعت لمفعولٍ محذوف تقديره شيئاً حلالاً، فهو قول النحاس، والقيسيّ وهو الوجه الذي ذهب إليه الأنباريّ من بعدهما ووافقه الأندلسيّ ضمن ما ذكره من أوجه إلا أن الأندلسي يذكرُ أن ابن عطية استبعد هذا الوجه، دون أن يبينَ وجهَ بُعدِهِ.[12] ويظهرُ في بُعدِ هذا الوجهِ أن (حلالاً) ليست صفةً خاصةً بالمأكول، بل يُوصَفُ به المأكولُ وغيرُه، وإذا

---

1 يُنظر: الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 327/1.

2 يُنظر: العكبري: **التبيان في إعراب القرآن**، 120/1.

3 يُنظر: الأندلسي: أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 478/1.

4 يُنظر: البيضاوي، محمد بن مصلح: **حاشيةمحيي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي**، 413/2–414.

5 يُنظر: الهمداني، حسين أبو العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 404/1–405.

6 يُنظر: ياقوت، محمود سليمان: **إعراب القرآن الكريم**، 66/2.

7 يُنظر: صافي، محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 281/1.

8 يُنظر: الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعرابا وتفسيرا بإيجار**، 367/1.

9 يُنظر: الحنفي، أبو السعود: تفسير **أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، 229/1.

10 يُنظر: الرازي، محمد فخر الدين: **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، 2/3–3.

11 الأندلسي، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 478/1.

12 يُنظر: الأندلسي، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 478/1.

لم تكُن الصفةُ خاصةً لا يجوزُ حذفُ الموصوفِ، فالموصوفُ يُحذَفُ إن عُلِمَ وخُصِّصَ، أو دلّ عليه دليل[1]، كقوله تعالى: ﴿**فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا**﴾[2]، فالمقصود: فليضحكوا ضحكاً قليلاً وليبكوا بُكاءً كثيراً فجاز حذف الموصوف للعلم به وتحديده، ومثلُهُ قولُ أبي ذؤيبٍ الهُذليّ[الكامل]:

وَعَلَيْهما مَسْرودَتانِ قَضاهُما داوودُ أو صَنَعُ السَّوابِغِ تُبَّعُ[3]

أي درعانِ مسرودتان

أما في الآية الكريمة، فإنّ (حلالاً) لم تكن صفةً خاصةً بالمأكول وحده، ويبين ذلك عدد من المفسِّرين، فيقول الحنفي: "إن هذه الآية الكريمة قد نزلت في قومٍ من المؤمنين حرّموا على أنفسِهم رفيعَ الأطعمةِ والملابسِ"[4]، ولهذا السبب استبعد الأندلسيُّ أن تكونَ (حلالًا) نعتًا لمفعولٍ محذوفٍ؛ لأنّ الموصوفَ لم يُخصَّص، فالحلالُ لم يقتصر على الطعام وحدهُ، أو اللّباسِ وحده.

و يدعم رأيَ الأندلسيّ_ الذي أخذه عن ابن عطيّةّ_ قوله تعالى: "(طيّباً) فإنه صفة لـِ (حلالاً) والطيبُ في اللّغة قد يكون بمعنى الطاهر والحلال، فالحلالُ يُوصف بأنه طيّب، لأنَّ الحرام يُوصَفُ بأنه خبيثٌ، قال تعالى: "**قُلْ هل يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ**"، فالطيِّبُ في الأصلِ هو ما يستلذُ به ويُستَطابُ وَوُصِفَ به الطاهرُ والحلالُ، والمُرادُ به في الآيةِ المستلذُ والمباحُ.[5]

---

1 يُنظر: الحلوانيّ، محمد خير: **الواضح في النحو والصرف**، قسم النحو، ص252.

2 التوبة: الآية (82).

3"**ديوان الهذليين**"، الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م،19/1، وعند ابن منظورفي **لسان العرب**، 31/8 (تبع) وابن جنّي في **سرّ صناعة الإعراب**، 760/2، وبلا نسبة عند ابن يعيش في **شرح المفصل**، 58/3.

4 يُنظر: الحنفي، أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي: **تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م، 229/1.

يُنظر: أيضا: الجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين المسماة بالفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للرقائق الخفية**، المكتبة الإسلامية، د.ت، 135/1.

يُنظر: الرازي، الإمام محمد فخر الدين: **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، 3002/3.

5 يُنظر: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، د.ت، مادة (طيب)، 563/1-564.

ويذكر الماروديّ وابن الجوزيّ أنَّ الآيةَ نزلت في ثقيف وخُزاعة، وبني عامر بن صعصعة فيما حرّموه على أنفسهم من الأنعام والزروع، فأباحَ اللهُ أكلَه وجعلَه لهم حلالاً طيباً[1]، وأضاف القاسمي أن المقصودَ تركُ ما زيّنه لهم الشيطانُ في جاهليتهم من الطرائق والمسالك والإقبال عما انتفى عنه حكم التحريم مما لا يضرُّ الأبدان والعقول، وبناءً على ذلك أعرب (حلالاً) حالا أو مفعولاً لــِ (كلوا) وليست صفة لمحذوف.[2]

ولما كانت (حلالاً) ليست خاصة بموصوف محدد كما وضحت كتب التفسير فإن إعرابها على أنها صفةٌ لمفعول محذوف كما ذهب الأنباريُّ يصبح وجهاً ضعيفاً؛ لأن الموصوف لا يجوز حذفه هنا، وإنما جاز في قوله تعالى: ﴿**فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا**﴾[3]؛ لأن (قليلا، وكثيرا) صفتان لموصوفين معروفين هما الضحك والبكاء: فأغنت الصفة عن ذكر الموصوف لمعرفته.

وإذا كانت هذه الآراءُ تُضعِفُ ما ذهبَ إليه الأنباريّ حينَ أعرب (حلالاً) نعتاً لمفعولٍ محذوفٍ تقديره: (شيئاً)، فإنَّ هناك ما يضعف صحّة الوجه الثاني الذي ذكره، أي: نصبها على أنها نعت لمصدرٍ محذوف تقديره (أكلا)، فالأكلُ أيضاً لم يقتصر في القرآن على ما يُؤكل من الطعامِ فحسب، ودليلُ ذلك قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا**﴾[4]، فجعل نهبَ أموال اليتامى أكلاً للمحرمات، وقوله تعالى: "كُلُوامِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا"[5]. أي اتخذوا ما كان مستطاباً بنفسه مما حُلّل من الأكلِ وغيره، وهذا يعني أن الموصوف لم يُخصص بشيء معيّن، ممّا يمنع حذفه. إلا أن أحداً من القدماء أو المحدثين لم يردَّ هذا الرأي أو

---

1 يُنظر: الماروديّ، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماروديّ البصري: **النكت والعيون أو تفسير الماروديّ**، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، 220/1، والجوزي، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي: **زاد المسير في علم التفسير**، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994، 149/1.

2 يُنظر:القاسمي، محمد جمال الدين: **تفسير القاسمي المسمى محاسن التأويل** ، دار إحياء الكتب العربية، 1957م، 367/3.

3 التوبة: الآية (82)

4 النساء: الآية (10).

5 البقرة: الآية (168)

يثبت صحته، بل أجازه كثيرون كما تقدّم؛ ووجه جوازه أنَّ منهم من جعل الأكلَ خاصاً بالطعام، فكان التخصيص مبرراً لحذف الموصوفِ وإقامةِ الصفةِ مكانه.

وأما إعراب (حلالاً) مفعولاً به لـــ (كلوا) كما ذهبَ العُكبريّ، فوجهٌ صحيح لم يرده أحدهم، فقد سبق إليه الزمخشري ووافقه العكبري وأكثر المحدثين الذين تقدم ذكرهم، كما أن نصب (حلالا) على الحال، كما ذهب الزجاج والحلبي وبعض المحدثين، وجهٌ صحيح أيضاً، لم يُرّد وبذلك يكون قد تحصل في إعراب (حلالاً) أربعة أوجه، النصب على أنها وصف لمفعول محذوف، أو وصف لمصدرٍ محذوف، أو مفعولٌ به، أو حال، وأصحها الثالث والرابع، وإن لميُذكَرِ الرابعُ عن الأنباريّ أو العكبريّ.

وما جاء به الأنباريّ حين عدّ (حلالًا) وصفًا لمفعول محذوفٍ تقديره (شيئًا)، أو وصفًا لمصدر محذوفٍ تقديره (أكلًا) مستبعدٌ لوجهين:

الأوّل: لأنَّ المفعولَ لا يحذَف إلا في مواضعَ معينةٍ كأن يأتي بعد لو شئت (أفعال الإرادة والمشيئة) نحو: "فلو شاء لهداكُم".[1] أي فلو شاء هدايتكم لهداكم.[2] ولا وجَه لحذفه في قوله تعالى: "كلوا مما في الأرض حلالاً"[3].

الثاني: لأنَّ المنعوت لا يُحذف إلا في موضعٍ اشتُهر فيه النعتُ اشتهاراً يُغني عن المنعوتِ غِناءً تامّاً، بحيثُ لا يتجه الذّهنُ إلا إليه: نحو: جاءَ الفارسُ، والأصلُ: جاءَ الرّجلُ الفارسُ، أي راكب الفرس. ومثل: جاء الصاحبُ، أي جاء الرّجلُ الصّاحبُ، فلا يجوز فيهما أو في أشباههما أن يُقال: جاءَ الرّجلُ الفارس، ولا جاءَ الرّجلُ الصاحبُ، والنَعتُ في هذه الحالةِ لا يُسمّى نعتاً، وإنّما يحلَّ محلَّ المحذوفِ في إعرابه فاعلاً أو مفعولاً أو غيرهما ممّا كان عليه المحذوف قبل حذفه.[4]

وهذا ما ذهبَ إليه العكبريّ حينَ أعربَ (حلالاً) مفعولاً به، فقد اعتبر الصّفة (حالاً) خاصة بموصوف معيّن، فحلّت (حلالاً) محلّه وأُعربَتْ إعرابه، فأصبحت مفعولاً به.

1الأنعام: الآية (149).

2يُنظر: الأنصاري، ابن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص828–829.

3البقرة: الآية (168).

4يُنظر: حسن، عباس: **النحو الوافي**، ط4، دار المعارف، مصر، د.ت، ص394.

أما الوجه الرابع، وهو نصبها على الحال، فهوَ من الأوجهِ التي أجازها الزجاج، ومن تبعه في نصبِ (حلالاً)، ولم يأتِ على ذكره الأنباريّ والعكبريّ، ولم يردّ هذا الوجه أحدٌ من الذين توقفوا على هذه المسألة، بل أجمع على صحته كثيرون كما تقدّم، فمنَ المصادرِ ما تكونُ حالًا إذا وُضعت موضعَ الحالِ، فيكونُ المصدر (حلالًا) بمعنى (مُحلّلًا)، لذا صحّ أن تُعربَ حالًا.

قوله تعالى:﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾[1].

يتمثّلُ الخلافُ في توجيه لفظة (أنكاثاً)، فنصبُها عندَ الأنباريّ على المصدر، والعامل فيها (نقضت)؛ لأنّه بمعنى: نكثتُ نكثاً، أما نصبُها عندَ العكبريّ، فمن وجهين، الأوّلُ: على أنّها حالٌ من (غزلها)، والثاني: على أنّها مفعولٌ ثانٍ على المعنى؛ لأنّ معنى نقضت صيّرت[2]، ومعنى ذلك أنّه عاملَ (نقضَ) كأفعال القلوب التي تنصب مفعولين، إذا كانت بمعنى صيّرَ، وجاءَ في (اللسان) أنَّ النقضَ هوَ إفسادُ ما أُبرمَ من عَقْد أو بناء، أو النقضُ نقضُ البناء والحبل والعهد، وهوَ اسمٌ للبناء المنقوض إذا هُدمَ[3]، ومن هنا عدَّ العكبري (نقض) بمعنى صيّرَ، أي صارَ منقوضاً بعد هدمه.

وإذا ما رجعنا لآراء أهل العربية ممن توقفوا على المسألة، نجد الزجاج قد أعرب(أنكاثا) مفعولاًمطلقاً منصوباً؛ لأنّها بمعنى المصدر، ومعنى نكثت نقضت،[4] ومثلُهُ النحاسُ[5]، ممّا يعني أنَّ الأنباري أخذ الرأ ي عنهما؛ إذ استحسنَ ما قالاه، وبيّنَ أنَّ معنى نكثَ ونقضَ واحد فهما في معنى المصدر، ولذلك جاءت (أنكاثا) منصوبةً على أنها مفعولٌ مطلق.

واستحسنَ القيسي ما جاءَ به الزجاجُ، فذكرَ أنَّ (أنكاثاً) نَصْبٌ على المصدر، والعامل فيها (نقضت) ونقضت بمعنى نكثت[6]، والعربُ تقول: انتكثَ الحبلُ إذا انقضت قواه[7]، وذهب أبو حيان

---

1 النحل: الآية (92).

2 يُنظر: العكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 70/2.

3 يُنظر: ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين: **لسان العرب**، 676/8. (نقَضَ).

4 يُنظر: الزجاج، أبو إسحق: **معاني القرآن وإعرابه**، 217/3.

5 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**،259/2.

6 يُنظر: القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن**، 20/2.

7 يُنظر: ابن منظور: **لسان العرب**، 692/8

إلى ما ذهبَ إليه الأنباري، فوافقه، وأعرب (أنكاثاً) مفعولاً مطلقاً؛ لأنَّها في معنى المصدر.[1] وبذلكَ يكونُ رأيُ الزجاج، والنحاس، والقيسي، وأبي حيان، والأنباريّ متوافقاً، وذكرت بعضُ المصادر الرأيَ ذاته.[2]

وإذا كانت آراءُ هؤلاء متوافقةً مع رأي الأنباري، فهناك من كان رأيه متوافقاً مع ما ذهبَ إليه العكبري، إما في نصب(أنكاثاً) على الحال، وإمّا على أنّها مفعولٌ ثان، أو في الوجهين معا؛ فقد سبقَ الزمخشريُّ العكبريَّ إلى نصب (أنكاثا) على أنها مفعولٌ ثان لـــ (نقضت)[3] ، ووافقَ الحلبيُّ العُكبريَّ في الوجهين اللذين أجازهما،[4] ومثله الهمذانيّ، وياقوت، والحنفي،[5] واقتصرَ صافي، والطنطاوي، وأبو مزيزق، والثعالبي على نصبها على الحال[6]؛ فوافقوه في أحد رأييه.

ويكشف البحثُ في هذه المسألة عن قلة الذين ذهبوا إلى ذكر الأوجه الثلاثة مجتمعة، إذ ذهبَ بعضُهم إلى نصب (أنكاثا) على المصدر، وبعضهُم الآخر إلى نصبها على الحال، وإمّا على أنها مفعولٌ ثان، والراجحُ عندَ الباحثة نصبُها على أنّها مفعولٌ ثان، بتضمين معنى الجعل، أو معنى صيّرت، وما يؤيّدُ ذلكَ المعنى الذي ذهبت إليـــه كتبُ التفاسير، فالآيةُ مثلٌ لمن نقضَ عهده بعدَ توكيده، ورُويَ أنّـــه كان فـــي مكّةَ امـــرأةٌ حمقاء كانت تفعلُ ذلكَ[7]، وهـــــيَ رَيْطَةُ

---

1 يُنظر: الأندلسيّ، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 531/5.

2 يُنظر: صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**،314/7،والحنفي، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**،318/5،و الطبرسي، الفضل بن الحس: **مجمع البيان في تفسير القرآن**، 381/3.

3 يُنظر: الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 276/2.

4 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**،356/4.

5 يُنظر: ياقوت، محمود سليمان: إعراب القرآن الكريم، 297/10. والحنفي، أبو السعود: **تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، 88/4–89.

6 يُنظر: صافي، محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**،314/7. والطنطاوي، محمد سعيد: **معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم**،385، و أبو مزيزق، أحمد عبد السلام: **إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن**، 64/7، والثعالبي، سيّد عبد الرحمن: **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، 240/2.

7 يُنظر: الإيجي، محمد بن عبد الرحمن: **جامع البيان في تفسير القرآن**،360/2.

بنتُ سعد بن تميم[1]، فشبّهت الآيةُ الذي يحلفُ ويُعاهد ويبرم عهده ثُمَّ ينقضه بالمرأة تَغزلُ غزلَها وتفتله مُحْكَماً ثُمَّ تحلّه، ومن هنا جاءت أنكاثًا ثانيَ مفعولي (نقضَت)؛ لأن فيها معنى الصيرورة.

1. ما يحتملُ المصدريّةَ والحاليّةَ:

قولُهُ تعالى: ﴿**وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا فَالْجَارِيَاتِ يُسْرًا فَالْمُقَسِّمَاتِ أَمْرًا**﴾[2].

الخلافُ في توجيهِ لفظةِ (يُسرا)، فهي عند الأنباريّ منصوبةٌ على أنها صفةٌ لمصَدرٍ محذوف، وتقديره: جرياً يُسرا، فحُذِفَ الموصوفُ، وأُقيمت الصَفةُ مكانه،[3] وعند العكبريّ مصدرٌ في موضع الحال، أي مُيسَرةٌ.[4] واستدعى الخلافُ في هذه المسألةِ البحثَ في آراء من ناقشوها قبلَ هذين العالمِين وبعدهما، فقد توقّف الفراء على هذه المسألةَ، قبلهما وكانَ صاحبَ الرأيِ الذي أخذ بهِ العُكبريُّ، فَـ (يسرًا) حالٌ بمعنى مُيسّرة، [5]. وقد أخذ به أبو حيّان الذي استحسن رأي سيبويه في وقوعِ المصدر حالًا، وذكر أنَ (يُسرا) مصدرٌ وُصِفَ به على تقديرِ محذوفٍ فَهوُ في موضعِ الحال[6]، ومن الذين ذهبوا هذا المذهبَ –أيضاً– ابنُ كثير في تفسيره[7]، والجمل في حاشيته على تفسير الجلالين.[8]

وبذلك يكونُ رأي سيبويه، والفراء، وأبي حيان وابن كثير، والجمل متساويًا معَ العكبريّ، إذ اقتصر هؤلاء على ذكرِ وَجهٍ واحدٍ في نصب (يُسرا) وهو نصبها على أنها مصدرٌ في موضعِ الحال. وأما الذين ذهبوا مذهبَ الأنباريّ من القدماءِ، فأولهم النحاسُ، إذ أعربَ (يسرا) نعتاً

---

1 كانت رَيْطةُ بنتُ سعد بن تميم قد اتخذت مغزلاً قدرَ ذراع وصنّارةً مثلَ أصبع، فكانت تغزلُ هي وجواريها من الغَداة إلى الظهر، ثُمَّ تأمرهنَّ فينقضنَ ما غزلنَ، انظر:الزمخشري، **الكشاف**،246/2. والقرطبي: **الجامع لأحكام القرآن**،153/10، والخطيب، عبد الكريم: **التفسير القرآني للقرآن** ،دار الفكر،د.ت،353/14.

2 الذاريات: الآيات (1–4)

3 يُنظر: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 389/2.

4 يُنظر: العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 375/2.

5 الفراء، يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، 82/3.

6 يُنظر: الأندلسيّ، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 133/8.

7 يُنظر: ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء: **تفسير القرآن العظيم**، دار المعرفة، بيروت 1969، 232/4.

8 يُنظر:الجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**، 201/4.

لمصدرٍ محذوفٍ، أي جرياً يُسراً،1 وتبعه القيسي[2]، والزمخشريّ[3]، وهو رأيٌ موافقٌ لما جاء به الأنباريّ، وقد وافق الأنباريّ في هذا الوجه عددٌ من المحدثين أمثال الهمذاني، إذ بيّن أنّ (يُسرا) صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ، أي جَرياً يُسرا، أو ذا يُسر، فحُذف الموصوفُ، وأقيم المُضافُ إليه مقامَه أي: (ذا) وحذفت (يُسر) وقامت مقامهما (يسرا)، ووَرَدَ هذا القول عند صـــالح4، والإيجـــي،5 والبيضاوي،6 وأبي مزيزق7، والشيخلي8، والحنفي9.

ويكشفُ البحثُ في هذه المسالةَ، أنَ ما جاء بهِ الأنباريُّ موافقٌ لما ذهبَ إليه النحاسُ، والقيسيّ، والزمخشريّ من قبله، وقد أخذ به كثيرٌ من المحدثين كما سبق، فَـــ (يُسرا) منصوبةٌ على أنها وصفٌ لمصدرٍ محذوف تقديره جريا.

وإن كان بعضُهم قد وافقَ الأنباريّ،وبعضُهم قد وافقَ العكبريَّ، فهناك من جاء رأيُه مشتملاً على رأيِ العالمين، حيث لم يتقصر رأيهُ على جواز رأيِ أحدهما دون الآخر، فقد أجاز الحلبي نصبَ يُسراً على أنها نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: جرياً يسراً، أو أن يكونٌ حالاً، أي ذاتَ يُسر أو مُيسرهَ؛ فالأولُ كرأي الأنباريّ، والثاني كرأي العكبريّ، ولم يبين الحلبيّ أيَ الوجهين هو الأظهر، كما أنه لم يردّ أياً منهما[10]. ونجدُ هذين الرأيين عندَ الدرويش وصافي – أيضاً– اللذين جوزا الوجهين في نصبِ (يسرا)[11].

وعلى الرّغم من كثرةِ من وافقَ الأنباريّ، فرأيُ العُكبريّ ليسَ بخطأ، فكلا الرأيين صحيح، وليسَ هناك ما يتعارض مع صحّة أحدهما أو يستبعده، فحذفُ المصدرِ واردٌ في العربيّة، ومثال

---

1 يُنظر: النحاس، ابو جعفر: **إعراب القرآن**، 157/4.

2 يُنظر:القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب: **مشكل إعراب القرآن**، 322/2

3 يُنظر: الزمخشريّ، محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 13/4.

4 يُنظر: صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، 214/11.

5 يُظر: الإيجي، محمد بن عبد الرحمن: **جامع البيان في تفسير القرآن**، 190/4.

6 يُنظر: البيضاوي، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**، 690/7.

7 يُنظر: أبو مزيزق، أحمد عبدالسلام: **إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن**، 175/11.

8 يُنظر: الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعراباً وتفسيراً بإيجاز**، 498/9–499.

9 يُنظر: الحنفي، أبو السعود: **تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم**، 133/6.

7 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 183/6.

8 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 302/9، وصافي، محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرف**، 132/12.

حذفِهِ، قوله تعالى : ﴿**فَلْيَضحَكوا قَليلًا وَلْيَبْكوا كَثيرًا**﴾[1]أي: فليضحكوا ضحكًا قليلًا وليبكوا بكاءً كثيرًا، فَحُذفَ المصدرانِ (ضحكاً وبكاء) وقامت مقامهما الصفتان (قليلاً وكثيراً)[2]، وهذا ما ذهبَ إليه الأنباري في توجيهِ للفظةِ (يسرا) نعتٌ لمصدرِ محذوف تقديره جرياً. وقليلٌ وكثير نعتان لمصدرين محذوفين تقديرهما ضحك وبكاء.

وأما نصبُ (يُسرا) على الحال، فوجه صحيح أيضاً، وقد أقرّه النحويّون، وقد ذكرَ السيوطي أنَ ورودَ الحالِ مصدرًا كثيرٌ في العربيّةِ، وهوَ أكثرُ من وروده نعتًا، ومنه:﴿**ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا**﴾[3]، و﴿**الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلانِيَةً**﴾[4]،﴿ **ادْعوه خَوْفًا وَطَمَعاً**﴾[5]، ولقيتهُ فجأة، وإني دعوتهم جهاراً، وقالوا: قتلتُه صبراً، وأتيتهُ ركضاً ومشياً وعَدواً.

وقد اختلف النحويون في تخريج هذه الكلم، إلا أنَ سيبويه وجمهورُ البصريين قد ذهبوا إلى أنها مصادرُ في موضع الحال مؤولة بالمشتق أي: ساعياً، ومفاجئاً، ومسراً، ومعلناً وخائفاً، وطامعاً، وصابراً[6]، ومثلها مُيسرةٌ، و(يسراً) الواردة في الأية الكريمة، مصدرٌ في موضع الحال بمعنى ميسرةَ.

وخلاصة الحديث أن (يسرا) إما نصب على أنها نعتٌ لمصدر محذوف تقديره: جرياً يُسراً كما ذهبَ الأنباريّ، وإمّا نصبٌ على أنها حال بمعنى ميسرةَ كما ذهبَ العكبريّ، فكلّ وجه له أمثلته.

ما يحتملُ المصدريّةَ والمفعوليّة:

قولُه تعالى:﴿ **وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ**﴾.[7]

---

1 التوبة: الآية (82)

2 يُنظر: الأنصاري، ابن هشام: **مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، 817،يُنظر أيضاً: الغلاييني، مصطفى: **جامع الدروس العربية**، 180/3.

3البقرة: الآية (260)

4 البقرة الآية (274)

5 الاعراف: الآية (56)

6 يُنظر: السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**، تحقيق: النعساني، محمد بدر الدين، دار المعرفة، بيروت، د.ت، 238/1.

7 الأنعام:الآية (80)

اختلفَ العالمانِ في إعراب (شيئاً) فالنصبُ عندَ الأنباريّ على المصدر، أي على أنها مفعولٌ مطلقٌ من شاء، أي شاءَ شيئاً[1] وعندَ العُكبريّ من وجهين، الأوّلِ: أنها نائبةٌ عن المصدر؛ أي مشيئة، والثاني: أنّها مفعولٌ به، أي: إلا أن يشاءَ ربّي شيئاً غيرَ ما قُلت.[2]والمُلاحظَ أنَّ أحدَ العالمين ـــــــــ الأنباريّ ـــــــــ جعلَها مصدرًا، والآخر ـــــــــ العُكبريّ ـــــــــ جعلَها نائبةَ عن المصدرِ.

لم تُناقش هذه المسألةُ عندَ القدماء كالفراء والزجاج والنحاس، والزمخشريّ، والقيسيّ، لكنّ الأندلسيّ قد توقف على هذه المسألةِ، وجوَّزَ في نصبِ (شيئاً) وجهين، أحدهما: النصبُ على المصدرِ، أي: مشيئة، والثاني: على أنَّ (شيئاً) مفعولٌ به.[3] وهذا يعني أن رأي الأندلسي موافقٌ لما ذهب إليه الأنباريّ، وهوَ النصب على المصدر، كما وافقَ العُكبريَّ في النصبِ على أنّها مفعولٌ بهِ، فهو لم يردَّ أيا من الرأيين أو يرّجح أحدَهما على الأخر، وممّن جوّز هذين الوجهين أيضاً: الحلبيّ[4]، وصافيَ[5]، والهمدانيّ[6]، وياقوت[7]، ولا بُدّ من الإشارة إلى الفرقِ بينَ توجيه العالِمين- الأنباريّ، والعُكبريّ- إذ جعلها الأوّلُ مصدرًا؛ أي مفعولًا مطلقًا من (شاء)، وجعلَها الثاني نائبةً عن المصدر(مشيئة) فأخذ الأندلسيُّ وبعض من تبعهُ من المُحدثينَ برأيِ الأنباريّ.

وقد رجّحَ الحلبيُّ رأيَ الأنباريّ : أي النصبَ على المصدرِ، واعتبرَهُ أظهرَ من النصب على أنّها مفعولٌ به كما ذهبَ العُكبريّ، وتقديرُهُ: إلا أن يشاءَ ربّي شيئاً من المشيئةِ، وذلك لسببين الأولُّ: أنَّ الكلامَ المؤكد أقوى وأثبتَ في النفس من غير المؤكْد، فالمصدر (شيئاً) جاء مؤكّداً لفعله، والسببُ الثاني: أنَّ مفعولَ المشيئةِ والإرادةِ لا يُذكرانِ إلا إذا كانَ فيهما غرابة.[8]

---

1 يُنظر: الأنباريّ، **البيان في غريب اعراب القران**.329/1

2 يُنظر: العكبري، ابو البقاء:**التبيان في إعراب القران**.402/1

3 يُنظر: الأندلسي، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**. 170/4

4 يُنظر: الحلبي: شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**.،/111

5 يُنظر: صافي، محمود: **الجدول في إعراب القران وصرفه**.،/163.

6 يُنظر: حسين، أبو العز: **الفريد في إعراب القران المجيد**،181/2.

7 يُنظر: ياقوت، محمود سليمان: **إعراب القران الكريم**، 112/6.

8 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 111/3.

وَاقتصرَ عددٌ من المحدثين على الوجه الثاني أي: نصب (شيئاً) على أنها مفعولٌ به، أي: لا أخافهم إلا أن يشاءَ ربي شيئاً غيرَ ما قلتُ ومن هؤلاء: الدرويش،[1] والطنطاوي،[2] والطبرسيّ،[3] وصالح،[4] والشيخلي،[5] والحنفي،[6] والجمل،[7] والثعالبي،[8] فقد أجمع هؤلاء على أن (شيئاً) مفعولٌ به، فوافق رأيُهم رأيَ العكبريّ.

وقد تفرّدَ البيضاويّ بإعرابها نائبةً عن المفعولِ المطلق، وهو أحد الوجهين اللذينَ ذكرهما العكبريّ.[9]

ووافقَ الإيجيُّ العُكبريَّ في الوجهين اللذين أَتى على ذِكرْهما، وهما النصبُ على أنَّ (شيئاً) نائبةٌ عن المفعولِ المُطلق، أي أخافُ مشيئة، أو أنها مفعولٌ به، أي لا أخافُ معبوداتكم في وقتٍ قط إلا وقتَ مشيئة ربّي شيئاً من مكروهٍ يُصيبُني[10].

ولم يَضِف أهلُ العربية ممن ناقشَ هذه المسألة وجهاً آخر إلى ما ذكره الأنباريُّ والعكبريُّ، وبذلك يكون نصب (شيئاً) من ثلاثة أوجه، أولها: النصبُ على المفعول المطلق، والثاني: بالنيابة عنه، والثالث: أن تكون (شيئاً) مفعولاً به لـــ (شاء).

والوجهان الأوّل، والثاني، هما الأظهر بشهادة الحلبيّ[11]، وبشهادة ما تقرُّه قواعد النحو، فالمفعولُ المطلق أقوى، وأثبتُ في الكلامِ؛ لأنه اسمٌ يؤكدُ عاملَهُ، فيفيد ما يفيده العاملُ من الحدثِ؛[12] فالفعلُ

---

1 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 159/3.

2 يُنظر: الطنطاوي، محمد سعيد: **معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم**، 272.

3 يُنظر: الطبرسي، الفضل بن الحسن: **جامع البيان في تفسير القرآن**، 366/4.

4 يُنظر: صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، 262/3.

5 يُنظر: الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعرابا وتفسيرا بإيجاز**، 321/3.

6 يُنظر: الحنفي، أبو السعود: **تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، 407/2.

7 يُنظر: الجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**، 55/2.

8 يُنظر: الثعالبي، عبد الرحمن: **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، 495/1.

9 يُنظر: الحنفيّ، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي**، 83/4.

10 يُنظر: الإيجي، محمد عبد الرحمن: **جامع البيان في تفسير القرآن**، 551/1.

11 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 11/3.

12 يُنظر: الأنصاري، جمال الدين أبو محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري: شرح **التصريح على التوضيح للشيخ الإمام العالم العلامة الهمام خالد بن عبد الله الأزهري على ألفية ابن مالك في النحو**، تحقيق: يس بن زيد الدين العليمي الحمصي، دار إحياء الكتب العربية، حلب، د.ت، 323/1.

أو العاملُ (شاءَ) يؤكدهُ المصدرُ (شيئاً)، أو نائبه (مشيئة) فيُضفي المصدرُ قُوّةً للمعنى وثباتاً له، فمشيئةُ الربِّ أكيدةٌ حاصلةٌ لا شكَّ فيها.

وممّا يجعلُ نصبَها على المصدرِ أظهرَ من نصبها على أنها مفعول به، أنَّ المفعولَ به يكثُرُ حذفُه بعد أفعالِ المشيئة،[1] نحو: "فلو شاءَ لهداكم"،[2] أي فلو شاء هدايتَكم؛ لذا يبقى هذا الرأيُ أضعف من نصبها على المصدر كما ذهب الأنباريّ، أو نائب المصدر كما ذهبَ العُكبريّ، فالمفعولُ المطلق أو نائبه يؤدّيان الفائدة نفسها في الجملة، يؤكدان الفعل، ولم أجد ما يُضعف أحد هذين الوجهين.

قوله تعالى: ﴿**والخامِسَةُ أنَّ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيْهِ إن كانَ مِنَ الكاذِبينَ**﴾[3].

الخلافُ في توجيهِ الخامسة، فقد أجاز الأنباريُّ والعُكبريُّ فيها الرفعَ و النصبَ، وفي ذلك خلافٌ، فالرفعُ عند الأنباريِّ من وجهين؛ أحدهما: أن تكون مبتدأً وما بعدها الخبر (لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين) والثاني: أن تكون معطوفة على أربع شهادات[4] في قوله تعالى : ﴿**فشهادةُ أحَدِهم أربعُ شهاداتٍ باللهِ إنه لمن الصادقين**﴾[5]، والنصبُ من وجهين، الأوّلُ: أن تكون (الخامسةُ) صفةً لمصدرٍ مُقدَّر[6]،وهو رأيُ أخذه عن النحاس[7]، وتقديره: أن تشهد الشهادة الخامسةَ، فحُذفَ الموصوفُ، وأقيمت الصفةُ مقامه، أو أن تكون (الخامسةُ) معطوفةً على (أربع شهادات) [8] بتقدير: يشهد أربعَ شهادات، بناءً على قراءةٍ من قرأ بالنصب، فقد قرأ حمزةُ، والكسائيّ، وحفصُ بن عاصم (أربع شهادات بالله) بالضمّ، وقرأ الباقون، و أبو بكر عن عاصم (أربع شهادات بالله) فتحاً[9].

---

1 يُنظر: الأنصاري، ابن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، 829–830.

2 الآنعام: آية (149).

3 النور : الآية (7)

4 يُنظر: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب اعراب القرآن** ،193/2.

5 النور: الآية (6)

6 يُنظر:الأنباري، أبو البركات : **البيان في غريب إعراب القرآن** ، 193/2

7 ينظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 89/3.

8 يُنظر:الأنباري، أبو البركات : **البيان في غريب إعراب القرآن** ، 193/2

9 يُنظر:الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي : **الحجة للقراء السبعة ، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام**،تحقيق :كامل مصطفى الهنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2001 ، 192/3.

والرفُع عند العُكبريِّ على أنها مبتدأ خبره (أنَّ لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين)، وهو وجهٌ موافق لما ذكره الأنباريُّ في الرفع، أما النصبُ، فعلى تقدير: ويشهدُ الخامسةَ، ويكون التقدير: ويشهدُ الخامسة َبأن لعنة الله عليه[1]، و الفرّاءُ صاحبُ هذينِ الوجهين، فقد توقفَ على المسألةِ قبلهما، فقال " والخامسة في الآيتين مرفوعتان بما بعدهما من أنَّ ومعموليها، ولو نصبتهما على وقوعِ الفعل كان صواباً، كأنك قلت: وليشهد الخامسةَ بأنَّ لعنة الله عليه ..."[2].

وقولهُ الخامسة في الآيتين مرفوعتان، أي: في قوله تعالى :" والخامسةُ أنَّ لعنةَ الله عليه إن كان من الكاذبين " وقوله: " والخامسة أنَّ غَضب الله عليها إن كان من الصادقين"[3] أما قوله : ولو نصبتهما على وقوعِ الفعل كان صواباً، أنّ (الخامسة) مفعولٌ به لفعل مُقدَّرٍ تقديرهُ : وليشهدِ الخامسةَ، وهو كالرأي الذي ذهب إليه العُكبريّ.

وذهبَ الزجاجُ مذهبَ الفراء، فجعل نصبَ (الخامسة) على معنى : ويشهد الخامسةَ، والرفعَ على أنها مبتدأ [4].

والخامسة عند النحاس رفعٌ بالابتداء أيضًا، ولا خلافَ بالرفع عند العالمين، أمّا النصبُ، فعلى أنها صفةٌ لمصدرٍ مقدّر، أي: ويشهد الشهادة الخامسة، حيث حُذِفَ الموصوف (الشهادة) وأُقيمت الصفةُ (الخامسة) مقامه[5]، فالنحاسُ صاحبُ الرأيِ، وقد أخذه الأنباريُّ عنه.

وكانَ القيسي قد ذكرَ في رفع (الخامسة) وجهين، الأول: بالعطف على (أربع) في قراءة من رفعَ، والثاني : أن تكون مبتدأ، وخبره "أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين"، أمّا النصبُ، فعلى أنها نعتٌ قام مقام المنعوت، والتقديرُ: أن تشهد االشهادةَ الخامسة أنَّ لعنةَ الله عليه، وأنَّ غضب الله عليها، وهذه الأوجهِ نفسها التي ذهب إليها الأنباريُّ من بعده في الرفعِ والنصبِ.[6]

والرفعُ عند الأندلسيّ على الابتداء أيضاً، أما النصب فبالعطف على (أربع) في قراءة من نصب (أربع) أو على إضمار فعل يدلُّ عليه المعنى في قراءة من رفع (أربع)؛ لأن (أربع) في

---

1 يُنظر: العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 198/2.

2 الفراء، يحيى بن زياد : **معاني القرآن** ، 2\247.

3 النور: الآية (9)

4 يُنظر: الزجاج، أبو إسحق : **معاني القرآن وإعرابه** ، 33/4.

5 النحاس ، أبوجعفر : **إعراب القرآن** ، 89/3.

6 يُنظر : القيسي، أحمد بن مكي: **مشكل إعراب القرآن** ،2\118–119.

الرفع خبرٌ لــِ (شهادة) في قوله : "شهادة أحدهم أربع شهادات" لذلك يكون نصب الخامسة بفعل مضمر تقديره : وتشهد الخامسة، كأحد الرأيين اللذين ذكرهما الأنباريُّ في النصب، ورأيه الثاني كرأي العُكبريّ [1].

واستحسن الحلبيُّ ما ذهب إليه الأندلسي، فذكر في (الخامسة) النصب والرفع، أما الرفع فعلى الابتداء وما بعده من أنّ وما في خبرها الخبر، وأمّا النصبُ فعلى العطفِ بناءً على قراءةِ من نصب (أربع شهادات)، وبفعلٍ مُقدَر على قراءة من رفع، أي: ويشهدُ الخامسة[2]. وهذه الآراءُ لا تخالفُ رأيَ أيٍّ من العالمين أو تردّه، أو ترجح أحدهما على الآخر.

واقتصرَ عددٌ من المحدثين على جواز الرّفع بناءً على قراءة حفص، وحمزة، والكسائيّ3، منهم الدرويش الذي ذكر في رفعها وجهين؛ الأوّل:على أنها مبتدأ، والثاني: بالعطف على شهادة4، كما ذكر الأنباريّ، ولم يذكر النصب، أما صالح5، والطنطاوي 6، والشيخلي7، وأبو مزيزق8، والجمل9، وصافي[10]، فقد أجمعوا على أنها مبتدأ مرفوع، وخبره (أن وما بعدها)، وهو رأي لا خِلافَ فيه بينَ الأنباريِّ والعُكبريِّ.

وكان الهمذاني من المحدثين الذين أجازوا النصبَ والرّفعَ من وجهين: إما على الابتداءِ، وإما بالعطفِ على (أربع) على قراءة من نصب، أو بإضمار فعلٍ يدلُّ عليه ماقبله، أي ويشهدُ الخامسةَ أنَّ لعنةَ الله عليه[11]، وهي أوجهٌ مشتملةٌ على ما ذكره الأنباريّ والعكبريّ من أَوّجهٍ.

---

1 يُنظر: الأندلسي، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط** ، 434/6.

2 يُنظر: الحلبي: **الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون** ، 211/5.

3 يُنظر: الدمياطي، شهاب الدين احمد بن محمد: **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر** ، ط1، دار الكتب العلمية،بيروت ،1998، ص323 والجزري ، محمد بن محمد : **تجبير التسير في قراءات الائمة العشرة** ، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1983، ص208.

4 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 566/6.

5 يُنظر: صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب لكتاب الله المرتل** 12/85.

6 يُنظر: الطنطاوي، محمد سعيد: **معجم الفاظ القرآن الكريم**، 457.

7 يُنظر: الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الاعجاز اعراباً وتفسيراً بايجاز** 15/7.

8 يُنظر: أبو مزيزق، أحمد عبد السلام: **إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن**، 8، 291–292

9 يُنظر: الجمل،سليمان:**حاشية الجمل على الجلالين**، 210/3.

10 يُنظر: صافي، محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**،208/9.

11 يُنظر:الهمداني، حسين ابو العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 590/3–591.

وإذا كان رأيُ بعضِ المحدثين مقتصرًا على جواز الرّفع، فقد اقتصر بعضُهم على جواز النصبِ فحسب، مثل الإيجي[1]، والبيضاوي[2]، والحنفي[3]، إذ اقتصرَ هؤلاء على ذكرِ النصب بناءً على قراءة من نصب (الخامسة)، وأعربوها نعتاً لمصدرٍ محذوف؛ أي: فليشهد الشهادةَ الخامسة، وهو رأيٌ موافقٌ لما ذهَبَ إليه الأنباريُّ.

وخلاصةُ القولِ أنَّ الآراء التي ذهبَ إليها العالمان صحيحة، وكثرتها من باب تعدد الأوجه الإعرابيّة، فالخامسة ممّا يحتملُ فيها الرفع، والنصب، تبعًا لاختلافِ القراءات، فيُحتملُ أن تكونَ:

1. مرفوعةً على الابتداء.
2. مرفوعةً بالعطفِ على (أربع) بناءً على قراءة من رفعَ (أربع).
3. منصوبةً بالعطفِ على أربع، بناءً على قراءة من نصب (أربع).
4. صفةً لمصدرٍ مقدّر؛ أي: ويشهد الشهادةَ الخامسةَ.

ولم يَكُن هناكَ من ردّ أحد هذه الأوجه ممّن ناقشوا المسألة، فحذفُ الموصوفِ جائزٌ في مثلِ هذه الآيةِ؛ لكونِ الموصوفِ معروفاً، وهو الشهادة، فالموصوفُ يُحذَف إذا عُرِفَ[4]، كما أنَّ هناك دالّاً على هذا المحذوفِ، أغنى عن ذكره أو تكراره، وهو قولُه تعالى : ﴿**فشهادةُ أحدِهم أربْعُ شهاداتٍ باللهِ إنّهُ لَمِنَ الصادِقين**﴾[5]، فيعلمُ القارئُ أنَّ المقصود بالخامسةِ هو الشهادةُ الخامسةُ ، كما أنَّ شروطَ حَذفِ الموصوفِ التي ذكرها النحويون' لاتتعارض مع حذفهِ في هذه الآيةِ.

---

1 يُنظر: الإيجي، محمد بن عبد الرحمن: **جامع البيان في تفسير القرآن**، 109/3.

2 يُنظر: البيضاوي، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**، 198/6.

3 يُنظر: الحنفي، أبو السعود: **تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، 441/4.

4 يُنظر: الأنصاري، ابن هشام: **مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب** ، 787–794، وشروط الحذف ثمانية، وهي: وجود دليل حالي كقولك لمن رفعَ سوطاً " زيداً" بإضمار : اضرب، وألا يكون ما يُحذَفُ كالجزء ، فلا يُحذف الفاعلُ ولا نائبه،ولا مشبه، أي اسم كان وأخواتها ، وألا يكون الموصوفَ مؤكداً فالحذف مع التوكيد باللام أو أنَّ متنافيان، وألا يؤدي حذفُه إلى اختصار المختصر فلا يُحذفُ اسم الفعل دون معموليه ، وألا يكون عاملاً ضعيفاً ، فلا يحذف الجار،ولا الجازم والناصبُ للفعل، وألا يكون الموصوفُ عوضاً عن شيء فلا تحذف التاء من إقامة واستقامة، وألا يؤدي حذفه الى تهيئة العاملِ للعمل وقطعة عنه ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي.

5 النور: الآية (6)

أما الرأي الثاني: نصبُ الخامسةِ بالعطف على (أربع) بقراءة من نصب، فهو رأيٌ لم يُرَدَّ وإن لم يَرِد عند الأكثرية، مقارنة بالوجه الأوّل الذي أجمع على صحته الكثيرون من القدماء والمحدثين.

وأما الثالث، نصب الخامسةِ بإضمار فعلٍ تقديره : يشهدُ الخامسة ، فهو رأي العُكبريّ وليس هناك ما يضعفُ صحته، بشهادة من أجازه غيره، ولوجود دليل سابق سمح بإضمار الفعل، وهو المصدر[1] (شهادة) في الآية السابقة، أي في قوله : ﴿**فشهادةُ أحدِهم أربْعُ شهاداتٍ باللهِ إنّهُ لَمِنَ الصادِقين**﴾[2].

ولا بُدّ من الإشارةِ إلا أنّ سببَ الخلافِ، وتعّدد الآراء، لم يقتصرا على اختلافِ القراءات هنا، فكانَ لاختلافِ المصادرِ التي اعتمدَ عليها العالمان، وأخذا بها دورٌ في الخلافِ أيضًا.

ما يحتملُ المصدريّةَ، والمفعوليّةَ، والمفعولَ لأجله:

قولُه تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ**﴾.[3]

اختلفَ الأنباريُّ، والعكبريُّ في توجيه كلمة (ضراراً)، فنصبُها عندَ الأنباري من وجهين، الأول على المصدرِ، أي أنها مفعولٌ مطلق من يضرُّ، والثاني: أنها مفعولٌ به لـِ (اتّخذوا).[4] وذكرَ العكبريُّ في نصبها وجَهين مُختلفين، أحدهما: أن (ضراراً) مفعولٌ له، والثاني: أنها مفعول به ثانٍ لـِ(اتّخذوا).[5]

وكانَ الزجاجُ قد سبقَ الأنباريَّ، والعكبريَّ في الوقوفِ على هذه المسألة، وذكر في نصبِ (ضراراً) وجهين، أحدهما: أن تكونَ مفعولاً له، أي اتخذوه للضرار، والكفر، والتفريق، فلما حذفت

---

1 يُنظر: الأنصاريّ، ابن هشام: **مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب** ، 787-794

2 النور: الآية (6)

3 التوبة: الآية (107).

4 يُنظر: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 405/1.

5 يُنظر: العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 506/1.

اللام نُصِبَت (ضرارا) بالفعل، والثاني: أن يكون مصدراً محمولاً على المعنى، لأنَّ اتخاذهم المسجدَ على غيرِ التقوى معناه ضارّوا به ضراراً.[1]

وناقشَ النحاسُ المسألة أيضاً، وكان نصبُ (ضراراً) عنده على المصدر، أي أنها مفعول مطلق منصوب، أو على أنها مفعولٌ لأجله منصوبٌ وعلامةُ نصبه الفتحةُ،[2]وهما الوجهانِ أنفسهما اللّذانِ ذكرهما الزجاج، فجاء أحد الرأيين اللذين ذهبَ إليهما النحاسُ والزجاجُ مساوياً للرأي الأول عندَ الأنباري، وهو النصبُ على المصدرِ وجاء رأيهُما الثاني مساوياً للرأي الأوّلِ الذي ذكره العكبري، وهو نصبُ (ضراراً) على أنها مفعولٌ لأجله.

وذكرَ القيسيُّ[3] في (ضراراً) ما ذكره النحاسُ والزجاجُ، وتبعهم في ذلك الحلبي، وبينَ أن (ضراراً) بمعنى مضارة لإخوانهم، فهي منصوبةٌ على أنها مفعولٌ لأجله، ويجوز أن تنتصب على المصدرية، أي يضرّون بذلك غيرَهم ضراراً، ومتعلقاتُ هذهِ المصادرِ (ضراراً وكفراً وتفريقاً) محذوفةٌ، أي: ضراراً لإخوانهم، وكفراً بالله، وتفريقاً للمؤمنين،[4] وقد أجمع على جواز هذين الوجهين عَدَدٌ من المحدثين منهم: الرازي،[5] والدرويش[6]، والهمدانيّ[7]، والإيجيّ[8]، وياقوت[9]، فوافقت آراؤهم الأنباريَّ من جانب، والعُكبريّ من جانب آخر.

وهناك من اقتصر على ذكر رأي واحد في نصب (ضراراً) كالزمخشري الذي جعلَها مفعولاً لأجله؛ أي: مضارةً لإخوانهم أصحاب مسجدِ قباء، وتقويةً للنفاق، لأنّهم كانوا يصلّون مجتمعين في مسجد قباء فيختصُّ بهم[10]، ومن الذين اكتفوا بذكرِ هذا الوجهِ البيضاوي[11]، الطنطاوي[12] ،

---

1 يُنظر: الزجاج، أبو اسحق: **معاني القرآن وإعرابه**، 468/2.

2 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 129/2.

3 يُنظر: القيسي، مكيّ بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن**، 371/1.

4 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 502/3–503.

5 يُنظر: الرازي، محمد فخر الدين: **تفسير الفخر الرازي**، 198/8.

6 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 173/4.

7 يُنظر: الهمداني، حسين أبو العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 509/2–510.

8 يُنظر: الإيجي، محمد بن عبد الرحمن: **جامع البيان في تفسير القرآن**، 100/2.

9 يُنظر: ياقوت، محمود: **إعراب القرآن الكريم**، 161/8–162.

10 يُنظر: الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 214/2.

11 يُنظر: البيضاوي، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**، 514/4.

12 يُنظر: الطنطاوي، محمد سعيد: **معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم**، ص260.

فكان رأي الزمخشري، والطنطاوي، والبيضاوي مساوياً لأحد الرأيين اللذين ذكرهما العكبري وهو النصب على أن (ضراراً) مفعول لأجله.

أمّا نصبُ (ضراراً) على أنّها مفعولٌ به، كما ذكر الأنباريّ، أو مفعولٌ به ثانٍ، كما ذكر العكبريُّ، فهو الرأيُ الذي ذكره الأكثرية، وقصد حين أعرب (ضراراً) مفعولاً لــِ(اتخذوا) أنها مفعولٌ ثانٍ له، لأنّه أعرب (مسجداً) مفعولاً لــِ(اتّخذوا) أيضاً[1]، وقد أجمعَ على صحة هذا الوجهَ الأندلسيُّ[2]، والحلبيُّ[3]، والدرويشُ[4]، وصافي[5]، وصالحٌ[6]، وياقوت،[7] والحنفيُّ[8].

ويكون هذا الوجهُ- جعل (ضرارًا) مفعولًا ثانيًا لــِ(اتّخذوا)- أقربَ الأوجهِ المذكورةِ إلى الصّوابِ إذا كانت (اتخذوا) بمعنى جعلوا، فيكون (مسجدا) المفعولَ الأوّل لاتّخذَ، و (ضراراً) المفعولَ الثاني، كما أنَّ أحداً من الذين ناقشوا المسألة لم يردّه، إضافة إلى ذلك أن (اتخذ وجعلَ) تدلّانِ على معنىً واحد، وأنّهما من أفعال التحويلِ التي تنصبُ مفعولين، وجاءت اتخذ بمعنى جعل في عدة مواضعَ،[9] منها قولُه تعالى: ﴿وَاتَّخَذَاللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾[10].

وقولُ الشاعرِ [الوافر]

تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمُ دَليلاً وَفَرّوا في الْحِجازِ لِيُعْجِزوني[11]

فالشاهدُ في البيتِ استعمالُ (تَخِذَ) وهو من الأفعال الدّالة على التصيير، بمعنى جعل، ونصبها لمفعولين، الأوّل (غُراز)، والثاني (دليلا)[12] وتخذ وجعل من أفعال التصيير، والتحويلِ التي

---

1 يُنظر: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 405/1.

2 يُنظر: الأندلسي، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 98/5.

3 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 502/3–503.

4 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 173/4.

5 يُنظر: صافي، محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 23/6.

6 يُنظر: صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، 383/4.

7 يُنظر: ياقوت، محمود: **إعراب القرآن الكريم**، 161/8–162.

8 يُنظر: الحنفي، أبو السعود: **تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، 190/3.

9 يُنظر: الأنصاريّ، ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 43/2.

10 النساء: (125).

11 البيت لأبي جندب بن مرة الهُذلي، وهو أخو أبي خراش الهذلي، غُراز: اسم واد ضخم في الحجاز، ليعجزوني: لِيَغلبوني بأن يفوتوني فلا أدركهم، وتخذَ حُذفت همزتها تخفيفاً ونظيرها تَقِيَ من اتّقى. يُنظر: **ديوان الهذليين**، 90/3.

12 يُنظر: الأنصاري، ابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 43/2.

تدخلُ على المبتدأ والخبر فتنصبهما بعد أن تستوفيَ فاعلَها، وهي صيرَّ وما رادَفها، نحو: جَعَلَ، رَدّ، ترك، تَخِذَ، اتّخذَ.[1]

أما إذا ما رجعنا إلى كتبِ التفسير فنجدُ أنَّ المعنى يقتضي أن يكونَ إعرابُ (ضراراً) مفعولاً لأجله، أي مضارةً لإخوانهم؛ لأنّ الآيةَ الكريمةَ نزلت لتفسِّرَ السببَ الذي جعلَ قوماً من الكفار أن يبغوا مسجداً يهدفُ إلى إلحاق الضرر بالمؤمنين والتفريق بينهم حيث كانوا يصلون في مسجد قباء؛ لتختلف كلمتهم، إذ كان من يجاوزُ مسجدَهم يصرفونَه إليه، وذلك لصرفِه عن الإيمانِ[2].

ونتيجةُ النقاشِ، والبحثِ في الآراءء، أنَّ (ضرارًا) تُعربُ مفعولًا مطلقًا من (يضرّ)، أو مفعولًا به ثانيًا لــِ (اتّخذَ)، أو مفعولًا لأجله؛ أي: مضارّةً لإخوانهم، وسببُ الخلافِ بين الأنباريّ، والعُكبريِّ اختلافُ المصادرِ التي اعتمدَها كلٌّ منهما، وأخذا عنها.

ما يحتملُ المصدريّة، والمفعولَ لأجله، والظرف:

قولُه تعالى: ﴿**فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ وَكَرِهُوا أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَالُوا لَاتَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ، فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**﴾.[3]

الخلافُ في توجيهِ لفظة (خلاف) فالنصبُ عندَ الأنباري على أنها مفعولٌ له أو مصدرٌ، أي مفعولٌ مطلق[4]، وعند العكبري على أنها ظرف بمعنى خلفَ.[5]

وقد ناقشَ غيرُ الأنباري والعكبريِّ من أهلِ العربيةِ هذه المسألةَ، فكانَ رأيُ بعضهِم كرأيِ الأنباري، ورأيُ بعضهم الآخر كرأي العكبري، ومنهم من جاءت آراؤه مساويةً لرأيِ العالمين.

---

1 يُنظر: مسعد، عبد المنعم فائز: **الحجة في النحو**، 86.

2 يُنظر: القاسمي، محمد جمال الدين: **تفسير القاسمي المسّمى محاسن التأويل**، دار إحياء الكتب العربية، 1958م، 3261/8، والطباطباني، محمد حسين: الميزان في نفسير القرآن، ط2، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت، 1971، 389/9، وصبري، نائلة هاشم: المُبصر لنور القرآن، مطبعة الرسالة المقدسية، القدس، 1999م، 23/4.

3 التوبة، الآيتان 81–82

4 يُنظر: الأنباري، أبو البركات، **البيان في غريب إعراب القرآن**، 404/1.

5 يُنظر: العكبري، أبو البقاء، **التبيان في إعراب القرآن**، 501/1.

كانَ الأخفشُ قد توقف على هذه المسألة قبل الأنباري والعكبري، وأعربَ (خلاف) مفعولاً مُطلقاً من (خالفوا) أي مخالفةً، مثلَ قاتلوا قِتالاً ومُقاتلةً من (خالفوا)، أي مخالفةً، مثلَ قاتلوا قِتالاً ومُقاتلةً.[1]

وقد ذكر النحاسُ النصبَ على المصدر، أو المفعول المطلق في كتابه إعراب القرآن[2]، وتبعه القيسيّ فذكر الوجهَ ذاته[3] وهو أحدُ الوجهين اللذين ذكرهما الأنباريُّ في نصب (خلاف)، وتبعهما الحلبيُّ ، فذكرَ النصبَ على المصدرِ ضمنَ ما ذكره من أوجه فقال: "إنه منصوبٌ على المصدرِ بفعلٍ مقدَّر مدلولٍ عليه بقوله: (مقعدهم)، لأنّه في معنى تخلّفوا، أي تخلفوا خلافَ رسولِ الله".[4]

وقد استحسن الدرويشُ كلامَ الحلبيّ، فجوَّزَ، نصبَ (خلاف) على المصدر[5]، وبيّن أنها مصدرٌ منصوبٌ من الفعل الرباعي خالف، ويكون بذلك اسمًا للمصدرِ بمعنى المخالفة، وزنه (فِعال) بكسر الفاء؛ لأنَّ مصدرَ (خالفَ) القياسيّ (مُخالفةً)، واسمُ المصدرَ: هوَ ما دلَّ على معنى المصدرِ الأصيلِ، وكانَ أقلَّ أحرفًا منه[6]، ومثلها سلّمتُ سلامًا.

وذكر الهمذانيّ في (خلاف) عدّةَ أوجهٍ منها النصبُ على المصدرِ بفعل دلَّ عليه الكلام، لأنَّ قعودهم عنه تخلُّفٌ.[7] فرأيُ الأخفَشِ، والنحاسِ، والقيسي، والحلبي، وصافي، والهمداني في نصبِ (خلاف) مساوٍ للرأي الأوّل الذي ذهب إليه الأنباري –النصب على المصدر– وإن ذكر بعضهم أوجها أخرى في نصبها.

والرأيُ الثاني الذي ذكــره الأنباريّ، أي نصب (خلاف) على أنها مفعولٍ لأجله، فقد سبق إليه النحاس[8] وأجازه القيسي[9]، إضافة إلـــى النصب علـــى المصدر، أما الحلبي[10] والدرويش[11]

---

1 يُنظر: الأخفش، سعيد بن مسعدة، **معاني القرآن**، 558/2.

2 يُنظر: النحاس، أبو جعفر، **إعراب القرآن**، 129/2.

3 يُنظر: القيسي،مكي بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن**، 368/1.

4 الحلبي، شهاب الدين، **الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 487/3.

5 يُنظر: الدرويش، محي الدين، **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 143/4، يُنظر أيضًا:صافي، محمود، **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 384/5.

6 يُنظر: الحلوانيّ، محمد خير: **الواضح في النحو والصرف قسم النحو**، ص238.

7 يُنظر: الهمداني، حسين أبو العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 496/2.

8 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 129/5.

9 يُنظر: القيسي، مكيّ: **مُشكل إعراب القرآن الكريم**، 368/1.

10 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 487/3.

11 يُنظر: الدرويش، محي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 143/4.

والهمذانيّ[1]، فقد أجازوا الوجهين: النصب على المصدر أو على أنها مفعولٌ لأجله، إضافة إلى أوجه أخرى ذكرها العكبري وغيره.

وبعدَ بيانِ الآراءِ المساويةِ لما ذهبَ إليهِ الأنباري يأتي ذكرُ ما كانَ مساوياً منها لما ذكره العكبري حينَ أعربَ (خلافَ) ظرفاً بمعنى خلف. ويبدو أن القدماء –الذين تمّ البحثُ في آرائهم– لم يأتوا على ذكر هذا الوجه وإنما اقتصرَ عدد من المحدثين على جوازه، فكانَ أبو حيّان الأندلسي من أوائل الذين أجازوه بعدَ العُكبري، إذ قال: "وانتصبَ خلافٌ على الظرفِ أي بعدَ رسولِ الله صلّى الله عليه وسلّم، يُقالُ فلانٌ أقامَ خلافَ الحيِّ أي بعدَهم إذا ظعنوا ولم يظعَن معهم"[2]، واستشهد الأندلسيَ بقول الشاعر: [الكامل]

عَقَبَ الربّيعُ خِلافَهم فكأنّما بَسَطَ الشواطِبُ بَينهنَّ حصيرا[3]

فجاءت (خلافهم) بمعنى بعدَهم، واستحسن الحلبي رأيَ شيخه الأندلسي، فأجاز نصبَ (خلافَ) على الظرفِ، أي بعدَ رسولِ الله، وذكر عن العَرب قولهم: أقامَ زيدٌ خلافَ القوم؛ أي: تخلّف بعدَ ذهابهمَ، كما استشهد ببيت الحارث بن المخزومي الذي تقدّم ذكرُه.[4]

وذكرَ الرازي في تفسيره هذا الرأيَ أيضاً فقال: "خلاف بمعنى خَلْف، وإنّ يونس رواه عن عيسى بن عمر ومعناهُ بعدَ رسول الله، ويقوّي هذا الوجه قراءة من قرأ (خَلْفَ رسول الله) وعلى هذا القولِ (الخلاف) اسمٌ للجهةِ المعيّنة كالخلف، والسببُ فيهِ أنَّ الإنسانَ متوجهٌ إلى قدامه، فجهةُ خلفه مخالفة لجهة قدامه في كونها جهةً مُتوجهاً إليها، وخلاف بمعنى خلفَ مُستعمل، واستدلّ بالبيت السّابق،[5] وقال الثعالبي: خلافٌ بمعنى بَعْدَ[6]، وأنشدَ قول الشاعر: [الطويل]

---

1 يُنظر: الهمداني، حسين أبو العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 496/2.

2 الأندلسي، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 79/5.

3 البيت للحارث بن خالد المخزومي، يُنظر: القُرطبيّ، **تفسير القرطبي**، 368/1. والشريف الرضيّ: **مجاز القرآن**، 64/1، وهو من **شواهد البحر المحيط**، 79/5، يُنظر أيضًا: مكرم، عبد العال سالم: **الشواهد الشعرية في تفسير القرطبيّ**، عالم الكتب، 1998م، 90/3. والشواطب: النساء اللواتي يعملن الحصرَ من السّعف، ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، 496/1(شطب).

4 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 487/8.

5 الرازي، محمد فخر الدين: **تفسير الفخر الرّازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، 152/8.

6 يُنظر: الثعالبي، سيدّ عبد الرحمن: **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، 65/2.

فَقُل للذي يَبغي خِلافَ الذي مَضَى تَأَهَبْ لِأُخرى مثلها فكأن قدِ[1]

ووافقَ العكبريّ في الرأي الذي اقتصر عليه (النصبُ على الظرفية)، عددٌ من المُحدثين، إذ أجمعوا هؤلاء على جواز نصب (خلاف) على الظرفيةِ المكانيةِ، فجاءت آراؤهم موافقةً لما اقتصر عليه العكبريّ.[2]

والمُلاحَظُ بعدَ تقصّي هذه الآراء أكثريةُ الذين ذهبوا مذهبَ العكبري إذ أعربوا (خلاف) ظرفَ مكان منصوبًا مثله، إلا أنَّ آراءَ بعضهم جاءت موافقةً لرأي العالمينِ، إذ أجازت في (خلاف) النصبَ على الظرفِ أو على أنها مفعولٌ لأجله، أو مفعولٌ مطلق، فالإيجي –مثلاً– أجاز في (خلافَ) النصبَ على الظرفية بمعنى خلفه، أو المفعول لأجله بمعنى مخالفين له.[3]فالرأي الأوّل رأي العكبريّ، والثاني مساوٍ لرأي الأنباري، ومثله الحنفي، فالظرف عندَه بمعنىَ خلفَ، والمفعول لأجله استناداً إلى قراءة (خُلفَ) بضم الخاء والعامل فيه فَرِح.[4]

وفي الوقت الذي اقتصر فيه الأنباري والعكبري على هذه الأوجه، نجد الزمخشري قد سبقهم إلى نقاشِ الآيةِ مجيزاً وجهاً آخر، وهو نصبُ (خلاف) على الحال، أي قعدوا مخالفين له.[5] ووافقه على رأيه هذا الدرويش،[6] والهمذانيّ[7] وبرأي الزمخشري هذا يكون قد تحصلّ في نصب (خلاف) أربعة أوجه، وهي:

1. نصبها على أنها مفعول لأجله، أي لمخالفةِ.

---

1 البيت لطرفة بن العبد، **ديوانه**110، ، وعند الأندلسيّ في : **البحر المحيط**، 79/5، وقيل أنه لعبيد بن الأبرص، وابن منظور: **لسان العرب**، 188/3.

2 يُنظر: صافي، محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 348/5، والدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 143/4، والهمداني، حسين أبو العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 496/2، وصالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، 349/4، وياقوت، محمود سليمان: **إعراب القرآن الكريم**، 128/8، والطنطاوي، محمد سعيد: **معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم**، 255، والشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعراباً وتفسيراً بإيجاز**، 222/4.

3 يُنظر: الإيجي، محمد عبد الرحمن: **جامع البيان في تفسير القرآن**، 88/2.

4 يُنظر: الحنفي، أبو السعود: **تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، 17/3. ينظر: أيضا الأندلسي، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 79/5.

5 يُنظر: الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 205/2.

6 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 143/4.

7 يُنظر: الهمدانيّ، حسين أبو العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 496/2.

2. نصبها على أنها مفعول مطلق من خالفوا.

3. النصب على الظرف بمعنى (خلف).

4. نصبها على الحال بمعنى قعدوا مخالفين له.

وتشيرُ الدلائلُ أنَّ النّصبَ على الظرفِ هو الرأيُ الأظهرُ لا لكثرةِ من ذهبَ إليه، بل استناداً لقراءة من قرأ (خَلْفَ)[1]، ولاستخدام (خِلاف) بمعنى خَلفَ، أو بعدَ في أشعار العرب كما جاء في بيتيّ طرفة، والمخزوميّ السابقين، فهو استعمالٌ وارد في أقوالهم، وذكرَ ابنُ منظور أمثلةً على استعمالها، كقولِ اللّحياني: "سررتَ بمقعدي خِلافَ أصحابي".[2] أي بعدهم، كما ذَكر قوله تعالى: "فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ"[3]. ذاكراً أنَّ ابنَ بري.[4] جعل (خلاف) بمعنى خلفَ، كما استشهد بقوله تعالى: ﴿**وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا**﴾.[5] فجاءت خلاف بمعنى خلفَ أو بعدَ. وذكر أنَّ خلافَ في بيتيّ طرفة والمخزومي بمعنى خلفَ أو بعد، وأضاف إليهما قولَ بريق الهذليّ:[6] [الكامل]

وما كنتُ أخْشى أَنْ أَعيشَ خِلافَهم بستّة أبياتٍ كما نَبَتَ العِترُ[7]

وكانَ السّيوطي قد شهد بصّحةِ نصبِ (خلاف) على الظرف،[8] وذكر قول الرّسول عليه السلام: " أفلا أدلّك على عمل إذا قلتَهُ أدركتَ مَنْ قبلكَ، وفُتَّ مَنْ بعدَكَ إلّا مَنْ قالَ مثلَ قولِكَ تسبّح خلافَ

---

1 يُنظر: قراءة ابن عبّاس، وأبي حيوة، وعمرو بن ميمون، يُنظر: عمر، أحمد مختار، ومَكرم، عبد العال سالم: مُعجم **القراءات القرآنية**، 310/2، ويُنظر أيضًا: الزمخشريّ، محمد بن عمر: **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 205/2، والأندلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 79/5، والطبريّ، أبو جعفر محمد بن جرير: **جامع البيان في تفسير القرآن**، 139/10.

2 يُنظر: ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل، **لسان العرب**، 188/3.

3 التوبة: الآية (81).

4 ابن برّي: أبو الحسن علي بن محمد صاحب (الدرر للوامع) وهي قصيدة من (242) بيتاً من الرجز تبحث في القراءات على رواية نافع بن عبد الرحمن المتوفي سنة 169. يُنظر: **هدية العارفين**، 716/1.

5 الإسراء: الآية (77).

6 يُنظر: ابن منظور، جمال الدين، **لسان العرب**، 188/3.

7 البيت لبريق الهذلي في لسان العرب، 188/3، وفي **ديوان الهذلّيين**، الدار القوميّة للطباعة والنشر، 1965، 59/3.

8 يُنظر: السيوطي، جلال الدين: **عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي**، تحقيق سليمان القضاة، دار الجيل، بيروت، 1994، 318/2.

كلِّ صلاةٍ ثلاثًا وثلاثين، وتحمد الله ثلاثًا وثلاثين وتكبّر ثلاثًا وثلاثين"[1] مبيناً أن (خلاف) بمعنى بعدَ أو خلفَ كلّ صلاة، ثم يذكر قوله تعالى: " فرح المخلفون بمقعدهم خلافَ رسول الله"[2]، بمعنى بعد رسول الله.

ما يحتملُ المفعولَ لأجله، والحال:

قوله تعالى: ﴿**وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَمَوْعِظَةً**﴾[3].

اختلفَ العالمان في توجيه قوله تعالى: "هدى وموعظة"[4] فالنصبُ عند الأنباريّ بالعطفِ على (مصدقاً)[5]، وعند العكبريّ من وجهين؛ أحدهما: النصَبُ على الحالِ من الإنجيل أو عيسى عليه السّلام، أي هادياً وواعظاً، أي ذا هدى أوذا موعظة، والوجه الثاني: النصبُ على أنهما مفعولان لأجلهما، أي: قفينا للهدى والموعظة، أو آتيناهُ الإنجيلَ للهدى والموعظة.[6]

وَكانَ الفراءُ قد توقف على هذه الآيةِ الكريمة قبلهما، فقال: "(هدى وموعظة) متبع للمصدّق في نصبه، ولو رفعته على أن تتبعهما قوله (فيه هدى ونور) كانَ صواباً".[7] ومعنى قول الفراء أن (هدى وموعظة) منصوبان بالعطف على (مصدقا) وهو الوجهُ نفسُه الذي جاء به الأنباريّ من بعده، ولكنّه أضافَ وجهًا آخرَ هو أنّهما مرفوعان عطفًا على(هُدى ونور).

---

1 يُنظر: النيسابوريّ، أبو الحُسين مسلم بن الحجّاج، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد الباقي، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، د.ت، 416/1–417، و الأزديّ، أبو داوود سُلَيْمان بن الأشعث السجستانيّ الأزديّ: **سنن أبي داوود**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د.ت، 82/2، والحَميديّ، أبو بكر عبد الله بن الزبير: **المُسند**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظميّ، عالم الكتب ، بيروت، د.ت، 73/1–74، والهَيثميّ، نور الدين عليّ بن أبي بكر: **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق: العِراقيّ وابن حجر، دار الكتاب، بيروت، د.ت، 100/10–101، والألبانيّ، محمد ناصر الدين: **سُنن ابن ماجة**، المكتب الإسلاميّ، بيروت، 1986م، 152/1–153.

2 التوبة: الآية (81).

3 المائدة:الآية (46).

4 ذكر الأنباريّ والعكبري قراءة: (هدى وموعظة)، بالرفع وهو من الشاذ، وبناء على ذلك كان الرفع عند الأنباري بالعطف على هدى ونور في قوله تعالى: (فيه هدى وموعظة). والرفع عند العكبري على أنها مبتدأ مؤخر بتقدير: في الإنجيل هدى وموعظة.

5 يُنظر: الانباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 293/1.

6 يُنظر: العكيري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 379/1.

7 الفراء، يحيى بن زياد: **معاني القرآن**: 302/1.

وقد استحسن الزجاجُ[1]، والنحاسُ،[2]أحدَ رأييّ الفراء، وهوَ النصب بالعطف على (مصدقا) وتبعهم القيسيّ،[3] كما جوّز الأندلسيّ أن يكون (هدى وموعظة) منصوبين بالعطف على مصدقاً، كأنّه قال: (مصدّقاً، وهادياً، وواعظاً).[4]

وكان الحلبيّ في مناقشته الآية الكريمةِ قد استحسنَ قولَ الأندلسيّ، فذكر أنَّ (هدى وموعظة) منصوبان بالعطف على (مصدقا).[5]

وقد أجمع على ذكر هذا الوجه عددٌ من المحدثين،[6]أمثال البيضاويّ،[7] وصالح،[8] وياقوت،[9] والطنطاويّ،[10] وأبي مزيزق.[11]

أما الوجهان اللذان ذهبَ إليهما العكبريّ، وهما النصب على الحال، أو المفعول لأجله، ففيهما خِلافٌ وضحه عددٌ من الذين توقفوا على هذه الآية الكريمة. فقال الزمخشري في توجيه (هدى وموعظة): "... يجوز أن ينتصبا على الحال وأن ينتصبا مفعولاً لهما، كقوله: وليحكم، كأنّه قيل: وللهدى والموعظة أتيناه الإنجيل، وللحكم بما أنزل الله فيه من الأحكامِ ".[12]، ومعنى ذلكَ أنّ العاملَ في "هدى وموعظة" هُوَ الفعلُ " آتيناه"، لذا تُعربان مفعولًا لأجلهما؛ أي: آتيناهُ الإنجيلَ للهدى والموعظة، أو أنّهما حالان منصوبان، بمعنى: آتيناهُ الإنجيلَ هاديًا واعِظًا.

---

1 يُنظر: الزجاج، أبو اسحق: **معاني القرآن وإعرابه**، 184/2.

2 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 270/1.

3 يُنظر: القيسي، مكيّ بن أبي طالب: **مشكل اعراب القرآن**، 232/1.

4 يُنظر: الأندلسي، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 500/3.

5 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 535/2.

6 من المحدثين من جوز الوجهين الذين ذكرهما الأنباري والعكبري، أي النصب بالعطف على (مصدقا) أو نصبهما على أنهما مفعولان لأجلهما، دون ترجيح رأي على آخر.

7 يُنظر: البيضاوي، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير القاضي البيضاوي**، 571/4.

8 يُنظر: صالح، بهجت عبد الواحد: **الاعراب المفصل لكتاب بيت الله المرتل**، 53/5.

9 يُنظر: ياقوت، محمود سليمان: **إعراب القرآن الكريم**، 261/9.

10 يُنظر: الطنطاوي، محمد سعيد: **معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم**، 276.

11 يُنظر: أبو مزيزق: **إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن**، 340/3.

12 الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 542/2.

وقد فسّر الحلبيُّ قولَ الزمخشريِّ، وذَكر أنه جعلَ العاملَ في قوله: (هدى وموعظة) هو قوله تعالى: (آتيناه)، أي: وللهدى وللموعظة آتيناه الإنجيل والحكم.[1] كما أجاز الحلبيّ أن يكون العامل (قفينا) أي: قفينا للهدى والموعظة، قال: "وينبغي فيه (هدى وموعظة) إذا جُعلا مفعولين من أجلهما أن يُقدَّرَ إسنادهما إلى الله تعالى لا إلى الإنجيل، ليصح النصب، وشرط صحته اتحادُ المفعول له مع عامله فاعلاً وزماناً، ولذلك لما اختلف الفاعلُ في قوله (وليحكم أهل الإنجيل، وكان الفاعلُ غيرَ الله، عُدي إليه باللام، أي لام العلّة، ولأنّه خالفهُ أيضاً في الزمان، فإنَّ زمن الحكم مستقبلٌ، وزمن الأنبياء ماضٍ بخلافِ الهداية والموعظة، فإنهما مقارنان في الزمن للإيتاء".[2] ومعنى قول الحلبيّ أنَّ زمن الفاعل (أهل الإنجيل) يختلف عن زمن الحكم، لأنَّ الحكمَ سيكون مستقبلاً، أما الموعظة والهداية يكونان في وقت واحد، وهذا الذي أجازه الزمخشريّ.

لكنّ المفعول لأجلهِ هنا، قد فقد شرط صحته إذ لم يتفّق الفعلُ والفاعلُ في الزمن، ولأنَّ المفعول لأجله مصدرٌ نُصب لتقديره بلام التعليل، وشرط هذا المصدر،أن يَصْدُرَ هو وما عُللّ به من فاعل واحد في وقتٍ واحد، مثل: دعوتُ رغبةً في الفرجِ، فالرّغبةُ مفعولٌ له، لأنّه مَصْدَرٌ مُعلل به ما وافقه في الفاعل والزمان، ففاعل الرغبة هو نفسه فاعل الدعوة، فإن فقد اتحاد الفاعل أو الزمان مع قصدِ التعليل فلا بُدَّ من اللام، أو ما يقومُ مقامها نحو: (جئتُ لأمرك إياي) و (أحسنُ إليك غداً لإحسانك الآن).[3] فالفاعل والزمان هنا غير متساويين لذلك تطلبا دخولَ اللام. بخلاف قول امرىء القيس. [الطويل]

فَجِئتُ وقد نَضَت لِنَوْمٍ ثيابَها لَدى السّتْرِ إلا لِبسةَ المتفضّلِ[4]

فإنَّ النوم وإن كان علّةً في خلع الثياب، لكنَّ زمن خلعِ الثوبِ سابقٌ على النوم، ولهذا لم يجز نصبه على أنه مفعول لأجله.

وبخلافِ قولِ الشاعرِ[الطويل]

---

1 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 535/2.

2 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 535/2.

3 يُنظر: ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني: **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم وأحمد هريدي، دار المأمون للتراث، د.ت، 671/2.

4 امرؤ القيس: **الديوان**، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، ط4، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص14. نضت: نزعت، اللبسة هيئة اللباس المتفضل، اللابس ثوبا واحدا.

وإني لَتعروني لِذِكراكِ هِزَّة كما انتفضَ العصفورُ بَلّلهُ القَطرُ[1]

ففاعل ذكرى هو المتكلم، وفاعل تعروني هو هزة، ولهذا لم يجز نصبه على أنه مفعول لأجله، فإذا فقدَ شرطاً من هذه الشروط وجب جرُّ الاسمِ باللام. وجرّه بالباء، وبغيره جائزٌ نحوَ: قُتِل الجاني بإجرامه، وذُبتُ من شوق، وسُجن اللّصُّ في تقصير، أي بسبب إجرامه، وبسبب شوقه، وبسبب تقصيره.[2]

وقد استبعد الدرويشُ رأي العكبري حين جعلَ (هدى وموعظة) مفعولين من أجلهما، وذلك لوجودِ الواو، وإذا صحَّ نصبهما على أنهما مفعولين لأجلهما فيتطلبُ ذلكَ العطف على محذوف، أو تعليقاً به وعطفاً، الأوّل: على تقدير كونهما معمولين لآتينا المذكور، فإنه لا بُدَّ أن يكونا معطوفين على علّة مقدّرة، وتقدير الكلام: آتيناه الإنجيلَ حالَ كونه مفسداً وتأديباً، والثاني: على تقدير كونهما معمولين لــ (آتينا) المحذوف؛ لأن كونهما معمولين لــ (آتينا) المذكور، يستلزم توسط الواو بين المفعول له وعامله، وإنه غير جائز فلا بدّ أن يكونا علتين متعلقتين بمقدر، أي بلام علة مقدرة.[3]

وقال الجمل في (حاشيته على الجلالين): "إن جعلت (هدى وموعظة) مفعولين لهما يتعيّن على هذا تقدير علّة أخرى يُعطف عليهما، فدونَ ذلك تصير الواو ضائعة لا موقعَ لها، والتقدير: وآتيناهُ الإنجيل إثباتاً لنبوته"[4]. فمثل هذه الأقوال تستبعد أن يكون رأي العكبري صحيحاً.

وأما النصبُ على الحاليّةِ، وهو الرأيُ الثاني الذي ذَكره العكبري في نصبِ هدى وموعظة، فلم يأتِ على ذكره أحدٌ من القدماءِ الذين ناقشوا الآيةَ الكريمةَ، واقتصر على ذكره من المحدثين الهمذانيّ،[5] الذي جعلهما حالين من الإنجيلِ، أو من (عيسى) عليه السلام، أي هادياً وواعظاً،

---

1 البيت لأبي صخر الهذلي ، يُنظر: النتشة، إسماعيل داوود محمد: **أشعار هُذيل وأثرها في محيط الأدب العربيّ**، دار البشير، عمّان، الأردنّ، 2001م، 73/2، وعندَ الأصفهانيّ، أبو الفرج: **الأغاني** 169/5، والأنباريّ ، أبو البركات :**الإنصاف** 253/1، والبغداديّ، **خزانة الأدب** 254/3، وابن منظور:**لسان العرب** 155/2، وبلا نسبة في السيوطي، **الأشباه والنظائر**، 29/7، والسيوطي، **همع الهوامع**، 194/1، والزمخشريّ، **شرح المفصل**، 67/2. وجاء في رواية أخرى: إذا ذُكِرَتْ يرتاحُ قَلبي لِذِكرِها كما انتفضَ العصفورُ بلّله القطرُ.

2 يُنظر: رضا، علي: **المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها**، دار الفكر، د.ت، 69/2.

3 الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 491/2.

4 الجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**، 495/1–196.

5 يُنظر: الهمداني، حسين أبو العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 42/2.

والشيخلي، الذي نقل رأي العكبري فجعلهما منصوبين على الحالية بمعنى إرشاداً واتعاظاً.[1] فنصب (هدى وموعظة) على الحالية مستبعد، لأنّه يضعف عطف العلّة على الحال، فالأولى أن يكونا معمولين لمقدّر، أي: وآتينا، الإنجيلَ ليحكموا به وإرشاداً للخلقِ وهدى وموعظة، أي لأجلِ الإثباتِ والإرشادِ والهدى والموعظةِ[2].

ويذكر الأندلسيُّ أنّه إذا جاز إعرابهما حالين، يجب تعلّق (وليحكم) بمحذوفٍ دلَّ عليه اللفظ كأنه قيل: وللحكم آتيناه ذلك إرشاداً وموعظة فعطف (وليحكم) على توهم علّة، لكنَّ الهدى الأوّل والنور،[3] والتصديق لم يؤتَ بها على أنها علة، أي: لَم يذكَر لبيانِ سبب نزول الإنجيل، إنما جيء، بقوله (فيه هدى ونور)،على معنى: كائناً فيه ذلك ومصدّقاً، وهذا معنى الحال، والحال لا تكونُ علّة.[4]

أما رأي الأنباريّ؛ أي: عطف (هدى وموعظة) على (مصدّقا)، فهو الرأي الذي لم يردّه أحدٌ من الذين توقفوا على هذه الآية، بل ذكرَهُ بعضُ القدماءِ وأكثرُ المحدثين كما تقدّم، وقد يكون العطف في الآيةِ على المعنى، فالعطفُ على المعنى أسلوبٌ تعبيريٌّ يراعي المعنى، ويُجيزُ العطفَ على محلّ اللفظ[5]، أي: آتيناك الإنجيلَ مصدّقاً، وآتيناكَ الإنجيل هادياً، وآتيناك الإنجيل واعظاً، وهذا جائزٌ في العربيةِ، وقد جاءَ في القرآنِ قولُه تعالى: ﴿**يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا**﴾[6]، على معنى: ويحلون فيها من أساور من ذهب، ويحلون فيها من أساور من لؤلؤ.

قوله تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُهُ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾[7].

---

1 يُنظر: الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعرابا وتفسيرا بإيجاز**، 91/3.

2 يُنظر: الجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**، 496/1.

3 أي في قوله تعالى: "فيه هدى ونور".

4 يُنظر: الأندلسي، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 199/3–500.

5 يُنظر: الحلوانيّ، محمد خير: **الواضح في النحو والصرف قسم النحو**، ص405.

6 الحج: الآية (23)

7 الرعد: الآية (17).

الخلافُ في توجيه لفظة (ابتغاء) فهيَ عندَ الأنباري نَصْبٌ على الحال من المضمر في (يوقدون)[1]، وعندَ العكبري مفعولٌ له.[2]

وبالرجوع إلى هذه الآية الكريمة عندَ الفراء، نجدهُ قَدْ أعربَ (ابتغاءَ) مفعولاً من أجله،[3] ومثله الزجاج،[4] ممّا يعني أنّ العكبري توقفَ على رأيهما، وأخذَ به، وقدْ وافقه الأندلسيّ[5] وتبعه كثيرٌ من المُحدثين، الذين أجمعوا على أنَّ (ابتغاء) مفعولٌ لأجله؛ أي: لطلب اتخاذ حلية، وهي ما يُتَزيّنُ ويُتَجَمّلُ به كالحليّ المتخذة من الذهب والفضة، أو اتخاذ متاع، وهوَ ما يُتمتع به من الأواني والآلات المتخذة من الرصاص، وغير ذلكَ من الفلزّات[6].

وإن كانت هذه الآراءُ متوافقة مع ما جاءَ به العكبري، فهناك من وافق العالمين فيما ذهبَا إليه ، فأجازَ الحلبي في (ابتغاء) النصبَ على الحال، أو على أنّها مفعولٌ لأجله، ومثله: صافي، والهمذانيّ، والجمل، فقد ذكروا الوجهين، ولم يردّوا أيّاً منهما،[7] إلا أنَّ الحلبي يرجّحُ رأيَ العكبريّ، ويعدُّهُ الأظهرَ، من دون ذكر علّة لذلكَ وهوَ الوجهُ الذي ذكره أكثرُ المفسّرين، فحتى الذينَ ذكروا النصبَ على الحال، ذكروا نصب (ابتغاء) على أنّها مفعولٌ لأجله أيضاً.

وفي توجيه (ابتغاء) لم يذهب أهل العربية إلى وجه آخرَ غير الرأيين السابقين ، والواضحُ أنّ أكثرَ الآراء متوافقةٌ مع ما جاءَ به العكبريّ، أي: نصب (ابتغاء) على أنّها مفعولٌ لأجله. ويدعمُ هذا الوجهَ ما ذهبَ إليه المفسّرونَ؛ إذ بيّنوا أنَّ اللهَ، سبحانَه وتعالى، ضربَ مثلاً للحق والباطل، فشبّهَ الكفرَ بالزّبد الذي يعلو الماء، فإنّه يضمحلُّ، ويعلَقُ بجَنَبات الأودية، وتدفعُه الرياح، فكذلكَ

---

1 يُنظر: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 50/2.

2 يُنظر: الكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 2.31/2

3 يُنظر: الفراء، أبو زكريا: **معاني القرآن**،62/2.

4 يُنظر: الزجاج، أبو إسحق: **معاني القرآن وإعرابه**، 145/3.

5 يُنظر: الأندلسي، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 380/5.

6 صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتّل**، 413/5، و الطنطاوي، محمد سعيد، **معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم**، ص324، و الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في إعجاز الإعجاز إعراباً وتفسيراً بإيجاز**، 176/5،و الإيجي، محمد عبد الرحمن: **جامع البيان في تفسير القرآن**، 5/و الحنفي، أبو السعود: **تفسير أبي السعودأو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، 449/3–450.

7 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 238/4، وصافي، محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**،89/7.والهمداني، حسين أبو العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد** ، 31/3،والجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**، 500/2.

يذهبُ الكفرُ ويضمحلُّ، وقولُهُ: " يوقدون عليه في النّار ابتغاءَ حلية أو متاع"؛ أي: ابتغاءَ حلية الذهب والفضة، فهذه الأشياءُ يعلوها زَبَدٌ كما يعلو السّيْلَ الزّبدُ؛ لأنَّ الماءَ خالَطَهُ ترابُ الأرض، فصارَ ذلكَ زبداً، كذلكَ ما يُوْقَد عليه في النّار من الجوهروالفضة مما ينبتُ في الأرض من المعادن، فقد خالَطَهُ الترابُ؛ فإنّما يُوْقَدُ عليه ليذوبَ فيزايله ترابُ الأرض، فيبقى ما ينفعُ الناس من المعادن، وبناءً على هذا التفسير يذكرُ القرطبي أنَّ (ابتغاءَ) مفعولٌ لأجله؛ لأنّها بيّنت سببَ (يُوْقدون) .[1]

ولأنَّ (ابتغاءَ) جاءت؛ لتبيّنَّ سببَ حدوث الفعل، أو عذرَ وقوع الأمر كما قالَ سيبويه[2]، أو علّةَ حَدَث شاركهفي الزمان والفاعل[3]، وَجب أن تكونَ مفعولًا لأجله، كما أنَّ نصبَ (ابتغاء)على أنّها مفعولٌ لأجله كانَ رأيَ الأكثرية من القدماء والمحدثين من أهل العربيّة، في الوقت الذي لم يذهب إلى نصبها على الحال إلا قلّةٌ.

ما يحتملُ المفعوليّةَ، والحالَ:

قولُهُ تعالى: ﴿**أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ**﴾[4].

ناقشَ الأنباريّ والعكبريّ هذه الآية الكريمة، واختلفا في توجيه لفظة (شركاء)، فللأنباري فيها ثلاثة آراء يحددها نوع (ما) في قوله تعالى :"**وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ**"؛ الرأيُ الأوّل: إذا كانت (ما) موصولة بمعنى الذي، فهيَ معطوفةٌ على (مَن) و(شركاء) منصوبةٌ على الحال، وتقديره: ألا إنَّ لله تعالى الأصنام الذين تدعونهم من دون الله شركاء، فحُذفَ العائدُ من الصلة، وشركاء

---

1 يُنظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي: **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006م، 259/9–260،و الرازي، محمد فخر الدين: **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، 38/19.

2 يُنظر: سيبويه: عمرو بن عثمان: الكتاب، 184/1،والسيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد: **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، 1979م، 29/1

3 يُنظر: الأنصاري، ابن هشام: **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ص226–227، والغلاييني، مصطفى: **جامع الدروس العربية**، 35/3، والراجحي، عبده: **التطبيق النحوي**، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998م، ص223.

4 يونس:الآية (66).

منصوبٌ على الحال من ذلكَ المحذوف، والرأيُ الثاني : أنَّ (ما) نافية، وشركاء منصوبةٌ بـِ (يدعون)، ولا يجوز نصبُها عنده بـِ (يتبع)؛ لأنَّ ذلكَ ينفي عنهم أنّهم لم يتبعوا شركاء، وليسَ ذلكَ"، والثالثُ: إن كانت (ما) بمعنى الاستفهام، كانت اسمًا في موضعِ نصبٍ بِ (يتبع)، وتقديره: وأيّ شيء يتبع الذين يدعون[1].

ووافقَ العكبريُّ الأنباريَّ في نصبِ (شركاء) بـِ (يدعون)، فشركاء عندَه منصوبةٌ على أنّها مفعولُ لـــ (يدعون) ولا يجوزُ أن تكونَ مفعولاً لـــ (يتبعون) للسبب نفسه الذي ذكره الأنباريّ؛ وذلكَ لأنَّ المعنى يصيرُ إلى أنّهم لم يتبعوا شركاء، وليسَ كذلكَ، فيكون مفعولُ (يتبع) محذوفاً، دلَّ عليه قولُهُ " إن يتبعونَ إلا الظنَّ"[2].

وعندَ عرض المسألة على من ناقشَها من أهل العربية، تبيّنَ أنَّ أحدا لم يذهب إلى نصب (شركاء) على الحال، ولم يذكر أحدُهم أنَّ (ما) موصولة، فكانَ الخلافُ متوقفاً على نوع (ما) في قوله:" وما يتبع الذين يدعونَ شركاء"، ويبدو أنّ الزمخشري أوّل من فصّلَ القول في المسألة، وفي نوع (ما) وفي العامل الذي نصبَ (شركاء)، وقالَ في بيان ذلكَ : " ما نافية، وشركاء مفعول يتبع، وإن كانوا يسمونها شركاء؛ لأنَّ شركةَ الله في الربوبية مُحال، والمعنى: إن يتبعون إلا ظنّهم أنّهم شركاء، ويجوزُ أن تكونَ ما استفهاماً، يعني: وأيّ شيء يتبعون، وشركاء على هذا نصبٌ بـــ (يدعون)، وعلى المعنى الأوّل نصبٌ بـــيتبع".[3] ومعنى قول الزمخشريّ: جواز نصب (شركاء) بـــ (يتبع) إن كانت (ما) نافية، وبـــ (يدعون) إن كانت استفهاميةً.

واستحسنَ الحلبي ما جاءَ به الزمخشريّ، وفسّرَ قولَه مبيّناً أنَّ (ما) يجوزُ أن تكونَ نافيةً، وهوَ الظاهرُ، و (شركاء) مفعول (يتبع)، أمّا مفعول (يدعون)، فهوَ محذوفٌ لفهم المعنى، والتقدير: وما يتبع الذينَ يدعونَ من دون الله شركاء، فآلهة مفعولُ (يدعون)، و(شركاء) مفعولُ (يتبع)، وأضافَ أنّ مكيَّ بن أبي طالب، وأبا البقاء ردّا قولَ الزمخشري، فذكرا أنَّ (شركاء) منصوبةٌ بـــ (يدعون) ليسَ غير، ومفعول يتبع قامَ مقامَه قولُهُ تعالى: " إن يتبعونَ إلا الظنَّ" ،

---

1 الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 417/1.

2 يُنظر: العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**،523/1.

3 الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 244/2.

ولا ينتصبُ الشركاء بـــ (يتبع) لأنّكَ تنفي عنهم ذلكَ، واللهُ قد أخبرَ به عنهم.[1] ، ويُؤوَلُ المعنى إلى نفي اتباعهم الشركاء، والواقعُ أنّهم قد اتبعوا الشركاء، وجوابه ما تقدّمَ من أنَّ المعنى أنّهم وإن اتبعوا شركاء فليسوا بشركاء في الحقيقة بل في تسميتهم هم لهم بذلك، فكأنّهم لم يتخذوا شركاءَ ولا اتبعوهم لسلب الصفة الحقيقية عنهم: ومثْلُهُ : (ما رأيْتُ رجلاً) ؛ أي: من يستحقُّ أنْ يُسمّى رجلاً.[2]

وقالَ القرطبي: " ما للنفي، أي: لا يتبعونَ شركاء على الحقيقة بل يظنون أنّها تشفعُ أو تنفعُ، وقيل: ما استفهامٌ، أي: أيّ شيء يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء تقبيحاً لفعلهم، ثمَّ أجابَ فقال: إن يتبعون إلا الظنّ وإن هم إلا يخرصون، أي يحدسون، ويكذبون"[3]

وإذا كانَ مكيّ، والانباريُّ، وأبو البقاء، قد ردّوا رأيَ الزمخشريّ، فإنَّ الأندلسيّ يستحسنه، ويؤكد أنَّ (شركاء) مفعولٌ لـــ (يتبع)، وأنَّ مفعولَ (يدعونَ) محذوفٌ لفهم المعنى، ويقول في توضيح ذلك: " مفعول يدعونَ محذوفٌ لفهم المعنى تقديره: آلهة أو شركاء، أي: أنَّ الذينَ جعلوهم آلهةً أو أشركوهم معَ الله في الربوبية ليسوا شركاءَ حقيقة، إذ الشركةُ في الإلوهية مستحيلة، وإن كانوا قد أطلقوا عليهم اسمَ الشركاء، وجوّزوا أن تكونَ ما استفهاميةً في موضع نصب بيتبع، وشركاء منصوبة بيدعون، أي: وأيّ شيء يتبع، على تحقير المُتَّبع، كأنّه قيل: من يدعو شريكاً لله لا يتبعُ شيئاً"[4].

ويتبيّنُ من هذا النقاش أنَّ من نصبَ (شركاء) بيدعون، فقد عدَّ أنّ مفعول (يتبع) محذوفٌ قامَ مقامَه قولُه تعالى: "إن يتبعون إلا الظن"[5]، وقد أجمعَ على جواز هذا الوجه عدد من المصادر،[6] وهذا يؤدي إلى جعل ما استفهامية. وأمّا من ذهبَ إلى أنَّ (شركاء) منصوبةٌ بـــ (يتبع) فعلى

---

1 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 51/1. و القيسي، مكي بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن1**/386. الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 244/2، و العكبري، أبو البقاء، **التبيان في إعراب القرآن**، 523/1.

2 يُنظر: الطبطبائي، محمد حسين القرطبي: **الميزان في تفسير القرآن**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، مؤسسة بيروت، ط2،1971م،94/10–95.

3 ينظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد: **الميزان في تفسير القرآن(تفسير القرطبي)** تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت،2006م، 322/7.

4 ينظر: الأندلسي، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 176/5.

5 يونس: الآية (66).

6 ينظر: الهمداني، حسين أبو العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 575/2–576. وصالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، 137/6. والثعالبي، سيّد عبد الرحمن: **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، 2/ 104.

اعتبار (ما) نافيةً، ومفعول(يدعون) محذوفاً لفهم المعنى، والتقدير: وما يتبع الذين يدعون من دون الله آلهة شركاء ، فآلهة مفعول يدعون، وشركاء مفعول يتبع، وأجمع على ذلك الزمخشريّ، والأندلسي كما تقدم، وذكرته عدد من المصادر.[1]

ونتيجةُ البحثِ في هذهِ المسألةِ أنّ (شركاء) احتملت ثلاثة أوجه؛ الوجه الأوّل: النصب على الحال، إذا كانت (ما) موصولة، وهوَ رأيٌ تفرّد بهِ الأنباريُّ، ولم يسبقه أحدٌ إليه، وليسّ هناكَ من جعلَ (ما) موصولةً، والرأي الثاني: النصب بــِ (يتبع)، وهوَ رأيُ الزمخشريّ، وقد ردّه الأنباريُّ، وأبو البقاء، وذهبا إلى أنّ مفعولَ (يتبع) محذوفٌ لدلالةِ المعنى عليه، رغمَ أنَّ المفسّرين بيّنوا أنَّ الشركاء الذين اتُبعوا ليسوا شركاء بالحقيقة، والوجه الثالث: النصب بــِ (يدعون)، وقد اتفق على صحّته الأنباريُّ والعُكبريُّ، فيترتب على ذلكَ صحةُ الرأيين الأخيرين بناءً على حجة الزمخشريّ، وحجّة الأنباريّ والعُكبريّ، وعلى ما يقتضيه المعنى عند كلّ منهم، ولعلّ لكتب التفسير أثرٌ في هذا الاختلافِ والتعدد.

ما جاءَ خبرًا لــِ (كان) أو مفعولًا به:

قوله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَارَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾.[2]

اختلفَ الأنباريّ، والعكبريّ في توجيه لفظةِ (تصديق) فبينما جوّز فيها الأنباريُّ الرّفعَ والنّصب[3]، اقتصر العكبريّ على جواز النّصب، فالرّفعُ عند الأنباريّ على أنها خبرُ مبتدأ محذوف، تقديره: ولكنْ هوَ تصديقُ، والنصبُ على أنها خبرُ كانَ المقدّرة، وتقديرُ الكلامِ: ولكن

---

1 ينظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**،272/4. وياقوت، محمود سليمان: **إعراب القرآن الكريم**، 298/9، والجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**،361/2.

2يونس: الآية (37) .

3الرفع قراءة عيسى بن عمرو والنصب قراءة حمزة والكسائي، عمر، أحمد مختار ومكرم، عبد العال سالم: **معجم القراءات القرآنية مع مقدّمة في القراءات وأشهر القراء**، عالم الكتب، ط3، 1997م، 352/2. الزمخشري، محمود بن عمر:**الكشاف**، 237/2، الأندلسيّ، أبو حيّان: **تفسيرالبحر المحيط**، 157/5.

كانَ هو تصديقَ، أي القرآن[1]. أما العكبريّ فذكر في نصبها وجهين، أحدهما: أنها مفعولٌ له، وهو وجهُ لم يذكره الأنباري، والثاني: أن تكون خبراً لِـــ (كان) المقدرة[2].

وكان الزجاجُ قد سبق الأنباريّ في جواز الرفعِ والنصبِ، وقال في توجيه (تصديقُ): " فمن نصب، فإنَّ المعنى: ولكن كان تصديقَ الذي بينَ يديه، ومن رفعَ فعلى: ولكن تصديق الذي هو بين يديه".[3]

ومعنى قولِ الزّجاجِ أنّ (تصديق) خَبرُ (كانَ) المقدرة منصوبٌ وعلامةُ نصبهِ الفتحةُ، أو خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديرُه (هو) مرفوعٌ وعلامةُ رفعهِ الضمةُ.

ويذكرُ القرطبيُّ أنَ ما قاله الزجاجُ قد سبق إليهِ الكسِائي وتلميذُه الفراء، فالنصبُ عندهما بتقدير: ولكن كانَ تصديقَ، والرفعُ بتقدير: ولكن هو تصديقُ (الذي بينَ يديه).[4]

وإذا ما اطّلعنا على رأيِ النحاس نجد(تصديق) خبراً منصوباً لـِ(كان) المقدرة أيضًا، أي: ولكن كانَ تصديقَ الذي بين يديه، ويجيزُ الرفع بمعنى ولكنْ هُوَ تصديقُ، فتكون (تصديق) خبراً لمبتدأ محذوفٍ تقديرُه (هو) مرفوعاً وعلامةُ رفعهِ الضمةُ.[5]

وبذلكَ يكونُ ما ذهب إليه الكسائي، والفراءُ، والزجاجُ، والنحاسُ متوافقاً معَ ما جاء به الأنباريُّ من بعدهم حين جوّزَ الرفعَ. ومتوافقاً مع كلا العالمينِ حينَ ذكرا أنَّ النصبَ على أن (تصديق) خبرٌ لـِ (كان) المقدرّة، وقد تبعهما على ذلك الزمخشريّ، والقيسيّ، فذكرا الوجهين أنفسَهما، أي النصب على أن (تصديق) خبرٌ لـِ (كان) المقدرة، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره هو،[6] وممّن جوّز الرفعَ الحلبيّ[7]، والجمل،[8] وقد استشهد الحلبيّ بقول الشاعر [الوافر]

---

1 يُنظر: الأنباري، أبو البركات، **البيان في غريب إعراب القرآن**، 413/1.

2 يُنظر: العكبري، أبو البقاء، **التبيان في إعراب القرآن**، 519/1.

3 الزجاج، أبو أسحق، **معاني القرآن وإعرابه**، 20/3.

4 يُنظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري: **الجامع لأحكام القرآن**، دار الكاتب العربي للطباعة، القاهرة، 1967م، 343/8.

5 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 148/2.

6 يُنظر: الزمخشري، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 237/2. والقيسي، مكي بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن**، 382/1.

7 يُنظر:الحلبي، شهاب الدين: الدرّ **المصون في علوم الكتاب المكنون**، 33/4.

8 يُنظر:الجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**، 349/2.

ولستُ الشاعرَ السَّنْسافَ فيهم وَلكِنْ مَدْرَةُ الحربِ العوانِ[1]

برفع (مَدرَة) على تقدير: أنا مدرةُ، وهو مشابه في إعرابه لما جاء في الآيةِ الكريمة.

أما الأندلسيّ، وصالح، والدرويش، والطنطاوي، والطبرسيّ، وصافي، وياقوت، والشيخليّ، فقد اقتصروا على ذكرِ النصبَ وحدَه استناداً إلى قراءة من قرأ (تصديق) بالنصب، وهو ما اقتصر عليه العكبري، وقد ذكر هؤلاء أوجهًا مختلفةً في نصبِ (تصديق)، فمنهم من جاء رأيُه موافقاً لما اتفق عليه العالِمان، وهو النصب على أن (تصديق) خبرٌ لــ (كان) المقدرة، ومنهم من اقتصر على ذكر الوجه الثاني الذي جوّزه العكبري في نصبها، وهو أن تكون مفعولاً له، ومنهم من أضاف أوجهًا أخرى في نصبها، فمن الذين أجمعوا على نصب (تصديق) على أنها خبرٌ لــ (كان) المقدرة: الأندلسي،[2] والحلبي،[3] والهمذاني،[4] وصالح،[5] والجمل،[6] وصافي،[7] والإيجي[8]، وهو الوجهُ الذي اتفق على صحته الأنباريُّ والعُكبريُّ.

والوجهُ الثاني الذي أجازَه العكبريُّ، وهوَ النصبُ على أن (تصديقَ) مفعول لأجله فقد استحسنه الحلبي، وذكره الهمذاني، وصافي، والبيضاوي والجملُ إذ أعربَ هؤلاء (تصديق) مفعولاً لأجله منصوباً، وعامله مقدرّ، أي: أنزلَ للتصديق، أو: لكن أنزلهُ اللهُ تصديقَ الذي بين يديه.[9]

---

1 البيت من شواهد **البحرالمحيط**، 157/5، السّنساف: الرديء، والحرب العوان: الحرب الشديدة، التي قُتل فيها الكثير، مرة بعد مرة.

2 يُنظر: الأندلسي، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 157/5.

3 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 33/4.

4 يُنظر: الهمداني، حسين أبو العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 511/2.

5 يُنظر: صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، 53/5.

6 يُنظر: الجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**، 349/2.

7 يُنظر: صافي، محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 106/6.

8 يُنظر: الإيجي، محمد عبد الرحمن: **جامع البيان في تفسير القرآن**، 134/2.

9 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكتوب**، 33/4.والهمداني، حسين أبو العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 511/2، وصافي، محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 106/6، والحنفيّ، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**، 571/4، والجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**، 349/2.

ومن المفسرين والشارحين من أضافَ أوجهًا أخرى في (تصديق) غيرَ التي ذكرها الأنباريّ والعكبريّ، فقد أجازَ الحلبيُّ أن تكون (تصديق) منصوبةً على المصدر، فتكون مفعولاً مطلقاً لفعلٍ محذوفٍ تقديره: ولكن تصدّق تصديقَ الذي بين يديه من الكتب السماوية،[1] وتبعه في ذلك صافي[2]، والطنطاوي[3]، والجمل[4].

ومن الأوجهِ التي ذكرها الحلبيّ في (تصديق) أيضا: العطف على خبر كانَ في قوله تعالى: "**وَمَاكَانَ هَذَا الْقُرْآَنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَارَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ**" فجعل (تصديق) معطوفةً على المصدرِ المؤولِ الافتراء[5]، وهو وجه لم يذكره القدماءُ، وأجازه الطبرسي[6]، وذكره من المحدثين الدرويش[7]، وياقوت[8]، وقد استحسن الجملُ رأيَ الحلبيِّ هذا، فأجازه أيضا، وعلّق عليه، فقال: "ولكن تصديق عطفٌ على خبر كان، وقعت لكن هنا أحسنَ موقعٍ؛ إذ هي بينَ نقيضين وهما الكذب والصّدق المضمن للتصديق".[9]

وذكرَ صالحٌ، والشيخلي وجهًا لَم يُذكر عندَ القدماءِ، ولم يذكره من المحدثين سواهما، وهو نصبُ (تصديق) على أنّها حالٌ، بتقدير ولكنَّ اللهَ أنزله مصدّقاً، أو بتقدير: جاء مصدّقاً.[10]

وبعد تقصّي هذه الآراء يكون قد تحصلّ لنا في إعراب (تصديق) ستةُ أوجهٍ إعرابيةٍ، هي:

1. خبرٌ مرفوعٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديرُه هو، أي هو تصديقُ، اعتماداً على قراءةِ من رفعَ[11].
2. خبرٌ منصوب لــِ (كان) المحذوفة.

---

1 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 33/4.

2 يُنظر: صافي، محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 106/6.

3 يُنظر: الطنطاوي، محمد سعيد: **معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم**، 272.

4 يُنظر: الجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**، 349/2.

5 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 33/4.

6 يُنظر:الطبرسي، الفضل بن الحسن: **مجمع البيان في تفسير القرآن**، 110/3.

7 يُنظر:الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 247/4.

8 يُنظر: ياقوت، محمود سليمان: **إعراب القرآن الكريم**، 261/9.

9 الجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**، 349/2.

10 يُنظر: صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، 53/5، والشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن في الإعجاز إعراباً وتفسيراً بإيجاز**، 351/4.

11 قراءة عيسى بنُ عمرو، يُنظر: عمر، أحمد مختار، ومكرم، عبد العال سالم: **معجم القراءات القرآنية مع مقدّمة في القراءات وأشهر القراء**، 352/2، ويُنظر أيضًا الأندلس]، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 157/5، والزمخشريّ، محمود بن عمر: **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 157/5.

3. عطفٌ على خبر (كان) في قوله تعالى: "ما كان هذا القرآنُ أن يُفترى".
4. مفعولٌ مطلقٌ لفعل محذوفٍ تقديرُه تصدّقَ تصديقاً.
5. حالٌ منصوبةٌ على تقدير: أنزله مصدّقاً، أو جاء مصدقاً.
6. مفعولٌ لأجله منصوب، أي أُنزلَ للتصديق.

وتبيّن هذه الآراء أن النصبَ هو الأظهرُ في (تصديق)، فقد كانت أكثر الأوجه الإعرابية التي ذكرها القدماء والمحدثون من المنصوبات في العربية، لكنَّ هذا لا ينفي جوازَ الرفع فيها، وذلك بالاعتماد على قراءة من رفع، وقول الشاعر :[الوافر]

ولستُ الشاعرَ السَّنْسافَ فيهم وَلكِنْ مَدْرَةُ الحربِ العوانِ[1]

وأما النصبُ على أن (تصديق) خبرٌ لكان المحذوفة فليسَ ببعيد، فالشواهدُ على صحّتهِ كثيرةٌ في الشعرِ؛ لأنَّ من خصائص (كان) أنها يجوز حذفُها، وحذفُ اسمها في مواطنَ عدة، كأن تقع بعد

(إن) الشرطية، وبعد لو للتخفيف،[2] إو إذا دلّ عليها دليلٌ[3]، وحدّث في شأنها ابنُ مالكٍ، فقال:

ويَحذِفونَها ويُبقونَ الخبرَ وبعدَ إنْ ولَوْ كثيرًا إذا اشتهر4

ومن أمثلة حذفها، قول النعمان بن المنذر: [البسيط]

قَدْ قيلَ ما قيلَ إنْ صِدقاً وإن كَذِبا فما اعتذارُكَ من قَوْلٍ إذا قيلا[5]

1البيت من **شواهد البحر المحيط**، 157/5، وقد تقدم ذكره.

2يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان: **الكتاب**، 258/1، و262،/1 ، وابن يعيش، موفق الدين: **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، د.ت، 97/2، يُنظر أيضا: الصبان: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، المكتبة الجديدة، مصر، 74/2.و ابن عقيل، بهاء الدين بن عبد الله بن عقيل: **شرح ابن عقيل**، تحقيق: ح.الفاخوري، ط5، دار الجيل، بيروت، 1997م، 228/1، و يعقوب، إميل بديع: **المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية** ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م، 665/2.

3 السيّد، عبد الحميد مصطفى: **مسائل النحو والصرف في تفسير البحر المحيط**، 89/1.

4 ابن عقيل، بهاء الدين بن عبد الله بن عقيل: **شرح ابن عقيل**، 227/1.

5 البيت للنعمان بن المنذر عند الأصفهانيّ:**الأغاني**، 295/15، و البغداديّ : **خزانة الأدب**، 10/4، وسيبويه: **الكتاب**، 260/1، وبلا نسبة عند الصبّان: **شرح الأشموني**، 118/1، وابن عقيل: **شرح ابن عقيل**، 228/1، والزمخشريّ:**شرح المفصل**، 97/2، والأنصاريّ: **مغني اللبيب**، 61/1.

أي إن كان القولُ صدقاً، وإن كانَ القولُ كذباً، فحُذفت كانَ بعد (إنْ) وحُذف اسمها وبقيَ الخبرُ، ومنهُ قولُ النابغة [الوافر]

حَدَبَت عَلَيَّ بُطونُ ضِنَّةَ كُلُّها إنْ ظالِماً فيهم، وإن مَظلوماً[1]

أي: إن كُنْتَ ظالماً وإن كنتَ مظلوماً، ومِنْهُ قولُهم: "الناس مَجزيونَ بأعمالهم، إن خَيْراً فخير، وإن شرْاً فشر" أي: إن كانَ عملهم خيراً، فجزاؤهم خير، وإن كان عملهم شرْاً، فجزاؤهم شرّ.[2]

كما أنَّ (كان) تْضمرُ إذا دلّ على إضمارها دليل، وقد أضمرت في مواضعَ كثيرةٍ ذكرَها أبو حيّان في (البحرِ المُحيطِ) دونَ أن تقعَ بعد (لو) أو إن الشرطية، نحو قوله تعالى: ﴿**قل بل ملّةَ إبراهيم حنيفاً**﴾[3]. فنصبُ (ملّة) إمّا على إضمار فعلٍ، أي نتبعُ ملّة، وإما على أنها خبر كان، أي: بل تكون ملة إبراهيم، ومنه قولُه تعالى: ﴿ **فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْصَدَقَةٍ أَوْنُسُكٍ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ**﴾.[4] فقوله "أو به أذى" معطوف على إضمار (كان) لدلالة (كان) الأولى عليها، والتقدير: أو كان به أذى من رأسه، واسمُ (كان) على هذا إما ضميرٌ يعودُ على (من) و (به أذى) مبتدأ وخبر في موضع خبر كان، ففي الآيتين حُذفت كان دون أن تقعَ بعد (لو) أو (إن)[5].

ما يحتملُ المفعوليّةَ، والظرفَ، والتمييزَ:

قولُهُ تعالى: ﴿ **ثُمَّ بعثناهُم لنعلمَ أيّ الحزبينِ أحصى لما لَبِثوا أمداً**﴾[6].

---

1 النابغة الذبياني، أبو أمامة زياد بن معاوية: **الديوان**، دار السلام، القاهرة، 2009م، ص103. حدبت: أشفقت وعطفت، وضنّة بكسر الضاد، وبعدها نون مشدّدة: بطن من قضاعة ثم من عذرة، وكان النابغة وأهل بيته ينتسبون إليها وينتفون عن بني ذبيان، وفي الأصل "ضبّة" بالباء، وهيَ رواية نبّه على خطئها، كما جاء في شرح الديوان.

2 يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان: **الكتاب**، 258/1، و الغلاييني، مصطفى: **جامع الدروس العربية**، تحقيق: فتح الله سليمان، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 221/2.

3 البقرة: الآية (135).

4 البقرة: الآية (196)

5 يُنظر: السّيد، عبد الحميد مصطفى: **مسائل النّحو والصّرف في تفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي**، دار الإسراء للنّشر، عمان، 2003م، 89/1، يُنظر أيضاً: الأندلسي، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 405/1–406 و 75/2.

6 الكهف:الآية (12).

وقعَ الخلافُ بينَ الأنباريِّ، والعُكبريِّ في توجيهِ لفظةِ (أمدا)، فهيَ عندَ الأنباريّ منصوبةٌ؛ لأنها ظرف زمان، وفي العامل وجهان، أحدهما: أحصى، والثاني: لبثوا، والأول أوجه، إذ عدّ الأنباريُّ (أحصى) فعلاً ماضياً، في محلِّ رفع خبرٍ للمبتدأ (أي) وليست اسماً على وزن أَفْعَلَ، فلو كانت كذلك فكان ينبغي أن يكون:(لنعلمَ أي الحزبين أشدّ إحصاءً؛ لأننا لا نقولُ : ما أحصاهُ، بل: ما أشدّ إحصاءَه، فلما قال: أحصى، دلَّ على أنهُ ماضٍ، وأما قول العرب: ما أولاهُ، وما أعطاهُ للمالِ، فهوَ من الشاذِ الذي لا يُقاسُ عليهِ[1]؛ لأنَّ من شروط صياغةِ التعجّبِ، ألّا تكونَ الصفةُ من فعله على وزنِ (أفعلَ)، وأن يكونَ فعلُها ثلاثيّا[2]، ولم ينطبق هذان الشرطان على (أحصى).

وأمّا العُكبريّ، فله في نصبِ (أمدًا) وجهان، أحدهما: أنّها مفعولٌ بهِ لــِ (أحصى) على اعتبارِ (أحصى) فعلاً ماضياً، والثاني: أنَّ (أحصى) اسمٌ، و(أمدا) منصوبٌ بفعلٍ دلَّ عليهِ الاسم (أحصى)؛ أي: لنحصي، وجاء (أحصى) على حذفِ الزيادةِ، كما في قولِنا: هوَ أَعطى للمالِ، وأولى بالخيرِ،[3].

وإذا تتبعنا البحثَ في آراء القدماء ، نجد الفراء ممن كانوا قد توقفوا عليها، فقالَ في توجيهها: " الأمدُ يكونُ نصبُهُ على جهتين. إن شِئتَ جعلتهَ خرجَ من (أحصى) مفسّراً كما تقول أي الحزبين أصوب قولاً، وإن شئتَ أوقعتَ عليهِ اللّباث: للباثهم أمداً"[4]. ومعنى ذلكَ أنَّ الفراءَ ذهبَ إلى نصبِ (أمدا) إما على التمييزِ لــِ (أحصى)؛ لأنَّ المفسِّرَ اسمٌ أطلقه الكوفيون على التمييز، أو أنَّ (أمداً) ظرفُ زمانٍ، والعاملُ فيهِ (لبِثَ).[5]

ويُلاحَظُ أنَّ التمييزَ وجهٌ من الأوجهِ التي أجازها النحويون والمفسَّرون في نصبِ (أمدا)، وإن لم يأتِ على ذكرهِ الأنباري والعكبري؛ فقد أجازهُ الفراءُ، وتبعهُ النحاس[6]، والزجاجُ[7]، الذي أجاز نصبها على الظرفِ أيضًا، وبيّنَ النحاسُ أنَّ نصبَها على التمييزِ أولى من نصبِها بــِ

---

1 يُنظر: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 101/2.

2 يُنظر: الحلوانيّ، محمد خير: **الواضح في النحو والصرف قسم النحو**، ص144.

3 يُنظر: العكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 98/2.

4 الفراء، يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، 136/2.

5 يُنظر: الجبالي، حمدي محمود حمد: **في مصطلح النحو الكوفي**، رسالة ما جستير غير منشورة، جامعة اليرموك، 1982/، ص62.

6 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 290/2.

7 يُنظر: الزجاج،أبو إسحق: **معاني القرآن وإعرابه**، 251/3.

(لبثوا)، وقالَ في تعليلِ ذلك:" ...الجهةُ الأولى أَولى؛ لأنَ المعنى عليها، فإن قالَ قائلٌ: كيفَ جازَ التفريقُ بينَ أحصى وأمداً؟ وقولُكَ: مرَّ بنا عشرونَ اليومَ رجلاً قبيحٌ، فالجوابُ أنَّ هذا أقوى من عشرين، لأنَّ فيهِ معنى الفعلِ".[1] وقصدَ النحاسُ بالجهةِ الأولى: النصبَ على التمييزِ، أمّا قولُهُ: فيهِ معنى الفعل؛ أي أنَّ أحصى أقوى من عشرينَ لأنها تعملُ عملَ الفعلِ وفيها معناه، لذا كانَ الفصلُ بينَ عشرين وبينَ رجلٍ قبيحاً؛ لأنَّ (عشرين) ليسَ فيها معنى الفعل، ولا مبررَ للفصلِ بينَ (عشرين) وبينَ (رجلاً).

ورجَّحَ الزمخشري أنْ يكونَ (أحصى) فعلاً ماضياً، و(أمداً) مفعولَهُ، وردَّ قولَ من جعلَ نصبَ (أمدا) بـِ (لبثوا)؛ لأنَّ المعنى على ذلك لا يستقيم، وذكرَ أنَّ نصبَها بإضمارِ فعلٍ يدلُّ عليهِ (أحصى) يجعلُ المعنى بعيداً وهو قريب[2]. ومثالُ ذلكَ قولُ الشاعرِ: [الطويل]

أكرُّ وأَحمى للحقيقةِ منهُمُ وَأَضرَبَ مِنّا بالسّيوفِ القوانِسا[3]

فقد جعلَ نصبَ (القوانس) بفعلٍ مقدرٍ، أي نضرب القوانِسا، فأبعدَ المعنى وهوَ قريبٌ، حيثُ أبى أن يكونَ (أضرب) فعلاً، ثمَّ رجعَ مضطراً إلى تقديرِهِ، وإضمارِهِ ،[4] وهذا ما ذكره الزمخشري حينَ ردَّ نصبَ (أمدا)بفعلٍ مقدّرٍ؛ لأنَّ نصبها بفعلٍ مقدَّرٍ يعني أنَّ (أحصى) ليست فعلاً، فكيفَ يقدِّرونَ الفعلَ بعدَ رفضهم النصبَ بالفعلِ المذكورِ، كما ضعّفَ الزمخشري رأيَ من جعلَ (أحصى) اسمَ تفضيلٍ كالزجاجِ، وذكرَ أنه ليسَ بالوجهِ السديدِ؛ وذلكَ لأنَّ بناءَه من غيرِ الثلاثي المجرّدِ ليسَ بقياسٍ، أما قولُهم: (أعدى من الحربِ) و(أفلس من ابنِ المذلق) فشاذٌّ، والقياسُ على الشاذِّ في غيرِ القرآنِ ممتنعٌ، فكيفَ سيكونُ في القرآنِ؟.[5]

---

1 النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**،290/2.

2 ينظر:الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 520/3.

3 البيتُ لمرداس السّلمي، أكرّ: أكثر إكراراً، وأحمى: أشدُّ حمايةً، والقوانس: جمع قَوْنَسْ، وقَوْنَسُ الفرسِ ما بينَ أذنيهِ إلى رأسهِ، والبيتُ من شواهدِ ابن يعيش في **شرحِ المفصَّلِ** 105/6–106، البغدادي في**وخزانة الأدب** 517/3، والسيوطي في **الأشباه والنظائر** 173/4، و الأندلسي في **البحر المحيط** 136/1.

4 ينظر: الصّبان، أبو العرفان محمد بن عليّ المصريّ: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني**، دار إحياء الكتب العربية، د.ت، 56/3.

5 ينظر: الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 520/3.

وإن كانَ الزمخشريّ قد استبعدَ أن يكون (أحصى) اسمَ تفضيلٍ، فإنَّ بعضَ النحاةِ جعلوا بناءَ أفعل من المزيدِ فيهِ الهمز قياساً، وذكروا في بناءِ أفعل من المزيدِ ثلاثةَ مذاهبٍ، منها مذهبُ سيبويهِ، وهوَ أن يُبنى اسمُ التفضيلِ من (أفعل) الرباعي مُطلقاً[1]. وقد فصَّلَ ابنُ يعيش القولَ في هذا فقال: اعلمْ أنَّ سيبويهِ يجيزُ بناء أفعل من كلّ فعل ثلاثيّ قياسا، نحو: ما أكرم زيداً! من كرم، وما أضربَ محمداً! من ضربَ، وما أعلمَ جعفراً! من علم، وبعضهم يجيزه أيضاً مما كان من أفعل، وهوَ مذهبُ سيبويه، وذلك قولهم: هو أعطاهم للدينارِ والدرهمِ وأولاهم للمعروفِ، وأنتَ أكرمُ لي من زيدٍ، أي أشدُّ إكراماً، والمكان أقفر من غيره"[2] فأعطاهم من الفعلِ الرباعي أعطى، وأولاهم من أولى، وأقفر من أقفرَ، ومن ذلك المثلُ السائرُ: "هوَ أفلسُ من ابنِ المذلق"[3]، فأفلسُ من أفلسَ الرباعي.

ورأيُ سيبويهِ لا يمنعُ أن تكونَ (أمداً) تمييزا؛ فبيّن أنّ ما لايجوز فيه ما أفعله هوَ ما كان على وزن (أفعل)، دالّا على لون أو خِلقة[4]، إلا أنَّ الأنباريّ نبَّهَ على شذوذِ (ما أعطاهُ، وما أولاهُ) ولم يُجزِ القياسَ عليهما.[5]

أما أبو حيّان الأندلسيّ، فاستحسنَ قولَ أبي البقاءِ، وأعربَ (أمدا) مفعولاً به لـِ (أحصى)، فتكون (أحصى) فعلاً ماضياً، و(ما) مصدرية، واستبعدَ رأيَ من نصبَ (أمداً) بـِ (لبثوا)؛ لأنَّ المعنى لا يكونُ سديداً، فإنَّ الأمدَ هوَ الغايةُ ويكونُ عبارةً عن المدة، حيثُ إنَّ للمدةِ غايةً في أمدِ المدة على الحقيقةِ، و (ما) عندَه بمعنى الذي، و(أمداً) منتصِبٌ على إسقاطِ حرفِ الجرِّ، وتقديرُهُ: لِما لبثوا من أمدٍ أي مدة، ويصيرُ (من أمد) تفسيراً لما انبهم في لفظِ (ما لبثوا) [6]، أي:

---

1 ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان: **الكتاب**، 73/1.

2 ابن يعيش، الشيخ موفق الدين: **شرح المفصل**،92/6.

3 يُنظر: الميدانيّ، أبو الفضل النيسابوريّ: **مَجْمَعُ الأمثال**، دار المعرفة، بيروت، د.ت، 83/2 و (المُذلّق) يُروى بالدال، والذال، وهوَ رجلٌ من بني عبد شمس بن سعد بن زيد مناة، لم يَكن يجد بيتةَ ليلة، وأبوه وأجداده يُعرفون بالإفلاس.

4 يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان: **الكتاب**، 97/4،

5 يُنظر: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 101/2.

6 يُنظر: الأندلسي، أبو حيّان : **تفسير البحر المحيط**، 104/6–105

تصبحَ تمييزاً بعدَ سقوطِ حرفِ الجرِّ، ومثله قولُهُ تعالى : ﴿**ما ننسخْ من آيةٍ**﴾[1] و﴿**ما يفتحِ اللهُ للناسِ من رحمةٍ**﴾[2]، فلمّا سقطَ الحرفُ، وصلَ إليهِ الفعلُ فنصبَ.

وذكرَ الحلبي في نصب (أمداً) وجهين، أوّلهما: أن تكونَ مفعولاً لـِ (لبثوا)، والثاني: أن تكونَ منصوبةً بفعلٍ مُقدَّرٍ يدلُّ عليهِ أفعل عندَ الجمهورِ، أو بنفسِ (أحصى)،[3]فالرأيُ الأوَّلُ ذكره الأنباري، إلا أنَّه رجَّح النصبَ بـِ (أحصى)، أما الرأيُ الثاني، فهوَ رأيٌ ذهبَ إليهِ العكبري، وأجازهُ من المحدثينَ الهمذانيّ،[4]وصافي[5]، وياقوت[6]، والطنطاوي[7]، والحنفي[8]، والجمل،[9] والإيجي[10]، والثعالبي[11]، فقد أجمعَ هؤلاءِ على نصبِ (أمداً) بالفعلِ الماضي(أحصى)، أو بفعلٍ مقدَّرٍ دلَّ عليهِ (أحصى).

وإعرابُ (أمداً) ظرفَ زمان كما ذهبَ الأنباري هو وجهٌ لم يأت على ذكره من القدماء سوى الفراء، والزّجاج، ولم يذكره أحدٌ من المحدثين الذين ناقشوا الآيةَ، وأما نصبُها على التمييز، فهوَ رأيُ الكوفيين على اعتبار(أحصى) اسماً، فقد ذكرهُ الفراءُ، وتبعه الزجاجُ ، وتلاهمُ النحاسُ– كما تقدم– ووافقهم من المحدثينَ أبو مزيزق[12]، والشيخلي[13]، والحنفي[14].

وقد تناولَ السيدُ في دراسته (البحر المُحيط) مسألةَ الاسم المنصوب بعدَ أفعل التفضيل فقال: " أفعل التفضيل إذا انتصبَ ما بعدَهُ فإنهُ يكون غير الذي قبله، تقول: زيدٌ أحسنُ وجهاً؛ لأنَّ

---

1 البقرة: الآية (106)

2 فاطر: الآية (2)

3 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتابِ المكنون**، 4/437–438

4 يُنظر: الهمداني، حسين أبو العز: **الفريد في إعراب القرآنِ المجيد**،3/316.

5 يُنظر : صافي، محمود: **الجدول في إعرابِ القرآن وصرفهِ**، 8/118.

6 يُنظر: ياقوت، محمود سليمان: **إعراب القرآن الكريم**، 11/145–146.

7 يُنظر: الطنطاوي، محمد سعيد: **معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم**، 381.

8 يُنظر: الحنفي، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي**، 5/ 452.

9 يُنظر: الجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**، 3/8.

10 يُنظر: الإيجي، محمد عبد الرحمن: **جامع البيان في تفسير القرآن**، 2/246.

11 يُنظر: الثعالبي، عبد الرحمن: **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، 2/290.

12 يُنظر: أبو مزيزق، أحمد عبد السلام: **إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن**،7/244.

13 يُنظر: الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعراباً وتفسيراً بإيجاز**،6/15.

14 يُنظر: الحنفي، أبو السعود: **إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**،4/173–174.

الوجهَ ليسَ زيداً، فإذا كانَ من جنس ما قبلَهُ انخفض"[1]، وأضافَ أنَّ هذا المنصوبَ؛ أي الاسم المنصوب بعدَ أفعل التفضيل يُعربُ تمييزاً، وذكرَ مثالَ ذلكَ قولَهُ تعالى: " فهيَ كالحجارة أو أشدّ قسوةً"[2]، [3]فقسوة منصوبةٌ على التمييز، ونصبُها على التمييز تقتضيه الكافُ، ويقتضيه أفعل التفضيل؛ لإنَّ كلّاً منهما ينتصبُ عنهُ التمييز، تقول: زيدٌ كعمر حلماً، وزيدٌ أكبرُ سنّاً من عمرو،فـَ (حلماً) اقتضتهُ الكاف، و(سنّاً)تمييزٌ اقتضاهُ اسمُ التفضيل.[4] وقوله تعالى" أحصى أمداً" تمييزٌ اقتضاهُ اسمُ التفضيلِ (أحصى) فهوَ الوجهُ الأظهرُ في إعرابِ (أمداً) وإن لم يذكره العالمان.

ويذكرُ سيبويه في حديثه عن المنصوب بعدَ أفعل التفضيل أنّهُ منصوبٌ على التمييز، فتقول: "هو أشجعُ الناس رجلاً، وهما خيرُ الناس اثنين، فالمجرورُ هنا بمنزلة التنوين، وانتصبَ الرجلُ والاثنان كما انتصبَ الوجهُ في قولكَ: هوَ أحسنُ منه وجهاً، ولا يكونُ إلا نكرةً، كما لم يكن ثمة إلا نكرة، والرجلُ هو الاسمُ المبتدأ، والاثنان كذلك، إنما معناهُ هو خيرُ رجل في الناس، وهما خيرُ اثنين في الناس"[5].

ما يحتملُ المفعوليّةَ، والبدلَ:

قوله تعالى: ﴿**فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى**﴾[6].

---

1 السيد، عبد الحميد: **مسائل النحو والصرف في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي**،222/2، ويُنظر أيضاً: الأندلسي، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**،262/1و 103/2.

2 البقرة: الآية (74)

3 يُنظر: السيد،عبد الحميد: **مسائل النحو والصرف في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي**،222/2.

4 السيد،عبد الحميد: **مسائل النحو والصرف في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي**،222/2.

5 يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان: **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، 205/1–206.

6 طه : الآية (58)

وقعَ الخِلافُ بينَ الأنباريِّ والعُكبريِّ في توجيهِ لفظةِ (مكاناً)، فهي عندَ الأنباريِّ بدلٌ من قولهِ تعالى :(موعداً)[1] وعند العُكبريّ مفعولٌ ثانٍ لِــ (اجعل)، أو ظرفَ زمان؛ أي: في مكان، ولا تنتصب بــِ (موعد) لأنّه مصدرٌ قد وُصِف[2].

وكان الزّمخشري قد ناقش هذه المسألة، وأعربَ (مكاناً) بدلاً من المكان المحذوف؛ لأن (موعداً) عنده اسم مكان، فيطابق (مكاناً)، ويكون (مكاناً) بناء على ذلك بدلاً منه؛ أي: من (موعداً)، أو من المكان المحذوف[3]. وبذلك يكون رأي الزمخشري بنصب (مكاناً) هو ذات الرأي الذي ذهب إليه الأنباريُّ من بعده، وقد ذكر هذا الرأي عددٌ من المحدثين ، فقد ذكر الدرويش في نصب (مكاناً) ثلاثة أوجهٍ، أحدُها: أن تكون َبدلاً من (موعداً) بتقدير مضاف أي مكان الموعد، والثاني: أن تكونَ منصوبةً بنزع الخافضِ؛ أي: في مكان، وقد أخذه عن العُكبريّ، والثالث: أن تكونَ منصوبةً بالمصدرِ (موعد)[4]، فالرأيُ الأوّل كان موافقاً لرأي الأنباريّ، أما الوجهُ الثاني: وهو نصبُ (مكاناً) بنزع الخافض، فهو رأيٌ مردود؛ لأنَّ العاملَ (اجعل) متعدٍّ بنفسه، فهو من الأفعال التي تتعدى بنفسها دون حاجةٍ لحرف جر[5].

وأما الرأيُ الثالث ، أي نصبُ (مكانا) بالمصدر (موعدا) فهو رأيٌ ردّه القيسيّ[6]، وأبو البقاء[7] في أثناء مناقشتهما لهذه الآيــة؛ وذلك لأنَّ المصــدرَ لايعملُ إذا وُصِفَ، وقال القيسيُّ في ذلك:"... ولا يجوزُ نصبه بالموعد، لأنّه قد وُصف بقوله تعالى:" لا نخلفهُ نحن ولا أنتَ" والأسماءَ التي تعملُ عملَ الأفعالِ إذا وُصِفت أو صُغِّرَت لم تعمل؛ لأنّها تخرُجُ عن شبهِ الفعلِ بالصفة والتصغير؛ إذ الأفعالُ لا تُصغّرُ، ولا تُوصف، فإذا خرجتَ بالصفة والتصغيرِ عن شبه الفعل امتنعت عن العمل، وهذا أصلٌ لا يختلفُ فيه البصريّون"[8] أَي: أنَّ المصدرَ إذا وُصف

---

1 يُنظر: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 142/2.

2 يُنظر: العكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن** ، 140/2.

3 يُنظر: الزمخشريّ، محمود بن عمر:**الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 542/2.

4 يُنظر: الدرويش، محي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 206/6.

5 يُنظر: مغالسة ، محمود حُسيني : **النّحو الشافي** ، ط1 دار البشير ، عَمّان ، 1941م،ص 272

6 يُنظر: القيسي، مكيّ بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن**، 68/2.

7 يُنظر:العكبري، أبو البقاء: **التبيان في اعراب القرآن**، 140/2.

8 يُنظر: القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن**، 68/2، يُنظر أيضًا: العُكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 140/2.

بَــطــلَ عملُه، وتحدّث الأندلسيُّ[1]عن عمل المصدر فقال :" يعملُ المصدر مظهراً مكبراً غيرَ محدودٍ ولا منعوتٍ قبلَ تمامه "[2]؛ ومعنى ذلك: أنَّ المصدرَ يعمل على أصالته، فيشترط بقاؤه على صيغته الأصلية التي اشتق منها الفعل، فلا يُصغَّر، ولا يوصف.[3]

ومن الذين ذهبوا مذهب الأنباريّ غير الدرويش، البيضاوي[4]، إذ أعرب (مكانا) بدلاً منصوباً من (موعداً)، ومثله الطنطاوي[5]،وأبو مزيزق[6]، والشيخلي[7]، والحنفي[8]. أمّا رأيُ العكبريِّ الذي جعلَ (مكانا) مفعولاً ثانياً لــ (اجعل)، فهو رأيٌ سبق إليه الزجاج، وتبعه القيسيّ، حيث أعربها الزجاج مفعولاً ثانياً لــ (اجعل)[9] وقال القيسيُّ :"المكانُ نصبٌ على أنّه مفعولٌ ثانٍ لــ (اجعل)، ولا ينتصب بالموعد لأنّهُ قَد وُصف"[10]

ويُلاحَظُ أنّ ما جاءَ بهِ الزجاجُ والقيسيّ هو نفسه الذي ذهبَ إليه العُكبريُّ من بعدهما، وتبعهما في ذلك الأندلسي الذي استحسن رأيَ العكبريِّ، فأعرب (موعداً) مفعولاً أولَّ لــ (اجعل) و(مكانا) مفعولاً ثانياً له،[11] ومن المُحدثين الذين وافقوا هذا الرأي –أيضاً– الطبرسي[12] والرازي[13] إذ ذكرا أنَّ (مكانا) مفعولٌ ثانٍ لــ(اجعل)؛ لأنّها بمنزلة قوله تعالى : ﴿**جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ**﴾[14]، ونحوه.

---

1 المقصود، جمال الدين ابن مالك الأندلسي المتوفى سنة 672هـ

7 يُنظر:الأندلسي،جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الاندلسي: شرح **التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيّد :، دار الكتب العلمية، بيروت ، 2001م ، 434/2. يُنظر أيضًا الخضري، محمد: **حاشية الخضري على شرح العلاقة ابن عقيل على الفية ابن مالك**،دار إحياء العربية، د.ت، 140/2.

3 يُنظر: الاندلسي، ابو حيّان محمد بن يوسف القرناطي: **تذكرة النحاة** ، تحقيق : عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1986م ، ص312.

4 يُنظر: البيضاوي، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي** ،4\83.

5 يُنظر: الطنطاوي، محمد سعيد: **معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم**، ص410.

6 يُنظر: ابو مزيزق: **إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن**،11/ 487.

7 يُنظر: الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن في الإعجاز إعرابا وتفسيرا وإيجاز** 6\241.

8 يُنظر: الحنفي، ابو السعود: **تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم** ، 289/4.

9 يُنظر: الزجاج، أبو إسحق: **معاني القرآن وإعرابه** ، 360/3.

10 القيسي، مكي بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن**، 68/2.

11 الأندلسي،أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**،253/6

12 يُنظر: الطبرسي، الفضل بن الحسين: **مجمع البيان في تفسير القرآن**، 15/6.

13 الرازي، محمد فخر الدين: **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، 71/11.

14 الحجر: الآية (91).

وبذلك يكونُ رأيُ الزجاج، والقيسيِّ، والأندلسيّ، والطبرسيّ كرأي العُكبريّ في نصب مكاناً على أنها مفعولٌ ثانٍ لـِ (اجعل).

ويتبينُ من البحثِ في إعرابِ (مكاناً)، أنَّ هناك َمن أجازَ كِلا الوجهينِ اللذين ذكرهما الأنباريّ والعكبريّ ، فأجازَ نصبَها على أنها بدلٌ من (موعداً)، أو على أنها مفعولٌ به ثانٍ لـِ (اجعل)، ومن هؤلاء الحلبيّ؛ إذ ذكرَ في نصب (مكاناً) عدّةَ أوجهٍ منها: أنّه بدلٌ من (موعداً)، أو من (مكاناً) المحذوف كما قدّرهُ الزمخشريّ، أو أنّها مفعول ثانٍ لـِ (اجعل)، بشرط أن يكون الموعدُ بمعنى المكان؛ ليطابق المبتدأ، أو الخبر في الأصل،[1] أي: أنَّ مفعوليّ اجعل في أصلهما مبتدأ وخبر، فهيَ من الأفعال التي تنصبُ مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر[2]، لذلك اشترط أن يكون الموعدُ بمعنى المكان، فالحلبيُّ ذكر الوجهين، ولم يرجح رأيَ أحدِهما على الآخرِ، ومثله الهمذانيّ [3]، وياقوت[4]، والجمل[5]، فقد أجمعَ هؤلاء على جوازِ الوجهينِ اللذينِ ذكرهما الأنباري والعكبري؛ أي: النصب على البدلِ من (موعدا)، أو النصب على أنَّ (مكانا) مفعولٌ ثانٍ لـــ (اجعل)، كما أجاز صافي هذين الوجهين مشترطاً أن يكونَ الموعدُ اسمَ مكانٍ حتى يصحَّ إعرابُه مفعولاً ثانياً لـــ (اجعل) [6].

وإذا كانَ الأنباري والعُكبري قد نصبا (مكانا) على أنّها بدلٌ من (موعدا) أو مفعولٌ ثانٍ لـــ (اجعل) فقد ذكرَ غيرهما أوجهًا أخرى في نصبها، منها: النصبُ على نزع الخافض؛ أي: في مكان، فقد ذكرهُ الدرويش[7]، والجمل[8].

وأجاز الحلبيُّ ضمن الأوجهِ التي ذكرها في (مكانا) نصبَها على الظرفِ بنفس اجعل[9]، وقال الهمذانيّ: "... ولك أن تجعل (مكانا) ظرفاً لقوله تعالى:(لا نخلفه)، ولاحذفَ في هذا الكلام،

---

1 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين : **الدُّر المصون في علوم الكتاب المكنون**،130/4

2 يُنظر: الغلاييني، مصطفى: **جامع الدروس العربية**،تحقيق، د.فتح الله سليمان دار الامل للنشر والتوزيع، إربد. د.ن ،35/1.

3 يُنظر: الهمذاني، حسين أو العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 442/3–443.

4 يُنظر: ياقوت، محمود: **إعراب القرآن الكريم**، 399/11.

5 يُنظر: الجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين** ، 98/3.

6 يُنظر: صافي،محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 311/8–312.

7 يُنظر: الدرويش، محيي الدين : **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 206/6.

8 يُنظر: الجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**، 97/3–98.

9 يُنظر: الحلبي ، شهاب الدين: **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون** ، 31/4.

والهاء في (لا نخلفه) للموعد وهو بمعنى الوعد"[1]. ويتبيّنُ من قول الهمذانيِّ أن الموعد بمعنى (الوعد) أي بمعنى المصدر، وبيّن ذلك الرّازي في تفسيره فقال : " (موعدا) هنا مصدر وليست اسمَ مكان، أي اجعل بيننا وبينك وَعداً لا نخلفه؛ لأنَّ الوعدَ هو الذي يصحُّ وصفه بالخلف، أما الزمانُ والمكانَ فلا يصحُّ وصفهما بذلك "[2].

بناءً على ما تقدّمَ تبيّنَ أنّ الحلبيّ، والدرويش، والهمذانيّ، والرازيّ، قد أضافوا ثلاثةَ أوجه أخرى لنصبِ (مكانا) غير ماذكره الأنباريُّ والعُكبريُّ، وهي : النصبُ على نزع الخافض (في) والنصبُ على الظرف من نفس (اجعل) أو من (لا نخلفه)، أو النصبُ بنفس المصدرِ (موعداً).

أما الرأيُ الاوّلُ، وهو النصبُ على نزع الخافض، فهو رأيٌ مردود؛ لأنَّ (جعل) تتعدى بنفسها، ولا حاجة لتقدير حذف حرف الجرّ، فالفعل المتعدي بنفسه يقبل أن تتصل به كاف الضمير، أو هاؤه، أو ياؤه، ويجوزُ أن يُصاغَ منهُ اسمُ مفعولٍ تامٍّ مِن دونَ حاجةٍ لحرفِ جرّ، نحو: صدقته وأردته ورَجَوتُه فهو مُصدَّقٌ ومُرادٌ ومَرجُوٌ، ومثلها: جعل وجعلته فهو مجعول، فهو فعلٌ متعدٍّ بنفسه لا يلزمه حرفُ جرّ لتعديته، فحرفُ الجرّ يلزم الأفعال اللازمة: مثل رغبَ، وظفر، وطمع، وأعرض، فهي أفعالٌ لا تستغني عن الحروف، فتقول: رغبتُ فيه، وظفرتُ به، وطمعتُ فيه، وأعرضت عنه، أمّا (جَعَل) ففعلٌ مُتعدٍّ بنفسه لا حاجةَ لهُ بالحرف[3]. وكان صافي قد ردّ هذا الوجه في إعرابه للآية – كما تقدّم– وبيّن أنّ (اجعل) فعلٌ متعدٍ بنفسهِ، ولا وجهَ لتكلّفِ حذفِ الجرّ.

وبالنسبةِ للرأي الثاني، وهو نصبُ (مكاناً) على الظرف، فضعيف؛ لأنَّ الموعدَ لو كان اسم مكان أو زمان فلا يصح وصفه بـِ (لا نخلفه) بل المصدر الذي يوصف بذلك (الوعد)[4].

وأما الرأي الثالث أي نصبها بالمصدر (موعدا) فسبقَ مناقشتُه، حيث ردّه القيسيُّ وأبو البقاء؛ لأن المصدر وُصف، ويتبقى من الأوجه ما ذكره الأنباريّ والعكبريّ، أي النصب على

---

1 الهمداني، حسين أبو العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**.443/3.

2 الرازي، محمد فخر الدين: **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، 2/5

3 يُنظر: ابن مالك، جمال الدين الأندلسيّ: **شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، 80/2،ويُنظر أيضاً : مغالسة، محمود حسيني: **النحو الشافي**، ص272.

4 يُنظر: الهمذاني، حسين أبو العز : **الفريد في عراب القرآن المجيد** 442/3،ويُنظر أيضًا: الرازي ، محمد فخر الدين: **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، 2/5.

البدل من المكان المحذوف، أو على أن (مكانا) مفعول ثانٍ لـِ (اجعل)، فلم يكن هناك من ردّ أحد هذين الوجهين أو ضعّفه.

ما يحتملُ البدلَ، والتمييزَ:

قوله تعالى : ﴿**قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ**﴾[1].

اختلفَ الأنباريُّ والعُكبريُّ في نصبِ (عدد)، فهي عند الأنباريّ منصوبةٌ على التمييز[2]، وعند العُكبريِّ بدل من (كم) [3].

وقد ناقش عدد من أهل العربية هذه المسألة، فكانت آراء بعضهم كرأي الأنباريّ، وآراء بعضهم الآخر كرأي العُكبريّ، ومنهم من ذكر ما يوافق رأي العالمين.

وكان الزجاج ممن توقفوا على هذه المسألة، فقال : "عدد سنين منصوبٌ بكم"[4]، ومعنى قول الزجاج أن (عدد) منصوبة على التمييز، والعامل فيها (كم).

وقال القيسي: "عدد سنين نصبٌ علـــى البيان، وسنين جمعٌ مُسلّم بالياء والنون "[5] والمقصود بالبيان التمييز، وهـــــو مصطلح كوفيّ، ومـــن مسمياته عند الكوفيين المترجم، والتبيين، والتمييز والتفسير [6]، وأعرب الزمخشريّ (عدد) تمييزًا منصوبًا لـِ (كم)[7]. وقال الأندلسيّ في توجيه هذه المسألة: "... وقرأ الجمهور عدد سنين على الإضافة، وكم في موضع نصب على ظرف زمان، وتمييزها عدد...[8] ويضيف الأندلسيُّ أنَّ الأعمش، والمفضل بن عاصم قرأا عدداً بالتنوين[9].

---

1 المؤمنون: الآية:(112)

2 يُنظر: الأنباريّ ، أبوالبركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 189/2.

3 يُنظر : العكبري ، أبو البقاء : **التبيان في إعراب القرآن** ، 19/2.

4 الزجاج، أبو اسحق : **معاني القرآن وإعرابه**،25/4 .

5 القيسي ، مكيّ بن أبي طالب: **مشكل إعراب القرآن** ،114/2 .

6 يُنظر: الجبالي ، حمدي محمود حمد : **الخلاف النحوي الكوفي**، رسالة دكتوراة غير منشورة ، الجامعة الاردنية ،1995م ، ص85– 86، ويُنظر أيضًا: الجبالي، حمدي محمود حمد: **في مصطلح النحو الكوفيّ**، ص62.

7 يُنظر : الزمخشري، محمود بن عمر : **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، 52/3

8 الأندلسي : أبوحيان : **تفسير البحر المحيط** ، 6\424 .

9 يُنظر: الأندلسي : أبوحيان : **تفسير البحر المحيط** ، وعمر المختار ومكرم عبد العال : **معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء**، 347/3 .

ويتبين أن ما ذهب إليه الزجاج، والقيسيّ، والزمخشريّ جاء متوافقا معَ ما ذهب إليه الأنباريّ من بعدهمَ، إذ جعل (عدد) منصوبا على التمييز، وقد تبعه في هذا الرأي أبو حيان الأندلسي – كما تقدّم – كما وافقه عدد من المتأخرين كالطبرسيّ، إذ ذكر أنَّ(كم) في محل النصب؛ لأنه ظرف زمان، والعامل فيه لبثت، وعدد منصوب على التمييز، والعامل فيه (كم)؛ لأنَّ الفصلَ بين (كم) ومعموليها لا يمنعها من العمل[1]. ومن المتأخّرين الذين أجمعوا على نصب (عدد) على التمييز أيضا: الدرويش[2]، وصالح[3]، وصافي[4]، والطنطاوي[5]، والإيجي[6]، والبيضاوي[7]، والحنفيّ[8]، والجمل[9]، وأبو مزيزق[10]، والشيخلي[11]، حيث جاءت آراؤهم موافقة لما ذهب إليه الأنباريُّ حين جعل (عدد) تمييزا لــِ (كم).

ويتضح بعد النظر في هذه الآراء أكثرية الذين ذهبوا هذا المذهب، فجاءت آراؤهم موافقه لما ذهب إليه الأنباريُّ، في الوقت الذي لم يذكر عن أحدٍ من القدماء الذين ناقشوا المسأله ما ذهب إليه العُكبريّ، أي: نصب عدد على أنّها بدلٌ من كم، أما المحدثون، فلم يوافقه منهم إلا ياقوت،إذ أعرب (عدد) بدلا من (كم) منصوبا.[12].

أما الذين أجازوا ما ذهب إليه الأنباريُّ، والعُكبريُّ مِن دونِ ترجيح رأي أحدهما على الآخر، أو مخالفة أحدهما، كان منهم : الحلبيّ، والهمذانيّ، إذ ذكر الحلبيُّ أن (كم) في موضع نصب على ظرف الزمان ، أي كم سنة، و (عدد) بدلٌ من كم أو تمييز لها،[13]ومثله الهمذانيّ؛ إذ بيّن أنَّ "موضع (كم) النصب بــِ (لبثتم) والمفسّرُ محذوف، أي: كم سنة لبثتم؟ و (عدد) بدل من

---

1 الطبرسي، الفضل بن الحسن : **مجمع البيان في تفسير القرآن**، 120/3 .

2 يُنظر :الدرويش، محي الدين : **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 553/6.

3 يُنظر :صالح بهجت عبد الواحد :**الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل** ،346/7.

4 يُنظر: صافي ، محمود : **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، ،198/9.

5 يُنظر: الطنطاوي،محمد سعيد : **معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم**، ص455،

6 يُنظر: الإيجي ، محمد بن عبد الرحمن :**جامع البيان في تفسير القرآن**، 101/3.

7 يُنظر: البيضاوي ،محمد بن مصلح: **حاشية محي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي**،186/6.

8 يُنظر: الحنفي، ابو السعود : **تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم** ،4\434.

9 يُنظر: الجمل ، سليمان : **حاشية الجمل على الجلالين**، 204/3.

10 يُنظر أبو مزيزق، أحمد عبد السلام: **إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن**، 264/8.

11 يُنظر الشيخلي، بهجت عبد الواحد:**بلاغة القرآن في الإعجاز إعرابا وتفسيرًا بإيجاز** 595/6.

12 ياقوت ،محمد سليمان: **إعراب القرآن الكريم**، 12\292.

13 يُنظر: الحلبي ،شهاب الدين:**الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 5\204–205.

(كم) ، أو (عدد) هو المفسر ، وتقرأ بالتنوين (عددًا)، و(سنين) على هذا بدل منه" [1] ومعنى قول الهمذانيّ أن (عدد) منصوبةٌ من وجهين الأول : أنها تمييز؛ لأن المفسر هو التمييز في مصطلح الكوفيين[2]، والثاني: أنها بدل من كم، وإذا قرئت (عدداً) بالتنوين تكون مصدرا، وتكون سنين بدلاً منه[3].

والظاهرُ أنّ إعراب (عدد) تمييز لــِ (كم)هو الأظهر، وقد فُصِلَ بينها وبينَ مميّزها بالعاملِ فيها، أي: بــِ (لبثتم) ومثل ذلك قولنا : كم اشتريت كتاباً؟ ويجوز الفصل بين كم الاستفهاميّة بالظرف نحو: كم عندك كتاباً؟ أو بالجار والمجرور نحو: كم في الدار رجلاً؟ وقولنا: (كم درهماً لك) أقوى من (كم لك درهماً) وإن كانت عربية جيدة.

ومن خصائص كم الاستفهامية: أن يكونَ مميّزُها مفرداً منصوباً، وهو كذلك في الآية، وقد استشهد ابنُ هشامٍ بهذه الآيةِ في حديثه عن العدد ومميّزه 4.

وكم اسمٌ وُضعَ للعددِ المبهم جنساً، ومقداراً، وهي خبريةٌ ، أو استفهامية، والعدد نوعان إما مجرورٌ، أو منصوبٌ، فنصبوا ما بعدها على التمييز في الاستفهام، وأجازوا الفصل بينها وبين مميزها، فتقول: كم لك عبداً ؟ وكم في الدار رجلاً ؟[5].

ولعلَّ هذه القواعد تثبت صحة ما ذهب إليه الأنباريّ، فــَ (عدد) جاءت منصوبةً مفردة، وفُصلَ في الآية بين كم وبين معمولها، فكانَ الأولى أن تكونَ تمييزًا، لا بدلًا.

---

1 يُنظر: الهمداني،حسين أبو العز : **الفريد في اعراب القرآن المجيد** 582/3.

2 يُنظر: الجبالي، حمدي محمود: **الخلاف النحوي الكوفي**، ص85–86.

3 قرأ الأعمش والمفضل بن عاصم عدداً بالتنوين ، وفيه أوجه، أحدهما: أن يكون الأصل سنين عدداً ، أي معدودة ، لكنه يلزم تقديم النعت على المنعوت ، فصوابه أن يقول: فانتصب حالاً على مذهب البصريين ، والثاني : أنَّ لبثتم بمعنى عددتم فيكون نصب (عدداً) على المصدر وسنين بدل منه ، وفيه بعد، لعدم دلالة اللبث على العدد، والثالث : أن (عدداً) تمييز لــِ (كم) وسنين بدل منه ، يُنظر **تفسير البحر المحيط** 424/6 **والدر المصون** 205/5 **ومعجم القراءات القرآنية**، 347/3.

4 يُنظر الأنصاري ،ابن هشام : شرح **شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ،457، والغلاييني، مصطفى: **جامع الدروس العربية**، 91/3.

5 يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان : **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون،156/2–160، ويُنظر أيضا: البصري، القاسم بن علي الحريري : **شرح مُلْحَة الإعراب**، تحقيق : فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع ، إربد، 1991م، 74/1.

ما يحتملُ المصدريّةَ، والعطفَ:

قوله تعالى ﴿ **وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى لِلْمُحْسِنِينَ** ﴾[1].

اختلف العالمان في توجيه لفظة (بُشرى)، فهي عند الأنباريّ رفعٌ بالعطف على كتاب، أو نصبٌ على أنها مصدر[2]، وعند العكبريّ عطفٌ على موضع (لينذر).[3]

وكان الفراءُ من الذين توقفوا على هذه المسألة، وقالَ في توجيه لفظة (بشرى): " البُشرى تكونُ رفعاً ونصباً، الرفع على: وهذا الكتاب مصدق وبشرى، والنصب على (لتنذر) الذين ظلموا وتبشر، فاذا أسقطتَ تبشر، ووضعت في موضعه بشرى، أو بشارة نَصبْت، ومثله في الكلام: أعوذ بالله منك، وسقياً لفلان، كأنهُ قال: وسقى الله فلاناً، وجئت لأكرمك، وزيارة لك، وقضاءً لحقك، معناه لزورك وأقضي حقك، فنصبتَ الزيارة والقضاء بفعل مُضمر"[4]. فقوله الرفع على (هذا كتابٌ مصدق وبشرى) يعني أن (بشرى) مرفوعةٌ بالعطفِ على كتاب، وعلامة رفعها الضمة المقدرة على الألف للتعذر، وهو ذاتُ الرأي الذي ذهب اليه الأنباريّ، أما قولُه:" والنصب على لتنذر الذين ظلموا وتبشر؛ " فمعناهُ العطف على محل لتنذر، وتقدير الكلام: لتنذر الذين ظلموا وبُشرى، فتكون بشرى نصباً بالعطف على محل(لتنذر)؛ لأنَ موضع (لتنذر) نصبٌ على المفعولِ لأجله، وهو الرأي ذاته الذي اقتصر عليه العكبري، وبذلك يكونُ الفراءُ قد أجازَ في (بشرى) وجهين؛ الأول : الرفع بالعطف على (كتاب)، والثاني: العطف على محل (لتنذر) فهوَ صاحبُ الرأيين اللذين جاء بهما الأنباريّ، والعكبريّ من بعده.

وأجاز الزجاجُ في (بشرى) الرفعَ، والنصب فقال: الأجودُ أن يكون (بشرى) في موضع رفع، المعنى: وهو بُشرى للمحسنين، ويجوز أن يكون (بشرى) في موضع نصب على معنى : لينذر الذين ظلموا ويبشر المحسنين بُشرى5، فالزجاجُ ذكر وجهاً مختلفاً في رفع (بُشرى)عما ذكره الفراء، وهو الرفعُ على أنها خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديرهُ هو، أما النصبُ فعلى المصدرِ؛ لأنَ تقديرَ الكلام عنده: ويبشر المحسنين بُشرى، فـ (بُشرى) مفعولٌ مطلقٌ منصوبٌ

---

1 الأحقاف: الآية (12).

2 يُنظر: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القران**، 387/2.

3 يُنظر: العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القران** 51/2–52.

4 الفراء، يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، 51/3–52.

5 الزجاج، أبو اسحق: **معاني القرآن وإعرابه**، 441/4.

وعلامةُ نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، وهو ذات الرأي الذي ذهب إليه الأنباريّ في نصب (بُشرى).

ورفعُ (بُشرى) عندَ النحاس، بالعطف على (كتاب) ونصبها على المصدر[1]، وهو الرأي ذاته الذي أخذ به الأنباريّ في الرفع، والنصب.

واستحسن القيسي ما ذكرهُ النحاسُ، فذكر أن (بشرى) في موضع رفع بالعطف على(كتاب)، أو في موضع نصب على المصدر،[2] وتبعه أبو حيّان الأندلسيّ فذكر في نصب (بَشرى) أوجهًا، كان منها ما ذكره الأنباريّ، أي: النصبُ على المصدر،[3] وتبعَ أبا حيان السمينُ الحلبيّ فذكر الأوجه نفسها[4]، من بينها رأي الأنباري، أي: النصب على المصدر، أي: وبشر بُشرى[5]، أما صالحٌ، فأجاز الوجهين: النصبَ على المصدرِ، أو الرفعَ بالعطفِ على كتاب[6]، كما ذهب الأنباريّ تماماً. أما النصبُ بالعطفِ على محلَ (لينذر) الذي ذهبَ إليه العكبريّ، فقد سَبقَ إليه الزمخشري؛ لأنَ (لينذر) في محل نصب مفعولٍ لأجله[7]، وتبعَ الزمخشريّ، والعُكبريّ في هذا الرآي عددٌ من المحدثين، فذكر الدرويشُ أنَ (بشرى) عطفٌ على محل (لينذر) إن كانَ مفعولاً لأجله[8]، وقالَ الهمذاني في توجيه (بشرى): " بشرى في موضعِ نصبٍ عطفاً على محل (لينذر)؛ لأنه مفعول له، أي أنزلناه للإنذارِ والتبشير.."[9]. ومن الذين وافقوا هذا الرأي أيضًا: الطبرسي[10]، والبيضاوي[11]، والإيجيّ[12]، والجمل[13]، والرازي[14]، فقد أجمع هؤلاء على جواز نصب

---

1 النحاس، أبو حعفر: **إعراب القرآن**،107/4.

2 القيسي، أحمد بن مكي: **مُشكل اعراب القرآن**، 300/2.

3 يُنظر: الأندلسي، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 59/8–60.

4 جوزَ أبو حيان الأندلسي، والحلبي، أن تكون (بُشرى) معطوفة على مصدق، أو أنها مرفوعةٌ على إضمار هو، أو منصوبةَ بفعل محذوف معطوفٍ على لينذر، وردّا قول أبي البقاء الذي جعلها منصوبة بالعطف على محلّ (لينذر).

5 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 137/6–138

6 يُنظر: صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، 48/11.

5 يُنظر: الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشاف عن حقوق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 520/3.

6 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 174/9.

7 الهمداني، حسين أبو العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**،293/4.

8 يُنظر: الطبرسي، الفضل بن الحسن: **مجمع البيان في تفسير القرآن**، 85/4.

9 يُنظر: البيضاوي، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**، 54/7.

10 بنظر: الايجي، محمد عبد الرحمن: **جامع البيان في تفسير القرآن**، 125/4.

11 يُنظر: الجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**، 127/4.

12 يُنظر: الرازي، محمد عز الدين: **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، مجلد (14) 12/28.

(بُشرى) بالعطفِ على محل (لينذر): لأنه مفعولٌ له.

وإذا نظرنا في الرأيين اللذينِ ذهب إليهما الأنباريُّ إضافةً إلى ما اقتصر عليه العكبريّ، نجدُ أنَ ما ذكره الأنباريّ هو الأقرب إلى الصوابِ رغمَ كثرةِ الذين وافقوا العكبريَّ في نصب (بُشرى) على محل (لينذر)، فلم يكشفِ البحثُ على أنَ أحداً من الدارسينَ ردَ أياً من الرأيين اللذين ذكرهما الأنباريّ، وفي المقابل نجدُ الأندلسيَّ، والحلبيَّ يردان ما ذكره العُكبريُّ، فيقولُ الأندلسيُّ في ذلك: "... وقالَ الزمخشري وتبعهُ أبو البقاءِ : بُشرى في محل النصبِ معطوف على محل لينذر: لأنه مفعولٌ لهُ، وهذا لا يجوزُ على التصحيح من مذهب النحويين؛ لأنهم يشترطون في الحمل على المحلَ أن يكون المحلُ بحقَ الأصالةِ، وأن يكونَ للموضع محرزٌ، والمحلُ هنا ليسَ بحقَ الأصالة؛ لأنَ الأصل هو الجرُّ في المفعول له، وإنّما النصبُ ناشئ عن إسقاط الخافض، لكنه لما كثرُ بالشروط المذكورة في النحو وصلَ إليه الفعلُ فنصبه"[1] ونقل الحلبيّ[2] القول نفسه عن الأندلسيّ، فقولهما أن الأصل هو الجرُّ يعني أنَ المفعولَ لَهُ يُنصب بشروط، وجوازُ جرّه باللامِ، أو إسقاط الخافض يعني أنه فَرعٌ لا أصل.

وقد ذكرَ الأنصاريُّ ثلاثةَ شروط للنصب على المحل؛ منها أن يكونَ الموضعُ بحقَ الأصالةِ، فلا يجوزُ "هذا ضاربٌ زيداً وأخيه" لأنَ الوصفَ المستوفي لشروطِ العملِ الأصلُ إعمالُهُ لا إضافته، لالتحاقهِ بالفعلِ، وأجاز البغداديون[3] تمسكاً بقولِ الشاعر [الطويل] :

فظلَّ طهاةُ اللحمِ ما بَينَ مُنضجٍ صفيفَ شواءٍ أو قديرٍ مُعجَّلِ[4]

فـ (القديرُ) عندَ البغداديين عطفٌ على (صفيفٍ)، وخُرجَ على أنَ الأصلَ" أو طابخ قديرٍ" ثُمَ حُذفَ المضاف، وأبقى جرّ المضافِ إليه كقراءة بعضهم" واللهُ يُريدُ الآخِرَةَ"[5] بالخفض، أو أنه

---

1 الأندلسي، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 59/8–60.

2 الحلبي، شهاب الدين: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، 138/6.

3 يُنظر: الأنصاري، جمال الدين بن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفك ر. ط3، بيروت 1972، ص 616.

4 امرؤ القيس: **الديوان**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط4، دار المعارف، القدير، القاهرة، د.ت ص 156، القدير: المطبوخ في القدر.

5 الأنفال: الآية (67)

عطفٌ على صَفيف، ولكن خفض على توهم أن الصفيفَ مجرورٌ بالإضافة[1] كما قال الشاعر[الطويل]:

بَدا لِي أني لَستُ مُدركَ ما مَضى ولا سابقاً شيئاً إذا كانَ جائِيا[2]

والشرطُ الثاني للنصبِ على المحلَ: وجودُ المحرز؛ أي: الطالب لذلك المحلَ[3]، والثالث: إمكان ظهوره في الفصيح، فيجوز أن نقول: ليس زيد بقائم وما جاءني من امرأة، فتسقط الباء فتنصب، وتسقط من فترفع؛ أي: ليسَ زيدٌ قائمًا، وما جاءني امرأةٌ، وعلى هذا لا يجوز: مررتُ يزيدٍ وعمراً خلافاً لابن جني، لأنه لا يجوز مررتُ زيداً.

وأمّا قولُه: [الوافر]

تَمرُّون الدّيارَ ولم تَعُوجُوا [كَلامُكُمُ عليَّ إذَنْ حَرامُ][4]

فضرورةٌ شعريةٌ، ولا تختصُ مراعاةُ الموضعِ بأن يكون العاملُ في اللفظِ زائداً[5]، والشاهدُ في البيت (تمرّونَ الديار)، والأصل: تمرّونَ بالديار، فأسقطَ الشاعرُ حرفَ الجرِّ، وعدّى الفعلَ بنفسه.

والشرطُ الأولُ من هذه الشروط منعَ أن يكونَ نصبُ (بُشرى) على المحلَ؛ لأنَ المحلّ هنا ليسَ بحقَ الأصالةِ، لأنّ الأصلَ هو الجرُّ في المفعول به، وبذلك يكون ما ذهب إليه الأنباريّ هو الصحيح، فبُشرى رفعُ بالعطفِ على الكتاب، أو مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ؛ أي: فبشّر بشرى، وذلك بشهادةِ من ذهب مذهبه، ولعدمِ وجود ما يعارضُ هذين الوجهين من قواعدِ النحوِ العربي.

---

6 يُنظر: الأنصاري، إبن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، 617.

7 زهير بن أبي سلمى، **الديوان** 287، وفي سيبويه 83/1، و154 وفي **الخزانة** والرواية في ديوان زهير،(ولا سابقي شيء) 665/3.

5 مثال ذلك أن قولنا: إن زيداً وعمروٌ قائمان غير جائز وذلك لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد، والتجرد قد زال بدخول إن، يُنظر: الأنصاريّ، ابن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، 474/2.

6 البيتُ لجرير، " :**الديوان**" ،تحقيق:إيلياالحاوي،ط2 ،الشركةالعالميةللكتاب، 1983 م. في **ديوانه**، ص،278 وهو **من شواهد سيبويه**، الكتاب 416/1، **وابن عقيل** في شرحه57/2، والبغداديو**خزانة الأدب** 173/1، والأصفهاني، أبو الفرج في **الأغاني** ، والأنصاريّ **في مغني اللبيب** 102/1و473/2.لم تعوجوا: لم تمرّوا بنا، أو لم تكترثوا، أولم تلتفتوا إلبنا.

1 يُنظر: الأنصاريّ، جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام: **مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت ، 473/2.

ما يحتملُ المفعوليّةَ، والعطفَ:

قوله تعالى: ﴿**وَأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا**﴾[1].

اختلفَ الأنباريُّ، والعكبري في توجيه لفظة (أخرى) فهيَ عندَ الأنباري نصبٌ بالعطف على (مغانم)[2] في قوله تعالى:﴿**وعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ وَلِتَكُونَ آَيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَهْدِيَكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا**﴾[3]، والتقدير: وعدَكُم مُلكَ مغانمَ كثيرةٍ، وملكَ أخرى؛ لأنَّ المفعولَ الثاني لا يكونُ إلا منصوباً؛ لأنَّ الأعيانَ لا يقعُ الوعدُ عليها، إنّما يقعُ على تملكِها وحيازَتِها[4].

أمَا العكبريّ، فأجازَ في (أخرى) الرفعَ والنصبُ، فالنصبُ عندَهُ بتقدير فعل، أي : وعدَكم أخرى، أو أثابكم أخرى، فتكون (أخرى) مفعولاً به منصوباً لفعل محذوف، بتقدير: وعدَكُمْ، أو أثابَكمْ، أمّا الرفعُ، فعلى الابتداء، وجملة (لم تقدروا) صفته، وجملة (وقد أحاطَ) الخبرَ، ويجوز أن تكون (هذه) صفةً، والخبر محذوف، أي: وثمَ أخرى.[5]

وكانَ الأندلسي ممن استحسنوا رأيي العكبري، فقال: " أخرى مرفوعٌ بالابتداء، فقد وُصفت بالجملة بعدَها، و(قد أحاط) هو الخبرُ، ويجوز أن تكون في موضع نصب مضمر يفسّره معنى " قد أحاطَ اللهُ بها"[6] لكنَّ الأندلسي لم يقدّر الفعلَ الناصبَ لــ (أخرى) كما قدّره العكبري، بل جعلَ نصبَه بفعل مضمر يفسّره " قد أحاط اللهُ بها" وتقديرُ الكلام: وقضى اللهُ أخرى، قد أحاطَ بها، وتبعه في ذلكَ الحلبي، إلا أنَّ للحلبي في نصب (أخرى) أربعة أوجه، أولها : على الابتداء، وخبرها (قد أحاطَ اللهُ بها)، والثاني : الرفعُ على الابتداء أيضا، والخبرُ محذوفٌ يقدرُ قبلها؛ أي: وثمَّ أخرى لم تقدروا عليها، والثالث:أن تكونَ منصوبةً بفعل مضمر على شريطة التفسير، فيُقدّرُ الفعلُ من معنى المتأخر، وهوَ (قد أحاطَ اللهُ بها) أي: وقضى اللهُ أخرى، والرابعُ: أن تكونَ

1الفتح: الآية (21)

2 يُنظر: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 378/2.

3 الفتح: الآية (20).

4 يُنظر:الأنباريّ، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 378/2.

5 يُنظر: العكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**،316/2.

6 يُنظر: الأندلسي، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 97/8.

منصوبةً بفعل مضمر، لا على شريطة التفسير، بل لدلالة السياق؛ أي: ووعدَ به أخرى، أو أوتيتُم أخرى.[1] وهذه الأوجهُ تشبه ما ذهبَ إليه العكبري في الرفع والنصب، إلا أنَّ الحلبي ذكرَ وجهين في خبر (أخرى)، الأوّل: أن يكونَ خبرُها " قد أحاطَ اللهُ بها" والثاني: أن يكونَ محذوفاً يُقدّرُ قبلَها؛ أي: وثمَّ أخرى، كما أنَّ الحلبي قدّرَ نصبَ (أخرى) إمّا بفعل مضمر على شريطة التفسير، يفسّره ما بعدَها، أو بفعل مُضمر دلَّ عليه السياق، تقديره: وعدَكم، إلا أنّ العكبري كانَ قد اقتصرَ على الوجه الثاني؛ أي: وعدَكمْ[2]. وإضافة إلى آراء هؤلاء فهناك من المصادر الحديثة من ذهبَ مذهبَ العكبري ووافقه الرأي[3].

وإن كانت هذه الآراءُ موافقةً لما ذهبَ إليه العكبريّ، حينَ أجازَ نصبَ (أخرى) على أنّها مفعولٌ لفعل محذوف، أو رفعَها على أنّها مبتدأ، فقد جاءت آراء بعضُ الذينَ ناقشوا المسألةَ من المتقدمين والمحدثين متوافقةً مع ما ذهبَ إليه الأنباريّ حينَ اقتصرَ على جواز النصب بالعطف على (مغانم)؛ ليسَ غير، ولا بدّ أنّ القيسي صاحبُ هذا الرأي، حيثُ قالَ في توجيه (أخرى): " أخرى في موضع نصب على العطف على (مغانم)، وفي الكلام حذفُ مضاف، تقديره: وعدَكم اللهُ ملكَ مغانم، وملكَ أخرى؛لأنّ المفعولَ الثاني لقوله (وعدكم) لا يكونُ إلا مصدراً؛ لأنَّ الجثثَ لا يقعُ الوعدُ عليها، إنّما يقعُ على ملكها وحيازتها، تقول: وعدتُكَ غلاما، فلم تعده رقبةَ غلام؛ إنّما وعدتَه ملكَ رقبة غلام"[4]. ومعنى كلام القيسي أنَّ (أخرى) بالأصل مضاف إليه قامت مقامَ المضاف (ملكَ)؛ أي: ملكَ أخرى، وعندما حُذفَ المضاف، أصبحَ المعنى: وعدكم مغانمَ أخرى، أي: وملكَ أخرى؛ لأنّ المغانمَ لا تُوْعَد، وقد تبعه الزمخشري[5] في هذا الرأي، فذكرَ الإعرابَ نفسه، فجاءَ الأنباري وأخذَ برأيهما، فأعربَ (أخرى) عطفا على (مغانم)، وقد تبعَ الأنباري بهذا

---

1 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**،163/6.

2 يُنظر: العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**،316/2.

2 يُنظر: صافي، محمود:**الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 12/، و صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**،311/2.

4 يُنظر: القيسي، مكيّ بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن**،311/2.

5 يُنظر: الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**،197/4–198.

الرأي عددٌ من المحدثينَ أيضاً كاهمداني الذي ذكرَ أنّ المقصودَ بـِ (أخرى): فتوحٌ أخرى، أو: قرى أخرى، فتكون نصباً بالعطف على (مغانم)[1]، ومثله: الإيجي، والحنفي، والطنطاوي،[2]والمقصودُ بأخرى: مكّةُ أو فارس، أو خيبر، على قول من فسّرَ (عجّلَ لكم هذه) بصلح الحديبية[3].

ويُلاحَظُ من البحث أكثريةُ الذين أجمعوا على نصب(أخرى) بالعطف على (مغانم)، وهوَ رأيُ الأنباريّ، كما تبيّن َ أنّ من الآراء ما جاء متوافقا مع العالمين فيما ذهبَا إليه، فقد أجازَ الدرويشُ في (أخرى) النصبَ بالعطف على (مغانم) أو على (هذه) كما الأنباري، كما أجازَ النصبَ بفعل مضمر كما العكبري، وقد ذكرَ الأهدلي، والجملُ الوجهين أيضا، فوافقا العالمين.[4]

وإذا كانَ الأنباريُّ، والعكبريُّ قد أجازا في (أخرى) الرفعَ والنصبَ، فقد سبقهما الزمخشري إلى نقاش المسألة، وأجازَ فيها الجرَّ بإضمار رُبَّ، فتكون الواوُ في (وأخرى) واوَ رُبَّ[5]، إلا أنَّ الأندلسيَّ يستغربُ ذلكَ قائلاً: " جوّزَ الزمخشري في (وأخرى) أن تكونَ مجرورةً بإضمار رُبَّ، وهذا فيه غرابةٌ، لأنَّ رُبَّ لم تأت في القرآن جارّةً، مع كثرة ورود ذلكَ في كلام العرب، فكيفَ يؤتى بها مضمرة".[6]

وبينما عارضَ الأندلسي قولَ الزمخشري، فإنَّ الحلبي يستحسنه مبيّناً أنَّ في المجرور بعدَ الواو المذكورة خلافاً مشهوراً، أهوَ برُبَّ مضمرة، أو بنفس الواو؟ وربّما قصد الأندلسي بقوله: إنَّ رُبَّ لم تأت في القرآن جارّةً، كانَ قد قصدَ الجرَّ لفظاً، وإلا فقد قالَ إنّها جارّةٌ تقديراً هنا.[7]

---

1 يُنظر: الهمداني، حسين أبو العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**،327/4.

2 يُنظر: الإيجي، محمد عبد الرحمن: **جامع البيان في تفسير القرآن**، 160/4. والحنفي، أبو السعود: **تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**،104/6. والطنطاوي، محمد سعيد: **معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم**،682.

3 يُنظر:الإيجي، محمد عبد الرحمن: **جامع البيان في تفسير القرآن**، 160/4.

4 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 244/6–245.و الأهدلي، أحمد ميقري بن أحمد حسين الأهدلي: **البرهان في إعراب آيات القرآن**، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، 2006م،197/4–198،و الجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**، 166/4.

5 يُنظر:الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**،197/4–198.

6 يُنظر: الأندلسي، أبو حيّان : **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**،163/6.

7 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 163/6.

وقالَ سيبويه في حديثه عن إضمار رُبَّ: " ليسَ كلُّ جارّ يُضمَر؛ لأنَّ المجرورَ داخلٌ في الجارّ، فصارا عندَهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثَمَّ قَبُح، ولكنّهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأنَّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج"[1]. ومعنى كلام سيبويه أنَّ الحروفَ الجارّةَ لا تُضمَرُ كلُّها، وإنّما يُضمَرُ ما كَثُرَ استعمالُهُ رغبةً بالتخفيف، ومثالُ ذلكَ قولُ امرئ القيس: [الطويل]

ومثلُك بكْراً قدْ طَرَقْتُ وثَيّباً فألْهَيْتُها عنْ ذي تمائمَ مُغيَل[2]

أي: رُبَّ مثلُك، والشاهدُ فيه خفضُ مثلك على إضمار رُبَّ، وقد يُنصَبُ على المفعولية للفعل الذي بعده، اي: طرقتُ مثلَك.[3] فالبيتُ شاهدٌ على إضمار رُبَّ في الشعر، أمّا في القرآن الكريم فليسَ هناكَ من أوردَ أمثلةً على إضمارها، أو الجرّ بها مضمرةً، كما أنَّ الوجهَ الذي ذهبَ إليه الزمخشري، لم يستحسنه البعضُ كالأندلسي، كما لم يذهب إليه غيرُه، فقد انقسمَ شارحو هذه الآية إلى فريقين، فذهبَ الفريقُ الأوّلُ إلى نصب (أخرى) بالعطف على (مغانم)، وذهبَ الفريقُ الثاني إلى نصبها بفعل مُضْمَر تقديره: وعدَكم أخرى، فالرأيُ الأوّلُ كرأي الأنباري، والثاني كرأي العكبري.

ولم يكنْ هناكَ من ردَّ أيّاً من الرأيين، فرأي أكثرهم النصب بالعطف على (مغانم) ، ورأي الفراء، والنحاس، والزجاج، وبعض المتأخرين النصبُ بفعل مضمر. وإضمارُ الفعل واردٌ بكثرة في أقوال العرب، ومنه قول الشاعر:{ الرجز}

علفتُها تبْناً وماءً بارداً حتّى بَدَتْ همّالَةً عَيْناها[4]

---

1 ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان: **الكتاب**، 163/2.

2 امرؤ القيس، **الديوان**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط4، دار المعارف، القاهرة، د.ت،ص12. والمُغيل: الذي أغالته أمّه؛ أي سقته الغيل، وهولبن الحُبلى.

3 يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان: **الكتاب**،163/2، **وشرح الأشموني**، 299/2، **وهمع الهوامع**،36/2، **وأوضح المسالك**، 73/3.

4 البيت مجهول القائل، غير منسوب، ويُروى: بدت وغدت، والمعنى واحد، فهملت العينُ أي: فاضت دموعاً في همّالة، والبيتُ في **شرح ابن عقيل**،458/1، **ومغني اللبيب** ص828.

والتقديرُ: علفتُها تبْناً، وسقيْتُها ماءً، فماءٌ منصوبةٌ بتقدير فعل هوَ: سقيْتُها.[1] وقالوا: " الحمدُ لله أهلَ الحمد"بإضمار أمدَحُ[2]، وفي التزيل: ﴿وامرأته حمّالةَ الحطب﴾[3] بإضمار أذمُّ، وتُعرَبُ (حمّالة) مفعولاً به لفعل محذوف تقديره : أذمّ، كذلكَ نُصبَت (أخرى) بتقدير: وعدَكم أخرى. فالآيةُ السابقةُ أغنت عن تكرار الفعل (وعدَكم) إذ قالَ تعالى : ﴿**وعدَكُمُ اللهُ مغانمَ كثيرةً تَأْخذونَها فعجّلَ لكم هذه وكفَّ أيدي الناس عنكم، ولتكون آيةً للمؤمنين، ويَهْديكُمْ صراطاً مُسْتَقيماً**﴾[4] فقد أغنى الفعل (وعدكم) في هذه الآية عن تكراره في الآية التي تليها؛ لدلالة المعنى عليه، ووجودُ دليل لفظيّ يدلُّ على المحذوف يُغْني عن ذكره[5]؛ لذا كانَ رأيُ الأنباري ورأيُ العكبري في المسألة صحيحَيْن.

ما يحتملُ الظرفَ، والبدلَ:

قولُهُ تعالى: ﴿**يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ**﴾6.

الخلافُ في توجيه لفظة (يوم) فقد جوّزَ الأنباري والعكبري فيها الرفعَ والنصبَ، والرفعُ عندَ الأنباري من وجهين، أحدهما: أن يكونَ مرفوعاً على البدل من يوم الدين المرفوع7، في قوله تعالى: " وما أدراكَ ما يومُ الدين"8، والثاني:أن يكونَ مرفوعاً على أنهُ خبرُ مبتدأ محذوف، تقديرُهُ: هوَ يومُ لا تملكُ، أمّا النصبُ، فعلى البدل من (يوم الدين) الأوّل[9]، في قوله تعالى:﴿ **يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ**﴾[10] كما يجوزُ أن تكونَ الفتحةُ في (يوم) فتحةَ بناء لا فتحةَ إعراب، ويكون (يوم) رفعاً على البدل من يوم الدين المرفوع[11].

---

1 يُنظر: ابن عقيل، بهاء الدين: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**،458/1.

2 يُنظر: الأنصاري، ابن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص828.

3 المسد: الآية (4)

4 الفتح: الآية (20)

5 يُظر: الأنصاري، ابن هشام، **مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، 786.

6 الانفطار: الآية (19).

7 يُنظر: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**،498/2.

8 الانفطار: الآية (17)

9 يُنظر : الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**،498/2

10 الانفطار: الآية (15).

11 انظر:: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**،498/2

والرّفعُ عندَ العكبريّ على معنى : هوَ يومُ ، فتكونُ خبراً لمبتدأ محذوف، والنصبُ من وجهين، الأول: بتقدير (أعني)، فتعربُ (يوم) مفعولاً به لفعل محذوف تقديره أعني، والثاني: أنها نصبٌ بتقدير: يُجازَوْنَ يومَ، فتكون ظرفَ زمان منصوب.1

وذهبَ الأخفشُ في نقاشه للمسألة أنّ (يوم) نصبٌ على الظرفية الزمانية منصوبٌ وعلامةُ نصبه الفتحةٌ، وهو ذاتُ الوجه الذي ذهبَ إليه العكبري بعده.2

وأجازَ الفراءُ قراءةَ النصب في (يوم) على أنها ظرفٌ، كما أجازَ الرفعَ مستحسناً رأيَ الكسائي، إذ إنَّ العربَ تؤثرُ الرّفعَ إذا أضافوا اليومَ إلى يفعَل، وتفعَل، وأَفعل، ونفعل؛ أي: إلى المضارع، فيقولونَ: هذا يومُ نفعلُ ذلكَ، وتفعلُ ذاك، أما إذا أضافوا (يوم) إلى (فعلت)؛ أي: إلى الماضي أو إلى إذ، فيؤثرونَ النصبَ3، ومثالُ ذلكَ قولُ الشاعر،[الطويل]:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصّبا وَقُلْتُ ألمّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازعُ4

والرفعُ عندَ الزجاج من وجهين، الأول : على أنّ اليومَ صفةٌ لقوله : "يومُ الدين"، والثاني: بإضمار هو، فيكونُ المعنى: هوَ يومُ لا تملكُ لنفس شيئاً؛ أي: خبرًا لمبتدأ محذوفٍ تقديره هو، أمّا النصبُ فجائزٌ عنده على معنى ما ذكر، أي: أنّه صفة ليوم، وقصدَ بالنصبِ البناء على الفتح 5، وعند تأمل هذه الأوجه نلاحظ أن رفع (يوم) على أنها صفةٌ وجهٌ لم يأت على ذكره الأنباريّ أو العكبريّ، أما الرفعُ على إضمار هوَ، فهوَ وجهٌ لا خلافَ فيه بينهما.

أما النحاسُ، فقد أخذَ بقراءةَ أبي عمرو، وعبد الله بن أبي إسحق، وعبد الرحمن الأعرج بالرفع، وذلكَ من وجهين؛ الأوّل: بتقدير: هوَ يومُ، فتكون خبراً لمبتدأ محذوف، والثاني: أن

---

1 يُنظر: العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 454/2.

2 يُنظر: الأخفش، سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**، 734/2.

3 قصدَ الفرّاءُ بمصطلح النّصب في هذا الموضع البناء على الفتح، يُنظر:الفراء ، أبو زكريا: **معاني القرآن**،245/3، والطبريّ: **تفسير الطبريّ**، 241/11، والقرطبي: **الجامع لأحكام القرآن**، 380/6، وابن الناظم: **شرح ألفيّة ابن مالك**، 281، والزبيديّ، عبد اللّطيف بن أبي بكر: **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، دار دجلة، عمّان،2012م، ص73.

4 البيت للنابغة الذبياني في ديوانه:32،والشاهدُ فيه قوله (على حين) حيثُ يجوز في حين الإعراب وهو الأصل، والبناء لأنّه أُضيفَ إلى مبنيّ، وهو الفعل الماضي عاتبَ. يُنظر أيضا: **شرح شواهد المغني**،816/2.

5 يُنظر: الزجاج، أبو إسحق: **معاني القرآن وإعرابه**، 296/5.

تكونَ بدلاً مما قبله، أي من قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ**﴾[1]، كما أنَ النحاسَ أجازَ النصبَ على الظرف: الدينُ يومَ لا تملكُ2.

وقالَ القيسيّ: " من فتحَ يوماً جعله في موضع رفع على البدل من (يوم) الذي قبله، أو في موضع نصب على الظرف، أو على البدل من (يوم الدين) الأول. وهوَ إذا فتحته مبنيٌّ عند الكوفيين لإضافته إلى الفعل (تملكُ)، ومُعربٌ عند البصريين؛ نصبٌ على البدل من (يوم الدين) الأوّل ويجوزُ نصبه على الظرف للجزاء ، وهو (الدين) وإنَّما لم يكن مبنيّاً عندَ البصريينَ؛ لأنّه أُضيفَ إلى مُعرب، وإنّما أضيفَ إلى معرَب، وإنّما يُبنى إذا أُضيف إلى مبنيّ مثل (يومئذ)"3.

ومعنى ما جاءَ به القيسي: أنَّ (يوما) إذا فُتحت تكونُ مبنيّةً في موضع رفع على البدل، أو نصب على الظرف، أو على البدل من يوم الدين الأوّل، وهذا رأيُ الكوفيين؛ لأنّ الظرفَ عندَهم يُبنى إذا أُضيفَ إلى الفعل، أمّا إذا كانَ (يوم) معرباً كما عندَ البصريين فيكون نصبُهُ على البدل من (يوم الدين الأوّل) أو على أنّه ظرفٌ، وعدمُ البناء عندَ البصريينَ يرجعُ لإضافته إلى معرب، وإنّما لا يُبنى عندَهم إلا إذا أُضيفَ إلى مبنيّ مثل:(يومئذ).

ورفعُ (يوم) عندَ الزمخشري على البدل من (يوم الدين)، أو على إضمار هوَ، فتكون خبراً لمبتدأ محذوف، أمّا نصبُها فبإضمار اذكر، أو بإضمار يدانونَ؛ لأنَّ الدينَ يدلُّ عليه، كما أجاز أن يفتح لإضافته إلى غير متمكن(معرب)، ويكون في محلّ رفع بدل من (يوم الدين) الذي قبله.4

واستحسنَ الأندلسي رأيَ الزمخشري حينَ جعلَ الرفعَ على البدل مما قبلَه،كما أجازَ أن يكونَ رفعُهُ بإضمار هو، وناقش رأيَ الكوفيينَ في (يوم)، فالفتحُ عندَ البصريينَ حركةُ إعراب، و(يوم) نصبٌ على الظرف، وعندَ الكوفيينَ حركةُ بناء، وهوَ في موضع رفع خبر لمحذوف تقديره: الجزاءُ يومَ لا تملكُ، أو في موضع نصب على الظرف؛ أي: يدانونَ يوم لا تملك، أو

---

1 الانفطار: الآية (17)

2 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**،19/5.

3القيسي، مكي بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن**،468/2.

4 يُنظر: الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجه التأويل**، 520/3.

على أنّهُ مفعولٌ به؛ أي: اذكرْ يومَ لا تملك[1]. ورأيُ الأندلسي في توجيه لفظة (يوم) مشتملٌ على ما ذكرَهُ الأنباري والعكبري من أوجه، دونَ مخالفة رأي أحدهما، أو ترجيحه على رأي الآخر.

و(يوم) عندَ الحلبي رفعٌ على أنّهُ خبرُ مبتدأ مُضمر، أي: هوَ يومُ، وذلكَ بناءً على قراءة ابن كثير، وأبي عمرو بالرفع، أو بدلٌ ممّا قبلَه، أي: من(يوم الدين) كما ذكرَ الزّمخشري، وهما الرأيان نفسهما اللذان أجازهما الأنباري في الرفع، أمّا قراءةُ (يوم) بالفتح ففيها خلافٌ يعود إلى كون هذه الفتحة للبناء أو الإعراب ، فإن كانت للإعراب تكون (يوم) منصوبةً بإضمار أعني؛ أو بـــ (يُجازَوْنَ) أي:أنّها مفعولٌ به لفعل محذوف، أو ظرفٌ ، وهذا ما ذهبَ إليه العكبري، وإن كانت للبناء تكون (يوم) خبراً لمبتدأ مضمر ، لكنّه بُنيَ لإضافته للفعل، وإن كانَ مُعرباً[2]، لقوله تعالى: " هذا يومَ ينفعُ " فالحلبي يذكرُ آراءَ مَن سبقَهُ في توجيه (يوم)، وينقلُ رأيَ الكوفيين والبصريينَ في بناء الظرف أو إعرابه دونَ مقارنة الآراء أو ترجيح رأي على آخر.

وقد اختلفَت آراءُ المحدثينَ في المسألة أيضاً، لكنَّ أحداً منهم لم يردَّ رأياً من هذه الآراء، وإنّما تعددت آراؤهم تبعاً لقراءة من قرأَ بالرّفع أو النصب، فكانَ الهمداني ممّن وافقوا العالمين فيما ذهبَا إليه من أوجه، حيثُ ذكرَ في رفع (يوم) وجهين، الأوّل: على البدل من (يوم الدين) وهوَ موافقٌ لرأي الأنباري، والثاني: أنّهُ خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديرُه: هوَ، أي: هوَ يومَ لا تملكُ، وهوَ رأيٌ مُتَّفَقٌ عليه عندهما، وذَكرَ في النصب أوجهاً،أحدهما: النصبُ على البدل من يوم الدين الأوّل، وهوَ قولُهُ : " يصلونَها يومَ الدين"[3]، والثاني: أنْ يكونَ ظرفاً لمحذوف، أي: يُدانونَ في ذلكَ اليوم يدلُّ عليه الدّين، والثالث: أن يكونَ منصوباً بإضمار: اذكرْ، أو أعني، فيكون مفعولاً به[4]، فرأيُ الهمداني الأوّلُ في النصب كرأي الأنباري، والرأيان الثاني والثالثُ كرأي العكبري.

أمّا الدرويشُ فذكرَ ما ذكرَه الهمذاني مستحسناً رأيَ العكبري حينَ أعربَ (يوم) مفعولاً لمحذوف تقديره: أعني، أو ظرفاً متعلّقاً بمحذوف، تقديرُهُ: يُجازَوْن، كما جعلَ الرّفعَ من وجهين: على البدل من (يوم الدين) أو خبر لمبتدأ محذوف تقديرُهُ : هوَ[5]، فالأوّلُ رأيُ الأنباري، والثاني:

---

1 يُنظر: الأندلسي، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 447/8.

2 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين : **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 489/6.

3 الانفطار: الآية (15)

4 يُنظر: الهمداني، حسين أبو العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 637/4.

5 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 404/10.

اتفقَ على جوازه الأنباريّ والعكبريّ، وذكرَ الحنفي الأوجه نفسها، جامعاً بينَ ما ذكرَهُ الأنباريُّ والعكبري من آراء، ومثله البيضاوي1. واقتصرَ صالحٌ، والطنطاوي، وصافي، وأبو مزيزق، فقد اقتصروا على ذكر النصب، فـَ(يومٌ) نصبٌ على أنّها ظرفٌ متعلّقٌ بفعل مقدّر تقديره: اذكرْ عندَ أبي مزيزق والطنطاوي، ومفعولٌ به لفعل محذوف تقديرُهُ: أَعني أو ظرفٌ لفعل محذوف تقديره: يُجازون عندَ صافي، وصالح.2

وهذه الآراءُ ذاتُها التي أجازَها العكبريّ في النصب، وكما اقتصرَ هؤلاء على جواز النصب، اقتصرَ الإيجي على جواز الرّفع فقط، على أنَّ (يوم) بدلٌ من (يوم الدّين)، أو خبرٌ لمبتدأ مضمر تقديرُه هوَ، ويُلاحظُ أنَّهما ذاتُ الوجهين اللذين أَجازهما الأنباري في الرَّفع.3

والراجحُ في النصب النصبُ على البدل، كما عندَ الأنباريّ، لا على حذف فعل تقديره أعني، كما ذهبَ العكبريّ، فقد ذكرَ السيوطي عن سيبويه أنَّ ما يُنصب على الاختصاص بتقدير: أعني يكونُ معرّفا بأل، أو بإضافة، فالأكثر: بنو، ومعشر، وأهل، وآل، والعربُ تنصبُ في الاختصاص هذه الأربعة ، ولا ينصبونَ غيرها، ومنها قولهم: نحنُ بني ضبّةَ أصحاب الحمل،4 وقولهم: نحنُ بنات طارق نمشي على النمارق[5] ، وفي الحديث: "نحنُ معاشرَ الأنبياء لا نورّث"[6].

أمّا رفعُ (يوم) فلا خطأ في أن يكونَ على الابتداء، أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، فليس هناكَ ما يردّ أيّاً من الرأيين، ولم يتعارضا مع قواعد النحو واللّغةِ.

---

1 يُنظر: الحنفي، أبو السعود: **تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، 391/6، والبيضاوي، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**، 534/8.

2 يُنظر: صافي، محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 222/13. و الطنطاوي، محمد سعيد: **معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم**،796. وصالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**،371/12. وأبو مزيزق، أحمد عبد السلام: **إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن**،284/12.

3 يُنظر: الإيجي، محمد بن عبد االرحمن: **جامع البيان في تفسير القرآن**، 457/4.

4 يُنظر: السيوطي، جلال الدين: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 171/1.

5 البيت من الرجز، لهند بنت عتبة أمّ معاوية بن أبي سفيان، وقيل لهند بنت طارق بن بياضة الإياديّة، تمثّلت به أمّ معاوية من بعد في وقعة أحد. الطارق: النجم، وشبّهت أباها به؛ لعلوّه وشرفه. يُنظر: السيوطي، جلال الدين: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، 171/1، والأنصاريّ، ابن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، 507.

6 يُنظر: البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: **صحيح البخاري**، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله، دار الفكر،1991م، 28/5، والسيوطي، جلال الدين: **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، دار الفكر، بيروت، د.ت ، 442/2.

ما يحتملُ البدلَ، والنعتَ:

قولُهُ تعالى:﴿**الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى**﴾[1].

الخلافُ في توجيهِ (الذين)، فهيَ عندَ الأنباريِّ في موضعِ نصبِ بدلٍ من (الذين أحسَنوا)[2] في قولِهِ تعالى: ﴿**وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى**﴾[3]، وعندَ العكبريِّ في موضعِ نصبِ نعتٍ لـِ (**الَّذِينَ أَحْسَنُوا**) أو في موضعِ رفعٍ على تقدير: (هم)؛ أي: في موضعِ رفعِ خبرٍ لمبتدأ محذوفٍ تقديرُهُ: هُمْ[4].

وإذا عُدنا للنحاسِ[5]، نجده صاحبَ الرأيِ الذي ذهبَ إليهِ الأنباريُّ، كما نجدُ الرأيَ نفسهُ عندَ القيسيِّ[6]، ممّا يعني أنّ الأنباريّ في نقاشهِ للمسألةِ كانَ قد توقّفَ على رأيِ هذينِ العالينِ، وأخذَ بهِ، وقد تبعَ الأنباريَّ أكثرُ المحدثينَ الذين ناقشوا المسألةَ، ووافقوا رأيهَ ففي مقارنةٍ بينَ رأيِ الأنباريّ، ورأيِ العكبريّ، نجدُ أنّ من وافقَ الأوّلَ في رأيه أكثرُ من أولئك الذينَ اتبعوا العكبريّ الذي ذكرّ أنّ (الذين) في موضعِ نصبِ نعتٍ أو رفعِ خبرٍ لمبتدأ محذوف.

ويتبيّنُ من تقصّي الآراء أنّ رأيَ الأنباريِّ الذي أخذهُ عن النّحاسِ، وهوَ جعلُ (الذين) في موضعِ نصبٍ على البدلِ من (**الَّذِينَ أَحْسَنُوا**) أظهرُ من رأيي العُكبري، فلم أجدْ فيما رجعتُ إليهِ من آراء أهلِ العربيّة من سبقَ العُكبريّ إلى جعل (الذينَ) في موضعِ نصب نعتٍ لـِ من (**الَّذِينَ أَحْسَنُوا**) أو الذي نجدُ فيه أنَّ النحاسَ والقيسيَّ قد سبقا الأنباريَّ إلى جعلِ

---

1 النجم: الآية (32)

2 يُنظر: الأنباريّ، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 399/2.

3 النجم: الآية: (31)

4 يُنظر: العكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 384/2.

5 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 185/4.

6 يُنظر: القيسي، مكيّ بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن**، 332/2.

(الذينَ) في موضعِ نصبِ بدلٍ من من **(الَّذِينَ أَحْسَنُوا)** وقد وافقه على رأيهِ الحلبيّ[1]، والدرويشُ[2]، والهمـــذانيُّ[3]،والرازي[4]، وغيرهم[5].

ويبدو أنَّ هذه المسألةَ من المسائل التي لم تحظَ بالكثيرِ من التوجيهِ والنقاش ممن سبقَ العُكبريَّ من أهلِ العربيّةِ ، لكنَّ آراء من تبع تكشفُ عمَن وافقه في رأيٍ من رأييهِ أو كلاهما، فجعلُ (الذينَ) في موضعِ نصبِ على أنّها نعتٌ لـِ (الَّذِينَ أَحْسَنُوا) نجدهُ عندَ الحلبيِّ[6]، والدرويشِ[7]، والحنفيِّ[8]، والجملِ[9]، والدرّةِ[10]، والأهدليِّ[11]، أمّا الرأيُ الثاني – أنّها فـــــي موضعِ رفعِ خبرِ مبتدأ محذوفٍ تقديرُهُ هو– فقد ذهبَ إليـــهِ الحلبيُّ[12] أيضًا، وذكرهُ الدرويشُ[13]، والحنفيُّ[14]؛ لذا كانتِ الآراءُ التي جاءت متوافقةً مع رأيِ الأنباريِّ، حينَ عدَّ (الذينَ) في موضعِ نصبٍ من (الَّذينَ) في الآيةِ السابقةِ أكثرَ من تلكَ التي وافقت العُكبريّ في جعلِ (الَّذينَ) نعتًا من (الذينَ) الأولى، أو خبرًا لمحذوفٍ تقديـــرُهُ : هُوَ.

وإذا اقتصرت آراءُ الأنباريِّ والعُكبريِّ في توجيهِ المسألةِ على ثلاثةِ أوجه، فقد أضافَ الحلبيُّ وجهًا آخرَ إلى آرائهما، فتحصّلَ في توجيهِ (الَّذينَ) أربعةُ أوجه، هي:

---

1 يُنظر: الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 211/6

2 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرءن الكريم وبيانه**، 362/9.

3 يُنظر: الهمدانيّ، حسين أبو العزّ: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 385/4.

4 يُنظر:الرازي، محمد فخر الدين: **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، 7/19

5 يُنظر: الجاوي، محمد بن عمر: **مِراحُ لبيد لكشف معنى القرآن المجيد**، 466/2، والدرّة، محمد علي طه: **تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه**، 336/9، و الأهدليّ، أحمد ميقري: **البُرهان في إعراب القرآن**،290/6، و الكرباسي، محمد جعفر: **إعراب القرآن**،644/7.

6 يُنظر: الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 211/6.

7 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرءن الكريم وبيانه**، 362/9.

8 يُنظر: الحنفيّ، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**، 20/8.

9 يُنظر: الجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**، 232/4.

10 يُنظر: الدرّة، محمد علي طه: **تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه**، 336/9.

11 يُنظر:الأهدليّ، أحمد ميقري: **البُرهان في إعراب القرآن**، 290/6.

12 يُنظر: الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 211/6

13 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرءن الكريم وبيانه**، 362/9.

14 يُنظر: الحنفيّ، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**، 20/8.

1 . أنّها في موضعِ نصبٍ؛ لأنّها بدلٌ من **(الَّذِينَ أَحْسَنُوا)** في قوله تعالى: ﴿**وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى**﴾[1].

2. أنّها في موضعِ نَصبٍ، فهي نعتٌ من **(الَّذِينَ أَحْسَنُوا)** في الآيةِ نفسِها.

3. أنّها في موضعِ رفعٍ على أنّها خبرٌ لمبتدأ مضمر، تقديرُه: هُمُ الَّذينَ.

4. أنّها في محلِّ نَصبِ مفعولٍ بهِ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: أعني الذينَ، وهوَ الرأيُ الذي أضافَهُ الحلبيُّ[2].

والظاهرُ من هذهِ الأوجهِ أن تكونَ (الذينَ) في موضعِ نصبٍ، بدلًا من "الذينَ أحسنوا"، وهوَ الوجهُ الذي أخذهُ الأنباريُّ عن النحاسِ، فهوَ أكثرُ الأوجهِ التي ذهبَ إليها المفسّرون. ولعلَّ سببَ الاختلافِ بينَ الأنباريّ والعكبريّ عائدٌ إلى الاختلافِ في تعيين صلة الموصول في قولهِ تعالى: " الذين أحْسَنوا" و" الذينَ يَجْتَنِبونَ كبائرَ الإثمِ" ،ممّا أدّى إلى اختلافهما في توجيه الموقعِ الإعرابيّ؛ فالمُلاحظُ أنّ صلة الأوّلِ ماضٍ (أحْسَنوا)، وصلة الثاني مستقبل (يَجْتَنِبون)، لذا بيّنَ المفسّرونَ أنَّ سببَ هذا الاختلاف في الصلةِ؛ للإشعارِ بأنّ تركَ المعصيةِ سواء كانت بارتكابِ المحرّمات، أو بتركِ الواجباتِ ينبغي أن يستمرَّ عليهِ المؤمن ويجعل اجتنابَها دَأبًا له وعادة حتى يستحقَّ المثوبة الحُسنى، فإنّ من اجتنبها مرّة وانهمكَ عليها في باقي زمانهِ لا يستحقّها بخلافِ الحسنات المقطوع بها، فإنَّ من أتى بها ولو مرّةً يُؤجرْ عليها.[3] وقد ذكرَ بعضُهم في توجيههِ لهذهِ المسألةِ أنَّ هذا الوجهَ؛ أي: النصب على البدل من "الذين" أظهرُ من جعلها في موضعِ نعتٍ لها[4].

---

1 النجم: الآية(31)

2 يُنظر: الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 211/6.

3 يُنظر: الحنفي، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**، 20/8، والرازي، محمد فخر الدين: **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، 7/19.

4 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**،362/9، والحنفي، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**، 20/8، والرازي، محمد فخر الدين: **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، 7/19، والرازي، محمد فخر الدين: **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، 7/19.

ولا أجدُ ضيرًا في أن تكونَ (الذينَ) في موضع نصب بفعل، بتقدير: أعني، كما ذكرَ الحلبيّ[1]، والجملُ[2]، والدُّرَّةُ[3]،ولا نجدُ ما يُضعفُ صحّتهُ، فالنصبُ بـِ (أعني) يتطلّبُ وجودَ ضمير متكلّم للفعل المقدّر، أي: أعني أنا، كما أنّ (الذينَ) اسمٌ دالٌّ على معرفة، وتوافر هذين الشرطين [4]، لا بدّ منه في النصبِ على الاختصاصِ، وقد تحقّقا في الآيةِ.

1 يُنظر: الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 211/6.

2 يُنظر: الجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**، 232/4.

3 يُنظر: الدرّة، محمد علي طه: **تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه**، 336/9.

4 يُنظر: الأنصاريّ، ابن هشام: **شرحُ شذورِ الذهبِ في معرفةِ كلامِ العربِ**، ص216.

الفَصْلُ الثّالِثُ

المَجْرورات

يناقشُ هذا الفصلُ من الدراسةِ المسائلَ الخلافيّةَ بينَ الأنباريِّ والعُكبريّ في بابِ المجروراتِ، وما يتّصلُ بالمجروراتِ، كاختلافهما في توجيهِ متعلّق بعضِ أحرفِ الجرِّ، وهوَ فصلٌ يناقشُ بعض المسائل الخلافيّة البارزة في المجرورات بين مدرستيّ الكوفةِ، والبصرة. وفيما يلي بيانٌ بِها.

المَجرورات:

قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[1].

كانَ الخلافُ بين الأنباريّ والعكبريّ في توجيه الاسمِ الموصولِ (مَنْ)، فبينما أجازَ فيه الأنباريُّ الرفعَ والنصبَ، أجازَ العكبريُّ الرفعَ والنصبَ والجرَّ، ولا خلافَ بينهما فيما يتعلّقُ بالرفعِ، فهيَ في موضعِ رفعٍ بالعطفِ على لفظِ الجلالةِ (الله) عندَ العالِمَيْنِ[2]، أمّا النصبُ فعندَ الأنباريِّ بالحملِ في العطفِ على المعنى؛ أي: يكفيك الله ومن معك[3]، وعندَ العكبريِّ بفعلٍ محذوفٍ دلَّ عليهِ الكلامُ، تقديره: ويكفي من اتّبعكَ، أمّا الجرُّ، فواردٌ عندَ العكبريّ وحدَه، إذ أجازَ أن تكونَ (مَنْ) في موضعِ جرٍّ بالعطفِ على الكافِ في حسبك[4].

وكانَ الفراءُ قد أجازَ في المسألةِ الرفعَ والنصبَ، فالرفعُ بالعطفِ على لفظِ الجلالةِ الله، والنصب بالعطفِ على تأويلِ الكافِ، بمعنى: يكفيكَ ويكفي مَنْ اتّبعكَ من المؤمنين[5]، وهما الوجهانِ اللذانِ استحسنهما الأنباريُّ، وأخذَ بهما، وقد أنشدَ الفراءُ شاهدًا على جوازِ النصبِ، وهوَ قولُ الشاعرِ: [الطويل]

إذا كانتِ الهيجاءُ وانشقتِ العصا فحسبُكَ والضّحاكَ سيفُ مُهنّدُ[6]

---

1 الأنفال :الآية64.

2 يُنظر: الأنباريّ، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 391./1 و العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 484/1.

3 يُنظر: الأنباريّ، أبو البركات: **البيانفي غريب إعراب القرآن**، 391./1

4 يُنظر: العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 484/1.

5 يُنظر: الفراء، يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، 417/1–418.

6 نُسب في **ذيلِ الأمالي** إلى جرير140، ولم أجده في ديوانه، وبلا نسبة عند البغدادي في **خزانة الأدب**، 518/7، وابن يعيش في **شرح المفصل**، 51/2، والأنصاري في **مُغنياللبيب عن كتب الأعاريب**، 563/2، والأشمونيّ في **شرحه علىحاشية الصبان**،224/1، وابن يعيش في شرح المفصل،51/2**وابن منظور في لسان العرب** ، 2، 395(هَيَجَ) و 312/1 (حسب).

فـ (الضحاكَ) في البيتِ منصوبة بالعطفِ على تأويلِ الكافِ، ومعنى تأويلِ الكافِ أنَّ الكافَ في معنى المفعولِ به؛ أي: يكفيكَ، وليسَ على لفظِ الكافِ؛ لأنَّ لفظها جرٌّ بالإضافةِ، وهيَ نفسُ ما جاءت في الآيةِ الكريمةِ، فـ (مَن) عطفٌ بالحملِ على معنى الكافِ، وليسَ على لفظِها.

وتوقّفَ الزجاجُ على هذهِ المسألةِ، وذهبَ إلى ما ذهبَ إليهِ الفراءُ تماماً، إذ ذكرَ في توجيهِ (من) النصبَ بالعطفِ على تأويلِ الكاف، والرفعَ بالعطفِ على لفظِ الجلالةِ[1]، ومثله النحاسُ، حيثُ ذكرَ هذينِ الوجهينِ، وأنشدَ بيتَ جريرٍ الذي أنشدهُ الفراءُ مثالًا على جوازِ النصبِ في الآيـــةِ.[2]

وتابعَ القيسيُّ النقاشَ في المسألةِ، وأجازَ في (مَن) أن تكونَ في موضعِ نصبٍ بالعطفِ على معنى الكافِ في (حَسبُك)؛ لأنّها في المعنى: (حَسْبُكَ اللهُ) أي: يكفيكَ الله، فعطفُ (من) على المعنى، كما أجازَ أن تكونَ في موضعِ رفعٍ بالعطفِ على اسمِ الله.[3] وهذان هما الرأيان أنفسهما اللذانِ سبقَ إليهما الفرّاءُ في الرفعِ والنصبِ، وكانَ قد أخذهما عن شيخه الكسائيّ واستحسنهما[4]، ونجد أنّ أهلَ العربيةِ توقفوا على هذه الآراءِ ، وأخذَ أكثرهم بها، كالزجاج والنحاسِ والقيسيّ – كما تقدّم– وقد تبعهم الأنباريُّ والعكبريُّ وأخذا بها أيضا، فذهبا إلى جعلِ (من) في موضعِ رفعٍ بالعطفِ على لفظِ الجلالةِ؛ أي: حسبُكَ اللهُ ومن اتّبعكَ، ووافقهما الأندلسيُّ[5]، والحلبيُّ[6]، والدرويش[7]، والطنطاوي[8]، وصافي[9]، والهمذانيّ[10]، والحنفيّ[11] وياقوت[12]، فقد أجمع هؤلاءِ على جواز الرفعِ بالعطفِ على لفظِ الجلالةِ، ولم يكن بينَ الأنباريّ والعكبريِّ خلافٌ في الرفعِ.

---

1 يُنظر: الزجاج، أبو إسحق: **معاني القرآن وإعرابه**، 423/2.

2 يُنظر : النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 103/2.

3 يُنظر: القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب: **مُشْكِل إعراب القرآن**، 531/1–352. يُنظر أيضا: الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل**، 167/2.

4 يُنظر: الفراء،يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، 417/1–418

5 يُنظر: الأندلسيّ، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 514/4.

6 يُنظر: الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 433/3.

7 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 38/4.

8 يُنظر: الطنطاوي، محمد: **معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم**، ص236.

9 يُنظر: صافي، محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، 223/5.

10 يُنظر: الهمدانيّ، حسين أبو العزّ: **الفريد في إعرابِ القرآن المجيد**، 435/2–436.

11 يُنظر: الحنفيّ، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**، 414/4.

12 يُنظر: ياقوت، محمود سليمان: **إعراب القرآن الكريم**، 352/7.

أمّا النصبُ فاختلفا فيه؛ فبينما ذهبَ الأنباريُّ كسابقيهِ إلى جعلِ (مَن) في موضعِ نصبٍ بالعطفِ على تأويل الكافِ لا على لفظِها، ذهبَ العكبريُّ إلى جعلها في موضعِ نصبٍ بفعلٍ محذوفٍ دلّ عليهِ الكلامُ، تقديرهُ : ويكفي من اتّبعكَ، ولم أجدْ من ذهبَ إلى هذا الرأيِ عند من وقفتُ على آرائهم سوى عنده، إلا أنَّ رأيَ الأنباريِّ في النصبِ قد سبقَ إليهِ أكثرُ أهلِ العربيّة، إذ أخذه عن الفرّاءِ ومن تبعه – كما تقدم– ووافقه الأندلسيّ[1]، والحلبيّ[2]، والرازيّ[3]، والشيخليّ[4]، وياقوت[5].

وفي الوقتِ الذي لم يجزِ فيهِ الأنباريُّ سوى الرفع والنصب، أجازَ العكبريُّ الجرَّ أيضًا، وذلكَ بالعطفِ على الكافِ في حسبك، وكانَ الزمخشريُّ قد منعَ الجرَّ قائلًا:"... ولا تجرُّ لأنَّ عطفَ الظاهر المجرور على المكنيِّ ممتنع..."[6] فلا يجوزُ أن نعطفَ (مَن) على الضميرِ الكاف في حسبكَ من دون إعادةِ الجارِّ، وهذا رأيُ البصريين، أما الكوفيون فيجيزونه، فيقولون: " مررتُ بكَ وزيدٍ، ويدعمونَ رأيهم بقوله تعالى: ﴿**وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**﴾[7]، فالمسجدُ الحرامُ معطوفٌ على الهاءِ في بهِ، ومثله قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ**﴾[8]، فَـ (مَن) في موضعِ خفضٍ بالعطفِ على الضميرِ المجرورِ في (لكم) وهذا دليلٌ على جوازِ العطفِ على الضمير المخفوض عندَ الكوفيين[9]، ومثالُه قول الشاعر: [البسيط]

فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجونا وَتَشْتِمُنا فاذهَبْ فَما بِكَ والأيّامِ مِنْ عَجَبِ[10]

---

1 يُنظر: الأندلسيّ، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 514/4.

2 يُنظر: الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 433/3.

3 يُنظر: الرازيّ، محمد فخر الدين: **تفسير الفخر الرازيّ المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، 198/8.

4 يُنظر: الشيخليّ، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعرابا وتفسيرا بإيجاز**، 4/ 87–88.

5 يُنظر: ياقوت، محمود سليمان: **إعراب القرآن المجيد**، 435/2–436.

6 الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل**، 167/2.

7 البقرة: الآية (217).

8 الحِجر: الآية (20)

9 يُنظر: الأنباريّ، أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلافِ بينَ النحويين : البصريين والكوفيين**، 464/2.

10البيت من شواهد سيبويه في **الكتاب**،392/1، وابن يعيش في **المفصّل**399، والمبرّد في **الكامل**، 39/2، وابن جنّي في **اللُّمَع في العربيّة** ص185، والبغدادي في **الخزانة**، 338/2، والسيوطي في **همع الهوامع**، 139/2. ولم ينسبه أحد هؤلاء إلى قائل معيّن، بل قالَ عنه البغداديّ: " والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يُعرف لها قائل" **الخزانة**، 338/2: ومعنى البيت: أنَّ هجاءكَ الناس وشتمهم لمن عجائب الدهر وقد كقرت هذه الأعمال منك حتى صارت لا يُتعجب منها.

فالأيّام معطوفة بالواو على الضمير المتصل المجرور محلًّا بالباءِ في قوله "بك" من غير أن يعيدَ مع المعطوفِ العاملَ في المعطوف عليه[1]، ومنه قول الآخرِ: [الوافر]

أكُرُّ عَلى الكَتيبَةِ لا أُبالي أَفيها كانَ حَتْفي أَمْ سِواها[2]

فعطفَ (سواها) بحرفِ العطفِ (أم) على الضميرِ في "فيها" والتقدير: أمْ في سواها[3]. وهذه الأدلّة من الشعرِ اتخذها الكوفيون لدعم رأيهم حينَ أجازوا العطفَ على الضميرِ المخفوضِ من دون إعادةِ الخافضِ، والواضحُ أنَّ العكبريَّ أخذَ برأيهم، فأجازَ أن تكونَ (مَن) في محلِّ جرٍّ بالعطفِ على الكافِ في (حسبك)، بعكسِ الأنباريِّ الذي أخذَ برأيِ البصريينَ، وتوقفَ على رأيِ الزمخشريّ –الذي منع الجرّ أيضًا–، فلم يُجز في المسألة سوى الرفعِ والنصبِ، وهذا ما ذهبَ إليهِ الأكثريّةُ، وبيّنَ الحلبيُّ في نقاشهِ للمسألةِ أنَّ (مَن) في محلِّ نصبٍ بالعطفِ على الكافِ؛ لأنّها مفعول لاسم الفعل، لا مجرور، ولعلّه ذهبَ إلى هذا الرأيِ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ لا يُضافُ[4]، وإنّما يُضافُ معنى إن كانَ للماضي[5].

وإذا كانَ للأنباريِّ والعكبريِّ أربعةُ أوجهٍ في توجيهِ (مَنْ) فقد كانَ لأهلِ العربيّةِ آراء أخرى في توجيهها، فقد أجازَ الزمخشريُّ أن تكونَ (مَنْ) في محلِّ نصبٍ على المعيّةِ، فتكون الواو في قولِهِ : " ومَنْ اتّبعكَ" واوَ المعيّةِ، كأن تقولَ: حَسْبُكَ وزَيْدًا درهم".[6]

وبعد هذا النقاشِ، يكونُ قد تحصّلَ في توجيهِ (مَن) خمسة أوجهٍ، أوّلها: الرأيُ الذي اتفق عليه الأنباريّ والعكبريُّ في حالةِ الرفعِ، إذ عدّا (مَنْ) في موضعِ رفعٍ بالعطفِ على لفظِ الجلالةِ، والثاني: النصب بالعطفِ على المحلِّ؛ أي: بالحملِ على معنى الكافِ لا على لفظِها، وهوَ رأيُ الأنباريِّ الذي ذكره أكثرُ المفسّرينَ كما تقدّم، وثالثُ هذهِ الأوجهِ: رأيُ العكبريِّ الذي

---

1 يُنظر: الأنباريّ، أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلافِ بينَ النحويين : البصريين والكوفيين**، 464/2.

2 البيت للعباس بن مرداس في خزانة الأدب، 438/2؛ وشرح **ديوان الحماسة للمرزوقي** ص158؛ وبلا نسبة في **الإنصاف**، 296/1.

3 يُنظر: الأنباريّ، أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلافِ بينَ النحويين : البصريين والكوفيين**، 464/2.

4 يُنظر: الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 434/3

5 يُنظر: الأستراباذي، رضيّ الدين: **شرح كافية ابن الحاجب**، 485/3.

6 يُنظر: الزمخشريّ، محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل**، 167/2.

جعلَ (مَن) في موضعِ نصبٍ بفعلٍ محذوفٍ، دلَّ عليهِ المعنى، تقديره: ويكفي من اتبعكَ، والرابع: أن يكونَ موضعُ (مَن) الجرّ بالعطفِ على الكافِ في حسبك، وهوَ رأيُ العكبريّ أيضًا؛ إذ أخذَ بآراءِ الكوفيينَ، وآخرُ هذهِ الأوجهِ ما أضافَهُ الزمخشريُّ إلى آراءِ الأنباريِّ والعُكبريِّ، حيثُ أجازَ أن تكونَ (مَنْ) في محلِّ نصبٍ على المعيّةِ؛ إذ عدَّ الواوَ في قولِهِ : (وَمَنْ) واوَ المعيّةِ.

والراجحُ من هذهِ الأوجهِ الخمسةِ ثلاثةٌ، أوّلها: ما لم يختلف عليهِ العالمان، وهوَ أن تكونَ (مَنْ) في موضعِ رفعٍ بالعطفِ على لفظِ الجلالةِ (الله) في قوله: "**حَسْبُكَ اللَّهُ**"، فلم يَثبُت ما ينفي صحّةَ هذا الوجهِ، وإليهِ ذهبَ أكثرهم كما تقدّم.

والثاني: رأيُ الأنباريِّ الذي أخذهُ عن الفرّاءِ وهوَ جعلُ (مَن) في موضعِ نصبٍ بالعطفِ على معنى الكافِ، فقد أجازَ النحويونَ العطفَ على المحلِّ مراعاةً للمعنى[1]، ومثالُهُ قولُ الشاعرِ[الوافر]:

وَبَيْنا نَحْنُ نَنْظُرُهُ أَتانا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنادَ راعٍ[2]

فقولُهُ : (زِنادَ) منصوبٌ حملًا على موضعِ (وَفضَةٍ)؛ لأنَّ معناهُ: يعلِّقُ وَفضَةً وزنادَ راعٍ، ولم يعطف على لفظِ (وَفْضةٍ) المجرورةِ بالإضافةِ؛ لأنَّ معناها معنى االمفعول بهِ، وهذا نفسُ الرأيِ الذي ذهبَ إليهِ الأنباريُّ في توجيهِ (مَن) إذ عطفَ على المعنى لا على اللفظِ، فالكافُ في المعنى نصبٌ، وباللّفظِ جرٌّ بالإضافةِ.

والثالثُ: رأيُ الكوفيينَ الذينَ أجازوا عطفَ الاسمِ الظاهرِ على الضميرِ، إذ أخذَ العُكبريُّ برأيهم، وجعلَ (مَن) في موضعِ جرٍّ بالعطفِ على الكافِ في (حسبُكَ)، وقد عزّزَ الكوفيّونَ رأيهم بأمثلةٍ

---

1 يُنظر: الحلوانيّ، محمد خير: **الواضحُ في النّحوِ والصرفِ**، ص405–406

2 البيتُ لرجل من قيس عيلان عندَ سيبويه في **الكتاب**، 171/1، وبلا نسبةٍ عندَ السيوطي في **الأشباهِ والنظائر**،36/3، **وهمع الهوامع**، 211/1، وشرح شواهد المغني، 798/2، والبغدادي في **خزانة الأدب**، 74/7، وابن يعيش في **شرح المفصّل**، 97/4وابن فارس، أبو الحُسين في: **الصاحبيّفي فقهاللغة**، مؤسسة بدران، بيروت، 1964، ص147، وابن جنّي في **سرّ صناعة الإعرابِ**، 23/1.

من القرآن والشعر– تقدَمُ ذِكرُها– ، واحتجّوا بها، ويذكرُ الأنباريُّ في الإنصافِ أنَّ ابنَ مالكٍ رجّح في هذهِ المسألةِ مذهبَ الكوفيينَ على مذهبِ البصريين، فأجازَ ما أجازوهُ[1].

أمّا النصبُ على المعيّةِ، أو بتقديرِ فعلٍ، فلم أجدْ ما يدعمُ هذينِ الرأيينِ كما هوَ الحالُ مع الأوجهِ الأخرى.

قولُهُ تعالى: ﴿**الَّذِينَ آَمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ، لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآَخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾.[2]

كانَ خلافُ الأنباريِّ والعكبريِّ في توجيهِ لفظة (الذين) فأجازَ الأنباريّ أن تكونَ في محلِّ رفعٍ ونصبٍ ، وأجازَ العكبريُّ الرفعَ والنصبَ والجرَّ، فالرفعُ على الابتداءِ عندَ العالمين، ولا خلافَ فيه، أمّا النصبُ والجرُّ ففيهما خلافٌ، فالنصبُ عندَ الأنباريِّ من ثلاثةِ أوجه، الأوّل:على أنّها وصفٌ لاسمِ إنَّ، والثاني: أنّها بدلٌ منه في قوله تعالى:﴿**أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾[3]، والثالث: أنّها مفعولٌ بهِ لفعل مضمر، تقديره (أعني).أمّا عندَ العكبريِّ فبتقديرِ (أعني) لا غيرَ، واقتصرَ العكبريُّ على جوازِ الجرِّ، فأجازَ أن يكونَ الاسمُ الموصولُ (الذين) في موضعِ جرٍّ بدلًا من الهاءِ والميمِ في (عَليهم)[4] في قولِهِ تعالى: ﴿**أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾[5]، وقد استوجبَ الخلافُ في النصبِ والجرِّ البحثَ عن هذه الأوجهِ في غيرِ مرجع للنظرِ فيها ومعرفةِ الأقربِ منها إلى الصوابِ.

وعندَ عرضِ المسألةِ عمّن ناقشها من أهلِ العربيّةِ، نجدُ أنَّ جعلَ (الذينَ) في موضعِ نصب بدلٍ، أو نعتٍ لاسمِ إنَّ (أولياء) هوَ رأيُ الفرّاءِ، إذ قالَ في توجيهِ الذينَ :" ... والنصب في كلّ ذلكَ جائزٌ على الإتباعِ للاسمِ الأوّل وعلى تكرير إنَّ..."[6] وذلكَ بعد أن ذكرَ أمثلة مشابهةً كقوله

---

1 يُنظر: الأنباريّ، أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلافِ بينَ النحويين: البصريين والكوفيين**، 462/2.

2 يونس: الآيتان (64،63)

3 يونس: الآية: 62.

4 يُنظر: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 416/1. والعُكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**،522/1.

5 يونس: الآية: 62.

6 الفراء، يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، 470/1. والتكرير مصطلحٌ كوفيّ قصد به الفرّاء البدل، فهو يسمّي البدلَ تكريرًا. يُنظر: الجبالي، حمدي محمود: في مصطلح النحو الكوفيّ تصنيفًا، واختلافًا، واستعمالًا، ص74

تعالى : ﴿**إِنَّ ذلِكَ لَحَقٌّ تخاصمُ أهلِ النّارِ**﴾[1]، وقوله تعالى :﴿**قُلْ إنَّ رَبّي يَقْذِفُ بالحَقِّ عَلّامُ الغُيوبِ**﴾[2]، فقوله: (تخاصم) يجوزُ أن تكونَ بدلًا من ذلكَ أو نعتًا لها، وقوله: (علّام) يجوز أن تكونَ بدلًا من (ربّي) أو نعتا لها، وكذلكَ (الذين) في الآيةِ الكريمةِ، وهذا يبيّنُ أنَّ الأنباريَّ قد توقّفَ على رأيِ الفرّاءِ وأخذَ بهِ، ولم يكن جعلُ (الذينَ) في موضعِ نصبٍ على الإتباعِ رأيَ الفرّاءِ فحسب، بل ذهبَ إليهِ النّحاسُ أيضًا، إذ أجازَ أن تكونَ (الذينَ) في موضعِ نصبٍ على البدلِ من اسمِ "إنَّ"[3]، وذكرَ الزمخشريُّ النصبَ على وصفِ الأولياءِ أيضًا[4]، ومثله القيسيّ الذي أجازَ في (الذين) أن تكونَ في موضعِ نصبٍ على البدلِ من اسمِ إنَّ، أو على النعتِ على الموضعِ[5]، واستحسنَ الأندلسيُّ رأيَ الزمخشريِّ، إذ أجازَ أن تكونَ (الذين) في موضعِ نصبِ صفةٍ لأولياء، كما أجازَ أن تكونَ في موضعِ نصبٍ على البدلِ منها أيضًا[6]، وذكـــــرَ الحلبيُّ [7]هذين الوجهينِ، وهما الوجهانِ اللذانِ أخذهما الأنباريُّ عن أهلِ العربيّةِ في جعلِ (الذين) في موضع النصب، ووافقه من المحدثين: الشيخليّ [8]الذي أجازَ الوجهين معًا، أمّا الرازيّ[9]، والحنفيّ[10]، والطبرسيّ[11]، والدرويش[12]، وياقوت[13]، ، وعبد الحميد[14]، فقد وافقوه على جعلِ (الذين) في موضعِ صفةٍ لاسمِ إنّ؛ أي : لأولياء، ولم يذكروا الإتباعَ على البدلِ.

وإذا توقفنا على رأيِ العكبريّ الذي عدَّ (الذينَ) في موضعِ نصبٍ بفعلٍ مقدّر تقديرهُ: أعني، نكتشفُ أنَّ النحاسَ صاحبُ هذا الرأيِ، إذ أجازَ في توجيهِ (الذينَ) أن تكونَ في موضعِ نصبٍ

---

1 ص: الآية: (64)

2 سبأ: الآية:(48)

3 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 152/2.

4 يُنظر: الزمخشريّ، محمود بن عمر: **الكشّافُ عن حقائق التنزيلِ وعُيونِ الأقاويلِ في وُجوهِ التأويلِ**، 506/3.

5 يُنظر: القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن**، 386/2.

6 يُنظر: الأندلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 175/5.

7 يُنظر: الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتابِ المكنون**، 49/4.

8 يُنظر: الشيخليّ، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجازِ إعرابًا وتفسيرًا بإيجاز**، 379/4.

9 يُنظر: الرازيّ، محمّد فخر الدين: **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، 133/9.

10 يُنظر: الحنفي، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي**، 588/4، والحنفيّ، أبو السعود: **تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتابِ الكريمِ**، 255/3.

11 يُنظر: الطبرسيّ، أبو عليّ الفضل بن الحسن: **مَجْمع البيان في تفسير القرآن**، 119/1.

12 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعرابُ القرآنِ الكريمِ وبيانه**، 270/4.

13 يُنظر: ياقوت، محمود سليمان: **إعرابُ القرآن الكريم**، 295/8.

14 يُنظر: عبد الحميد، علي عبد المنعم: **نور اليقين معجم وسيط في إعرابِ القرآنِ الكريمِ**، ص414.

على البدلِ من أولياء، أو بتقديرِ (أعني)[1]وقد ذكرَه القيسيُّ[2]؛ أي: النصب بتقدير (أعني)، فأخذ العكبريُّ بهذا الرأيِ، ولم أجده عند من وقفت على آرائهم من المحدثين إلّا عند ياقوت[3]؛ لذا نجدُ أنَّ عددَ الذينَ وافقوا الأنباريّ، أو سبقوه إلى الوجهينِ اللذينِ أجازهما أكثر من هؤلاءِ الذينَ جاءَ رأيُهم متوافقًا مع رأيِ العكبريّ، في توجيههما للفظةِ (الذينَ) في حالةِ النصبِ.

أمّا أن تكونَ (الذينَ) في موضعِ جرٍّ بدلًا من الهاءِ والميمِ في (عليهم)- كما ذهبَ العُكبريُّ- فلم أجدْهُ إلا عندَ الحلبيِّ4، وقد أخذه عن العُكبريّ. وإبدالُ الاسمِ الظاهرِ من الضميرِ المتصلِ جائزٌ في العربيّةِ5، ومثالُهُ قولُ عَديِّ بن زيدٍ: [الوافر]

ذَريني إنَّ أَمرَكِ لَنْ يُطاعَا وَ ما أَلْفَيتِني حِلْمي مُضاعًا[6]

فقولُهُ (حلمي) بدلٌ من ياءِ المتكلّم المتصلة بالفعلِ (ألفى).

وأضافَ أهلُ العربيّةِ إلى الأوجهِ التي أجازها الأنباريُّ والعُكبريُّ وجهينِ آخرينِ، الأوّلُ: أن تكونَ الذينَ في موضعِ رفعٍ خبرًا لمبتدأ مُضمرٍ، أي: هم الذينَ آمنوا، أضافهُ الأندلسيُّ[7]،وذكرهُ الحلبيُّ[8]، والحنفيُّ[9]، وياقوت[10]، والوجهُ الثاني: أن تكونَ (الذينَ) في محلِّ رفعٍ خبرًا ثانيًا لـِ (إنَّ) في قوله تعالى: ﴿**أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِم وَلَا هُمْ يَحْزَنونَ**﴾[11].

---

1 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعرابُ القرآن**، 152/2.

2 يُنظر: القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن**، 386/2.

3 يُنظر: ياقوت، محمود سليمان: **إعرابُ القرآن الكريم**، 295/8.

4 يُنظر: الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتابِ المكنون**، 49/4.

5 يُنظر: الحَلوانيّ، محمد خير: الواضح في النحو والصرف قسم النحو، ص390.

6 البيت لعَديّ بن زيد عند البغداديّ في **خزانة الأدب**، 191/5، والسيرافي في **شرح أبيات سيبويه**،123/1 وبلا نسبة عندَ الأنصاريّ في **شرح شذور الذهب**، ص443، وابن يعيش في **شرح المفصّل**، 65/3، والسيوطي في **همع الهوامع**، 127/2،

7 يُنظر: الأندلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 175/5.

8 يُنظر: الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتابِ المكنون**، 49/4.

9 يُنظر: الحنفي، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي**، 588/4

10 يُنظر: ياقوت، محمود سليمان: **إعرابُ القرآن الكريم**، 295/8.

11 يونس: الآية (62)

وبإضافةِ هذينِ الوجهينِ، يصبحُ عددُ الأوجهِ التي احتملتها لفظةُ (الذينَ) ستة أوجه، الأوّل: الرفعُ على الابتداءِ، ولا خلافَ فيهِ بينَ العالمينِ، والثاني: النصبُ على الوصفِ لاسمِ إنَّ (أولياء) أو البدلِ منه، وهوَ رأيُ الأنباريّ، والثالثُ: النصبُ بفعلٍ محذوفٍ تقديره أعني، والرابعُ الجرُّ على البدلِ من الهاءِ والميمِ في (عليهم) وهوَ من آراءِ العُكبريِّ، والخامسُ: أضافَهُ الأندلسيُّ، وهوَ الرفعُ على إضمارِ مبتدأ؛ أي: هم الذينَ آمنوا، والسادس: الرفعُ على أنَّ (الذين) خبرٌ ثانٍ لــ (أنَّ) في الآيةِ السابقةِ.

والراجحُ من هذهِ الآراءِ الستةِ ثلاثةُ أوجهٍ متساويةِ الأرجحيّةِ، أحدها: النصبُ على أنَّ (الذين) صفةٌ لاسمِ (إنَّ) (أولياء) أو بدلٌ منها، والثاني: الرفعُ على الابتداء، والثالثُ: الرفعُ على أنَّها خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ؛ أي: هم الذينَ.

أمّا الوجهُ الذي جاءَ بهِ العُكبريُّ، وهوَ الجرُّ بدلًا من الهاءِ والميمِ في (عليهم)، فلم يرجحه المفسّرون ممّن توقفوا على هذهِ الآيةِ رغمَ جوازهِ.

قولُه تعالى:﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾[1].

الخلافُ في توجيهِ (مَن)، وهيَ اسمٌ موصولٌ المقصودُ به الصيدُ والبهائمُ، فإنّها مخلوقةٌ لمنافعنا[2]، وهيَ عندَ الأنباريِّ في موضعِ نصبٍ أو رفعٍ، أمّا العكبريُّ فأجازَ في موضعها النصبَ والجرَّ. فالنصبُ عندَ الأنباريِّ بالعطفِ على معايشَ؛ أي: جعلنا لكم فيها المعايشَ والعبيدَ، أو عطف على موضع (لكم) فموضعه نصبٌ بـــ (جعلنا) و(مَنْ) عطفٌ على موضعه، أمّا الرفعُ فعلى الابتداء، ويكونُ خبرُهُ محذوفًا[3]، وعندَ العكبريِّ في موضعِ نصبٍ بـــ (جعلنا)، أو جرّ بتقديرِ حرفِ جرٍّ؛ أي: لكم ولمن لستم[4]، وهذا يجوزُ عندَ الكوفيين، إذ يعطفون على المضمر المجرور دونَ إعادةِ الجارِّ[5].

والخلافُ في توجيهِ هذهِ اللفظةِ يستوجبُ الوقوفَ على آراءِ أهلِ العربيّةِ في الحالاتِ الإعرابيّة الثلاثةِ: النصبِ والرفعِ والجرِّ؛ لأنَّ للأنباريّ والعكبريّ آراء مختلفة في كل حالة

---

1 الحِجر: الآية (20)

2 يُنظَر: ، قطب، سيّد: **في ظلال القرآن**، دار الشروق، القاهرة، 1972م، 2132/4.

3 يُنظر: الانباريّ، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**،66/2.

4 يُنظَر: العكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 48/2.

5 يُنظر: الأنباريّ، أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، 463/2.

منها، فالنصبُ بالعطفِ على معايشَ أخذه الأنباريُّ عن الفراءِ، وهذا لا يعني أنَّ الفراءَ اقتصرَ على هذا الوجهِ في توجيهِ المسألةِ، وإنّما أجازَ الجرَّ أيضًا بتقدير: لَكُم ولِمن لستُم[1]، فاختارَ الأنباريُّ رأيَ الفرّاءِ في النصبِ وأخذَ بهِ، واختارَ العُكبريُّ الجرَّ مؤيّدا الفراءَ وما أجازَهُ الكوفيونَ، وكانَ الزجاجُ قد استحسنَ رأيَ الفرّاءِ في النصبِ، فذكرَ أنَّ (مَنْ) في محلِّ نصبٍ بالعطفِ على (مَعايشَ) ، أو مفعولٌ لفعلٍ مقدر تقديره: وجَعلنا، ولم يذكرِ الزجاجُ غيرَ النَّصبِ[2]، أمّا النحاسُ فأخذَ عن الفرّاءِ النصبَ بالعطفِ على (معايش)، والجرَّ بتقديرِ حرفِ جرّ[3]، ولعلَّ وقوفَ الأنباريِّ والعُكبريِّ على آراء نحاةِ الكوفةِ كالفرّاءِ والنحاسِ وغيرِهما أدّى إلى خِلافِهما في جوازِ الجرِّ أو عدمهِ، فاختارَ الأنباريُّ رأيَ البصريين الذينَ يمنعونَ عطفَ الضميرِ الظاهرِ على المكنيِّ[4] المخفوضِ، وتحيّزَ العُكبريُّ لرأيِ الكوفيينَ الذينَ يجيزونَهُ.

أمّا خلافُ الأنباريِّ والعكبريّ في جوازِ نصبِ (مَن) فمن بابِ تعدّدِ الأوجهِ الإعرابيّةِ التي احتملتها هذه اللفظةُ، فلم ينفِ أحدٌ من الذينَ توقفتُ على آرائِهم صحّةَ أيٍّ من الأوجهِ التي ذكرهما الأنباريُّ والعكبريُّ في النصبِ، بل انقسموا إلى فريقين، الأوّل: من جعلَ النصبَ بالعطفِ على (مَعايش) أو موضع (لكم)، فالأوّلُ أخذهُ الأنباريُّ عنِ الفرّاءِ، وقد ذكرهُ الزجاجُ و النّحاسُ – كما تقدّم–، وتبعهم الزمخشريُّ[5]، وذكَره الأندلسيُّ[6]، والحلبيُّ[7]، والتبريزيُّ[8]، والطبرسيُّ[9]، وغيرُهم ممن وافقوا رأيَ الأنباريِّ، وأجمعوا على أنَّ (مَنْ) نصبٌ بالعطفِ على (مَعايشَ)[10].

---

1 يُنظر: الفراء، يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، 86/2.

2 يُنظر: الزجاج، أبو إسحق: **معاني القرآن وإعرابه**، 177/3.

3 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 238/2.

4 مصطلح كوفيّ، يُقصد به الضمير. يُنظر: الجبالي، حمدي محمود: **في مصطلح النحو الكوفي تصنيفًا**، واختلافًا، واستعمالًا، ص22.

5 يُنظر: الزمخشريّ، محمود بن عمر: **الكشّاف عن حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 389/2.

6 يُنظر: الأندلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط** ،450/5–451.

7 يُنظر: الحلبيّ، شهاب الدين: الدرّ **المصون في علوم الكتاب المكنون**، 293/4.

8 يُنظر: التبريزيّ، أبو زكريّا يحيى بن عليّ بن محمد بن الحسن:**الملخص في إعراب القرآن**، تحقيق: يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، 2004، ص116–117.

9 يُنظر: الطبرسيّ، الفضل بن الحسن: **مجمع البيان في تفسير القرآن**، 332/2.

10 يُنظر: ياقوت، محمود سليمان: **إعراب القرآن الكريم**، 154/10–155، والرازي، محمد فخر الدين: **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، 176/10. و الكَرْباسي، محمد جعفر:**إعراب القرآن**، 237/4. والدرّة، محمد علي طه: **تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه**، 94/5، والأهدليّ، أحمد ميقريّ: **البرهان في إعرابِ آيات القرآن**، 360/4–361، والإبراهيم، محمد الطيّب: **إعراب القرآن الكريم**، ص263.

والرأيُ الثاني – العطفُ على موضعِ لَكُم– أخذهُ الأنباريُّ عن الزجاجِ[1]، وذكرهُ القيسيّ[2]، واستحسنه الأندلسيُّ[3]، ووافقهم الحلبيُّ[4]، والرازيّ[5]، والأهدليّ[6]، والدرّة[7]، والمعنى: وجعلنا لكم فيها معايشَ ، ولمن لستم له برازقين، وبيّنَ القيسيُّ أنَّ معنى : وجعلنا لكم في الأرضِ معايشَ: أنعشناكم وقويناكم ومن لستم له برازقين، فكانت (مَن) عطفًا على موضع لكم[8].

والفريقُ الثاني اختارَ أن يكونَ نصبُ (مَنْ) بفعلٍ مُقدّرٍ؛ أي: جعلنا لكم فيها معايشَ، وجعلنا لكم من لستم له برازقين، ويُعدُّ الزجاجُ صاحبَ هذا الرأيِ[9]، وإليهِ ذهبَ القيسيُّ[10] أيضًا، واستحسنه الأندلسيُّ مشيرا إلى قولِ الزجاجِ: " وقالَ الزجاج "من" منصوب بفعل محذوف تقديره: وأعشنا من لستم أي أمما غيركم؛ لأنَّ المعنى أعشناكم"[11] وذكرَ الحلبيُّ عدة أوجه في نصبِ (مَن) كانَ هذا الوجهُ أوّلها، حيثُ قال: " يجوزُ في (مَن) خمسة أوجه: أحدها–وهو قول الزجاج–: أنّه منصوب بفعل مقدر، تقديره: وأعشنا من لستم له برازقين، كالعبيد والدوابِ والوحوشِ"[12]، وقد أخذَ بهِ غيرُهم منَ المُحدثين[13].

والباحثُ في آراءِ أهلِ العربيّة بشأنِ هذه المسالةِ، يجدُ أنّهم لم يضيفوا وجهًا آخر في توجيهِ (مَنْ) إضافةً إلى ما ذكره الأنباريُّ والعُكبريُّ، لذلك بقي عددُ الأوجهِ التي احتملتها لفظةُ (مَن) أربعة أوجهٍ، هي :

---

1 يُنظر: الزجاج، أبو إسحق: **معاني القرآن وإعرابه**، 177/3.

2 يُنظر: القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن**، 605/2.

3 يُنظر: الأندلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط** ،450/5–451.

4 يُنظر:الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 293/4.

5 يُنظر:الرازي، محمد فخر الدين: **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، 176/10

6 يُنظر:الأهدليّ، أحمد ميقريّ: **البرهان في إعرابِ آيات القرآن**، 360/4–361.

7 يُنظر:الدرّة، محمد علي طه: **تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه**، 94/5.

8 يُنظر:القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن**، 605/2.

9 يُنظر: الزجاج، أبو إسحق: **معاني القرآن وإعرابه**، 177/3.

10 يُنظر: القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن**، 605/2.

11 الأندلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 450/5–451.

12 الحلبيّ، ابو حيّان: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 4/ 293.

13 يُنظر: ياقوت، محمود سُليمان: **إعرابُ القرآن الكريم**،154/10–155، والأهدليّ، أحمد ميقريّ: **البرهان في إعرابِ آيات القرآن**، 360/4–361،والدرّة، محمد علي طه: **تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه**، 94/5.

أوّلاً: أن يكونَ موضعُها الرفعَ على الابتداءِ والخبر محذوف؛ أي: ومَن لستُم له برازقين جعلنا له فيها معايشَ، وهوَ رأيُ الأنباريُّ، وذكرَهُ الأهدليُّ[1]، والدرّةُ[2].

ثانيًا: النصب بالعطفِ على (معايشَ) أو على موضعِ (لكُم) وهوَ رأيٌ أخذَ بهِ الأنباريُّ، وإليهِ ذهبَ أكثرُهم.

ثالثًا: النصبُ بـِ (جعلنا) وهوَ الرأيُ الذي أخذهُ العُكبريُّ عن الزجاجِ، ووافقه عليهِ بعضُ المتأخرين كما تقدّم.

رابعًا: الجرُّ بتقديرِ حرفِ الجرّ، أي: لَكُمْ ولِمَن لَستُم، وهوَ رأيُ العُكبريِّ، إذ وافقَ مذهبَ الكوفيينَ الذينَ يجيزونَ عطفَ الظاهرِ على المُضمرِ المجرورِ من غيرِ إعادةِ الجارِّ.

ولعلَّ النصبَ بالعطفِ على (مَعايشَ)، أو على موضعِ (لَكُم)، أظهرُ هذهِ الأوجهِ؛ فالنصبُ بالعطفِ على (مَعايشَ) أجمعَ على صحّتهِ أكثرُ الذينَ توقّفتُ على آرائهم، وكذلكَ العطفُ على موضعِ (لَكُم)؛ فإليهِ ذهبَ الذينَ سبقوا الأنباريَّ والعكبريَّ، كالفرّاءِ، والزجاجِ، والنّحاسِ، والزّمخشريِّ، وأخذَ بهِ أكثرُ المحدثينَ؛ فالعطفُ على الموضعِ أو المحلِّ أسلوبٌ تعبيريٌّ يُراعي المعنى، ويُجيزُ العطفَ على المحلِّ[3]، فالضمير في قولهِ : (لَكُمْ) محلُّه النصبُ بـِ (جعلنا) من حيثُ المعنى، لكنّهُ من حيثُ اللّفظِ جرٌّ باللامِ، ومنهُ قولُ الشاعرِ: [الوافر]

مُعاوِيَ إنّنا بَشَرٌ فَأسجِحْ فَلَسْنا بالجِبالِ ولا الحَديدا[4]

فعطفَ قولَه (الحديدا) بالنصبِ على خبرِ ليسَ المجرور في قولِه: "لسنا بالجبالِ"[5]، فهوَ عطفٌ على الموضعِ؛ لأنَّ الجبالَ مجرورةٌ لفظًا بالباءِ، ومحلُّها النصبُ.

---

1 يُنظر :الأهدليّ، أحمد ميقريّ: **البرهان في إعرابِ آيات القرآن**، 4/360–361.

2 يُنظر :الدرّة، محمد علي طه: **تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه**، 5/94.

3 يُنظر: الحلوانيّ، محمد خير: **الواضح في النّحوِ قسم النّحو**، ص404.

4 البيت لعُقبة الأسديّ، عند سيبويه في **الكتاب**، والأنباريّ، أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف**،1/332، والبغداديّ،عبد القادر: **خزانة الأدب**، 2/260، وابن جنّيّ، أبو الفتح، **سرّ صناعة الإعراب**، وبلا نسبة عند السيوطي، جلال الدين:**الأشباه والنظائر**،4/313، والأنصاريّ، ابن هشام: **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**، ص298.

5 يُنظر: الأنباريّ، أبو البركات: **الإنصافُ في مسائل الخلاف بينَ النحويين: البصريين، والكوفيين**، 1/332، و الأنصاريّ، ابنُ هشام: **شرحُ قطرِ الندى وبلّ الصدى**، ص298.

وإذا كانَ العطفُ على (معايشَ)، أو على موضعِ (لَكُم)، هوَ الأظهر من الأوجهِ الأربعةِ التي ذهبَ إليها العالمانِ بحكم كثرةِ من ذهبوا إليهِ، فإنّي لا أجدُ ضَيْرًا في جعلِ (مَن) في موضعِ نصبٍ بفعلٍ مقدّر، فقد سبقَ إليهِ الزجاجُ، واستحسنه القيسيُّ، وأخذَ بهِ بعضُ المُحدثينَ.

وإذا ما توقفنا على رأيِ العُكبريّ الذي أجازَ أن تكونَ (مَنْ) في موضعِ جرٍّ بتقديرِ حرفِ جرٍّ؛ أي: لكُم ولِمَن لَسْتُم، فلا بدَّ من العودةِ إلى أصلِ الخلافِ في هذهِ المسألةِ بينَ الكوفيينَ والبصريين، إذ ذهبَ الكوفيّونَ إلى أنّه يجوزُ عطفُ الظاهرِ على الضميرِ المجرورِ، نحو: مررتُ بكَ وزيدٍ، فزيد عندهم مجرورٌ بتقديرِ الباءِ، أمّا البصريّونَ فلا يُجيزونَهُ إذِ الأفصحُ إعادةُ الجارِّ سواءً كانَ حرفًا أو مُضافًا[1]، فالحرفُ كقولهِ تعالى: ﴿**فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا**﴾[2]، والمُضافُ نحوَ: ﴿**قَالُواْ نَعْبُدُ إِلهَكَ وَإِلهَ آبَائِكَ**﴾[3].

وبعدَ الوُقوفِ على هذا الخِلافِ نجدُ العُكبريَّ آخذاً برأيِ الكوفيينَ الذين دعموا رأيَهمُ بالأمثلةِ، كقولِ الشاعرِ: [الوافر]

أَكُرُّ عَلى الكَتيبَةِ لا أُبالي أَفيها كانَ حَتْفي أَمْ سِواها[4]

فعطفَ (سواها) بِـــ (أم) على الضميرِ في (فيها) دونَ إعادة الجارِّ،والتقديرُ: أمْ في سواها.

ومثله قولُ الآخرِ: : [الطويل]

تُعَلَّقُ في مِثْلِ السّواري سُيوفُنا وما بينَها والكَعبِ غُوطٌ نَفانِفُ[5]

---

1 يُنظر: الأنباريّ، أبو البركات: **الإنصافُ في مسائل الخلاف بينَ النحويين: البصريين، والكوفيين**،2/463–464.
يُنظر أيضاً: الحلوانيّ، محمد خير الحلوانيّ: **الواضح في النّحوِ قسم النّحو**، ص402.

2 فُصِّلَت: الآية (11)

3 البقرة: الآية (133)

4 البيت للعباس بن مرداس في خزانة الأدب، 438/2؛ وشرح **ديوان الحماسة للمرزوقي** ص158؛ وبلا نسبة في **الإنصاف**، 296/1.

5 البيتُ من شواهد ابن يعيش في **شرح المفصّل**، ص400، وبلا نسبة عندَ الأنباريّ في **الإنصافِ**، 465/2، ونسبَه البغداديُّ في **خزانةِ الأدبِ** لمسكين الدراميّ،164/4والسّاري: جمع سارية وهي الأسطوانة أو العمود، وشبه أنفسهم بالسّواري لطولِ أجسامهم، والطول مما تفتخر به العربُ، والغُوط بضمِّ الغين : جمع غائط وهو المطمئن من الأرض، ونفانف: جمعُ نَفْنَفْ، وهو الهواء بين الشيئين، وغوط نفانف أي: واسعة؛ أي: بينَ السيفِ والكعبِ مسافة دلالة على طولهم.

فالكعبُ خفضٌ بالعطفِ على الضميرِ المخفوضِ في بينِها؛ أي: وما بينَها وبينَ الكعبِ غُوطٌ نفانفُ.

ولا يرى الأنباريُّ حُجّةً للكوفيينَ فيما ذهبوا إليهِ وما احتجّوا بهِ من القرآنِ والشعرِ؛ لأنَّ الجارَّ والمجرورَ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ، فالضميرُ إذا كانَ مجرورًا اتصل بالجارِّ، ولم ينفصلْ عنه، لذا يذكر ردّ البصريينَ على الكوفيينَ في كتابه (الإنصافِ) ويبيّن أنَّ (مَن) نصبٌ بالعطفِ على معايشَ؛ أي: جعلنا لكم فيها المعايشَ والعبيدَ[1]، وهوَ نفسُ الذي ذكره في كتابهِ (البيان)[2].

وإذا كانت هذه حُجةُ الأنباريّ، فإنَّ ما أورده الكوفيون من الأمثلةِ يدعمُ رأيَهم أيضًا؛ لذا يكونُ جرُّ (مَنْ) بالعطفِ على الضميرِ المجرورِ في (لَكم) من الأوجهِ المُحتملةِ في توجيهها.

وأمّا أن تكونَ (مَنْ) في موضعِ رفعٍ على الابتداءِ، فهوَ أضعفُ الأوجه الأربعةِ؛ إذ لم أجد ما يدعمُ هذا الرأيَ كما هوَ الحالُ معَ الأوجهِ الثلاثةِ الأُخرى، كما أنَّ المعنى مترابط، فجاءت الواو قبلَ (مَن) لتربط أجزاء المعنى، فهي حرفُ عطفٍ لا استئنافٍ، كما أنَّ الله سبحانه وتعالى يتحدّث عم أمر واحد، ولم ينتقل لموضوعٍ آخرَ بعد، فجاءت الواو عاطفةً بينَ (معايش) وبين (من).

ما يتّصلُ بالمجرورات:

ممّا يتّصلُ بالمجروراتِ اختلافُ الأنباريِّ، والعُكبريِّ في متعلّقِ بعضِ أحرفِ الجرِّ. مِن ذلكَ اختلافهما في متعلّق (في الآخرة) من قوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ**﴾[3].

فشبهُ الجملة عندَ الأنباريّ متعلّقةٌ بعامل مُقدّر، تقديره: وإنّه صالحٌ في الآخرة لمنَ الصالحين، ولا يجوزُ أن تكون (في) متعلّقةً بالصالحين عندَه؛ لأنّه يؤدي إلى تقديم معمول الصلة على

---

1 يُنظر:الأنباريّ، أبو البركات: **الإنصافُ في مسائل الخلاف بينَ النحويين: البصريين، والكوفيين**،472/2.

2 يُنظر: الانباريّ، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**،66/2.

3 البقرة : الآية (130)

الموصول[1]. أمّا العكبريُّ، فجعلَ قولَه تعالى: :(في الآخرَة) متعلّقاً بالصالحين؛ أي: وإنّه من الصالحين في الآخرة، مبيّنًا أنّ الألفَ واللامَ على هذا للتعريف، لا بمعنى الذي؛ لأنّها لو جُعلَت بمعنى الذي لَقُدّمَت الصلةُ على الموصول[2].

وكانَ النحاسُ قد توقَّفَ على الآية ووضّحَ آراءَ أهل العربيّة فيها ، فقال: " ... كيف جاز تقديم في الآخرة وهو داخل في الصلة؟ فالجواب أنّه ليس التقدير وإنه لمن الصالحين في الآخرة، فتكون الصلة قد تقدمت، ولأهل العربيّة فيه ثلاثة أقوال: منها أن يكون المعنى وإنّه صالحٌ في الآخرة ثُمَّ حُذف، وقيل:" في الآخرة متعلّق بمصدر محذوف أي صلاحه في الآخرة، والقول الثالث إنَّ الصالحين ليس بمعنى الذين صلحوا، ولكنّه اسمٌ قائمٌ بنفسه كما يقال الرجل والغلام"[3]. ولم يناقش النحاس في حديثه كون الألف واللام اسمًا موصولًا، أوللتعريف كما فعل الأنباريُّ والعكبريُّ من بعده، لكنَّ رأيَه الأوّل يشبه ما جاء به الأنباريّ بعده.

وتابع القيسيّ نقاشَ المسألة فقال: " في متعلّقة بمضمر تقديره: وإنّه صالحٌ في الآخرة لمن الصالحين؛ ولا يحسن تعلّق "في" بالصالحين؛ لأنَّ فيه تقديم صلة على موصول [4]. فجاءَ رأيُ الأنباريّ والقيسيّ متوافقاً، إذ منعَ الأنباريُّ أن يتعلّقَ (في الآخرَة) بالصالحين؛ لئلا يتقدّمَ معمولُ الصلة على الموصول. وإلى هذا ذهبَ الأندلسيّ، فبيّنَ أنّ قوله (في الآخرَة) متعلقٌ بمحذوف يدلُّ عليه ما بعده؛ أي: وإنّه لصالحٌ في الآخرة[5]. كما يناقشُ الأندلسيُّ آراءَ المفسّرين في المسألة فيقول: "... وقالَ بعضُهم هو على إضمار أعني فهو للتبيين كـــ (لك) بعدَ سُقْيًا، وإنّما لم يتعلّق بالصالحين لأنّ اسمَ الفاعل في صلة الألف واللام، ولا يتقدّم معمولُ الوصف إذ ذاك، وكان بعض شيوخنا يُجَوّزُ ذلك إذا كان المعمولُ ظرفًا أو جارًا ومجرورًا؛ لأنّهما يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما، وجوّزوا أن تكون الألفُ واللامُ غير موصولة بل معرفة كهي في الرجل، وإن يتعلّق المجرور باسم الفاعل إذ ذاك، وقيل في الآخرة؛ أي: في عمل الآخرة فيكون على

---

1 ينظر: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 123/1.

2 ينظر: العكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 103/1.

3 النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 79/1.

4 يُنظر: القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن**، 72/1.

5 يُنظر: الأندلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 395/1.

حذف مضاف"[1].والمُلاحظُ أنَّ في الأوجه هذه اختلافًا عمّا جاءَ به الأنباريُّ والعكبريُّ، فلم يذكر أحدهما أن يكونَ الكلامُ على إضمار أعني، أو على حذف مضاف بمعنى: في عمل الآخرة، ولم أجد هذا الرأي فيما رجعت إليه من مصادر متأخّرة إلا عند الثعالبيّ، فقد ذكرَ أنَّ المعنى: إنّه في عمل الآخرة لمنَ الصالحين، فالكلامُ على حذف مضاف.[2]

وللحلبيّ في المسألة أربعةُ أوجه:

أحدها: أنّه متعلّق بالصالحين على أنَّ الألفَ واللامَ للتعريف، وليست موصولة، وهوَ رأيٌ موافقٌ لرأي العكبريّ، والثاني: أنّها متعلّقةٌ بمحذوف تقديره : أعني في الآخرة، نحو: لكَ بعد سُقيًا، وهوَ رأيُ الأندلسيّ، والثالثُ : أن يتعلّقَ بمحذوف أيضًا، لكن من جنس الملفوظ به؛ أي: وإنّهُ لصالحٌ في الآخرة لَمنَ الصالحين، والوجهُ الرابع: أن يتعلّقَ بقوله : (الصّالحينَ) وإن كانت (أل) موصولةً؛ لأنّهُ يُغتَفَرُ في الظروف وشبهها ما لا يغتفر في غيرها اتساعًا، والرأيُ الخامسُ: أن يتعلّقَ بـــ "اصطَفَيْناهُ"[3]، وهذا الوجهُ يقتضي أن يكونَ في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ مجازه : ولقد اصطفيناهُ في الدّنيا والآخرة.

والمتأمّلُ آراء الحلبيّ في المسألة، يجده يوافقُ رأيَ الأنباريّ والعكبريّ، فيجيزُ ما ذهبَ إليه كلاهما، مضيفًا إليها أوجهًا أخرى ذكرَها غيرُهُ، منها وجهٌ جديدٌ، وهو: أن يتعلّقَ قولُهُ: (في الآخرَة) بقوله: (اصطفيناه)، لكنَّ الأندلسيَّ كانَ قد ردَّ ذلكَ؛ لأنَّ هذا لا يجوزُ مثله في القرآن لنبوّ السمع عنه[4]، ولم تذكر المصادر الحديثة التي بحثت فيها هذا الرأيَ، فلم أجده عند أحدهم بعد الحلبيّ، فقد كانت آراؤهم موافقةً لمذهب الأنباريّ، إذ أجمعَ أكثرُهم على أنَّ الجار والمجرورَ (في الآخرَة) متعلّقان بمحذوف أو عامل مُقَدَر تقديرُهُ: وإنّه صالحٌ في الآخرة لمنَ الصالحين، فقد ذكره الحنفيُّ[5]، والدرويشُ[6]، وصالحٌ[7]، والشيخليّ[8]، ، أمّا ياقوت، فوافقَ العكبريَّ،

---

1 يُنظر: الأندلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 395/1.

2 يُنظر: الثعالبي، سيّدي عبد الرحمن: **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، 116/1.

3 يُنظر: الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 374/1.

4 يُنظَر: الأندلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 395/1.

5 يُنظر: الحنفيّ، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاويّ**، 310/2.

6 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 188/1.

7 يُنظر : صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، 166/1.

8 يُنظر: الشيخليّ، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعرابًا وتفسيرًا بإيجاز**، 295/1.

وذكرَ أنّ الجارَّ والمجرورَ متعلّقان باسم الفاعل (الصّالحينَ)[1]، ولعلَّ هذه الآراءَ التي وافقت الأنباريَّ تدعم رأيُه حينَ جعلَ شبه الجملةِ تتعلّقُ بمحذوف من جنسِ الملفوظِ به بتقديرِ: وإنّه صالحٌ في الآخرةِ من الصالحينَ، كما تدعمه قواعدُ العربيّة التي نصّت على أنَّ الأصلَ في المتعلّق بالمحذوفِ أنْ يُقَدّرَ قبلَ شبهِ الجملةِ التي تقيّده؛ لإنّه عاملُ فيها[2]، والعاملُ يتقدّمُ المعمولَ أصلًا[3]، وهذا ما فعلَه الأنباريُّ حينَ قدَّرَ المتعلّقَ المحذوفَ (صالحٌ) قبلَ شبهِ الجملةِ (في الآخرةِ) بعكسِ العكبريّ الذي جعلَ المتعلّقَ بشبهِ الجملةِ متأخّرًا عنها، فخرَجَ عن الأصلِ.

وفي قولُهُ تعالى:﴿**لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُو فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ** رَحِيمٌ﴾[4]، اختلفَ الأنباريُّ والعكبريُّ في توجيه متعلّق[5]" منْ نسائهم " فشبُه الجملة من الجارّ والمجرورٌ عندَ الأنباريّ متعلّقٌ بالظرفِ، والمتعلّق بالظرف محذوف هنا، والمعنى: أقسمت، كما تقول: لكَ منّي المعونة، ولكَ منّي النصرة؛ أي: تقديم المعونة، وتقديم النصرة، فالجار والمجرور (لك) متعلّق بِـــالمحذوف(تقديم) و(مِن) عندَ الأنباريّ ليست متعلّقة) بِـــ (يؤلون)؛ لأنه يُقال: آلى على امرأته، أي: أقسم عليها، وقولُ العامة : آلى من امرأته غلط، وكأنّهُ لما سمع قوله تعالى" للذين يُؤلونَ من نسائِهِمْ" ظنّ أنّ (مِنْ) تتعلق بيؤلون، فجوّزَ أن يُقال: آلى من امرأته وليسَ كذلك".[6] أمّا العكبريُّ، فجعلَ قولهُ تعالى " **مِنْ نِسَائِهِمْ**" متعلّقًا بـــ (يُؤلون)؛ لأنّهُ لا يجوزُ – عندَه – أنْ يُقالَ: آلى من امرأته، وعلى امرأته[7].

---

1 يُنظر: ياقوت، محمود سليمان: **إعراب القرآن الكريم**، 339/1.

2 يُنظر: قَباوة، فخر الدين: **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، ص300.

3 وقد يعرضُ ما يجيزُ تأخيرِ العاملِ على شبهِ الجملةِ نحو قوله تعالى: "عندَهُ عِلْمُ الساعةِ " الزخرف: 85، لإنَّ المحذوفَ هنا الخبرُ، والأصلُ في الخبرِ أن يكونَ بعدَ المبتدأ، فهذا يجوزُ تقديره قبلَ شبهِ الجملةِ أو بعدها. كما هناك مواضع يجب تأخيرُ تقديرِ المتعلّق فيها، نحو قوله عزّ وجلّ " إنّ في ذلكَ لَعِبْرَةً لأولي الأبْصارِ" النور:44؛ لأنَّ الحرفَ المشبهَ بالفعلِ لا يليه خبرُهُ أبدًا، فلا بدَّ من تقديرِ المتعلّق بعدَ الاسمِ المنصوبِ . يُنظر: قَباوة، فخر الدين: **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، ص300.

4 البقرة: الآية (226).

5 التعلق هو الارتباط بين الجار والمجرور وبين الفعل أو ما يقوم مقامه ويؤدي معناه. شبه الجملة (الجار مع مجروره ، والظرف – المكاني والزماني –) فلا بد من ارتباطها بالفعل أو ما يشبه الفعل ؛ ذلك أن الفعل وشبهه أحيانا لا يستقل بالمعنى فلا يؤديه إلا بالجار مع المجرور أو بالظرف .

6 يُنظر: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، ص143.

7 يُنظر: العكبريُ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**،151/1.

وكانَ الأخفشُ قد توقّفَ على المسألة قبلَهما، وذكرَ أنَّ الجارَّ والمجرورَ (من نسائهم) متعلّقان بـــ (يؤلون)، وقال: " آلى من امرأته" يؤلي "إيْلاءً" و "ظاهرَ منها" ظهارًا، كما تقولُ: قاتلَ قتالًا"[1]، وهذا يعني أنَّ الأخفشَ يُجيزُ أنْ نقولَ : آلى من امرأته.

وأجازَالنحاسُ في توجيه الآية أنْ نقولَ : آلى من امرأته، فذهبَ إلى أنَّ الجارَّ والمجرورَ (من نسائهم) متعلّقان بـــ (يُؤلون)[2]. ومثلُه الزمخشريّ[3]، ممّا يعني أنَّ النحاسَ والزمخشريَّ أجازا تعديةَ الفعل آلى بـــ (من)، وتبعَهُم الأندلسيُّ، فقالَ موضّحًا المعنى: " و(من) يتعلّق بقوله يؤلون، وآلا[4] لا يتعدّى بمن، فقيلَ (من) بمعنى (على)، وقيل بمعنى (في)، ويكونُ ذلكَ على حذف مضاف، أي على ترك وطء نسائهم أو في ترك وطء نسائهم، وقيل (من) زائدة، والتقدير: يؤلون أن يعتزلوا نساءَهم، وقيل يتعلّقُ بمحذوف، والتقدير للذين يؤلون من نسائهم تربّص أربعة أشهر..."[5]، فالأندلسيُّ يذكرُ أنَّ الجارَّ والمجرورَ (من نسائهم) متعلّقان بـــ (يُؤلون)، لكنّه يذكرُ عدّةَ أوجه ومعان تبرّرُ سببَ تعدية (يُؤلونَ) بـــ (منْ)، كأنْ تكونَ بمعنى على، كقوله تعالى: ﴿ وَنَصرْناه منَ القَوْمِ﴾[6] أي: على القوم[7]، أو بمعنى في، كقوله تعالى:﴿أَروني ماذا خَلَقوا مِنَ الأَرْض﴾[8]، أي: في الأرض[9]، أوْ أنَّها زائدةٌ، وهيَ أوجهٌ وعلَلٌ كانَ قد نفاها الزمخشريُّ عندَ وقوفه على الآية الكريمة، حيثُ ذكرَ أنّها آراءٌ ضعيفةٌ ينزه القرآنُ عنها، وإنما يتعلق الجارّ والمجرورُ بـــِ (يؤلون) مِنْ وجهين، أحدهما: أنْ تكونَ (مِنْ) للسبب؛ أي: يحلفونَ بسببِ نِسائِهم،

---

1 يُنظر: الأخفش، سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**، 369/1–370.

2 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 113/1.

3 محمود بن عمر: **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 363/1 يُنظر: الزمخشريّ،

4 هكذا وردت والصحيح : آلى.

5 الأندلسيّ، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 181/2. آلا هكذا جاءت عند الأندلسيّ في الأصل، والصحيح: آلى.

6 الأنبياء: الآية (77)

7 يُنظر: عوّاد، محمد حسن: **تناوُب حروف الجرّ في لغة القرآن**، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمّان 1982م، ص120.

8 فاطر: الآية (40).

9 يُنظر:خضير، محمّد أحمد: **الأدوات النحويّة ودلالاتها في القرآن الكريم**، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، 2001م، ص74.

والثاني: أنَّ الإيلاءَ يتضمّنُ معنى الامتِناعِ، فيتعدّى الفعلُ بِها، فكأَن ما قيلَ: للذينَ يَمتَنِعونَ من نسائِهم بالإيلاءِ[1].

واستحسنَ الحلبيُّ رأيَ الزمخشريَّ، فَــ (مِن) متعلّقةٌ بــ (يُؤلونَ) للسببين أنفسهما، أي: أنّ الإيلاء بمعنى الامتناع، أو أنّ (مِن) للسبب؛ أي: يحلفون بسبب نسائهم، لكنّه أضافَ إلى رأي الزمخشريِّ ستّةَ أوجهٍ، أوّلها: أنَّ (آلى) يتعدّى بــِ (على) و بِــ (مِنْ)، وهوَ رأيُ العكبريِّ، إذ أجازَ أنْ يُقالَ : آلى من امرأته، وعلى امرأته، والثاني: أنَّ (مِن) قائمةٌ مقامَ (على)، وهذا رأيُ الكوفيين، والرّابعُ : أنّها قائمةٌ مقامَ (في)، ويكونُ هناكَ محذوف؛ أي: على تركِ وطءِ نسائِهم، أو في تَرْكِ وَطْءِ نِسائهم، والخامسُ: أنَّ (مِنْ) زائدةٌ، والتقديرُ: يُؤلونَ أَنْ يَعتَزِلوا نساءَهم، والسادسُ: أنْ يتعلّقَ بمحذوفٍ، والتقديرُ: والذينَ يُؤْلونَ لهم من نسائِهم تربّص أربعة، فتتعلّق بما يتعلّقُ به (لهم) المحذوف[2]، وهكذا قدّرهُ الأندلسيُّ من قبله، والواضحُ أنَّ الحلبيَّ أخذَ هذه الأوجهَ كلّها عن الأندلسيّ[3]، واستحسنَ منها ما استحسنَهُ الزمخشريُّ[4].

والمُلاحظُ أنَّ آراءَ من ناقشوا المسألةَ متوقّفةٌ على جوازِ تعدية الفعل بــِ (من) أو عدمه، فمنهم من أجازهُ ومنهم من رفضه– ومنهم من أجازَ أن نقولَ : آلى من امرأته، أو آلى على امرأته – كما تقدّم–، وقد برّرَ المفسّرونَ ما ذهبوا إليه، كما هوَ الحالُ عندَ الزمخشريِّ، والأندلسيِّ، والحلبيِّ؛ إذ بيّنوا أنَّ سببَ تعديته بــِ (مِن) تضمينُهُ معنى البُعدِ، وقالَ الرازي في شأن المسألة: " أمّا قوله (من نسائهم) ففيه سؤال، وهوَ أن يُقال: المتعارَفُ أن يُقال: حلفَ فلان على كذا، فلمَ أُبدلَت لفظة على هنا بلفظة من؟"[5]، والإجابةُ على سؤاله مِن وجهين، الأولُ: أَنْ يُرادَ لهم من نسائهم تربّص أربعة أشهر، كما يُقال: لي منكَ كذا، والثاني: أنّه ضُمّنَ في هذا معنى البعد، فكأنّه قيل: يبعدون من نسائِهم مؤلين، أو مقسّمين[6]، وجاءَ هذا الرأيُ عندَ الإيجيّ[7]،

---

1 يُنْظَر: الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 363/1.

2 يُنظر: الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرُّ المصونُ في علوم الكتاب المكنون**، 226/1.

3 الأندلسيّ، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 181/2 يُنظر:

4 يُنْظَر: الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 363/1

5 الرازي، محمد فخر الدين: **تفسير الفخر الرازيّ المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، 76/3.

6 الرازي، محمد فخر الدين: **تفسير الفخر الرازيّ المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، 76/3.يُنظر:

7 يُنظر: الإيجيّ، محمد بن عبد الله: **جامعُ البيان في تفسير القرآن**، 159/1.

والحنفي[1]، وأبي السعود[2]، حيثُ أجمع هؤلاءِ على أنَّ تعديةَ (يُؤلونَ) بـِ (على) ولكن جازَ تعديتُهُ بـِ (مِن) لمعنى البُعد، فَـ (يؤلونَ) بمعنى يحلفونَ؛ أي: يحلفونَ على ألا يجامعوهنَّ، أو يحلفونَ متباعدينَ من نسائِهم. أمّا الهمذانيّ فذكرَ أنَّ (مِنْ) متعلّقةٌ بـ (يؤلون)، وأجازَ أن يُقال: آلى من امرأته، وعلى امرأته، والإيلاءُ الحلفُ[3].

وهذه الآيةُ دليلٌ على جواز تعديةِ (آلى) بـِ (مِنْ)، أمّا قولُنا : آلى على، فمن شواهدِهِ قولُ الأعشى:[السريع]

إنّي آليْتُ على حَلْفَةٍ وَلَمْ أُقِلْها سَخَرَ السّاخِرِ [4]

والراجحُ أن تتعلّقَ (مِن) بالظرفِ كما ذهبَ الأنباريّ، لا بِـ (يؤلون)، وذلكَ لأنَّ العربية تستخدمُ (على) مع (آلى) أكثر من استخدامِها (مِن)، وبيتُ الأعشى شاهد على استخدامها، وقد جاءَ في اللّسانِ : آليتُ على الشيءِ وآليته، على حذف حرفِ الجرّ[5]. والمقصودُ أنَّ (آلى) جاء متعديا بـِ (على) كما جاء متعديّا بنفسه من دونِ حاجةٍ لحرفِ الجرّ، والمعنى: أقسمت.

ويذكرُ ابنُ منظور أمثلةً على تعدية الفعلِ بـِ (على)، فقد جاءَ في الحديثِ: " من يتألَّ على الله يُكذبه"، أي من حكم عليه وحلف، كقولك: واللهِ ليدخلنَّ اللهُ فلانًا النّارَ، وينجحنَّ اللهُ سعيَ فلانٍ[6]، وفي الحديثِ أيضًا: " "إنَّ رجلًا قال: والله لا يغفرُ اللهُ لفلان، وإنَّ الله قال:" من ذا الذي يتألّى عليَّ أن لا أغفر لفلان؟ فإنّي قد غفرتُ لفلان، وأحبطت عملك"[7].

وترجيحُ هذا الرأيِ لا يعني أنّ تعدية الفعلِ بـ (من) خاطئة، فقد أجازهُ الزمخشريُّ عندما تكونُ (مِن) بمعنى البعدِ، أو السبب، أو الامتناعِ كما تقدّم.8 وذكرَ ابن منظور مثال ذلك ما جاءَ

---

1 يُنظر: الحنفيّ، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**،543/2..

2 : يُنظر:الحنفيّ، أبو السعود: **تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، 270/1.

3 يُنظر: الهمدانيّ، حسين أبو العزّ: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 463/1.

4 البيتُ من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة، ويمدحُ عامر بن الطفيل، وأقالَ عثرته؛ أي: صفحَ عنه، الأعشى: ديوانُهُ، ص18.

5 يُنظر: ابن منظور: **لسان العرب**،201/1(ألا)

6 يُنظر: ابن منظور: **لسان العرب**، 201/1(ألا)

7 يُنظر: النّيسابوريّ، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج: **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت،1955م، 1192/3، و2023/4.

8 يُنْظَر: الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 363/1.

"في حديث أنس بن مالك أنَّ النبيَّ – صلّى الله عليهِ وسلّمَ – آلى من نسائهِ شهرًا أي حلف لا يدخل عليهنّ، وإنّما عدّاه بـِ "من" حملًا على المعنى، وهوَ الامتناعُ من الدخولِ. وهذا يدعمُ رأيَ العكبريّ، كما دعمت الأدلّةُ السابقةُ رأيَ الأنباريِّ، وسبب ترجيحي لرأي الأنباريّ يعود لاستخدامهم (على) أكثر من (مِن) مع الفعلِ (آلى).

الفَصْلُ الرّابعُ

الجُمْلةُ

يعالِجُ هذا الفصلُ مواطنَ الخلافِ بينَ الأنباريِّ والعُكبريِّ في توجيهِ الموضعِ الإعرابيّ للجملةِ في النصِّ القرآني.

وقبلَ البدءِ ببيانِ مواطن الخلافِ في الجملة، لا بُدّ من الإشارة إلى أنَّ للجملة في العربيّة أقسامًا، وأحكامًا، وللنحاةِ جهودٌ واضحةٌ فيها، إذ بيّنوا أقسامها، ووظائفها، وأهمّ أنماطها، ومدى كفايتها التعبيريّة .

وقد قُسّمت الجملةُ إلى جملٍ اسميّة، و فعليّة، وظرفيّة[1]، وشرطيّة[2]، وصُنّفت من حيثُ الإعرابِ إلى جملٍ لها محلُّها من الإعراب، وأخرى لا محلّ لها.

والمُلاحظُ أنَّ مواطنَ الخِلافِ في الجُملةِ قليلةٌ، فلم يختلِفِ الأنباريُّ والعُكبريُّ في توجيهِ المواضعِ الإعرابيّةِ للجملِ إلا في ستّةِ مواطنَ؛ ثلاثة منها في توجيهِ الجملةِ الاسميّةِ، وثلاثة أخرى في توجيهِ الجملةِ الفعليّة، وهذا بيانُها.

الجُملة الاسميّة:

هي الجملةُ التي صدرُها اسمٌ صريحُ، نحو:زيدٌ قائم، أو مؤول، نحو:أن تصدقَ خيرٌ لكَ، أو اسمُ فعل،نحوَ: هيهاتَ الخلودُ في الدنيا، أو حرفٌ غيرُ مكفوفٍ[3]، مشبّهٌ بالفعلِ التامِّ، نحو: لعلّ الفرجَ قريبٌ، أو الناقص ،[4]نحوَ قوله تعالى: ﴿**ماهذا بَشَرًا**﴾[5]، والآيات المختلف فيها ممّا يتصلُ بالجملةِ الاسميّة، هي:

1يُنظر: قباوة، فخر الدين: **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، ص18، يُنظر أيضًا: الأنصاري، جمال الدين ابن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص.490.

2هي الجملة التي صدرها أداة شرط، نحو: من طلب العلا سهر الليالي، ولولا الأملُ لضعف العمل، يُنظر: الزمخشري، محمود بن عمر: **المُفصّل**، ص13، وقباوة، فخر الدين: **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، ص18

3. يُستثنى من الأحرف المشبّهة بالفعلِ أنّ غير المكفوفة، لأنّها تؤول هي وما بعدها بمصدر، وهو مفرد، فتنحلّ الجملة ، ولا يبقى لها ذكر، وزعم بعض النحويين أنّ المنصوبَ والمرفوع بعدها يكوّنان جملة، هي صلة إنّ، يُنظر: قباوة، فخر الدين: **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، ص18.

4 يُنظر: قباوة، فخر الدين: **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، ص18، يُنظر أيضًا: مغالسة، محمود حُسيني: **النحو الشافي**، دار البشير، عمّان، 1991، ص20.

5 يوسف: الآية: (31).

قوله تعالى :﴿**وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ**﴾.[1]

الخلافُ بينَ الأنباريّ والعكبريّ في المحلّ الإعرابي لقوله تعالى :"كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ"، فالجملةُ عندَ الأنباريّ في محلِّ رفعِ صفة لفريق[2]، وعندَ العُكبريّ في موضع الحال، والعاملُ (نبذَ) وصاحبُ الحال فريق، تقديره: مشبهين الجهّال[3].

وجعلُ الجملة في محلّ رفع على أنّها صفةٌ لــِ (فريق) بتقدير: فريق كأنّهم لا يعلمون؛ أي: فريقٌ مشبهٌ الجهّالَ، هوَ رأيُ القيسيّ[4]، ممّا يعني أنّ الأنباريّ توقّفَ على رأيه، وأخذ به[5].

واستحسنَ الأندلسيُّ رأيَ العكبريّ ، فقال: (كأنّهم لا يعلمون) جملة حالية، وصاحب الحال فريق، والعامل في الحال (نبذ)، وهو تشبيه لمن يعلم بمن يجهل؛ لأنّ الجاهل بالشيء لا يحفل به، ولا يعتدّ به لأنّه لا شعور له بما فيه من المنفعة ومتعلّق العلم محذوف؛ أي: كأنّهم لا يعلمون أنّه كتاب الله لا يداخلهم فيه شك لثبوت ذلك عندهم وتحققه، وإنّما نبذوه على سبيل المكابرة والعناد..."[6] وذكرَ الحلبي الوجهَ نفسه عن العكبري، فالجملةُ عندَه حاليّةٌ و(فريق) صاحب الحال، وإن كانَ نكرةً؛ فقد خُصّصَ بالوصف، والعامل فيها : نبذَ، والتقدير: مُشبهين الجهّال، ومتعلّقُ العلم محذوف، تقديره: أنّه كتابُ الله لا يداخلهم فيه شكّ[7].

والواضحُ أنّ جعل الجملة في محلّ نصب على الحال هو الأرجح؛ لكون صاحب الحال نكرة مخصّصة بالوصف، فحقّ صاحب الحال أن يكون معرفةً ، ولا يُنَكّرُ إلا عندَ وجود مسوّغ، ومن مسوّغاته أن تُخَصصُ النكرةُ بوصف[8]، وهــوَ الوجه الذي ذهب إليه أكثرهم، فقد استحسنه

---

1 البقرة: الآية (101)

2 يُنظر: الأنباريّ، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 113/1.

3 يُنظر: العُكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 89/1.

4 يُنظر: القيسي، مكيّ بن أبي طالب: **مُشْكلُ إعراب القرآن**، 89/1.

5 يُنظر:الأنباريّ، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 113/1

6 الأندلسي، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط**، 325/1.

7 يُنظر: الحلبي، أبو شهاب: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 318/1.

8 يُنظر: ابن عقيل، بهاء الدين: **شرح بن عقيل**، 488/1

الأندلسيّ، وأخذ به الحلبيّ– كما تقدّم– وذكره الهمذانيّ[1]، والحنفي[2]، وياقوت[3]، وأبو مزيزق[4]، وقد تناولَ أحدُ الباحثين الجملةَ الحاليّة في القرآن الكريم، فكانت هذه الجملةُ من بينِ هذه الجمل[5]، فالنكرة (فريق) وُصفَت بقوله تعالى: "**مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ**".

وأمّا جعلُ الجملة في محلّ رفع صفة كما ذهب الأنباري، فلم أجد هذا الرأيَ فيما وقفت عليه من مصادر سوى عند القيسي،[6] فربّما أخذهُ الأنباريّ عنه، وذكره صالح في (الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل)[7]، ولا خطأَ في ذلك رغمَ قلة من ذهبَ إليه، فـ (فريق) جاءت نكرةً ممّا برّرَ مجيء الجملة بعدها صفةً، وهذا ما تستوجبه الجملة الواقعة صفة [8].

والراجحُ أنّ كلا الرأيين صحيحٌ، فقد يكونُ موقعُ الجملةِ نصبًا على الحال من (فريق)، بتقدير: مُشبهينَ الجُهّال، أو في محلّ رفع صفة لها، بتقدير: فريقٌ مشبهٌ الجُهّالَ، وقد تحدّث سيبويه عن مثل هذا التركيب في مواضع جواز الوصفية والحاليّة، في باب أسماه : " هذا باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن وقد يستوي فيه إجراء الصفة على الاسم وأن تجعله خبرًا فتنصبه"[9]. ووضّح السيرافي أنّ المقصود بالخبر عندَ سيبويه هوَ الحالُ[10]. فالجملة إذن تحتمل أن يكونَ موقعُها النصب على الحال أو الرفع على الصفة. ومن أمثلة جواز الوصفيّة والحاليّة عندَ سيبويه، قولُه: " أتيت على رجلٍ ومررتُ بهِ قائم، إن حملته على الرجل؛ وإن حملته على مررتُ بهِ نصبتَه، كأنّكَ قلت: مررتُ بهِ قائمًا، ومثله: نحن قومٌ ننطلقُ عامدون إلى بلد كذا، إن جعلتَه وصفًا، وإن لم تجعله وصفًا نصبت، كأنّه قال: نحنُ ننطلقُ عامدين"[11].

---

1 ينظر: الهمداني، حسين ابو العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 380/1.

2 ينظر: الحنفي، أبو السعود: **تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم**، 171/1.

3 ينظر: ياقوت، محمود سليمان: **إعراب القرآن الكريم**، 259/1.

4 ينظر:أبو مزيزق، أحمد عبد السلام: **إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن**، 122/9.

5 أبو الفتوح، محمد حسين:**الجملة الحالية في القرآن الكريم إحصاء ودراسة**، جامعة الملك سعود، الرياض، 1409هـ، ص42.

6 ينظر: القيسي، مكيّ بن أبي طالب: **مُشْكلُ إعراب القرآن**، 89/1.

7 ينظر: صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتّل**،127/1.

8 يُنظر:ابن يعيش، موفق الدين: **شرح المفصل**، 52/3.وابن عقيل، بهاء الدين: **شرح بن عقيل**، 204/2.

9 سيبويه، عمرو بن عثمان: **الكتاب**، 46/2، وابن الناظم، بدر الدين محمد: **شرح ألفية ابن مالك**، ص 493

10 يُنظر: السيرافي، يوسف بن أبي سعيد: **شرح أبيات سيبويه**، 551/1.

11 سيبويه، عمرو بن عثمان: **الكتاب**، 49/2–50.

والمقصود بقول سيبويه أنّ "قائم" نعتٌ مجرورٍ لــِ "رجل" والتقدير: مررتُ على رجلٍ قائمٍ، وإذا نصبنا أصبحت حالًا العاملُ فيهِ " مررتُ"؛ أي: مررتُ بهِ قائمًا، و "عامدون" في المثال الثاني نعتٌ مرفوعٌ لــِ "قوم"، أي: نحنُ قومٌ عامدونَ، وإن لم نجعلها صفةً، ننصبها على الحالِ؛ أي: ننطلقُ عامدين.

قوله تعالى:﴿**تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْخَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَاكَسَبْتُمْ وَلَاتُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾[1].

اختلفَ الأنباريُّ والعكبريُّ في توجيه جملة : " **لَهَا مَا كَسَبَتْ** "، فكانَ للأنباريّ في موقع الجملة رأيان، الأوّل: أنّها في محلّ رفع صفة ثانية لــ (أمّة)، والثاني: أنّها جملةٌ منقطعةٌ عمّا قبلها، فلا موضعَ من الإعراب لها.[2] وقد ذكرَ العكبريُّ في توجيه الآيةِ الرأيَ الأوّلَ الذي ذكرهُ الأنباري؛ أي: أنَّ الجملةَ في محلّ رفع صفة ثانية لــ (أمّة) لكنَّ الخلافَ بينهما فيما أجازه العكبريّ، إذ ذهبَ إلى أنّ الجملةَ قد تكون حالاً من الضمير في (خلت) في الوقت الذي ردّ فيه الأنباريّ هذا الرأي، من دونِ أن يذكرَ وجهَ ردّه.[3]

وقد ناقشَ غيرُهما من المفسّرين والنحاة هذه المسألة قبلَهما فذهبَ الأخفش إلى أنّ الجملةَ مستأنفةٌ لا محلّ لها من الإعراب،[4] وذكرَ النحاسُ أنّها في محلّ رفع صفة لــ (أمّة)، أمّا القيسي، فكان له فيها وجهان، الأوّلُ : أنّها نعتٌ ثان لــ (أمّة)، والثاني: أنّها جملةٌ منقطعةٌ لا موضعَ لها من الإعراب،[5] فجمعَ بينَ رأي الأخفش والنّحاس، وهما الرأيان أنفسهما اللذان ذهبَ إليهما الأنباريّ .

وللأندلسي في المسألة رأيان أيضاً، الأوّلُ: أن تكونَ استئنافًا، فلا محلّ لها من الإعراب، والثاني: أن تكونَ جملةً حاليّةً من الضميرِ في (خَلَت)؛ أي: انقضت مستقرًّا لها ما كسبت، والأظهر الأول لعطف قوله ولكم ما كسبتم على قوله لها ما كسبت، ولا يصح أن يكون ولكم ما كسبتم عطفاً على جملة الحال قبلها لاختلاف زمان استقرار كسب المخاطبين، وعطف الحال

---

1. البقرة: الآية (134)
2. يُنظر: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 124/1.
3. يُنظر: العكبري، ابو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 1/، والأنباري،أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**،124/1.
4. يُنظر: الاخفش، سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**،339/1.
5. يُنظر: القيسي، مكيّ بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن**، 73/1.

على الحال يوجب اتحاد الزّمان"[1] فرأيه الأوّل كرأيِ الأنباريّ، والثاني كرأيِ العُكبريّ الذي اعتبرها حاليّةً، إلا أنّه يرجّحُ الرأيَ الأوّل؛ لأنّ جواز الوجه الثاني–النصب على الحال– يستوجبُ اتحادَ الزمان؛ أي: اتحادُ زمان استقرار كسب المخاطبين، وهوَ ما لم يتحقق، فزمن الكسب الذي دلّ عليه الفعل (كسبَ) سابقٌ للزمن الذي دلّ عليه الفعلُ (كسبتم) وذلكَ بدليلِ قوله تعالى: ﴿**وَلَاتُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾[2]؛أي: عمّاكانت تفعله الأمم السابقة.

وتابعَ الحلبيُّ الحديثَ في المسألة، وأجازَ في توجيه" لَهَامَاكَسَبَتْ" ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكونَ صفةً لــ (أمّة) فيكونُ محلُّها رفعاً، والثاني: أن تكونَ حالاً من الضمير في (خلت)، ومحلُّها نصب؛ أي: خلَت ثابتاً لها كسبُها، والثالث: أن تكونَ استئنافاً فلا محلَّ لها[3]. ويكونُ الحلبي بآرائه هذه موافقاً للأنباريّ والعكبريّ فيما ذهبا إليه، من دونِ أن يرجّحَ رأياً على آخرَ، أو يردّ أحد الآراء، وتبعه في ذلكَ عددٌ من المُحدثين، أمثال: الحنفي[4]، والهمذانيّ[5]، أمّا القرطبي،[6] وأبو مزيزق،[7] وياقوت[8]، فاقتصروا على ذكر وجه واحد، وهوَ الوجهُ الذي اتفق على صحّته الأنباريّ والعكبريّ، أي: أنَّ الجملة في محلّ رفع صفة ثانية لــ (أمّة).

وبعد تقصي آراء المفسرين في المحلّ الإعرابي لقوله تعالى:" **لَهَا مَا كَسَبَتْ** " يكون قد تحصّلَ فيها ثلاثة أوجه، أوّلها ما اتفق عليه الأنباريّ والعكبريّ وهو أن تكونَ في محلّ رفع على أنّها صفة ثانية لــ (أمّة) والجملة قبلَها (قَدْ خَلَت) الصفة الأولى، والثاني: أنَّ الجملةَ لا محلَّ لها من الإعراب؛ لأنّها مستأنفة، والثالثُ: أنّها في محلّ نصب حال من الضمير في (خلت)، والرأي الأوّل أظهرها، وذلك لأسباب، الأوّلُ: انطلاقًا من قاعدة النحويين أنَّ الجملَ بعد

---

1. الأندلسي، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 404/1–405.
2. البقرة: الآية (134)
3. يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 382/1، و يُنظر أيضًا: أبو الفتوح، محمد حسين: **الجملة الحاليّة في القرآن الكريم**، ص40
4 يُنظر: الحنفي، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**، 198/6.
5 يُنظر: الهمداني، حسين أبو العزّ: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 380/1.
6 يُنظر: القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري: **الجامع لأحكام القرآن**، أو **تفسير القرطبي**، تحقيق:عبد الرزاق المهذي، دار الكتاب العربي،لبنان،2006م،136/2.
7 يُنظر: ابو مزيزق، أحمد عبد السلام: **إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن**، 255/1.
8 ياقوت، محمود سليمان:**إعراب القرآن الكريم**، 365/1.

النكرات صفاتٌ، وقد جاء المنعوتَ نكرةً لفظاً ومعنى[1] والثاني: أنَّ شروطَ النعتِ تحققت في الجملة، وهي: أنَّ الموصوفَ نكرةٌ لفظًا ومعنى، وقد عادَ عليه ضمير يربطه بجملة الصفة، وهو الضمير في (لها) والضمير في (كسبت)، كما أنَّ الجملةَ خبريّةٌ لا إنشائية ؛[2] فتحقق فيها ما يجعلها صفة، ومثلها قوله تعالى: ﴿**واتقوا يَوْمًا تُرْجَعونَ فيه إلى الله**﴾[3] فـ (يوما) نكره، والضمير في (فيه) يعود عليها، والسبب الثالث لترجيح هذا الرأي: أنَّ هناكَ من ردّ الرأيَ الثاني، وهو أن تكونَ الجملةُ نصبا على الحال،[4] كما انَّ الحلبيّ ذكرَ أنّ جَعلَ الجملة صفةً أظهر من جعلها حالًا؛ وذلكَ لأنّ زمان الكسب وزمان استقراره لم يتحدّا،[5] وعطفُ الحال على الحال يستوجبُ اتحادهما[6]، كما أنَّ الجملة " لها ما كسبت" ليست منقطعة عن الجملة الأولى "تلك أمّة قد خلت" فهي مرتبطة فيها بالمعنى واللفظ، كما أنّ في الجملة الثانيةِ ضميرين عائدين على " أمّةٌ" وهما الضمير في "لها"، والضمير المستتر في "كسبت"، لهذا كان جعلُ الجملة في محلّ رفع صفةٍ أظهرَ من جعلها حالًا، أو منقطعة، والمُلاحظُ أنّ جملة "لها ما كسبت" تابعةٌ لجملةٍ لها محلٌّ من الإعراب، فالجملة قبلَها" قد خلت" في محلّ رفع صفة، والجملةُ التابعةُ لجملة لها محلٌّ من الإعرابَ، لها محلّ من الإعراب أيضًا[7].

قوله تعالى:﴿**وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُضِلٌّ مُبِينٌ**﴾[8].

---

1 يُنظر: الأنصاري، ابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 263/3.

2 يُنظر: ابن الحاجب: **الكافية في النحو**: تحقيق: طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء، جدة، 1986م، ص130.و الحلوانيّ، محمد خير: **الواضح في النحو والصرف**، ص378–388، والراجحي، عبده: **التطبيق النحوي**، ص374–375.

3 البقرة: الآية (281).

4 يُنظر: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 124/1.

5 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 382/1.

6 يُنظر: ابن يعيش، موفق الدين: **شرح المفصل**، 2/ 56

7 يُنظر: الأنصاريّ، ابن هشام: **مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، 476.

8 القصص: الآية (15)

اختلفَ الأنباريُّ والعُكبريُّ في توجيه قوله تعالى: "هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ" أي: من بني إسرائيل، وعدوّه هم القبط[1]، فالجملةُ عندَ الأنباريّ في موضع نصبٍ على الحالِ، حيثُ قال: " ... أرادَ بها حكاية حال كانت فيما مضى كقوله تعالى: " وكلبُهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد " فأعمل اسم الفاعل وإن كان للماضي، على حكاية الحال من عدوّه؛ أي: من أعدائه، وهو يصلحُ للواحد والجمع..."[2]ومعنى قولهِ أنَّ اللهَ – سبحانه وتعالى– تحدّثَ عن الماضي بلغة الحاضر، فجعلَ اسم الإشارة "هذا" لما هوَ غائبٌ وماضٍ، والجملةُ عنده في محلّ نصب على الحال أمّا الجملةُ عند العكبريّ فهي في موضع نصب صفة لـــ (رجلين).[3]

وناقشَ الزجاجُ المسألةَ قبلَهما، فقال: " قوله " هذا من شيعته وهذا من عدوّه"، هذا موضعٌ فيه لُطْف، وذلكَ أنّه قيل في الغائب (هذا)، والمعنى وجدَ فيها رجلين أحدهما من شيعته، وأحدهما من عدوّه، وقيلَ فيهما هذا وهذا على جهة الحكاية للحضرة؛ أي فوجد فيها رجلين إذا نظر إليهما الناظر قال هذا من شيعته، وهذا من عدوّه".[4] والمعنى أنّ الجملةَ فيها لطفٌ؛ لأنّ الله تعالى تحدّثَ بلغة الحاضر عمّا هوَ ماض، وعن الغائب بـــاسم الإشارة (هذا)، والأصلُ استخدامُها للحاضر. وذكرَ الأندلسي، والحلبي هذا القولَ، وبيّنا أنَّ الجملةَ حكاية حال، وقد كان الرجلان حاضرين حالة وجدان موسى لهما، وعبّرَ عن ماض غائب باسم الإشارة (هذا) الموضوع للحاضر.[5] وقد تحدّثَ المبرد عن ظاهرة استخدام ما وُضعَ للحاضر للإشارة إلى الماضي، وذكرَ أنّ العربَ تشيرُ بهذا الغائب،[6] وأنشدَ المبرّدُ والأندلسيّ بيتَ جرير: { الكامل}

هذا ابنُ عمّي في دمشقَ خليفة لو شئت ساقكمُ إليّ قطينا[7]

---

1 يُنظر: الثعالبي، سيدي عبد الرحمن: **الجواهر الحِسان في تفسير القرآن**، 511/2.

2 الأنباريّ، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 230/2.

3 يُنظر: العكبري، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 243/2.

4 الزجاج، أبو إسحق: **معاني القرآن وإعرابه**،136/4.

6 يُنظر: الأندلسي، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 109/7، والحلبي: شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 335/5.

6 يُنظر: المبرّد، أبو العباس بن يزيد الأزدي: **المُقتَضَب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت،218/4.

7 البيت لجرير في **ديوانه** ص388، وهوَ من شواهد الكتاب، 192/2، و**المقتضب**، 218/4، **وشرح المفصل**، 138/6.

فقد عبّرَ الشاعر عن الغائب باسم الإشارة هذا، مع أنّ المُشارَ إليه في دمشق، أي غائب، واسم الإشاةِ (هذا) دالٌّ على الحاضرِ.

ومن المفسّرينَ من وافق الأنباريّ والعكبريّ فيما ذهبا إليه، فذكرا فيها النصبَ على الحال، أو على أنّها في محلّ نصب صفة ثانية لـــ (رجلين) فقد أجازَ الحلبي الوجهين،[1] ومثله الدرويش،[2] وهناك من اقتصرَ على وجه واحد فيها، وهو أنّ الجملةَ في محلّ نصب صفة ثانية لـــ (رجلين) فقد اقتصر الهمذانيّ على هذا الوجه،[3] ومثله الشيخلي،[4] ووضّحه الجمل فقال:" الجملتان نعتان بالإشارة واقعة على طريق الحكاية لما وقع وقت الوُجدان كان الرائي لهما يقوله لا في المحكيّ لرسول الله عليه السلام".[5] وقولُه: الجملة نعتٌ لرجلين؛ أي: جملة (يقتتلان) وجملة (هذا من شيعته) فالأولى في محلّ نصب نعت أوّل، والثانية في محلّ نصب نعت ثان، كما اقتصرَ بعضُهم على جواز جعل الجملة صفة، فقد ذكر بعضهم أنّها في محلّ نصب حال ليسَ غير.[6]

وإذا ما تأمّلنا رأيي الأنباريّ والعكبريّ في المسألة ومن وافقهما، لا نجد ما يردّ أحد هذين الرأيين، فليسَ هناك ما يمنعُ أن تكونَ الجملةُ في محلّ نصب صفة لـــ (رجلين)، فالموصوف (رجلين) نكرة، مما برّرَ مجيء الجملة صفةً بعدها[7].

أمّا نصبُ الجملة على الحال كما ذهبَ الأنباريُّ ومن وافقه، ففيه نظر؛ لأنَّ صاحب الحال (رجلين) نكرة،والمُتعارَفُ عليه أنَّ الجمل بعد النكرات صفاتٌ لا أحوال،[8] ولكن إذا ما رجعنا

---

1 يُنظر:الحلبي: شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 335/5.

2 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه** ، 291/7.

3 يُنظر: الهمداني، حسين أبو العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 380/1.

4 يُنظر: الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعراباً وتفسيراً بإيجاز**، 417/7.

5 الجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**، 340/3.

6 يُنظر: الرازي، محمد فخر الدين: **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، 234/13، والطبطبائي، محمد حسين: **الميزان في تفسير القرآن**، ط2، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت، 1937م،17/16، والإيجي، محمد بن عبد الله: **جامع البيان في تفسير القرآن**،240/3.

7 يُنظر:ابن يعيش، موفق الدين: **شرح المفصل**، 52/3،وابن عقيل، بهاء الدين: **شرح بن عقيل**، 204/2و الأنصاري، ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**،تحقيق: مازن المبارك، و محمد علي حمدالله، ط6، دار الفكر، بيروت،1985م، ص560.

1 ينظر:ابن عقيل، بهاء الدين: **شرح ابن عقيل**، 204/2.

لسيبويه وجدنا أنّه يُجيز الحالَ من النكرة دون شروط، وقد يكون الأنباري ذهبَ إلى هذا الرأي آخذا برأي سيبويه،[1] فالحال قد تأتي بعد نكرة، كأن تكونَ موصوفةً أو مضافةً إلى نكرة[2] مّا يعني أنّ البحث في نقاش هذه المسألة يسفُر عن نتيجة مفادُها أنّ الرأيين على صواب، لأنَّ " رجلين" موصوفةٌ بقوله :" يقتتلان" فالجملةُ في محلّ نصب صفة لها.

الجملة الفعليّة:

هيَ الجُملةُ التي صدرُها فعلٌ تامٌّ، أو ناقص[3]، نحو:﴿ اقتربتِ الساعةُ﴾[4]، و﴿ كانَ النّاسُ أمّةً واحِدَةً﴾[5]، وكانَ خلافُ الأنباريّ والعُكبريّ في توجيه الجملةِ الفعلية في القرآنِ، في ثلاثة مواطن، ليس غير، وهذا بيان تلك الخلافات.

قوله تعالى:﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾[6].

ناقشَ الأنباريُّ والعكبريُّ الآيةَ الكريمةَ، وتبيّنَ أنَّ بينهما خلافاً في توجيه قوله تعالى:" يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ".فالجملة عندَ الأنباريّ في محلِّ رفع صفة لـِ (طائفة)[7]، ولعلّه ذهبَ إلى جعلها صفةً؛ لأنها واقعةٌ بعدَ نكرة (طائفة)، والجملُ بعدَ النكراتِ صفاتٌ[8]، أمّا العكبريُّ فله فيها رأيان، الأوّلُ: أنّها في موضع رفع؛ لأنّها خبرٌ لـــ (طائفة)، والثاني: أن تكونَ في موضع نصب حال من الضمير في (أهمّتهم)[9]؛ لمجيء الجملةِ بعدَ معرفة؛ أي: أهمّتهم أنفسهم ظانّينَ.

---

1 يُنظَر: سيبويه، عمرو بن عثمان: **الكتاب**، 110/2،و 119/2

2 يُنظر: الحلوانيّ، محمد خير: **الواضح في النحو والصرف**، ص289.

3 يُنظر: قباوة، فخر الدين: **إعراب الجُمل وأشباه الجمل**، ص18.

4 القمر: الآية (1)

5 البقرة: الآية (213)

6 آل عمران: الآية (154).

7 ينظر: الأنباريّ، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**،198/1.

8 الأنصاري، ابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، 263/3

9 ينظر: العكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 246/1.

وكانَ الزجاجُ قد توقّفَ على المسألة، وقال: " طائفة مبتدأ مرفوع والخبر يظنون ويكون (قد أهمتهم) نعت طائفة، المعنى : تهمّهم أنفسهم يظنّون، أي طائفة يظنون بالله غير الحق"[1]، وذكرَ النحاسُ هذا الرأيَ أيضاً[2]، وهذا يعني أنّ العكبريّ أخذ الرأيَ عن الزجاج.

وأجازَ القيسي في (يَظُنّونَ) وجهين، فقالَ في توجيهها: " (يظنون) و (يقولون) كلاهما في موضع رفع على النعت لــ "طائفة"، أو في موضع نصب على الحال من المضمر المنصوب في "أهمّتهم" "[3]؛ فالرأيُ الأوّلُ هوَ الرأيُ الذي أخذه الأنباريُّ عنه[4]، والثاني كالرأي الذي جاءَ به العكبري بعدَه. وقد استحسنَ الزمخشريّ الوجهين اللذي أجازهما القيسيُّ، فذكرَ الرّفعَ على أنّها في محلّ نعت ثان لــ (طائفة)، أو في محلّ نصب حال من الضمير المتصل (هم) في (أهمّتهم)[5]، ومثله الأندلسيّ، إلا أنّه عدَّ النصبَ على الحال هو الأظهر؛ لأنّه ذكر في حديثه عن مسوّغ الابتداء بالنكرة أنَّ الواوَ ، هيَ واوُ الحال[6].

ويتضحُ من البحث في آراء أهل العربية الذين توقفوا على هذه المسألة أن آراءَهم انقسمت إلى مذهبين، الأوّلُ: ما اقتصرَ عليه النّحاسُ والزّجاجُ، إذ عدّا (يظنّونَ) في محلّ رفع خبر، ليس غير، والثاني: ما أجازه القيسيُّ والزمخشريُّ والأندلسيُّ إذ جعلوا (يظنّون) في موضع رفع على أنّها صفةٌ ثانيةٌ لــ (طائفة)، أو في موضع نصب على الحال من الضمير في (أهمّتهم).

وإذا ما تتبعنا البحث في بعض المصادر الحديثة، نجد الحلبيَّ يُجيزُ في المسألة الأوجهَ الثلاثةَ السابقة، مُضيفاً إليها وجها آخر، لم يأت على ذكره الأنباريّ أو العكبريّ، وهوَ : أنَّ الجملةَ الفعليّةَ (يظنّون) في محلّ رفع خبر ثان لــ (طائفة) إن كانت جملةُ (قد أهمّتهم) خبرًا أوّلَ لها[7]. وبإضافة هذا الرأي يكونُ قد تحصّلَ في توجيه جملة (يظنّونَ) أربعةُ أوجه إعرابية، هي:

---

1 الزجاج: أبو إسحق: **معاني القرآن وإعرابه**، 480/1.

2 ينظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 185/1.

3 القيسي، مكيّ بن أبي طالب: **مُشْكل إعراب القرآن**، 164/1.

4 ينظر: الأنباريّ، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**،198/1.

5 يُنظر: الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 520/3.

6 يُنظر: الأنلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 88/3.

7 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدرُّ المصونُ في علوم الكتاب المكنون**، 238/2.

1. أنّها في محلّ رفع صفة ثانية لــ (طائفة)، وجملةُ (قَدْ أَهَمَّتْهُمْ) في محلّ رفع صفة أولى لها.
2. أنَّها حالٌ من الضمير المتصل في (أَهَمَّتْهُم).
3. أنّها خبرٌ لــ (طائفة) وجملةُ (قَدْ أَهَمَّتْهُم) صفةٌ لها.
4. أنّها في محلّ رفع خبر ثانٍ لــ (طائفة)، وجملةُ (قدْ أَهَمَّتْهُم) في محلّ رفع الخبر الأوّل.

والراجحُ من بين هذه الآراء اثنان؛ الأوّل: أنَّ الجملةَ في محلّ نصب على الحال من الضمير في (أَهَمَّتْهُم) والتقدير: أهمتهم أنفسهم ظانّين بالله، فقد سبقَ إليه القيسيّ، ووافقه الزمخشريُّ، واستحسنه الأندلسيُّ، ثمَّ الحلبيُّ – كما تقدّم– وذكرهُ الدرويش[1]، وصالحٌ[2]، والهمذانيُّ[3]، وياقوت[4]، والشيخليّ[5]، والجمل[6]، وأبو مزيزق[7]. وقد تحققت في الجملةِ شروطُ النصب على الحال، فهي مجردة من دليل استقبال، كما أنها جملة خبريةٌ لا إنشائيّةٌ، وفيها ضمير يعود على صاحب الحال،[8]وهوَ الضمير في (يظنّونَ)، وكما تحققت في الجملةِ شروط نصبها على الحال، تحققت في صاحبها أيضًا، فصاحب الحالِ معرفة وهو الضمير في (أهمّتهمْ)[9]، والرأيُ الثاني: أنّ الجملةَ في محلٍّ رفع صفة ثانية لـِ" طائفة" وجملة "وأهمّتهم" في محل رفع صفة أولى؛ فَـــ (طائفة) نكرة غير مخصصة بوصف أو إضافة، فجاءت الجملتان بعد هذه النكرة[10]. أمّا الرأيان الآخران، فلم أجدهما عندَ من توقّفتُ على آرائهما سوى عند الزجّاجِ، والحلبيِّ؛ إذ عدَّ الزجاجُ جملةَ

---

1 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 77/2.

2 يُنظر: صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، 169/2.

3 يُنظَر: الهذانيّ، حسين أبو العزّ : **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 647/1.

4 يُنظَر: ياقوت، محمود سليمان: **إعراب القرآن الكريم**،302/3–303.

5 يُنظَر: الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغةُ القرآن الكريم في الإعجاز إعراباً وتفسيراً بإيجاز**، 199/1.

6 يُنظَر: الجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**، 326/1.

7 يُنظَر: أبو مزيزق، أحمد عبد السلام: **إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن**، 288/2.

8 يُنظر: ابن يعيش، موفق الدين: **شرح المفصل**، 66/2–67و السيوطي، جلال الدين: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**،246/1، وقباوة، فخر الدين، **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، ص184. والجرجاني، عبد القاهر: **شرح الجمل**، تحقيق: خليل عبد القادر عيسى، ط10، الدار العثمانية، عمّان، 2011م، ص78.

9 يُنظر: الراجحي، عبده: **التطبيق النحوي**، ص 261.

10 يُنظر: يُنظر: الأنصاري، ابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، 263/3.

(يظنّون) خبرًا لــِ (طائفة)، وجملة (أهمّتهم) صفة لها، وعدّ الحلبيُّ جملةَ (يظنّون) خبرًا ثانيًا، و(أهمّتهم) خبرًا أوّلَ. وهما وجهانِ لا غُبارَ عليهما بحكمِ جوازِ تعدّدِ الصفاتِ، والأحوال، إلّا أنَّ الرأيين السابقينِ كانا أكثرَ رجحانا بإجماع أكثرهم، فقد تحققت شروط النصب على الحال، ولا خطأ في جعلِ الجملةِ صفة، ما دام الموصوف نكرة غير مخصصة بوصفٍ، أو إضافة.

قوله تعالى:﴿**وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا وَعُلِّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ**﴾.[1]

الخلافُ بين العالمين في توجيه قوله تعالى: " تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ"، فالجملةُ عندَ الأنباريّ في موضع نصب على الحال[2]، ولا موضعَ لها عندَ العكبريّ؛ لكونها جملةً مستأنفةً[3].

وكانَ القيسيُّ من الذين سبقوا إلى توجيه هذه الآية الكريمة، فذهب إلى أنّ موقع الجملة (تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ) نصبٌ على الحال منَ الكتاب، وجملة (يبدونها) نعتٌ لــ (قَراطيس)[4]، وتبعه الزمخشريّ فجعلَ موقعَ الجملة نصباً على الحال أيضا[5].

وكانَ الحلبيُّ ممّن استحسنوا رأيَ الأنباريّ : فذكرَ أنَّ جملةَ (**تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ**)في محلّ نصب على الحال، إمّا من الكتاب، وإمّا من الهاء في (به)"[6]، والتقدير: مجعولًا قراطيس، وقد استحسنه الدرويش[7]، وذكرَهُ صالحٌ[8]، والجمل[9]، والحنفي[10]، والشيخلي[11]، فتوافقت هذه الآراءُ مع ما جاءَ به الأنباريّ في جعل الجملة في محلّ نصب حال، أمّا أن تكونَ الجملة استئنافيةً لا محلَّ

---

1 الأنعام: الآية (91)

2 ينظر: الأنباريّ، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 331/1

3 ينظر: العكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 405/1.

4 ينظر: القيسي، مكيّ بن أبي طالب: **مُشْكل إعراب القرآن**، 276/1.

5 ينظر: الزمخشريّ، محمود بن عمر: **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**،35/2.

6 الحلبي، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 119/3.

7 ينظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 166/3.

8 ينظر: صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتّل**، 273/3.

9 ينظر: الجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**، 61/2.

10 ينظر: الحنفي، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**، 92/4–93.

11 ينظر: الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعراباً وتفسيراً بإيجاز**، 334/3.

لها من الإعراب، فمذهبٌ ذهبَ إليهِ بعضُ المُحدثين أيضاً، كياقوت[1]، والهمداني[2]، وبذلكَ يكونُ نصبُ الجملة على الحال من (الكتاب) هوَ الوجهُ الأظهرُ، إذ استوفت شروط الجملة الحالية، فقوله : **(تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ)** جملةٌ خبريةٌ لا إنشائيّة، وغيرُ مصدّرة بعلامة استقبال، واشتملت على رابط يربطها بصاحب االحال[3]، وهو الضمير المتصل (الهاء) في (تجعلونه)، كما أن صاحبَ الحالِ (الكتاب) معرفةٌ، والجملُ بعد المعارفِ أحوال [4]، إذا ما استثنينا ما شذّ عن هذه القاعدة، وهو مجيءُ صاحبِ الحالِ نكرة في المعنى معرفة في اللفظ؛ إلى أنَّ صاحبَ الحال " الكتاب" معرفةٌ لفظًا ومعنى، فهو مُعرفٌ باللّام، كما أنّه كتابُ موسى –عليه السلام–كما بيّنت الآية. وممّا يؤكدُ رجحانَ هذا الوجه على غيره، أنّ جملة الحالِ فعليّةٌ فعلها مضارعٌ مُثبتٌ، مجرّد من "قَدْ"، وغير مسبوقة بالواو، وهي مواصفاتٌ للجملة الحاليّة التي فعلها مضارع[5].

قوله تعالى: ﴿**وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ**﴾[6].

يكمُنُ الخلافُ بينَ االعُكبريّ، والأنباريّ في الموقع الإعرابي لجملةِ: " يَتَعَارَفُونَ". فللأنباريّ فيها رأيان؛ الأوّلُ: أن تكونَ في موضع نَصب على الحال من الضمير في (لَمْ يَلْبَثُوا)، والتقدير: لم يلبثوا مُتعارفين، والثاني: أن تكونَ الجملةُ في موضع رفع ؛لأنّها خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: هم يتعارفون [7]، أمّا العكبريّ فقال: " يتعارفون حالٌ أخرى، والعاملُ فيها "يحشرهم"، وهيَ حالٌ مقدّرةٌ؛ لأنَّ التعارفَ لا يكونُ حالَ الحشر"[8].وقد فسّر الحنفيُّ رأيَ العكبريّ فقال: "

---

1 يُنظر: ياقوت، محمود سليمان: **إعراب القرآن الكريم**، 125/6.

2 يُنظر: الهمداني، حسين أبو العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 188/2.

3 يُنظر: ابن يعيش، موفّق الدين: **شرح المفصل**، 66/2–67، و الأستراباذيّ، رضيّ الدين محمد بن الحسن: **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت،1998م، 76/2، و الغلاييني، مصطفى: **جامع الدروس العربيّة**، 77/3.

4الأنصاري، ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ص560. وقباوة، فخر الدين: **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، ط3، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1981م، ص186–187.

5. يُنظر: المالقيّ، أحمد بن عبد النور: **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ص67، وقباوة، فخر الدين: **إعراب الجمل وأشباه الجمل**،.ص184.

6 يونس: الآية (45).

7 ينظر: الأنباري، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 414/1.

2 العكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 149/1 .

(يتعارفونَ بَيْنَهُم) يعرف بعضُهم بَعضًا كأنّهم لم يتعارَفوا إلا قليلًا، وهذا أوّلُ ما نُشروا، ثُمَّ ينقطعُ التعارفُ لشدّة الأمر عليهم، وهوَ حالٌ أُخرى مُقدّرة..."[1]. ومعنى قوله أنَّ جملةَ " لم يلبثوا" حالٌ أولى، وجملة" يتعارفون" حال ثانية من الضمير في يحشرهم، لكنَّ هذه الحالَ مقدّرةٌ، لأنّ زمن التعارف لا يكون وقتَ الحشرِ مباشرةً.

والنصبُ على الحال رأيُ النحاس، فقد سبق إليه، وذكرَ أنَّ موضعَ الجملة الفعليّة (يتعارفونَ) نصبٌ على الحال[2]، من دونِ إشارة إلى صاحب هذه الحال. أمّا الزمخشريُّ، فذكرَ أنَّ (يتعارفون) موضعها نصبٌ على الحال من الضمير المتصل في (يلبثوا)[3]، وأجازَ الحلبيُّ فيها أوجها ثلاثة؛ أوّلُها : أنَّها في موضع حال من فاعل (يلبثوا)؛ أي: من الضمير المتصل في (يلبثوا)، والعامل فيها هو الفعل (يلبثُ)، كأنّه قال : متعارفين، والمعنى: اجتمعوا متعارفين، والوجهُ الثاني: أنَّ الجملةَ في موضع حال من مفعول (يحشرهم) أي: يحشرهم مُتعارفين، والوجه الثالثُ: أنّ الجملةَ مستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعراب، وإنّما أخبرَ اللهُ عنهم بها[4].

ويتضحُ من الأوجه الثلاثة التي ذكرَها الحلبيّ، أنَّ رأيَه الأوّلَ كرأي الأنباريّ، فصاحبُ الحال عند الأنباريّ هوَ الضميرُ في (يلبثوا) ، وأنَّ رأيَهُ الثاني موافقٌ لرأي العكبريّ، الذي ذهبَ إلى أنَّ مفعولَ (يحشرهم) ؛ أي: الضمير المتصل (هم) في (يحشرهم) هوَ صاحبُ الحال، وعلى هذا يكونُ من أجازَ تعدُّدَ الحال كالعكبريّ ، يكونُ قد عدَّ قولَهُ :" كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا" حالاً أولى، و"يَتَعَارَفُونَ" حالاً ثانيةً، أمّا منمنعَ تعددها فقد جعلَ "يَتَعَارَفُونَ" في موضع حال مقدّرة؛ لأنَّ التعارفَ لا يكونُ حالَ الحشر، وتكونُ جملةُ "كَأَنْ **لَمْ يَلْبَثُوا**" في محلّ نصب صفة للمفعول في "**يحشرهم**". وسببُ تقدير الحال عائد لعدم اتّحاد صاحب الحال والحال في العامل[5]، غيرَ أنّه جازَ التعددُ في حالِ اتحاد الحالِ وصاحبها في العامل، فيكون في الكلام جملتان، أو أكثر في محلّ نصب حال، وصاحب الحالِ واحد، فقول عنترة:[الكامل]

---

1 يُنظَر: الحنفي، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**، 575/4.

2 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 149/1.

3 يُنظَر: الزمخشريّ، محمود بن عمر:**الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 239/2.

4 يُنظَر: الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 37/4.

1 يُنظر: الغلاييني، مصطفى، **جامع الدروس العربية**، 66/3–67.

ولقدْ ذكرْتُكِ والرماحُ نواهِلٌ منّي وبيضُ الهندِ تَقْطرُ من دَمي[1]

فيه جملتان حاليّتان، فجملة " الرماح نواهل" في محل نصب حال أولى، وبيض الهند تقطرُ من دمي في محل نصب حال ثانية.

والواضحُ اختلافُ الذين ناقشوا المسألةَ فـــي صاحب الحال أيضًا، أهـــوَ الضمير المتّصلُ في (يَلْبَثوا)، أم الضميرُ المتصلُ في (يحشرهم)، فقد أجازَ الحلبيُّ الوجهين – كما تقدّم ـــــ ، ومثلُه الدرويش[2]، أمّا صالح[3]، والرازي[4]، وأبو مزيزق[5]، والشيخلي[6]، فقد أجمعوا على أنَّ الواوَ في (يلبثوا) صاحبةُ الحال، فجاءَ رأيُهم موافقاً لرأي الأنباري، إلا أنَّ هناكَ من منعَ هذا الرأيَ، كالقرطبيّ[7]، والهمداني[8]، وياقوت[9]، وسببُ ذلكَ أنَّ التعارفَ لا يكونُ في حال لبثهم ميّتين، ولا طوالَ مدّةَ حشرهم، وإنّما حينَ اجتماعهم أوّلَ مرّة بعدَ بعثهم.

ويقولُ الهمدانيّ مستحسناً رأيَ القرطبيّ: " وقوله (يتعارفون) في محلّ النّصب أيضًا على الحال من الهاء والميم، لا من الضّمير في (لم يَلْبَثوا)، كما زعمَ بعضُهم؛ لأنَّهم لم يتعارفوا في حال لبثهم ميّتين، وإنّما تعارفوا عندَ اجتماعهم في الحشر منشرين"[10]، ومعنى كلامه: أنّ (يَتَعارَفونَ) في محلّ نصب حال ثانية من مفعول (**يَحْشُرُهُمْ**)، إلا أنَّ العكبريَّ ذكرَ أنَّ التعارفَ لا يكونُ وقتَ الحشر، ولكنَّ المقصودَ لحظةَ اجتماعهم للحشر.

ولعلَّ هذا التفسيرَ يعلّلُ صحّةَ القول، فيكون نصب (يتعارَفونَ) على الحال من الضمير المتصل في يحشرهم هوَ الأظهر كما ذهبَ العكبريُّ، لاستحالة تعارفهم عندَ لبثهم ميّتين، إنما

---

1 يُنظر: التبريزي، أبو زكريّا يحيى بن عليّ :**شرح القصائد العشر**، إدارة الطباعة المنيريّة، د.ت،ص30.

2 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 255/4.

3 يُنظر: صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتل**، 60/5.

4 ينظر: الرّازي، محمد فخر الدين: **تفسير الفخر الرّازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، 110/17.

5 يُنظر: أبو مزيزق، أحمد عبد السلام: **إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن**، 137/2.

6 يُنظَر: الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعرابًا وتفسيرًا بإيجاز**، 359/4.

7 ينظر: القرطبيّ، أبو عبد الله محمد بن أحمد: **الجامعُ لأحكام القرآن**، 347/4.

8 يُنظر: الهمدانيّ، حسين أبو العزّ، **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 563/2.

9 ياقوت، محمود سليمان: **إعراب القرآن الكريم**، 273/8.

1 الهمدانيّ،أبو العزّ **العقدالفريد في إعراب القرآن المجيد**، 563/2. و القرطبيّ، أبو عبد الله: **الجامعُ لأحكام القرآن**، 347/410

يتعارفونَ حينَ الحشرِ، كما أنّ هناكَ من منعَ أن يكونَ الحالُ من الضمير في يلبثوا كما تقدّم، وإن أجاز بعضهم ذلكَ فعلى اعتبار الحالِ مقدّرةً، فإن كانَ الخلافُ على صاحبِ الحالِ، فالمعنى يقتضي ترجيحَ هذا الرأيِ، وإن كانَ الخلافُ على موقعِ الجملةِ، فالنصبُ على الحالِ أظهرُ من جعلها في موضع رفع على أنّها خبرٌ لمبتدأ محذوف، كما لا يوجد ما يتعارضُ مع جعلِ الجملةِ حالًا، فصاحبُ الحالِ معرفةٌ، والجملةُ خبريّة لا إنشائية، كما احتوت على رابطٍ يعود على صاحبِ الحالِ (هم) في (يحشرهم)، وغيرُ مصدّرة بعلامة استقبالٍ، وهذه شروط يجب أن تتحقق في جملةِ الحال[1].

2 يُنظر: ابن يعيش، موفق الدين: **شرح المفصل**، 2/66–67و السيوطي، جلال الدين: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**،1/ 246والغلاييني، مصطفى: **جامع الدروس العربية**، 3/77.

الفَصْلُ الخامِسُ

المَصْدَرُ المُؤَوّلُ

خُصِّصَ هذا الفصلُ من الدّراسةِ لمناقشةِ ما اختلفَ به الأنباريُّ والعكبريُّ في توجيههما لمواقع المصادرِ المؤولةِ في توجيهِ النص القرآني، ولا بدَّ من بيان أحرف المصدر، قبل مناقشة مسائل الخلاف .

الأحرف المصدريّة:

1. **ما:** وتكون مصدريّةً مجرّدة عن الظرفيّة، نحو: أعجبني ما صنعت، وما تصنع؛ أي: صنعُك[1]، ولا تدخل (ما) إلا على الجملة الفعليّة، فتجعلها في تأويل المصدر[2].
2. **أَن:** وتدخلُ على الماضي والمضارع[3]، فمثالُ دخولها على الماضي، قوله تعالى :﴿**فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنْجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ**﴾[4]،أي: قولُهم، ومثالُ الثاني: **قوله:** ﴿**وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ**﴾[5]، **أي: إحقاق الحقّ، وقطع دابر الكافرين.**
3. **كَي:**الغالبُ في (كَي) المصدريّة أن تكونَ مسبوقةً بلامِ الجرِّ المفيدة للتعليل، نحو: ﴿**لِكَيْ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ**﴾6، أي: لعدم أساكم، فإن لم تسبقها فهي مقدّرة، نحو: " استقم كي تفلح"، ويكون المصدر المؤول حينئذ في موضع الجرّ باللّامِ المُقدّرةِ، أو يكون منصوبًا على نزع الخافض[7].
4. **لَوْ:** حرفُ مصدرٍ غير ناصب، تختصّ بالجملةِ الفعليّة، وتؤوّل بمصدر، يُعربُ حسب موقع في الجملة، وأكثر ما تقعُ بعدَ (ودَّ، أو يَوَدُّ)، فتقعُ قبلَ الماضي أو المضارع، نحو: وددْتُ لو اجتهدتَ؛ أي: وَدَدْتُ اجتهادَكَ[8].

---

1 يُنظر: الصّابوني، عبد الوهاب: **اللُّباب في النحو**، مكتبة دار الشرق، بيروت، لبنان، د.ت، ص67.

2 يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان: **الكتاب**، 475/1، يُنظر أيضًا: الأنصاريّ، ابن هشام: **مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، 8/2، وباشا، شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال: **أسرار النحو**، تحقيق: أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمّان، د.ت، ص296.

3 يُنظر:الصّابوني، عبد الوهاب: **اللُّباب في النحو**، 66

4 العنكبوت: الآية : (24)

5 الأنفال: الآية (7)

6 الحديد: الآية :(23)

7 يُنظر: الصّابوني، عبد الوهاب: **اللُّباب في النحو**، ص68.

8 يُنظر: معوض، سليمان: **حروف المعاني**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2008م، ص172.

5. **الذي:** وتقعُ (الذي) موقعَ المصدرِ أيضًا[1]، كقوله تعالى: ﴿**وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا**﴾[2]؛ أي:كخوضهم، وناقشَ العُكبريُّ هذه الآيةِ، وبيّنَ أنَّ (الذي) هنا مصدريّة، أي: كخوضهم، وهوَ نادرٌ[3].
6. **همزة التسوية:** وهيَ الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء، وتأتي بعد " ليتَ شعري"، و" ما أدري"، " وما أبالي" ونحوهنّ، وهي حرف مصدريّ، لأنّها هي وما بعدها تؤول بمصدر مرفوع على أنّه مبتدأ مؤخر، وسواء قبلها خبر مقدّم عليها[4]، فتقدير قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾5؛أي: إنذارُك وعدم إنذارك سواءٌ عليهم، أي: الأمران سيّان عندهم، فالهمزة لفظها لفظ استفهام، ومعناها الخبر[6].

خلافُ الأنباريّ والعُكبريّ في توجيه المصدر المؤول:

كانَ خلافُ العالِمينِ في توجيه المصدرِ المؤول في أربعِ مسائل، وهي مسائل تمثلت في توجيه موقع أَن المصدرية والفعلِ المضارع الذي تلاها، فقد جاءَ المصدرُ المؤولُ في المسائل الأربعةِ مكوّنا من أن المصدريّة والفعلِ، لعدم العثورِ على أيّ خلافٍ في توجيهِ المصادرِ المؤولةِ من نوعٍ آخر مثلَ (أنَّ) واسمها وخبرها، أو (ما) مع الفعلِ الماضي، و(كي) مع المضارعِ، فكانت المصادر مؤولة بأن المخففة فقط.

ويُبيّنُ في كلِّ مسألةٍ رأيُ الأنباريّ والعكبريّ وموقع المصدر المؤول، وسببُ الخلافِ إن وُجد، ثم تُعرض المسألة على من ناقشها من أهلِ العربيّة في محاولةٍ لإيجادِ من رجّح رأيًا على الآخر، أو منعَ رأيًا مع بيانِ سببه، لعلَّ في نقاشهم ما يدعم أحد الرأيين أو يقبلهما معا، وهذا بيانٌ بهذه المسائل.

---

1 يُنظر: الصّابوني، عبد الوهاب: **اللُّباب في النحو**، ص69.

2 التوبة: الآية (69)

3 يُنظر: العُكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 10/2.

4 يُنظر: معوض، سليمان: **حروف المعاني**، ص173، و الصّابوني، عبد الوهاب: **اللُّباب في النحو**، ص69.

5البقرة: الآية (6)

6 يُنظر: الغلاييني، مصطفى: **جامع الدروس العربيّة**، 92/2.

قولُهُ تعالى: ﴿**الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**﴾[1].

الخلافُ في توجيه قوله تعالى : "أَنْ يَخافا" فــ (أَنْ) وصلتُها عندَ الأنباريِّ في موضعِ نصبٍ على الاستثناءِ من غير الجنسِ[2]، أمّا عندَ العكبريِّ، فموضعُها النصبُ على الحال؛ والتقديرُ: إلا خائفين، وفيه حذفُ مضافٍ، تقديرُهُ: ولا يحلُّ لكم أَنْ تأخذوا على كلِّ حال، أو في كلّ حالٍ، إلا في حالِ الخوفِ[3].

وقصدَ الأنباريُّ بالاستثناء من غير الجنس الاستثناءَ المنقطعَ؛ لأنَّ المستثنى ليسَ من جنس المستثنى منه، ويبدو أنَّ الأنباريَّ قد أخذَ هذا الرأيَ عن النحاس الذي قالَ في توجيه المسألة: " أن يخافا في موضع نصب أي من أن لا يقيما، وبأن لا يقيما، وعلى أن لا، فلمّا حُذِفَ الحرفُ تعدّى الفعل، وقول من قال: يخافا بمعنى يُوْقِنا لا يُعرَف، ولكن يقع النشوز فيقع الخوف من الزيادة..."[4]، وقصدَ النحاسُ بقوله السابق، أنّ (أن يخافا) استثناءٌ ليسَ من (شيئًا)، لأنّه استثناءٌ منقطعٌ، واستحسنَ القيسيُّ رأيَ النحاس هذا وأخذ به؛ لأنَّ الخوفَ ليسَ من جنسِ المستثنى (شيئًا)[5]، وكما وقفَ الأنباريّ على رأيِ النحاس، والقيسيّ، وأخذ به، نجد من المُحدثين من وافق هذا الرأيَ أيضّافذكروا أنّه استثناءٌ منقطعٌ، وموضعُ المصدرِ نصبٌ على الاستثناءِ[6].

والاستثناءُ في الآيةِ عندَ الأندلسيِّ استثناءٌ مُفرَّغٌ، فيكونُ المصدرُ في محلِّ نَصبٍ على أنّه مفعولٌ من أجلِهِ، والمُستثنى محذوفٌ، والتقدير: ولا يحلُّ لكم أن تأخذوا بسببٍ من الأسباب إلا

---

1 البقرة: الآية (229)

2 يُنظر: الأنباريّ، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 157.

3 يُنظر: العكبريُّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 153/1.

4 النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 114/1.

5 يُنظر: القيسيّ، **مكيّ بن أبي طالب: مُشْكِل إعراب القرآن**، 98/1.

6 يثنظر: صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتل**، 303/1، والهمدانيّ، حسين أبو العزّ: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 467/1، والطنطاويّ، محمد سعيد: **معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم**، ص46، وياقوت، محمود سُلَيْمان: **إعراب القرآن الكريم**،224/2، و أبو مزيزق، أحمد عبد السلام: **إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن**، 403/1، و الرازيّ، محمد فخر الدين: **تفسير الرازيّ المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**،107/3.

بسبب خوفِ عدم إقامة حدود الله[1]، وهو وجه لم يَرِد عند الأنباريّ أو العُكبريّ.

أمّأ رأيُ العكبريِّ الذي عدَّ قولَه تعالى: (أنْ يخافا) في محلِّ نصبٍ على الحالِ، فقد أخذَ بهِ الأندلسيُّ[2]، والحلبيُّ[3]، وذكرهُ غيرُهما[4]، ويبدو أنَّ فيه خلافًا وضّحهُ الأندلسيُّ، إذ قالَ: " وأَنْ يخافا قيل في موضع نصبٍ على الحالِ التقدير إلا خائفين فيكون استثناء من الأحوال فكأنه قيل فلا يحلّ لكم أن تأخذوا ممّا آتيتموهنّ شيئًا في كلّ حال إلا في حال الخوف ألا يقيما حدود الله، وذلك أنَّ (أَنْ) مع الفعلِ بتأويل المصدر، والمصدرُ في موضعِ اسمِ الفاعل فهوَ منصوبٌ على الحال وهذا في إجازته نظر؛ لأنَّ وقوعَ المصدرِ حالًا لا ينقاس فأجري ما وقع موقعه وهوَ أن والفعل ويكثر المجاز فإن الحال إذ ذاك يكون أن والفعل الواقعان موقع المصدر الواقع موقع اسم الفاعل"[5]. وللحلبيّ الرأيُ ذاته في المسألة؛ فعندما أجازَ في (أن يخافا) أن تكونَ في موضعِ نصبٍ على أنّها مفعولٌ لأجله، أو أنّها حالٌ، بيّنَ أنَّ الوجهَ الأوّلَ هو الأظهر والأحسن؛ لأنَّ أن المصدريّةَ لا تقعُ موقع الحال[6]، وإن وقعَ المصدرُ حالًا فلا يُقاسُ عليه[7]وهذا يعني أن ورود المصدر حالًا يكون على السماعِ، لا على القياس[8]، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿ثُمَّ **ادْعهنَّ يأتينّكَ سعيًا**﴾[9] وقوله: ﴿**الذينَ ينفقون أموالهم باللّيل والنهار سرًّا وعلانيةً**﴾[10]. لذلكَ كانَ النصبُ

---

1 يُنظر: الأندلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط** ، 196/2.

يُنظر أيضًا: الحلبي، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**،559/1. و الحنفيّ، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**،554/2. و الطبرسيّ، الفضل بن الحسن: **مجمع البيان في تفسير القرآن**، 328/1.

2 يُنظر: الاندلسيّ، أبو حيان: **تفسير البحر المحيط** ، 196/2.

3 يثنظر: الحلبيّ، شهاب الدين:**المصون في علوم الكتاب المكنون**،559/1.

4 يُنظر: الحنفيّ، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**، 554/2. و صافي، محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**،396/1.

5 الأندلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 196/2.

6 يُنظر: الحلبي، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 559/1.

7 يُنظر: ابن مالك، جمال الدين الطائي الأندلسي: **شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، 244/2.

8 يُنظر: الأندلسي، ابن مالك جمال الدين، **شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، 244/2.

9 البقرة: الآية (260)

10 البقرة: الآية (274)

على الاستثناء أظهر، وليس هناكَ من ردّه من المفسّرين أو ذكرَ ما يتعارضُ معه من قواعد اللغةِ.

قولُه تعالى:﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآَخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ**﴾1.

ناقشَ كلٌّ من الأنباريّ والعكبريِّ الآيةَ الكريمةَ، وكان خلافهُما في توجيهِ قوله تعالى: " إلّا أَنْ تُغمِضوا" ففي (أنْ) وصلتها عندَ الأنباريِّ وجهان، الأول: أنّهما في موضعِ نصبٍ بِــ (آخذيهِ) بعد نزعِ الخافض؛ لأنَّ التقديرَ: بأن تغمضوا، فلمّا حُذفَتِ الباءُ اتّصلَ بِــ (آخذيه) والثاني: أنّ (أن) وصلتها في موضعِ جرّ بالباء المقدّرة[2]. أمّا العكبريُّ ، فذهبَ إلى أنَّ "إلا أنْ تُغْمِضوا" في موضعِ الحال؛ أي: إلا في حالِ الإغماضِ[3].

وموقعُ المصدرِ المؤوّل عندَ النحاسِ نصبٌ بِــ (أن)، والتقدير: إلّا بِــ(أن) أي: على نزعِ الخافض[4]، وللأندلسيِّ في توجيهِ الآيةِ وجهان، الأوّلُ: أنّها في موضعِ خفضٍ بالباء المحذوفة[5]، والتقدير: بأن تغمضوا، وهذا واردٌ بالعربيّة بكثرةٍ، فحذفُ الجارِّ يكثرُ مع (أنَّ) و(إنَّ)[6]، نحو: ﴿يمنّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَموا﴾[7] والثاني: أنّ المصدرَ في موضعِ نصبٍ على الحال؛ أي: إلّا في حالِ الإغماضِ، والعاملُ فيها اسم الفاعلِ (آخذيه).[8]

وقالَ الحلبيُّ في توجيهِ الآيةِ: " (إلا أن تغمضوا) الأصل: إلا بأن، فحذفَ حرفُ الجرّ مع (أن) فيجيءُ فيها القولانِ: أَهِيَ في محلِّ جرٍّ أمْ نَصْبٍ؟ وهذه الباء تعلّقُ (تيمّموا) (بآخذيه). وأجازَ أبو البقاء أن تكونَ "أن" وما في حيّزها في محلّ نصب على الحال، والعامل فيها (آخذيه)، والمعنى : لستم بآخذيه في حال مـــــن الأحوال إلا في حالِ الإغماض..."[9] ومعنى

---

1 البقرة: الآية (267).

2 يُنظر: الأنباريّ، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 176/1.

3 يُنظر: العكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 182/1.

4 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 131/1.

5 الاندلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط** ، 318/2.

6 يُنظر: الأنصاري، جمال الدين: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص712.

7 الحُجرات: الآية (17)

8 الاندلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط** ، 318/2.

9 يُنظر: الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 647/1.

قوله: إنَّ في موضعِ " إلا أن تغمضوا" رأيين، الأوّلُ: الخفضُ بالباءِ المقدرة؛ أي: إلا بأن تغمضوا، فالمصدرُ المؤولُ (الإغماضُ) محلّه الجرّ بهذه الباء، فقد يُحذفُ حرفُ الجرِّ مع بقاء عمله، كقولهم في القسم : " اللهِ لأفعلّنَّ"؛ أي: واللهِ، فلفظُ الجلالةِ مجرورٌ بالباء المحذوفةِ، ومثله قول رؤبة –وقد سُئلَ كيف أصبحت–" خيرٍعافاكَ الله"أي: بخيرٍ، فـَ (خير) مجرورةٌ بالباءِ المحذوفةِ،[1] والرأيُ الثاني: أنَّ محلَّ المصدرِ نصبٌ على الحالِ، والتقديرُ: لستم بآخذيه في حالٍ من الأحوالِ إلا في حالِ الإغماضِ، وهوَ الرأيُ الذي أخذه الحلبيُّ عن العكبريِّ.

وإذا ما واصلنا البحث في آراء المُحدثين نجد منهم من وافقَ الأنباريَّ، ومنهم من وافقَ العكبريَّ، ومن وافقَ رأيَ الأول، وردَّ رأيَ الثاني، فموقعُ المصدرِ المؤولِ عندَ الدرويشِ نصبٌ بنزعِ الخافضِ؛ أي: بأن تغمضوا، فحذفُ الباءِ أدّى إلى نصبِ المصدرِ باسمِ الفاعلِ[2]، وإلى ذلكَ ذهبَ صالحٌ[3]، والإيجيّ[4]، والشيخليّ[5]، فوافقت آراؤهم أحدَ الرأيين اللذينِ ذهبَ إليهما الأنباريّ، وهوَ النصبُ باسمِ الفاعلِ بعدَ نزعِ الخافضِ، أمّا الوجهُ الثاني الذي أجازه الأنباريّ– الجرّ بالباءِ المحذوفةِ– فقد وافقَه الطبرسيّ[6]، و ياقوت[7]، والحنفيّ[8]، إذ أجمعَ هؤلاءِ على أنَّ المصدرَ المؤولَ من أن وما تلاها في موضعِ جرٍّ بحرفِ الجرِّ المقدَّرِ (الباء)؛ أي: إلّا بأن تغمضوا فيه، أو إلّا بإغماضكم فيه.

ونصبُ المصدرِ على أنّهُ حالٌ –كما عندَ العكبريِّ– لم يأتِ على ذكره من المحدثينَ فيما رجعتُ إليه من مصادر إلا الهمدانيّ9، كما أنّ الذينَ سبقوا إلى توجيه المسألةِ من أهلِ العربيّةِ قبل الأنباريِّ والعكبريِّ لم يذكروه.

---

1 يُنظر: الأنصاري، جمال الدين بن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص712.

2 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**،418/1.

3 يُنظر: صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصّل لكتاب الله المرتل**، 377/1.

4 يُنظر: الإيجيّ، محمد بن عبد الله: **جامع البيان في تفسير القرآن**، 199/1.

5 يُنظر: الشيخليّ، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعرابًا وتفسيرًا بإيجاز**، 549/1.

6 يُنظر: الطبرسيّ، الفضل بن الحسن: **مجمع البيان في تفسير القرآن**، 380/2.

7 يُنظر: ياقوت، محمود سليمان: **إعراب القرآن الكريم**،351/2.

8 ينظر: الحنفيّ، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي**، 655/2.

9 يُنظر: الهمدانيّ، حسين أبو العزّ: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 514/1.

وبعدَ تقصّي هذه الآراء نلاحظُ أنَّ أكثرَها متوافقٌ مع رأيِ الأنباريِّ، إمّا بالجرِّ بالباءِ المحذوفةِ، أو النصبِ باسمِ الفاعلِ (آخذيه) بعد نزعِ الخافضِ، وسببُ ذلكَ أنَّ سيبويه لا يجيزُ وقوعَ المصدرِ المؤول حالًا، وذكرَ أنّه ليس كـلُّ مصدرٍ وإن كانَ فـي القياسِ، يوضعُ موضعَ الحالِ[1]، وقد وضّحَ ابنُ مالك الأندلسيّ هذه العلّـــةَ، فبيّنَ أنَّ الحالَ خبرٌ في المعنى، وأنَّ صاحبهُ مخبرٌ عنهُ، فحقُّ الحالِ أن يدلَّ على نفسِ مـا يدلُّ عليهِ صاحبـه كخبر المبتدأ بالنسبةِ إلى المبتدأ، وهذا يقتضي ألا يكونَ المصدرُ حالًا، لئلا يلزم الإخبار بمعنى منقطع عمّا يدلُّ عليه صاحبه، وإن ورد عن العربِ شيءٌ منهُ حُفظَ ولم يُقَس عليه[2].

قوله تعالى: ﴿**وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ**﴾[3].

اختلفَ العالمانِ في توجيهِ المحلِّ الإعرابيِّ لقولِهِ تعالى: " أن يُؤتى" فبينما أجازَ الأنباريُّ الرفعَ والنصبَ، أجازَ العكبريُّ الرفعَ والنصبَ والجرَّ، وفي ذلكَ خِلافٌ، فالرفعُ عندَ الأنباريِّ على الابتداءِ، والخبرُ مقدّرٌ وتقدير الكلام : أن يُؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم أو يحاجّوكم عندَ ربّكم تذكرونه أو تشيعونه، أمّا النصبُ، فبتقدير فعل بين الألف وبين (أن يُؤتى) وتقديره: أتذكرون أو تشيعون الإتيان، فيكون المصدرُ (أن يُؤتى) في محلِّ نصب مفعول به للفعل المُقدّر(أتذكرون).[4]

أمّا العكبريُّ، فالرفعُ عندَهُ بتقدير: هوَ أنْ لا يُؤتى، فيكونُ المصدرُ (أن يُؤتى) متصلًا بقوله: " قُل إنَّ الهُدى هدى الله" ويكون بذلك في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره : هوَ، وأمّا النصبُ عندَه فمن وجهين، أحدهما: أن يكونَ مفعولًا من أجلِهِ، تقديره: ولا تؤمنوا إلا لمن تبعَ دينكم مخافةَ أن يُؤتى أحد؛ والثاني: أن يكونَ في موضعِ نصبٍ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: أتصدّقونَ أن يؤتى أو تشيعون، وهوَ وجهٌ متفقٌ عليهِ عندَ الأنباريِّ والعكبريِّ، والجرُّ عندَ العكبريِّ بتقدير: ولا تؤمنوا بأن يُؤتى أحدٌ[5].

---

1 يُنظر: سيبويه، عمرو بن عثمان: **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط2، 1977م، 370/1.

2 يُنظر: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي: **شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، 244/2.

3 آل عمران: الآية: (73)

4 الأنباريّ، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 208/1.

5 يُنظر: العكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 196/1.

وقالَ الفرّاء في توجيه المسألة: " لا تصدّقوا أن يؤتى أحد مثل أوتيتم. أوقعت (تؤمنوا) على (أن يؤتى) كأنّه قال: ولا تؤمنوا أن يُعطى أحد مثل ما أعطيتم، فهذا وجه. ويُقال: قد انقطعَ كلامُ اليهود عند قوله " **وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ**"، ثمّ صارَ الكلام من قوله قل يا محمد إنّ الهدى هدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتي أهل الإسلام، وجاءت (أن) لأنّ في قوله " قُلْ إنَّ الهُدى" مثل قوله : إنَّ البيانَ بيانُ الله، فقد بيّنَ أنّهُ لا يُؤتى أحد مثل ما أوتي أهلُ الإسلام."[1] ويتضح من ذلك أنّ للفراء رأيين، الأوّل: أن المصدرَ المؤول في محلّ نصب مفعولٍ به لـــ(تؤمنوا) والثاني: أنّه في موضع رفع خبر لـــ (إنّ)؛ فقد ذكرَ أنّ معنى قوله : " قُل إنَّ الهدى هدى الله أن تؤمنوا" مثل قوله : " إنَّ البيانَ بيانُ الله"،، أمّا أن يكونَ موقعُ المصدرِ رفعًا على أنّه خبرٌ ، فقد أخذهُ العكبريُّ عن الزجاجِ، والتقديرُ: إنَّ الهدى أنْ لا يُؤتى[2]، أي: هو أن لا يُؤتى، وجعلُ المصدرِ نصبًا على أنّهُ مفعولٌ لأجله، أو على أنّه في موضعِ جرٍّ بحرفِ جرٍّ محذوفٍ فهما رأيانِ سبقَ إليهِما العكبريُّ، والرفعُ على الابتداءِ رأيُ الأنباريِّ.

وبعد مناقشة هذهِ الآراءِ يتبيَّنُ أنَّ في موقعِ (أنْ يُؤْتى) خمسةَ أوجه:

أوّلها: الرفع على الابتداءِ، وهوَ رأيُ الأنباريِّ، ووافقهُ الجمل[3]، والثعالبيُّ[4].

والثاني: الرفعُ على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ تقديره: هوَ أنْ لا يُؤْتى، وهُوَ رأيُ العكبريِّ، وقد سبقه إليه الزجاجِ ، والنحاسُ[5]، والزمخشريُّ[6]، والأنصاريّ[7]، وتبعه غيرهم من المُحدثين–كما تقدّم–.

والثالثُ: أن يكونَ في محلِّ نصب مفعولٍ به، بفعلٍ محذوفٍ، ولا خلافَ عليهِ بين الأنباريِّ والعكبريِّ، وقد سبقَ إليهِ الفرّاءُ[8]، والزمخشريُّ[9]، وذكره الإيجيُّ[10].

---

1 يُنظر: الفرّاء، يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، 222/1.

2 يُنظر: الزجاج، أبو إسحق: **معاني القرآن وإعرابه**، 430/1.

3 يُنظر: الجمل، سليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**، 286/1–288.

4 يُنظر:الثعالبيُّ، عبد الرحمن بن محمد: **الجواهر الحِسان في تفسير القرآن**، 278/1.

5 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 165/1.

6 يُنظر: الزمخشريّ، محمود بن عمر: **الكشّافعن حقائق التنزيل وعيوون الأقاويل في وجوه التأويل**، 438/1.

7 ينظر: الأنصاري، ابن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، 516–517.

8 يُنظر: الفراء، يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، 222/1.

9 يُنظر: الزمخشريُّ،محمود بن عمر: **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيوون** الأقاويل في وجوه التأويل، 438/1.

10 يُنظر: الإيجيُّ، محمد بن عبد الرحمن: **جامع البيان في تفسير القرآن**، 262/1–263.

والرابعُ: أن يكونَ في محلِّ نصبِ مفعولٍ لأجله، وهوَ رأيُ العكبريِّ، وقد وافقهُ صالحٌ[1]، وياقوت[2]، والشيخليُّ[3].

والخامسُ: أن يكونَ المصدرُ في موضعِ جرٍّ بالباءِ المحذوفةِ، والتقديرُ: بأَنْ يُؤتى، وهوَ رأيُ العكبريِّ، و وافقهُ الدرويشُ[4]، والحنفيُّ[5]، وصالحٌ[6]، وياقوت[7]، والشيخليُّ[8].

والراجحُ من بينِ هذهِ الأوجه وجهان، الأوّلُ : ما اتفقَ عليه العالمان، وهو أن يكونَ المصدرُ في محلِّ نصب مفعولٍ بهِ، والرأيُ الثاني: أن يكونَ المصدرُ في موضعِ جرٍّ بالباءِ المحذوفةِ، وسببُ ترجيحي لهذين الرأيين أنّ للنحاةِ إذا سقطَ حرفُ الجرِّ قبلَ المصدرِ المؤولِ رأيين، الأول: مذهب الكسائيِّ، فقد ذهبَ إلى إعمالِ حرفِ الجرِّ معَ الحذفِ، فيكون موضع المصدر المؤول، خفضًا بالجارِّ المحذوفِ، وقد ذكرَ الفراء رأيَ الكسائيّ هذا[9] حينَ فسّر قوله تعالى:﴿ **فلا جُنَاحَ عَلَيْهِما أنْ يَتَراجَعا**﴾[10]: يريد: فلا جُناح عليهما في أن يتراجعا، والرأي الثاني هوَ رأيُ الفراء؛ إذ ذهبَ إلى أنّ المصدرَ المؤول نصبٌ بالفعلِ الذي قبله على نزعِ الخافض، وتقدير الكلام: فلا جناح عليهما أن يراجعها[11]، وقد تناولَ أستاذي حمدي الجبالي مسألةَ سقوطِ حرفِ الجرِّ، وخلافِ نحاةِ الكوفةِ في آثار هذا الحذف، مبيّناً رأيَ الكسائيِّ والفراء[12].

قوله تعالى: ﴿**قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ**﴾[13].

---

1 يُنظر: صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، 84/2.**

2 يُنظر: ياقوت، محمود سليمان: **إعراب القرآن الكريم**،146/3.

3 يُنظر: الشيخليُّ،بهجت عبدد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعرابا وتفسيرًا بإيجاز**، 97/2.

4 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 535/1.

5 يُنظر: الحنفيُّ، أبو السعود: **تفسير أبي السعود أو إرشاد العقل السليم إلى مزايا** الكتاب الكريم، 382/1–383.

6 يُنظر: صالح، بهجت عبد الواحد:**الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، 84/2.**

7 يُنظر: ياقوت، محمود سليمان: **إعراب القرآن الكريم**،146/3.

8 يُنظر: الشيخليُّ،بهجت عبدد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعرابا وتفسيرًا** بإيجاز، 97/2.

9 يُنظر: الفراء، يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، 148/1. يثنظر أيضًا: الأندلسي، أبو حيّان: **تذكرة النحاة**، ص582.

10 البقرة: الآية (229)

11 يُنظر: الفراء، يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، 148/1، يُنظر أيضًا:

12 يُنظر:الجبالي، حمدي محمود: **الخلاف النحوي الكوفي**، ص363.

13 الأعراف: الآية: (12)

الخلافُ في توجيهِ قولهِ تعالى : "ألا تسجدَ" ، فموضعُ المصدرِ المؤولِ (السجود) عندَ الأنباريّ النصبُ بـــ (يمنعك)، ولا زائدة، والتقدير: ما منعكَ أن تسجدَ[1]، كقوله تعالى في موضعٍ آخرَ: " ما منعكَ أن تسجدَ لما خلقتُ بيديّ"[2]، أمّا العكبريُّ فجعلَ " ألا تسجدَ" في موضعِ الحال.[3]

وحظيت هذه المسألةُ باهتمامٍ كبيرٍ من النحاة والمفسّرين من أهل العربيّة، ويبدو أنَّ الأنباريَّ توقّفَ على رأيِ الأخفشِ، وأخذَ به، فاعتبارُ (لا) زائدةً على معنى : ما منعَكَ أن تسجدَ، هوَ رأيُ الأخفش.[4]

وقالَ الفراءُ في توجيه " ألا تسجدَ" : " المعنى- والله أعلم- ما منعك أن تسجد و(أن) في هذا الموضع تصحبها لا، وتكون (لا) صلة. كذلك تفعل بما كان في أوله جحد، وربّما أعادوا على خبره جَحْدًا للاستيثاق من الجحد والتوكيد له"[5]، ومعنى قوله" تكون لا صلة" : أنَّ (لا) حرفٌ زائدٌ؛ فالصلةً مصطلحٌ كوفيٌّ يُطلقُهُ نحويّو الكوفةِ على الحرف الزائد[6] كما يسمّيه البصريّون. وأمّا قولُهُ: " كذلكَ تفعل بما كانَ في أوّله جَحْد" معناهُ : أنَّ العربَ تضيفُ حرفَ نفيٍ آخرَ لِما بُدئ بالجحد من الكلامِ؛ وذلكَ لغرضِ توكيد الجحد، والجحدُ في اللغةِ الإنكارُ، و هوَ مصطلحٌ كوفيٌّ أيضًا، قصدَ به الكوفيّونَ النّفيَ، ومثالُ ذلكَ قولُهم:[الكامل]

ما إنْ رَأينا مِثْلَهُنَّ لِمَعْشَرٍ سُودِ الرُّؤوسِ فَوالِجٌ وَفُيولُ[7]

فَــ (ما) حرفُ جَحْدٍ، وإنْ جَحْدٌ أيضًا، فَجُمِعَتا للتوكيدِ، والجحْدُ في اللغةِ الإنكارُ[8]، وهوَ مصطلحٌ كوفيٌّ أطلقوهُ على النفي، فقالوا: أدوات الجحدِ[9].

---

1 يُنظر: الأنباريُ، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 355/1.

2 ص: الآية (75).

3 يُنظر : العكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 434/1.

4 ينظر: الأخفش، سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**، 513/2.

5 الفرّاء، يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، 374/1.

6 يُنظر: الجبالي، حمدي: **في مصطلح النحو الكوفيِّ**،116.

7 قائله غير معروف، وجاءَ بلا نسبةٍ في معاني القرآن، 374/1، وتفسير الطبريّ، 224/21، **وأمالي الشجريّ**، 228/2. والفوالج جمعُ فالج بكسر اللام، وهوَ البعيرُ ذو السنامين، والفُيول جمعُ الفيل الحيوان المعروف، وكانت هذه الجمال والفيلةُ تُجلبُ من السند.

8 يُنظر: ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين: **لسان العرب**، 106/3 (جَحَدَ).

9 يُنظر: ابن السكيت: **إصلاح المنطق**،267، و ضيف، شوقي: **المدارس النحوية**، ص167، والجبالي، حمدي: **في مصطلح النحو الكوفيّ**، ص117.

و (لا) في الآيةِ الكريمةِ حرفٌ زائدٌ، وهذا ما ذهبَ إليه الأخفشُ، والفرّاءُ ، والأنباريُّ – كما تقدّم– فيصبحُ المعنى : ما منعَكَ أن تسجدَ، فيكون موقعُ المصدر المؤوّل (السجود) النصب بـــ (منَعَك) أي: أنّه مفعولٌ بهِ لـــ (منعَ).

وقد عثرتُ على دراسةٍ تناول فيها أحدُ الباحثينَ (لا) في الآيةِ نفسها في ثمانية مواقعٍ، مبيّنًا في كلّ مرة أنها زائدةٌ، مدعّمًا ذلكَ بأمثلة تشابهها، مشيرًا إلى أنّ المعنى لا يستقيمُ إلا بإسقاطها، فهي زائدةٌ لفظًا ومعنىً، إلا أنّ وجودَها يقوّي معنى النفي ويثبّته[1]، و كانَ العكبريّ أثناء توجيهه لقوله تعالى:﴿**أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي**﴾[2]، قد بيّن أنّ لا زائدة[3]، مثل قوله تعالى: ﴿**مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ**﴾[4].

وتُزادُ (لا) كثيرًا في العربيّة، بعدَ (أن) وغيرها، ومثالُ زيادتها بعدَ أن: قولُهُ تعالى: ﴿لئلّا يعلم أهل الكتب﴾[5]؛ أي: ليعلمَ، ومنه قولُ الشاعر: [الرّجز]

وَ ما ألومُ البيضَ ألّا تَسْخَرا لَمّا رَأيْنَ الشَّمَطَ القَفَنْدَرا [6]

فالشاهدُ في البيتِ قولُهُ : " ألّا تسخرا، يريد: أن تسخرا، فزادَ لا.[7]

وقول آخرُ: [الرّجز]

في بِئرٍ لا حورٍ سَرى وما شَعَر[8]

---

1 يُنظر: نعيرات، نعيم صالح سعيد: "**لا" في القرآن الكريم–دراسة نحويّة دلاليّة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، 2007م، نابلس، ص64، 106، 110، 203.

2 طـــــه : الآية (93)

3 يُنظر: العُكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 901/2.

4 الأعراف: الآية (12)

5 الحديد: الآية (29)

6 نسبه ابن جنيّ في الخصائص إلى ابن النجم، يُنظر: **الخصائص**،283/2، وبلا نسبة في **لسان العرب**،112/5 (قفندر)، والمقتضب 181/1، **والجنى الداني**، ص303. والشَّمِط: العجوز، والقفندر: قبيح المنظر.

7 يُنظر: يعقوب، إميل بديع: **المُعجم المُفصّل في شواهد النحو الشعريّة**، 1160/3.

8 نسبَهُ ابن يعيش إلى العجاج، يُنظر: شرح المفصّل 136/8. أراد حؤور ؛ أي: رجوع، والمعنى: أنّه وقع في بئر هلكه لا رجوع فيها، وما شعرَ بذلك.

وقالَ أحدُهم: [الطويل]

أَبى جودُهُ "لا" البخلَ واستعجلت به نَعَمْ من فتًى لا يمنَعُ الجودَ قاتله[1]

والمعنى: أبى جودُه البخلَ، ولا زائدة.

وعندَ متابعةِ آراء المفسّرين في توجيه قوله تعالى : (أَلا تَسْجُدَ) نجدُ الزجاجَ آخذًا بما ذهبَ إليه الأخفشُ والفرّاءُ ، فيقول: " (ما منعَك ألا تسجد) إلغاء لا، وهيَ مؤكدة، المعنى: ما منعَكَ أن تسجد..."[2] وقَصَدَ الزجاجُ بإلغاء (لا) أنّها زائدةٌ، فيكون موقعُ المصدر (السجود) نصبًا بـــ (منعَ)، وإليه ذهبَ النَحاسُ، إذ ذكرَ أنَّ (أَلّا تسْجُدَ) في موضع نصب؛ أي: من أنْ تسجدَ، والمعنى: أيُّ شيءٍ منعَكَ.[3] وتبعهما القيسيّ، فذهب إلى ما ذهَبا إليه، فقال: " أن في موضع نصب بـــ"منعَكَ" مفعولٌ بها و "لا" زائدة، والتقدير: أي شيء منعك السجود، ففي منعكَ ضمير الفاعل يعود على "ما "[4]، وعندَ الزمخشريّ (أن تسجدَ) نصبٌ بـــ (منعك) أيضًا، و(لا) زائدة لتوكيد معنى الفعل وتحقيقه، كأنّهُ قيل: ليتحقق علمُ أهل الكتاب وما منعك أن تحقق السجود وتلزمه نفسك.فالمصدرُ في محل نصبِ مفعولٍ به.[5]

والمُلاحَظُ أنّ أكثر السابقين من أهل العربيّة أجمعوا على رأيٍ واحد، وهو أنّ (لا) زائدةٌ و(أن تسجدَ) في محلّ نصب مفعول به لـــ (منعَ)، وهوَ الرأيُ الـاي جاءَ به الأنباريّ بعدَهم، وقد وافقه أبو حيّان فقال: " ما منعك ألا تسجد: ما استفهامية مبتدأة، الجملة بعده خبره، ولا في أن لا تسجد زائدة للتوكيد يدلُّ على زيادتها سقوطها من قوله : ما منعكَ أن تسجد..."[6]. ومعنى القولِ إنَّ موضعَ المصدرِ نصبٌ بـــ (منع)، وقد استحسنَ الثعالبيّ رأيَ أبي حيّانَ، وذكرَ أنَّ (لا) زائدة،[7] كَـــحالها في قوله تعالى : لئلا يعلمَ أهلُ الكتابِ" والدليلُ سقوطها في قوله تعالى:﴿ **ما منَعَكَ أنْ تَسْجُد**﴾[8].

---

1 البيت بلا نسبة في **الخصائص**،35/2 و283/2. **ومغني اللّبيب** 249/1، **أمالي ابن الشجري**،228/2.

2 الزجاج، أبو إسحق: **معاني القرآن وإعرابه**،322/2.

3 يُنظر: النّحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، 46/2.

4 القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب: **مُشْكِل إعراب القرآن**، 307/1.

5 يُنظر: الزمخشريّ، محمود بن عمر: **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 68/2.

6 يُنظر: الأندلسيّ، أبو حيّان، **تفسير البحر المحيط**، 272/4.

7 يُنظر: الثعالبي، سيدي عبد الرحمن: **الجواهر الحِسان في تفسير القرآن**، 532/1. و الأندلسيّ، أبو حيّان، **تفسير البحر المحيط، 272/4.**

8 ص: الآية (75)

ونصبُ " ألا تسجد" بـــ (منعَ) هـــوَ الراجح، والذي ذهب إليـــه أكثرهـــم، فإضافـــة لمن سبق، نجد الرأيَ ذاته عندَ الحلبيّ[1]، و الرّازي[2]، وأبي مزيزق[3]، وصالح[4]، والشيخلي[5]. أما أن يكون موقع المصدرُ (ألا تسجدَ) نصبًا على الحالِ، فلم أجده عند أحد ممّن رجعتُ إليهم سوى العُكبريّ، ولم أجد من يوافقه، أو يدعم رأيَه.

وإن كان للأنباريّ والعكبريّ في المسألة وجهانِ، فقد ضافَ الحلبيُّ وجها آخر في (ألا تسجد) حيثُ أجازَ الجرَّ، بتقدير: ما منعكَ من السجودِ؟ فيكون المصدرُ في محلّ جرٍّ بتقدير حرف الجرّ (من).[6]

ومعَ الوجه الذي أضافه الحلبيُّ يكون قد تحصّلَ في " ألا تسجدَ" ثلاثةُ أوجه:

أوّلها: أنَ المصدر المؤولَ (ألا تسجدَ) في موضع نصب مفعول به لـــ (منعَكَ) و (لا) زائدة، وهوَ رأيُ أكثرهم.

والثاني: أنّ المصدرَ المؤولَ في محلّ نصب على الحال، وهوَ رأي العكبريّ، ولم أجد من وافقه عليه.

والثالثُ: أنَّ المصدر في موقع جرّ، بتقدير : ما منعكَ من السجودِ؟ وهوَ الرأيُ الذي أضافه الحلبيّ.

والأظهرُ من هذه الأوجه أوّلها، فَـــ (لا) زائدة، ويدعم هذا الرأي ما جاء من أمثلة تشبهها في القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿لئلّا يعلم أهل الكتاب﴾[7] وقوله :﴿**أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي**﴾[8].

---

1 يُنظَر: الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 3/239–240.

2 يُنظر: الرازيّ، محمد فخر الدين الرازي: **تفسير الفخر الرازي**، 14/35.

3 يُنظر: أبو مزيزق: **إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن**، 4/288–289.

4 يُنظر: صالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، 3/385.

5 يُنظر: الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن في الإعجاز إعرابًا وتفسيرًا بإيجاز**، 3/466.

6 يُنظر:الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 3/239–240. يُنظر أيضًا: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 3/310–311. و الشيخلي،بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن في الإعجاز إعرابًا وتفسيرًا بإيجاز**، 3/466.

7 الحديد: الآية (29)

8 طـــــه : الآية (93)

الفَصْلُ السّادِسُ

الأَدَوات

الأدوات:

اهتمّ النحويّون بالأدواتِ، وأولوها عنايةً واضحةً، وأفردها كثيرٌ منهم في تآليف خاصّة، وحظِيّت بكثيرٍ من الدراسات.

والأدواتُ: صيغٌ صرفيّةٌ، ليسَ لها معانٍ معجميّةٍ، ولكن لها معانٍ وظيفيّة سياقيّة، تعبّرُ عن علاقاتٍ، فليسَ لها بيئةٌ خارج السياق[1].

والأدواتُ، أو المفرداتٌ، أو حروفُ المعاني مصطلحاتٌ جاءت عند النحاةِ، وعندَ أصحابِ كتبِ حروفِ المعاني، أو العوامل، وهيَ تضمّ حروفًا، وأفعالًا، وأسماءً، تجتمعُ كلُّها في أنّها تؤدّي وظيفة دلاليّة، أو نحويّة، وأكثرُها لا يُفهمُ إلّا من السياق اللّغوي[2].

وقد اهتمّت كتبُ إعرابِ القرآنِ ومعانيه، بدراسة النصّ القرآنيّ من حيث علاقة النحو بالمعنى، وتأتي دراسة الأدوات ضمنَ هذا الاهتمام، فللأدواتِ النحوية أهميّتُها في دراسةِ النحو العربيّ، ولها حظٌّ كبيرٌ في كتبِ النحوِ العامةِ، بل خصّصَ النحاةُ كتبًا لدراسةِ حروفِ المعاني، أو العوامل، وربطها بوظائفها، ودلالاتها.

وفي هذا المبحثِ بيانٌ لموقفِ معربي القرآنِ من بعضِ الأدواتِ التي اختلفَ في توجيهها الأنباريُّ، والعُكبريّ، وهي خلافاتٌ قليلةٌ، فلم تعثرِ الدراسةُ إلّا على أربعةِ مواطن اختلفَ فيها العالِمان في توجيهِ الأدواتِ، وهذا بيانها:

أوّلًا: مِنْ:

قولُه تعالى: ﴿**إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**﴾[3].

الخلافُ في توجيهِ معنى حرفِ الجرّ (مِنْ) في قولِهِ "من سيئاتكم". فالأنباري ذكر عمّن سبقه أنّها للتبعيضِ؛ أي: شيئا من سيئاتكم، أو أنّها زائدة، والتقدير: ويكفّر عنكم سيّئاتكم، لكنّه يبيّن أنّ الأكثرية على أنّها ليست زائدة؛ لأنَّ (من) لا تُزادُ في الإيجابِ، وإنّما تُزاد في النفي، نحوَ: ما

1 يُنظر: فليح، أحمد: **في الأدوات النحويّة، المركز القوميّ للنشر**، الأردن، 2001م، ص11–12.

2 يُنظر: خضير، محمد أحمد: **الأدوات النحويّة ودلالاتها في القرآن الكريم**، مكتبة الأنجلو المصريّة، 2001، ص3.

3 البقرة: الآية (271).

جاءَني من أحدٌ[1]. أمّا العكبريُّ ، فقد تبنّى رأيَ الأخفشِ، وذهبَ إلى أنَّ (مِن) زائدة[2]، وبناءً على ذلكَ تكون (سيّئاتكم) المفعولَ؛ أي: يكفّرُ عنكم سيّئاتكم.

ووافقَ الأندلسيّ رأيَ الأنباريِّ، فذهبَ إلى أنَّ (من) للتبعيض؛ لأنّ الصدقةَ لا تكفّر جميعَ السيّئات، وذلكَ يعني أنَّ (مِن) ليست زائدة[3]، وقد ذهبَ الأندلسيّ إلى هذا الرأيِ بعد وقوفه على رأيِ الأنباريّ، والطبريِّ، فقد وضّح الطبريُّ وجهَ دخولِ (من) وذلك بأنّ المعنى: ونكفّر عنكم من سيّئاتِكم ما نشاءُ تكفيرَهُ منها دونَ جميعها؛ ليكونَ العبادُ على وجلٍ من الله فلا يتّكلوا على وعده ما وعدَ على الصدقاتِ التي يُخفيها المتصدّقُ، فيجترئوا على حدوده ومعاصيهِ[4].

أمّا الحلبيّ، فذكرَ في (مِن) ثلاثةَ أقوالٍ، الأوّل : أنّها للتبعيضِ؛ أي: بعض سيّئاتكم، والثاني: أنّها زائدة آخذا برأيِ العُكبريّ الذي نقله عن الأخفشِ، والثالثُ: أنّها سببيّة؛ أي: من أجلِ ذنوبِكم، ورجّح بعد ذكره لهذهِ الأقوالِ الرأيَ الأوّل – أنّ (من) للتبعيض–؛ لأنَّ الثاني ردّه ابن عطيّةَ، وجعلهُ خطأً من حيثُ المعنى[5]؛ والثالثُ ضعيفٌ كما ذكرَ الأندلسيّ[6]، فقد ذكر الحلبيّ آراءه الثلاثة مبديًا فيها رأيَ من توقف على آرائهم ممن سبقه، مرجّحا في نهايةِ المطافِ رأيَ الأنباريّ.

وإذا ما بحثنا في صحّة هذه الآراء، نجدُ رأيَ الأنباريّ أظهرَ من رأيِ العُكبريّ؛ لأنَّ المعنى يقتضيه، استناداً لما وضّح الطبريُّ والأندلسيُّ والحلبيُّ، فالصدقاتُ لا تكفِّرُ السيّئاتِ كلَّها، وإنّما بعضها، فالواجبُ أن يكونَ العبدُ في كلّ أحوالهِ بينَ الخوفِ والرّجاءِ[7]، وقد وافقَ السمعانيَّ

---

1 يُنظر: الأنباريّ، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 178/1.

2 يُنظر: العُكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعرابِ القرآن**، 222/1. يُنظر أيضا: الأخفش، سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**، 98/1–99، و 209، و 223.

3 يُنظر: الأندلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 326/2.

4 يُنظر: الطبريّ، محمد بن جرير الطبريّ: **جامع البيان في تفسير القرآن**، ط3، دار المعرفة، بيروت، ، 1978م، 62/3–63.

5 يُنظر: الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**،625/1.

6 يُنظر:الأندلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 326/2.

7 يُنظر:الطبريّ، محمد بن جرير الطبريّ: **جامع البيان في تفسير القرآن**، 62/3–63. والأندلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 326/2. و: الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**،625/1.

الأنباريَّ في رأيه هذا، وأكّد أنَّ (مِن) ليست زائدةً، وأنّها تُزادُ في النفي لا في الإيجاب[1]، وأجمع على هذا الرأي عددٌ من المحدثين، منهم: الدرويش[2]، والجمل[3]، والثعالبيّ[4]، والرازيّ[5]، والإيجيّ[6]، والشيخليّ[7]؛ إذ ذكروا أنَّ (مِنْ) للتبعيض، وليست زائدة، إلّا أنَّ الهمدانيَّ وافقَ العُكبريَّ، فعدَّ (مِن) زائدةً، و(سيّئاتِكم) مفعولَ يكفّر[8].

وخلاصةُ الحديثِ أنَّ (مِن) ليست زائدةً كما ذهبَ العُكبريُّ، وإنّما هيَ (مِن) التبعيضيّة كما ذهبَ الأنباريُّ؛ وذلكَ لأنَّ (مِن) لا تُزادُ في الإيجابِ، وإنّما تُزادُ في النّفيِ، وقد بيّنَ المالقيّ أنَّ (مِن) تنقسمُ إلى قسمين: قسمٌ لا تكونُ فيه زائدة، وقسم تكون زائدةً، وقد أدرجَ (مِن) التبعيضية في القسم الذي لا تكونُ فيه زائدة[9]، ومثالُها في قوله تعالى: ﴿**لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ**﴾[10]؛أي: بعض ما تحبّون، وقوله تعالى:﴿**كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ**﴾[11].

وتحدّث المالقيُّ أيضًا عن زيادة (من) في النفي، والاستفهام، والنّهي، وأوضح أنها لا تزادُ في الإيجاب، وهيَ في الآيةِ ليست في سياق نَهْيٍ، أونفي، أواستفهام؛ لذا فهي ليست زائدة، ومثالُ الزائدة قوله: "**مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**"[12] وقولُنا: ما قامَ مِنْ رجلٍ، وهوَ نفيٌ للجنسِ[13].

وأدرجَ المُراديّ (مِن) التبعيضيّة في القسمِ الذي لا تكونُ فيهِ زائدةً أيضًا، مبيّناً أنّها لا تُزادُ إلا في النفيِ، وموضّحًا شرطَ سيبويه وجمهور البصريين في زيادتها؛ حيث اشترطوا لزيادتها

---

1 يُنظر: السّمعانيّ، منصور بن محمد بن عبد الجبّار أبو المظفّر: **تفسير سورتيّ الفاتحة والبقرة**، تحقيق: عبد القادر منصور منصور، مكتبة العلوم والحِكم، المدينة المنورة، د.ت، 442/2.

2 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 422/1.

3 يُنظر: الجمل، سُليمان: **حاشية الجمل على الجلالين**، 225/1.

4 يُنظر: الثعالبيّ، سيدي عبد الرحمن: **الجواهر الحِسان في تفسير القرآن**، 212/1.

5 يُنظر: الرازي، محمد فخر الدين: **تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، 82/4.

6 يُنظر: الإيجي، محمد بن عبد الرحمن: **جامع البيان في تفسير القرآن**، 201/1.

7 يُنظر: الشيخليّ، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعرابا وتفسيرا بإيجاز**، 554/1.

8 يُنظر: الهمدانيّ، حسين أبو العزّ: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 518/1.

9 يُنظر: المالقيّ، أحمد بن عبد النور: **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، ط2، دار القلم، دمشق، 1985م، ص388–389.

10 آل عمران: الآية (92)

11 المائدة: الآيه: (88)

12 الأعراف: الآية: (59)

13 يُنظر: المالقيّ، أحمد بن عبد النور: **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ص398.

يُنظر أيضًا: أبو العينين، خضر: **معجم الحروف العربيّة " المعنى، المبنى، الإعراب "**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011م، ص364.

أن يكونَ ما قبلها غيرَ موجبٍ[1]؛ والمقصودُ بغيرِ الموجب النفي، مثل:﴿**مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**﴾[2]، والنهي، نحوَ: لا يَقم من أحدٍ، والاستفهام، نحوَ: ﴿**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّه**﴾[3]؛ لذا فهيَ في الآيةِ غير زائدة؛ لأنّها في الإيجابِ لا في النفي.

ويبدو أنَّ العكبريّ عدّ (مِن) زائدة؛ لوقوفهِ على رأيِ النحاةِ الذينَ اختلفوا في شروطِ زيادتها، فذهبَ الاخفشُ إلى جوازِ زيادتِها في الإيجابِ[4]، ومثله الكسائيّ، سواء كان معمولُها نكرةً أو معرفة[5]، لكنَّ الفراءَ تلميذ الكسائيِّ ردّ هذا الرأيَ[6]، وذهبَ إلى ما ذهبَ إليه البصريّون، وجمهورُ النحاة الذينَ اشترطوا تقدّمَ الجحدِ عليها، وأن يكونَ معمولها نكرة[7].

وبغضِّ النظر عن الخلافِ في زيادة (مِن)، فلا يمكنَ أن نأخذَ برأيِ النحاةِ بمعزلٍ عن آراءِ المفسّرين، ودلالةِ الآيةِ؛ فالمعنى يقتضي أن تكونَ (مِن) تبعيضيّة، فالسيئات لا تُغتفر كلّها؛ ليكونَ الإنسانُ على وجلٍ من اللهِ، ولا يبالغ في فعلِ السيّئات، وقد صنّفت (مِن) التبعيضية عند المالقيّ، والمرادي في القسم الذي لا تكون فيه زائدة كما تقدّم، وهي كذلك عند أكثرهم.

ثانيًا: ما

قولُهُ تعالى: ﴿**مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا**﴾[8].

الخِلافُ بينَ الأنباريِّ والعُكبريّ في توجيهِ (ما) في قوله تعالى: "ما أَصابَكَ مِن حَسَنَةٍ"، فهيَ عندَ الأنباريّ بمعنى الذي، وليست للشّرطِ؛ لأنّها نزلت في شيءٍ بعينِهِ، وهوَ الجَدْبُ والخِصبُ، والشرطُ لا يكونُ إلا مُبْهماً، يجوزُ أن يقعَ وألا يقعَ، وإنّما دخلتِ الفاءُ للإبهامِ الذي في (ما)،

---

1 يُنظر: المُرادي، الحسن بن قاسم: **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط2، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م، ص314–317.

2 الأعراف: الآية: (59)

3 فاطر: الآية (3)

4 يُنظر: الاخفش، سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**، 98/1.

5 يُنظر: الجباليّ، حمدي محمود حمد: **الخلاف النحوي الكوفيّ**، ص489.

6 يُنظر: الفراء، يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، 317/1.

7 يُنظر: المالقيّ، أحمد بن عبد النور: **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ص398.

8 النساء: الآية (79).

فأشبهتِ الشرطيّةَ التي تقتضي الفاء[1]، أمّا (ما) عندَ العُكبريّ، فهيَ شرطيّةٌ، و "أصابكَ" بمعنى: يُصيبُكَ، والجوابُ "فَمِنَ اللهِ" وذكر أنّه لا يحسن أن تكونَ بمعنى الذي؛ لأنَّ ذلكَ يقتضي أن يكونَ المُصيبُ لهم ماضيًا مُخَصّصًا، والمعنى على العُمومِ، والشرطُ أشبه، والتقدير: فَهُوَ منَ اللهِ، والمُرادُ في الآيةِ الخصبُ والجَدب[2]. ومعنى قول العُكبريّ إنَّ (ما) شرطيّة لا موصولة؛ لأنَّ الكلامَ مُبهمٌ غيرُ مُخصص، وردًّا على قوله تبيّنَ أنَّ الكلامَ مخصصٌ لا مُبهم، ونزلَ في شيءٍ معيّنٌ هو الخصب والجدب.

وإذا ما عُدنا إلى آراءِ من سبقَ العالمينِ في توجيه المسألةِ نجد أنَّ الأخفشَ قد ذهبَ إلى أنّ (ما) بمنزلة (مَن)،[3] لا شرطيّة ، وإلى هذا كانَ قد ذهبَ الزجاجُ، مبيّنًا أنَّ الفاءَ دخلت في قوله عزّ وجلّ "ما أصابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ"؛ لأنَّ الكلامَ في تقديرِ الجزاءِ، وهوَ بمنزلةِ قولكَ: إن تُصِبْكَ حسنةٌ فَمِنَ اللهِ، فالاسمُ الموصولُ يشبهُ الشرطَ في عمومهِ، واستقبالهِ، فتدخلُ الفاءُ في خبرهِ[4].

واستحسنَ النحاسُ قولَ الأخفشِ قائلاً: " ما بمعنى الذي، وقيل: هو شرط، والصواب قول الأخفش؛ لأنه نزلَ في شيء بعينه من الجدب، وليس هذا من المعاصي في شيء، ولو كان منها لكان وما أصبت من سيّئة..."[5] وإذا توقّفنا على رأيِ القيسيّ نجدُ الرأيَ ذاته، فقد بيّنَ أنَّ (ما) موصولةٌ وليست للشرطِ، رغمَ أنَّ صلتَها فعلٌ، وذلكَ لنزولها في شيءٍ بعينه[6]، وهذا ما ذكره القُرطبيُّ في كتابه أيضًا، مُشيرًا إلى رأيِ الأخفشِ والنّحاسِ[7]. وآراء هؤلاءِ تكشفُ أنَّ الأنباريَّ توقفَ عليها، وأخذَ بها، مستبعدًا أن تكونَ (ما) شرطيّةً، لما بيّنه أهلُ العربيّةِ.

وكانَ للحلبيّ في المسألةِ رأيان، الأوّل أنّها شرطيّة، وهوَ قولُ العُكبريّ، ولم أجد فيما وقفت عليه من مصادر من سبقَ العُكبريَّ إلى هذا الرأيِ، والرأيُ الثاني: أنّها موصولةٌ، وهوَ الرأيُ

---

1 يُنظر: الأنباريّ، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 261/1.

2 يُنظر: العُكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 374/1–375.

3 يُنظر: الأخفش، سعيد بن مسعدة: **معاني القرآن**، 450/1.

4 يُنظر: الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن السريّ: **معاني القرآن وإعرابه**، 80/2.

5 النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل: **إعراب القرآن**، 1/ 473–474.

6 يُنظر: القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن**، 199/1.

7 يُنظر: القُرطبيّ، محمد بن أحمد الأنصاريّ: **الجامع لأحكام القرآن أو تفسير القرطبيّ**، 273/5.

الذي سبقَ إليهِ الأخفشُ كما تقدّم، ومع أنَّ الحلبيَّ جمعَ بينَ رأيِ الأنباريّ والعُكبريّ، وأخذ بكلا الرأيين، إلا أنّه يرجّحُ رأيَ العُكبريّ، ويعدّه أظهرَ الوجهينِ؛ لأنَّ الشرطيّةَ أصلٌ في الإبهامِ، وقولُ الأخفشِ، ومكيّ: " أنّها نزلت في شيءٍ بعينه" هذا يقتضي ألا يُشبّه الموصولُ بالشرطِ؛ لأنّه لا يُشبّهُ بهِ حتى يُرادَ بهِ الإبهامُ لا شيءَ بعينه، وإلا فمتى أُريدَ به شيء بعينه لم يُشبّهْ بالشرطِ، فلم تدخل الفاءُ في خبرهِ"[1].

وكانَ الهمذانيُّ ممن أجازَ في (ما) الوجهينِ أيضًا، دونَ أن يرجَح رأيا على الآخر، فجاءَ رأيهُ موافقاً لرأييّ العالمينِ[2]، أمّا الدرويش، وصالح، فقد أخذا برأيِ العُكبريّ، وعدّا (ما) اسمَ شرطٍ جازمًا في محلٍّ رفعِ مبتدأ، و(أصابك) فعلًا ماضيًا في محلٍّ جزمِ فعل الشرط، و (من حسنة) متعلقين بمحذوفِ حالٍ، والفاءِ رابطةً لجوابِ الشرطِ[3].

ولم يضفْ أهلُ العربيّة رأيًا ثالثًا إلى هذين الرأيين، فَـ (ما) إمّا موصولةٌ، أو شرطيّةٌ، وإذا أردنا أن نصلَ إلى الرأيِ الأظهر، نحتكم إلى آراء أهلِ العربيّة الذين سبقوا الأنباريّ، والعكبريِّ، فقد رجّحَ الزجاجُ والنحاسُ والحلبيُّ رأيَ الأخفشِ، الذي بيّن أن جعلَ (ما) موصولةً أفضلَ من جعلها شرطيّة؛ لذلكَ يكونُ رأي الأنباريِّ المتوافق مع آرائهم أظهرَ من رأي العُكبريِّ؛ لأنّها نزلت في شيء محدد،والأصلُ فيها لما لا يعقِل، وتكونُ لمن يعقل على قلّة؛ وذلك إن جاءت بمعنى التحقير، والتصغير، وهيَ هنا موصولة لغير العاقل، وقصد بها شيءُ محدّدٌ، هو الخصب والجدب، أمّا الشرطُ، ففيه نوعٌ من الإبهامِ[4].

ثالثًا: اللّام

قولُهُ تعالى: ﴿**وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآَخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ**﴾[5].

---

1 الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتابِ المكنون**، 2/ 400.

2 يُنظر : الهمدانيّ،

3 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 271/2. وصالح، بهجت عبد الواحد: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، 332/2.

4 يُنظر: الصغير، محمود أحمد: **الأدوات النحويّة في كتب التفسير**، ص551.

5 البقرة: الآية (102)

الخلافُ بينَ الأنباريّ والعُكبريّ في توجيهِ اللامِ في قوله: " لَمَنِ اشْتَراهُ"، فهيَ عندَ الأنباريِّ لامُ الابتداءِ، أو اللّامُ التي تدخلُ على إن الشرطيّة[1]، كقوله تعالى: ﴿**لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ**﴾[2] أمّا اللّامُ عندَ العُكبريّ، فهيَ التي يُوطّأُ بها للقسمِ[3]، مثل التي في قوله: "﴿**لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا**﴾[4].

وسببُ الخلافِ بينَ الأنباريِّ، والعُكبريِّ عائدٌ لاختلافِ أهلِ العربيّة في هذه اللّام، فاللّامُ الداخلةُ على المبتدأ عند البصريين لامُ الابتداء؛ لأنها توجبُ الرفعَ لما تدخل عليه، بحجّة أنّها إذا دخلت على المنصوب بـــ (ظنّ) أبطلت عملها، نحو: ظننتُ لَزيدٌ قائمٌ، والأصل: ظننتُ زيدًا قائمًا، وعندَ الكوفيين لام جواب القسمِ، والاسم الذي يليها منصوب، بحجّة جواز دخولها على المفعول المنصوب، نحو: لطعامَكَ زيدٌ آكِلٌ[5]. وقد أخذ الأنباريُّ برأيِ البصريين، والعُكبريُّ برأيِ الكوفيين.

وكانَ الفرّاءُ ممن توقّفوا على هذهِ الآيةِ، وذهبَ إلى أنَّ اللّامَ لامُ اليمينِ[6]، وكذلكَ الزجاج، إلا أنَّ الزجاجَ نفى أن تكونَ اللامُ شرطيةً، وأن تكونَ الآيةُ ممّا اجتمعَ فيه الشرطُ والقسمُ، ولكنَّ القسمَ فيه معنى الشرطِ لحاجتهِ إلى الجوابِ[7]. وتبعهما النحاسُ، وأكّدَ أنّها لامُ اليمينِ، وأنّها للتوكيدِ أيضًا[8]، واستحسنَ القُرطبيُّ كلامَ النحاسِ، وأخذَ بهِ[9]، وكذلكَ الهمدانيّ[10]. وهذا يبيّنُ أنَّ العُكبريَّ قد توقّفَ على رأيِ الفراءِ، والنحاسِ، والزجاجِ، وأخذَ بهِ، فتبعه القرطبيُّ، والهمدانيُّ، واستحسنا رأيهُ.

---

1 يُنظر: الأنباريّ، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 115/1.

2 الحشر: الآية (12)

3 يُنظر: العُكبريّ، أبو البقاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 101/1.

4 الأحزاب: الآية (60)

5 الأنباريّ، أبو البركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 399/1

6 يُنظر: الفرّاء، يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، 66/1.

7 يُنظر: الزجاج، أبو إسحق : **معاني القرآن وإعرابه**، 187/1.

8 يُنظر: النحاس، أبو جعفر: **إعراب القرآن**، ط3، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط3، بيروت، 253/1.

9 يُنظر: القرطبيّ، محمد بن أحمد الأنصاريّ: **الجامع لأحكام القرآن**، 55/2.

10 يُنظر: الهمدانيّ، حسين أبو العزّ: **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، 352/1–353.

أمّا رأيُ الأنباريِّ في اللّامِ، فلم أجد من سبقَ إليهِ ممّن وقفتُ على آرائهم من أهلِ العربيّةِ، فقد ذهبَ الأنباريّ إلى أنَّ هذه اللام هي لامُ الابتداءِ، أو أنّها اللامُ التي تدخلُ على إن الشرطيّة، فَــ (مَن) بعدَ اللامِ اسمُ شرطٍ في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ، ومثالُ هذه اللام في قوله تعالى: ﴿**لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ**﴾[1].

وتوقّفَ الأندلسيُّ على رأيِ الأنباريِّ ، وذكرَ أنَّ اللامَ لامُ الابتداءِ ، و(مَن) موصولة في محلّ رفع مبتدأ[2]، وخبرها قوله تعالى: "ما لَهُ في الآخرةِ من خَلاق"[3]، ونجدُ الرأيَ ذاته عندَ الدرويشِ[4]، وياقوت[5]، فقد جاءت آراؤهما متوافقةً معَ رأيِ الأنباريِّ. ولم أجد من أجازَ الرأيينِ معًا عندَ أيٍّ من الذينَ توقفتُ على آرائهم فالحلبيّ، أجازَ أن تكونَ اللّامُ لامَ الابتداءِ ، أو شرطيّةً كما ذهبَ الأنباريُّ ، مرجّحًا الأوّلَ (ابتدائيّة) دونَ أن يذكرَ وجه ترجيحهِ[6].

وبعدَ اطّلاعي على هذهِ الآراءِ، والبحثِ في بابِ اللامِ في كتبِ النحوِ، لم أجد ضيْرًا في جعلِ اللّامِ لامَ الابتداءِ كما ذهبَ الأنباريُّ، وجعلِ (مَن) اسمًا موصولًا في محلٍّ رفعٍ مبتدأ ، فلامُ الابتداءِ وظيفتُها توكيدُ مضمونِ الجملةِ، وقد دخلت على جملة اسميّةٍ، وهذا هوَ الأصلُ[7]، ويَذكرُ الزمخشريُّ أنَّ لامَ الابتداءِ، لا تدخلُ على الجملةِ الفعليّةِ إلا في بابِ إنَّ، فهيَ لا تدخلُ إلا على جملةِ المبُتدأ والخبرِ[8]، كقوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ**﴾[9]، فدخلت اللّامُ على المضارعِ لشبهه بالاسمِ، وأمثلةُ دخول اللّامِ على المبتدأ للتأكيد

---

1 الحشر: الآية (12)

2 يُنظر: الأندلسيّ، أبو حيّان: **تفسير البحر المحيط**، 334/1.

3 البقرة: الآية (102).

4 يُنظر: الدرويش، محيي الدين: **إعراب القرآن الكريم وبيانه**، 159/1.

5 يُنظر: ياقوت، محمود سليمان: **إعراب القرآن الكريم**، 267/1.

6 يُنظر: الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، 328/1.

7 يُنظر: يُنظر: المالقيّ، أحمد بن عبد النور: **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ص306.

8 يُنظر: الزمخشري، محمود بن عمر: **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 264/4.
يُنظر أيضًا: أبو العينين، خضر: **معجم الحروف العربيّة" المعنى، المبنى، الإعراب"**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، 2011م، ص315.

9 النحل: الآية (124)

كثيرةٌ، منها قوله تعالى: ﴿**لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ**﴾[1]، وقول الشاعر:[الكامل]

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ حينَ تتجهُ الــ أَبْطالُ من لَيْثٍ أبر أَجْرِ[2]

وممّا يُشيرُ إلى صحَّةِ هذا الوجهِ أنَّ ابنَ هشامٍ ذكرَ في (المغني) أنَّ دخولَ اللّامِ على الفعلِ أمرٌ اختلفَ فيهِ العلماءُ، وإن أجازه ابنُ مالكٍ والمالقيِّ[3]، أما دخولها على الاسم فهوَ الأصلُ وليس فيه خلافٌ، ويوجبُ رفعالاسم بعدَها على الابتداء.

قوله تعالى: ﴿**وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ**﴾[4].

الخلافُ في توجيهِ اللّامِ في لفظة (لتزول) في حالِ كسر الأولى وفتح الثانية[5]؛ أي: لِتزولَ، فهيَ عند الأنباريِّ لامُ الجحودِ، والفعلُ بعدها منصوبٌ بتقدير : (أن)، و(إنْ) في الآيةِ بمعنى: (ما)، وتقديره: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال، على التصغير والتحقير لمكرهم[6]. أمّا عندَ العُكبريِّ فهيَ لامُ كَي، وبذلكَ يكونُ في (إن) وجهان، أحدهما: أنّها بمعنى (ما)؛ أي: ما كان مكرهم لإزالة الجبال، وهوَ تمثيلُ رأيِ النبيّ – عليه السلام –، والثاني: أنّها مخففة من الثقيلة، والمعنى أنّهم مكروا ليزيلوا ما هو كالجبالِ في الثبوت، ومثل هذا المكر باطلٌ[7].

وقد سبقَ الزجاجُ إلى توجيهِ هذه الآيةِ، وذهبَ إلى أنَّ اللامَ لامُ الجحودِ؛ أي: ما كانَ مكرهم ليزولَ به أمرُ النبيّ عليه السلام[8]، ووافقه القيسيُّ،[9] والزمخشريّ،[10] فاللامُ عندهما نافيةٌ، مؤكدةٌ لــِ (إن) النافية ومثلها في قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ**

---

1 الحشر: الآية (13)

2 البيتُ لزهير بن أبي سلمى **في ديوانه**، 94، وتتجه: يواجه بعضها بعضًا في الحربِ، وأجر: جمع جرو، وهو ولد الكلب وكلّ سبع.

3 يُنظر: الأنصاريّ، ابن هشام: **مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، 26/1.

4 إبراهيم: الآية (46)

5هناك قراءة ثانية بفتح الأولى وضم الثانية، وهيَ قراءة الكسائيّ، أراد: قد كادت الجبال تزول من مكرهم، كذلك فسرها ابن الأنباريّ، كما نقله ابن الجوزي في زاد المسير، 374/4.

6 يُنظر: الأنباريّ، أبو البركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، 2/ 61.

7 يُنظر: العُكبريّ، أبو القاء: **التبيان في إعراب القرآن**، 773/2–774.

8 يُنظر: الزجاج، أبو إسحق: **معاني القرآن وإعرابه**، 166/3–167.

9 يُنظر: القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب: مُشكل إعراب القرآن، 453/1.

10 يُنظر: الزمخشريّ، محمود بن عمر: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، 383/2.

رَحِيمٌ﴾[1]وناقشَ الحلبيُّ المسألةَ أيضًا، وذكرَ أنَّ اللامَ لامُ الجحودِ؛ لأنّها بعد كونٍ منفيٍّ[2]، وإلى هذا ذهبَ القرطبيّ[3]، والحنفيّ[4]، وابن كثير[5]، والماورديّ[6]، والإيجي[7].

ولم أجد أثناء بحثي في المسألةِ من ذهبَ إلى ما ذهبَ إليهِ العُكبريّ، حينَ عدَّ اللامَ لامَ (كَيْ)، ممّا يدلُّ على تفرّد العُكبريّ في هذا الرأي، ويبدو أنَّه ذهبَ هذا المذهبَ لوقوفهِ على رأيِ القيسيّ، فاللامُ عندَ القيسيّ لام الجحود، ونصبها بأن مضمرة، إلا أنّه ذكرَ أنّ ذلكَ يجوزُ مع لامِ (كي)؛ لأنَّ لامَ الجحدِ مع الفعلِ، كالسّينِ مع الفعلِ في (سيقوم) إذ هوَ نفي مستقبل، وكما لا يحسن أن يُفرّقَ بين السينِ والفعلِ، كذلك لا يحسن أن يُفرَّقَ بينَ اللّام والفعل، وتقديره: وما كانَ مكرهم لتزولَ منه الجبال، على التصغير، والتحقير لمكرهم[8].

والراجحُ أن تكونَ اللامُ لامَ الجحودِ، وهي اللّامُ الداخلةُ في اللفظِ على الفعلِ مسبوقة بـِ (بما كانَ) أو بـِ (لم يَكُن) أو بـِ (إن كانَ) و كانَ ناقصة، ومسندة إلى ما أُسند إليهِ الفعلُ المقرون باللّامِ[9]، ومثلها قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ**﴾[10]، وقوله : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا**﴾[11]. فاللّامُ في هاتينِ الآيتينِ نفسُ اللّامِ في قوله تعالى : ﴿**وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ**﴾[12]وهيَ لامُ الجحود المؤكدة للنفيِ، ووجه التوكيدِ

---

1 البقرة: الآية (143)

2 يُنظر: الحلبيّ، شهاب الدين: **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون،**

3 يُنظر: القرطبيّ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاريّ: **الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبيّ**، تحقيق: عبد الرزاق المهديّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ، 2006م، 325/9.

4 يُنظر: الحنفيّ، محمد بن مصلح: **حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير االقاضي البيضاوي**، 182/5.

5 يُنظر: ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر: **تفسير ابن كثير والبغويّ**، مطبعة المنار، القاهرة، 583/4.

6 يثنظر: الماورديّ، عليّ بن محمد بن حبيب ابو الحسن: **النُّكَتُ والعُيون تفسير الماورديّ**، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ت، 143/3.

7:الإيجي، محمد بن عبد الرحمن: **جامع البيان في تفسير القرآن**، 302/2.

8 يُنظر: القيسيّ، مكيّ بن أبي طالب: **مُشكل إعراب القرآن**، 453/1.

9 يُنظر: المُراديّ، بدر الدين أبو محمد: **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص105. و أبو العينين، خضر: **معجم الحروف العربيّة المعنى المبنى الإعراب**، ص301.

10 آل عمران: الآية(179)

11 النساء:الآية (168)

12 إبراهيم: الآية (46)

فيها أنّها زائدةٌ لتقويةِ النفي، كالباءِ في قولنا : " ما زيدٌ بقائم"؛ لذا فهيَ حرفُ نفيٍ، أو جَحْدٍ زائدٍ مؤكدٍ غير جارٍّ.

ومن أمثلةِ لام الجحود أيضًا قوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِين**﴾[1]، وقد ذكرَ المالقيُّ أنَّ لامَ الجحودِ هذهِ تُخالفُ لامَ (كي)، في أنّها مسبوقةٌ بكونٍ منفيٍّ، ولام (كي) يتمُّ الكلامُ دونها، ويجوزُ أن يتقدّمها الإيجاب والنفي، مع كان وغيرها، وهيَ لام جارّة، والفعلُ بعدها منصوبٌ بأن مضمرة[2]. ومعنى كلامهِ أن لام كي لا يختل المعنى بوجودها أو عدمه، وأنّها قد تأتي بعد الإيجابِ أو النفي، بعكس لام الجحود التي لا تأتي إلا بعد كون منفيّ.

---

1 آل عمران: الآية (179)

2 يُنظر: المالقيّ، أحمد عبد النّور: **رصف المباني في شرح المعاني**، ص300–301.ويُنظر أيضًا: المُراديّ، بدر الدين: **الجنى الدّاني في حروف المعاني**، ص105.

الخاتَمة

أهمُّ نتائجِ الدراسةِ:

ينتمي أبوالبركات الأنباريّ إلى المدرسةِ البصريّة، فهوَ يوافقهم، ويأخذ بآرائهم، ولم يوافق الكوفيين إلا في مسائلَ قليلةٍ، أمّا أبو البقاء العُكبريّ فينتمي إلى المدرسةِ البغداديّةِ، فقد جمع في منهجه بين المذهبين: البصريّ، والكوفيّ، ووجدتُه أكثرَ ميلًا إلى الكوفيينَ، فهوَ ينقلُ عنهم، ويأخذُ بآرائهم، ويستخدمُ مصطلحاتهم بكثرةٍ؛ فيسمّي البدلَ تكريرًا، والتمييزَ مفسّرًا، ويسمّي الحرفَ الزائدَ صلةً، وهي مصطلحات كوفيّة.

احتلّت المرفوعاتُ، والمنصوباتُ ما يزيدُ على النصفِ من المسائل الخلافيّة بينَ الأنباريِّ، والعُكبريّ؛ ربّما يعودُ ذلكَ لكثرةِ أبواب النحو التي تشملُها المرفوعاتُ، والمنصوباتُ، وكثرة التعدد الإعرابيّ للّفظة الواحدة، خاصّةً في المنصوبات.

لم تَكن الخلافاتُ بين الأنباريِّ، والعكبريِّ خلافاتٍ كليّةً مطلقةً، وخاصّةً في المرفوعاتِ، والمنصوبات، إذ كان العكبريّ يوافق الأنباريّ في جانبٍ، ويخالفهُ في آخر. بمعنى أنَّ الخلافاتِ النحويّةَ لم تشمل جميعَ أبوابِ النحو، مما يشيرُ إلى تقاربِ منهجِ العالمينِ في تناول قضايا اللغةِ، فلم تعثرِ الدراسةُ على خلافٍ في توجيهِ الأفعال مثلًا، أو بعضِ الأدوات.

كشفتِ الدراسةُ عن جملةٍ من الأسبابِ التي كانت سببًا في الخلافِ بينَ الأنباريِّ في توجيهِ النصِّ القُرآنيّ، كانَ أهمُّها:

1. اختلافُ القراءاتِ، وهوَ أبرزُ أسبابِ الخلافِ بينهما؛ إذ يؤدّي هذا الخلافُ إلى تعدد الآراءِ، خاصّةً إذا اعتمدَ العُكبريُّ على قراءةٍ لم يعتمدْها الأنباريُّ. ومثال ذلكَ اختلافُهما في توجيهِ لفظةِ (ربيّون) من قولهِ تعالى: ﴿**وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ**﴾[1]. ففي الآيةِ قراءتان: "قِتل معه رِبيّون" أو "قاتل معه ربيّون". وقد أخذ العالمان بالقراءتين، لكنَ الأنباريّ أجاز في قراءة (قُتل) ثلاثة أوجه: الرفع على الابتداء، أو الرفع بالظرف،

1 آل عمران: الآية: (146).

أو على ما لم يُسمَّ فاعله (نائب الفاعل)، أمّا العُكبريّ، فقد ذكر أنّ (ربيّون) مفعولٌ ما لم يُسمّ فاعله، وذلك استنادا لقراءة (قُتل)، ولم يُجوّز فيها رأيًا آخر. وقد اتّفق العالمان على أنّ (ربِيّون) فاعل للفعل (قاتلَ)، عندَ من قرأ (قاتل معه ربيّون) . ولكنَّ المفسرين ذهبوا إلى أنّ رفع (رِبيّون) على أنّها مفعولٌ ما لم يُسمَّ فاعله مُستبعد، وذلك لأنّهم لم يسمعوا أنّ نبيًّا قُتل في القتال، لذا يبقى رأيا الأنباريّ : الرفع على الابتداء، أو بالظرف، أرجح من الرأيِ الذي اتّفقا عليه، استنادًا لقراءة (قُتل). وبذلك يكونُ تعدد القراءات سببًا في تعدد الأوجه الإعرابيّة، وسببًا في الخلافِ.

2. سببُ الخلافِ- أحيانًا- اختلافُ المصادرِ التي اعتمدَها كلٌّ من الأنباريِّ، والعُكبريِّ، ومثالُهُ خِلافُهما في توجيهِ الخامسةِ من قوله تعالى: ﴿**والخامسة أَنَّ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيْهِ إن كانَ مِنَ الكاذِبينَ**﴾[1]. ففي الخامسةِ قراءتان: الرفعُ، والنصبُ، فالرفعُ قراءةُ حمزةَ، والكسائيِّ، وحفص بن عاصم، والنصبُ قراءةُ الباقين. وقد أخذَ الأنباريُّ والعُكبريُّ بالقراءتينِ، فأجازا في (الخامسةِ) الرفعَ، والنصبَ، فكانَ الخلافُ في المسألةِ خلافًا جزئيّا، فالرفعُ عندهما على الابتداء، وخبره (أنّ لعنةَ اللهِ عليه) أمّا النصبُ ففيهِ خلافٌ، إذ أخذَ الأنباريُّ برأيِ النحاسِ، وأعربها نعتًا لمصدرٍ محذوفٍ، تقديره: ويشهد الشهادةَ الخامسةَ، وأخذَ العُكبريُّ برأيِ الفرّاءِ، فأعربَها مفعولًا بهِ لفعلٍ محذوف، تقديره: ويشهد الخامسةَ، فكانَ اختلافُ مصادرهما سببًا في اختلافِ توجيههما للآيةِ، رغم اعتمادهما على قراءتين متشابهتين.

3. تفرّد الأنباريِّ، أو العُكبريِّ في رأيٍ من الآراءِ، ومثالهُ اختلافهما في توجيهِ اللّامِ في (لِتزولَ) من قولهِ تعالى: ﴿**وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ**﴾[2]. فبينما عدّها أهلُ العربيّةِ، ومنهم الأنباريُّ لامَ الجحودِ، جعلها العُكبريُّ لامَ (كي)، وهو رأيٌ لم يسبقه إليه أحدهم، ولم يأخذ به أحد من اللّاحقين، فتفرّدَ العُكبريُّ في رأيهِ هذا، فلم يتوافق رأيُه مع رأيِ الأنباريِّ، فجاءَ هذا الاختلافُ بينهما.

---

1 النور: الآية (7)

2 إبراهيم: الآية (46).

4. اختلافُ المدارسِ النحويةِ، واختلافُ المذهبِ النحويِّ للأنباريِّ، والعُكبريِّ، فالأوّلُ بصريُّ المذهبِ، والثاني بغداديٌّ واكثرُ ميلهِ للكوفيين، ممّا أدّى إلى اختلافٍ بينهما في تناولِ قضايا اللغةِ، ومثالُ ذلكَ خلافهما في توجيهِ الاسمِ الموصولِ (مَنْ) في قوله تعالى : ﴿**يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾[1]، فقد منعَ الأنباريُّ عطفَ (مَنْ) على الضميرِ المجرورِ في (حسبُكَ) من دونِ إعادة الجارِّ، موافقًا البصريينَ الذين يمنعونه، أمّا العكبريُّ، فأجازه، موافقًا الكوفيينَ الذينَ يجيزونَ عطفَ الظاهرِ المجرورِ على المكنيِّ. وكذلكَ الحالُ في قوله تعالى : ﴿**وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ**﴾[2]، فبينما أجازَ الأنباريُّ في (مَن) الرفعَ، والنصبَ، أجازَ العكبريُّ الجرَّ أيضًا، وذلكَ بالعطفِ على الضميرِ في (لَكُمْ) آخذًا برأيِ الكوفيينَ، أمّا الأنباريُّ فلا يجيزهُ؛ إذ الأفصحُ إعادةُ الجارّ، وهوَ رأيُ البصريين.
5. اختلافُ المعنى والدّلالة بين المفسّرين، فللمعنى أثرٌ واضحٌ في الإعرابِ، ومثالُ ذلكَ اختلافهما في توجيهِ لفظة (شهر) من قوله تعالى:﴿**شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ**﴾[3]. فذهب الأنباريُّ، والعكبريُّ إلى أنّها مبتدأ خبره " الذي أُنْزِلَ"، لكنَّ العُكبريّ بيّنَ أنّ هذا متوقف على المقصودِ من الأيام المعدودات، فهيَ مبتدأ إذا قُصد بها غيرُ أيّامِ رمضان، وخبرٌ لمبتدأ محذوف، تقديره: هي، إذا كان المقصودُ بها أيّامَ رمضان.

وأخيرًا، فهذا ما استطعتُ بيانه وتوضيحه مما يتعلّق بالخلافِ بينَ الأنباريِّ، والعُكبريِّ في توجيههما للنّص القرآنيِّ، وأسألُ اللهَ أن أكونَ قد وُفّقتُ في إيفاءِ هذا البحثِ ما يستحقُّ من عناءٍ، وجهد، وأن أكونَ إلى الصوابِ أقرب، وعن الخلط، والخطأ، والنسيانِ، أبعد.

واللهُ من وراءِ القصدِ

---

1 الأنفال: الآية (64).

2 الحِجر: الآية (20)

3 البقرة: الآية (185)

الفَهارِس

فهرست الآياتِ القرآنيةِ
فهرست الأحاديث النبويّة الشريفة
فهرست الأمثال
فهرست القوافي الشعريّة
فهرست المصادر والمراجع

فهرست الآيات القرآنية[1]

الآية القرآنية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	البقرة	6	177
﴿قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ﴾	البقرة	69	23
﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.	البقرة	101	160
﴿مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾	البقرة	102	195،197
﴿ما ننسخُ من آيةٍ ﴾	البقرة	106	109
﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾	البقرة	130	150
﴿قَالُواْ نَعْبُدُ إِلهَكَ وَإِلهَ آبَائِكَ﴾	البقرة	133	149
﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.	البقرة	134	162،163
﴿قل بل ملّةَ إبراهيم حنيفاً﴾	البقرة	135	106
﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾	البقرة	143	199
﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾.	البقرة	168	67،71،72
﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾	البقرة	185	26،203
﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾.	البقرة	196	106

1 تمّت الفهرسة وفق تسلسل ىيات القرآن الكريم.

﴿ كانَ النّاسُ أمّةً واحِدَةً﴾	البقرة	213	167
﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾	البقرة	217	139
﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُو فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ﴾	البقرة	226	153
﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾	البقرة	229	184
﴿ فلا جُناحَ عَلَيْهِما أنْ يَتَراجَعا﴾	البقرة	229	178
﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾	البقرة	260	77،179
﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾	البقرة	271	190
﴿الذينَ ينفقون أموالهم باللّيل والنهار سرًّا وعلانيةً﴾.	البقرة	274	77،179
﴿واتقوا يَوْمًا تُرْجَعونَ فيه إلى الله﴾	البقرة	281	164
﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾.	البقرة	283	28
﴿ إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾	آل عمران	45	58
﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾	آل عمران	73	182
﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾	آل عمران	92	192
﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾	آل عمران	146	49،201

﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾.	آل عمران	154	167
﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	آل عمران	179	199،200
﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾	النساء	10	71
﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾	النساء	79	193
﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُّبِيناً﴾	النساء	112	41
﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾.	النساء	125	86
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾	النساء	168	199
﴿وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَمَوْعِظَةً﴾	المائدة	46	92
﴿كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾	المائدة	88	192
﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾	المائدة	106	52

﴿هُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾	الأنعام	3	30
﴿ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾.	الأنعام	80	77
﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَهُدًى لِلنَّاسِ تَجْعَلُونَهُ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ﴾	الأنعام	91	170
﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾	الأعراف	12	184،186
﴿ ادْعوه خَوْفَاً وَطَمَعاً﴾	الأعراف	56	77
﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾	الأعراف	59	192،193
﴿ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ﴾	الأنفال	7	176
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	الأنفال	64	137،203
﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾	التوبة	69	177
﴿ فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ وَكَرِهُوا أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾	التوبة	81	87،92
﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾.	التوبة	82	70،71 77،87

﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ﴾.	التوبة	107	84
﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.	يونس	37	101
﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَنْ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِلِقَاءِ اللَّهِ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾	يونس	45	171
﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِم وَلَا هُمْ يَحْزَنونَ﴾	يونس	62	142،144
﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾	يونس	63	142
﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.	يونس	64	142
﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾	يونس	66	98،100
﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾	هود	16	33
﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾	يوسف	2	1
﴿ماهذا بَشَرًا﴾	يوسف	3	159
﴿ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ ﴾	الرعد	17	96
﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ	إبراهيم	46	198،199

لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾			200
﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾	الحِجْر	20	139،145 203
﴿ جَعَلُوا القُرْآنَ عِضِينْ﴾	الحِجْر	91	113
﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ ﴾	النحل	92	73
﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾	النحل	124	197
﴿وَإِذًا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾	الإسراء	77	91
﴿ثُمَّ بعثناهُم لنعلمَ أيّ الحزبينِ أحصى لما لَبِثوا أمداً ﴾	الكهف	12	106
﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾	الكهف	38	35
﴿فلنأتينّكَ بسحرٍ مِثله فاجعلْ بيننَا وبينكَ مَوْعِداً لا نخلفه نحنُ ولا أنت مكاناً سوى﴾	طه	85	111،186
﴿فَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِأُولِي النُّهَى ﴾	طه	128	54،56
﴿ وَنَصرْناه منَ القَوْمِ﴾	الأنبياء	77	154
﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾	الحجّ	23	96
﴿قالَ كَمْ لَبِثْتُمْ في الأرْضِ عَدَدَ سِنِين﴾	المؤمنون	12	115
﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾	المؤمنون	36	56
﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاء إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾	النور	6	80،63 83،84
﴿والخامسة أَنَّ لَعْنَةَ اللهِ عَلَيْهِ إن كانَ مِنَ الكاذِبينَ﴾	النور	7	80

﴿إنا رسولُ ربِّ العالمين﴾	الشعراء	16	40
وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عدوّه﴾	القصص	15	164
﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنْجَاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ﴾	العنكبوت	24	176
﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا ﴾	الأحزاب	60	196
﴿قُلْ إِنَّ رَبّي يَقْذِفُ بالحَقِّ عَلّامُ الغُيوبِ﴾	سبأ	48	143
﴿ما يفتحُ اللهُ للناسِ من رحمةٍ﴾	فاطر	2	109
﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّه﴾	فاطر	3	193
﴿أَروني ماذا خَلَقوا مِنَ الأَرْض﴾	فاطر	40	154
﴿إِنَّ ذلِكَ لَحَقٌّ تخاصمُ أهلِ النّارِ﴾	ص	64	39
﴿ ما منَعَكَ أن تسجد﴾	ص	75	185
﴿وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾	يس	41	37
﴿ ثُمَّ يُخْرِجُكم طِفْلًا﴾	غافر	67	41
﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾	فُصِّلَت	11	149
﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	الشورى	3	38
﴿يَوْمَ لا يُغْني مَوْلًى عَنْ مَوْلىً شَيْئًا وَلا هُمْ يُنْصَرون﴾	الدّخان	41	63
﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾	الدّخان	42	60
﴿ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبُشْرَى	الأحقاف	12	118

لِلْمُحْسِنِينَ ﴾			
﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ﴾	25	محمد	48
﴿وعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُمْ وَلِتَكُونَ آيَةً لِلْمُؤْمِنِينَ وَيَهْدِيَكُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾	20	الفتح	127،123
﴿وَأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾	21	الفتح	123
﴿يمنّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَموا﴾	17	الحجرات	180
﴿إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾	17	ق	39
﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾	18	ق	39
﴿ وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا ﴾	1	الذّاريات	75
﴿فَالْحَامِلَاتِ وِقْرًا ﴾	2	الذاريات	75
﴿فَالْجَارِيَاتِ يُسْرًا﴾	3	الذاريات	75
﴿فَالْمُقَسِّمَاتِ أَمْرًا﴾	4	الذاريات	75
﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لِيَجْزِيَ الَّذِينَ أَسَاءُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴾	31	النجم	132
﴿وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾	32	النجم	132
﴿اقتربتِ الساعةُ﴾	1	القمر	167
لِكَيْ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾	23	الحديد	176
﴿لئلّا يعلم أهل الكتب﴾	29	الحديد	186،188

﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِنْ قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ﴾	الحشر	12	196،197
﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾	الحَشْر	13	198
﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾	المُلك	20	42
﴿الْحَاقَّةُ ﴾	الحاقّة	1	45
﴿مَا الْحَاقَّةُ﴾	الحاقّة	2	45
﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ ﴾	الحاقّة	3	45
﴿ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ ﴾	الانفطار	17	127،129
﴿ يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾	الانفطار	19	127
﴿ القارِعةُ مَا القارِعَةُ﴾	القارعة	1	46
﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾	المسد	4	127
﴿ قُلْ هُـــــــوَ اللهُ أَحَد﴾	الإخلاص	1	46

فهرست الأحاديث النبويّة

الحديث	الصفحة
" أفلا أدلّك على عمل إذا قلتَهُ أدركتَ مَنْ قبلكَ، وَفُتَّ مَنْ بعدَكَ إلّا مَنْ قالَ مثلَ قولِكَ تسبّح خلافَ كلِّ صلاةٍ ثلاثًا وثلاثين، وتحمد الله ثلاثًا وثلاثين وتكبّر ثلاثًا وثلاثين"	91
"إنَّ رجلًا قال: والله لا يغفرُ اللهُ لفلان، وإنَّ الله قال: من ذا الذي يتألّى عليَّ أن لا أغفر لفلان؟ فإنّي قد غفرتُ لفلان، وأحبطت عملك".	156
" من يتألَّ على الله يُكذبه"	156
"نحنُ معاشرَ الأنبياء لا نورّث"	131

فهرست الأمثال

المثل	الصفحة
هوَ أفلسُ من ابنِ المذلق"	109

فهرست قوافي الشعر

البيت	البحر الشعري	القائل	الصفحة
قافية الباء			
فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجونا وَتَشْتِمُنا فاذهَبْ فَما بِكَ والأيّامِ مِنْ عَجَبِ	البسيط	مجهول	139
قافية الدّال			
فَقُل للذي يَبغي خِلافَ الذي مَضَى تَأَهَبْ لِأُخرى مثلها فكأن قدِ	الطويل	طرفة بن العبد	90
إذا كانتِ الهيجاءُ وانشقتِ العصا فحسبُكَ والضّحاكَ سيفُ مُهنّدُ	الطويل	جرير	137
مُعاوِيَ إنّنا بَشَرٌ فَأسجِحْ فَلَسْنا بالجِبالِ ولا الحَديدا	الوافر	عُقبة الأسديّ	148
قافية الرّاء			
وما كُنْتُ أخشى أن أعيش خلافهم بِستّةِ أبياتٍ كما نبتَ العِتْرُ	الكامل	بريق الهُذليّ	91
وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ حينَ تتجهُ الــ أَبْطالُ من لَيْثٍ أبر أَجْرِ	الكامل	زُهير بن أبي سلمى	198
إنّي آليْتُ على حَلْفَةٍ ولَمْ أُقِلْها سَخَرَ السّاخِرِ	السّريع	الأعشى	156
وَ ما ألومُ البيضَ ألّا تَسْخَرا لَمّا رَأَيْنَ الشَّمَطَ القَفَنْدَرا	الرّجز	ابن النّجم	186
في بِئرٍ لا حورٍ سَرى وما شَعَر	الرّجز	العجّاج	186
وإني لَتعروني لِذِكراكِ هَزَّة كما انتفضَ العصفورُ بَلّلهُ القَطرُ	الطويل	أبو صخر الهُذليّ	94

ويَحذِفونَها ويُبقونَ الخبرَ وبعدَ إنْ ولَوْ كثيرًا إذا اشتهر	الرجز	ابن مالك	105
إني ضمنتُ لمنْ أتاني ما جَنى وأبى، وكانَ وكنتُ غيرَ غدورِ	الكامل	الفرزدق	40
عَقَبَ الربّيعُ خِلافَهم فكأنّما بَسَطَ الشواطِبَ بَينهنَّ حصيرا	الكامل	الحارث بن خالد المخزوميّ	89
قافية السّين			
أكرُّ وأَحمى للحقيقةِ منهُمُ وَأَضرَبَ مِنّا بالسِّيوفِ القوانِسا	الطويل	مرداس السّلميّ	108
قافية العين			
وَبَيْنا نَحْنُ نَنْظُرُهُ أَتانا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنادَ راعِ	الوافر	مجهول	141
ذَريني إنَّ أَمرَكِ لَنْ يُطاعَا وَ ما أَلْفيتني حلمي مُضاعًا	الوافر	عُديّ بن زيد البغداديّ	144
وَعَلَيْهما مَسْرودَتانِ قَضاهُما داوودُ أو صَنَعُ السَّوابِغِ تُبّعُ	الكامل	أبو ذؤيب الهذلي	70
على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصّبا وَقُلْتُ ألمّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازعُ	الطويل	النابغة الذبيانيّ	128
قافية الفاء			
نحنُ بما عندنا وأنت بما عندكَ راضٍ والرأيُ مختلفُ	المنسرح	قيس بن الخطيم	41
تُعَلَّقُ في مِثْلِ السّواري سُيوفُنا وما بينَها والكَعبِ غُوطٌ نَفانِفُ	الطويل	مجهول	149
قافية اللّام			
فظلَ طهاةُ اللحمِ ما بَينَ مُنضجٍ صفيفَ شواءٍ أو قديرٍ مُعجَلِ	الطويل	امرؤ القيس	121
التابعُ المقصودُ بالحكم بلا واسطة هـــــــو المسمـّـــى بدلاً	الرّجز	ابن مالك	60

فَجِئتُ وقد نَضَت لِنَوْمٍ ثيابَها لَدى السّتْرِ إلا لِبسةَ المتفضّلِ	الطويل	امرؤ القيس	94
ومثلُك بكْراً قدْ طَرَقْتُ وَثَيّباً فألْهَيْتُها عنْ ذي تمائمَ مُغيَلِ	الطويل	امرؤ القيس	126
قد قيلَ ما قيلَ إنْ صِدْقًا أو كَذِبًا فَما اعْتِذارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذا قيلا	البسيط	النعمان بن المنذر	105
ورغبةُ في الخير خيرٌ وعملُ برٍّ يزين،وليُقَس ما لم يُقَل	الرجز	ابن مالك	29
ما إن رأينا مثلهنّ لمعشر سود الرؤوس فوالجٌ وفيولُ	الكامل	مجهول	185
قافية الميم			
تمرون الديار ولم تَعوُجوا [كلامكم عَلَيَ إذن حرامُ]	الوافر	جرير	122
حَدَبَت عَلَيَّ بُطونُ ضِنَّةَ كُلُّها إنْ ظالماً فيهم، وإن مَظلوماً	الوافر	النابغة الذّبيانيّ	105
ولَقدْ ذَكَرْتُكِ والرِّماحُ نواهِلٌ منّي وبيضُ الهندِ تقطرُ من دَمي	الكامل	عنترة	173
قافية النون			
ولستُ الشاعرَ السَّنْسافَ فيهم *ولَكِنْ مَدْرَةُ الحربِ العوانِ*	*الوافر*	*مجهول*	105،102
أمْ كيفَ ينفَعُ ما تُعطِي العَلُــوقُ بــه رئمَانُ أنفٍ إذا ما ضُنَّ بــالــلَّــبــنِ	البسيط	أفنون بن صريم التغلبيّ	43
وهل فتىً فيكم؟ فما خلٌّ لنا ورجلٌ من الكرام عندنا	الرجز	ابن مالك	29
أنَّى جَزَوْا عامراً سُوءَى بفِعــلــهِــمُ أم كيفَ يَجزُونني السُّوءَى من الحَسَن	البسيط	أفنون بن صريم التغلبيّ	43

هذا ابنُ عمّي في دمشقَ خليفة لو شئت ساقكمُ إليّ قطينا	الكامل	جرير	165
قافية الهاء			
علفتُها تبْناً وماءً بارداً حتّى بَدَتْ همّالَةَ عَيْناها	الرّجز	مجهول	126
أكُرُّ عَلى الكَتيبَةِ لا أُبالي أَفيها كانَ حَتْفي أَمْ سِواها	الوافر	العبّاس بن مرداس	149،140
ولا يجوز الابتداءُ بالنكرةِ ما لم تُفِد: كعند زيدٍ نَمِرَة	الرجز	ابن مالك	29
أَبى جودُهُ "لا" البخلَ واستعجلت به نَعَمْ من فتًى لا يمنع الجودَ قاتله	الطويل	مجهول	187
فَهَيْهاتَ هَيْهاتَ العقيقُ ومَنْ بهِ وَأَيْهاتَ خِلٌّ بالعقيق تُواصِلُهُ	الطويل	جرير	58
قافية الياء			
بَدا لِيَ أني لَستُ مُدركَ ما مَضى ولا سابقاً شيئاً إذا كانَ جائِيا	الطويل	زهير بن أبي سُلمى	122
وَترْمينَني بالطرْفِ أيْ أنتَ مُذنِبٌ وَتَقْلينَني لكــنَّ إيــاكِ لا أقْلي	الطويل	أبو ثروان	35
تَخِذْتُ غُرَازَ إِثْرَهُمُ دَليلاً وَفَرّوا في الْحِجازِ لِيُعْجِزوني	الوافر	أبو جندب بن مرة الهُذلي	86

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**
- الإبراهيم، محمد الطيب: **إعراب االقرآن الكريم الميسر**، دار النفائس، بيروت، 2003م.
- ابن الأثير، عز الدين ابو الحسن بن عبد الواحد الشيباني، **الكامل في التاريخ**، ج11، 1402م.
- الأخفش، سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي: **معاني القرآن**، تحقيق: عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، 1985م.
- الأزديّ، أبو داوود سُلَيْمان بن الأشعث السجستانيّ الأزديّ: **سنن أبي داوود**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د.ت.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد بن طلحة بن نوح الهروي: **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، 1976م.
- الأستراباذي، رضيّ الدين محمد بن الحسين النجفي الرضي:
- **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب**، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ج3، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1996م، الرياض.
- **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت،1998م.
- ابن السكّيت، أبو يوسف يعقوب ابن إسحق: **إصلاح المنطق**، القاهرة، دار المعارف، 1965م.
- الأشموني: **شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك المُسمّى " منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك**"، دار الكتاب العربيّ، بيروت، 1955م.
- الأصبهانيّ، أبو الفرج عليّ بن الحُسين: **الأغاني**، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، د.ت.
- الأصفر، عبد الرزاق: **الصواب في مشكل الإعراب1**، مكتبة دار طلاس، دمشق، 2003م.
- الأعشى، أبو بصير ميمون بن قيس: **الديوان**، تحقيق: فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، 1968م.

- امرؤ القيس: **الديوان**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط4، دار المعارف، القدير، القاهرة، د.ت.
- الألبانيّ، محمد ناصر الدين: **سُنن ابن ماجة**، المكتب الإسلاميّ، بيروت، 1986م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد :

أسرار العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، 1995م.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، دار الجيل ، بيروت 1982.

البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبد التواب، مطبعة دار الكتب،مصر، 1970.

البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق: عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 1980

نزهة الألباء في طبقاتالأدباء، ط3، مكتبة المنار، 1985م.

- الأندلسي، أبو حيّان محمد بن يوسف: **تفسير البحر المحيط**،مجلد2، ط2، دار الفكر، 1978م.
- الأندلسي: ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي:

الألفية في النحو والصرف مجموع مهمات المتون يشتمل على ستة وستين متنا في مختلف الفنون والعلوم،ط4، دار الفكر،1949م.

شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، مجلد3، ط1،دار الكتب العلمية، بيروت،2001م.

شرح الكافية الشافية، ج2، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، مكة، د.ت.

- الأنصاري، أحمد مكّي: **أبو زكريّا الفرّاء ومنهجه في النحو**، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والعلوم الاجتماعيّة، جامعة القاهرة، 1996م.
- الأنصاري، أبو محمد عبد الله عبد جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام:

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،تحقيق: مازن المبارك، و محمد علي حمدالله، ط6، دار الفكر، بيروت،1985م.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الطلائع، القاهرة، 2004م.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى،د.ت

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، د.ت.

شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المُبارك، ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، د.ت.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط3، دار الفكر، بيروت،1972م.

- الأهدليّ، أحمد ميقري بن أحمد حسين شِملة : **البُرهان في إعراب القرآن**، المكتبة العصريّة، بيروت،2006م.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل: **صحيح البخاري**، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله، دار الفكر،1991م.
- بروكلمان: **تاريخ الأدب العربي**، ترجمة: رمضان عبد التواب ، ط3، دار المعارف، مصر، د.ت.
- البصري، القاسم بن علي الحريري : **شرح مُلْحَة الإعراب**، تحقيق : فائز فارس ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، إربد، 1991م
- البغدادي، إسماعيل باشا: **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**،مكتبة المثنى، بغداد،1951م.
- البغداديّ، عبد القادر بن عمر: **خزانةالأدب ولب لباب لسان العرب**،الهيئة المصرية العامة للكتاب دار الرفاعي، القاهرة، 1981م.
- التبريزي، أبو زكريّا يحيى بن عليّ بن محمد:

شرح القصائد العشر، إدارة الطباعة المنيريّة، د.م.

الملخص في إعراب القرآن، تحقيق: يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، 2004م.

- ابن تغري بردي الأتابكيّ :**النجوم الزاهرة في أخبار ملوك مصر والقاهرة**، دار الكتب العلمية، بيرت،1993م
- الثعالبي، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد:

الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: أبو محمد الغماري الحسني، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1996م.

تفسير الثعالبي الموسوم بجواهر الحسان في تفسير القرآن، ج، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت، د.ت.

- الجاوي، محمد بن عمر نووي: **مِراحُ لَبِيد لكشف معنى القرآن المجيد**، تحقيق: محمد أمين الصناوي، دار الكتب العلمية، بيروت،1997م.
- الجبالي، حمدي محمود حمد،

"**الخلاف النحوي الكوفي**"، الجامعة الأردنية، رسالة دكتوراة غير منشورة،1995م، .د.ت.

"**في مصطلح النحوالكوفي**، تصنيفًا واختلافًا واستعمالًا"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، جامعة اليرموك، الأردن، 1983م.

- الجرجاني، عبد القاهر: **شرح الجمل**، تحقيق: خليل عبد القادر عيسى، ط10، الدار العثمانية، عمّان، 2011م.
- جرير " :**الديوان**" ،تحقيق إيليا الحاوي،ط2 ،الشركةالعالميةللكتاب، 1983 م.
- الجزري ، محمد بن محمد : **تجبير التيسير في قراءات الائمة العشرة** ، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1983.
- ابن جنّى، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلي:

سرُّ صناعة الإعراب، دار القلم، دمشق، 1985م.

الخصائص، تحقيق: محمد علي النجّار، دار الهدى، دمشق، 1952م.

اللمع في العربية، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، عالم الكتب، القاهرة، 1979م.

اللّمع في العربيّة، دار الأمل للنشر والتوزيع، عمّان، 1990م.

- ابن الجَوْزيّ، جمال الدين عبد الرحمن بن عليّ بن محمد أبو الفرج: **زادُ المَسيرِ في علمِ التفسيرِ**، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1994
- ابن الحاجب: **الكافية في النحو**: تحقيق: طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء، جدة، 1986م.
- حجاج، عبد الكريم بشير: **مسائل المرفوعات في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري**، رسالة ماجستير غير منشورة،http://www.way2jannah.com/vb/showthread.php?t=13
- حجازي، زينب علي: **التبيان في إعراب القرآن للعكبري دراسة وصفية نحوية**، رسالة دكتوراة، جامعة الخرطوم، http://www.iwan7.com/t2309.html.
- حسن، عباس: **النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة**، ط5، دار المعارف ، مصر، 1119م.
- الحلبي، شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد المعروف بالسمين، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م.
- الحلوانيّ، محمد خير: **الواضحُ في النّحوِ والصرف**، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ت.
- الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله: **معجم البلدان**، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت،1990.
- الحَميديّ، أبو بكر عبد الله بن الزبير: **المُسند**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظميّ، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- الحميري، قاسم محمد أسود عبطان: **التوجيه النحوي للقراءات القرآنية في تبيان العكبري**، رسالة ماجستير،جامعة بابل،العراق،2002م.
- الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد: **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**،ج4،دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.
- الحنفي، أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى:

تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م.

حاشية محيي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البيضاوي، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد: **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، مكتبة المتنبّي، القاهرة، د.ت.
- خضير، محمّد أحمد: **الأدوات النحويّة ودلالاتها في القرآن الكريم**، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، 2001م.
- الخطيب، عبد الكريم: **التفسير القرآني للقرآن** ،دار الفكر،د.ت.
- ابن الخطيم، قيس: **الديوان**، تحقيق : ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت.
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن ابي بكر بن خلكان، **وفيات الأعيان**، تحقيق: إحسان عباس،مجلد3، دار الثقافة، بيروت،د.ت.
- الخوانساري، محمد باقر الموسري: **روضات الجنان في أحوال العلماء والسادات** ،ط1، الدار الإسلامية ،بيروت، 1991م
- الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد: **التيسير في القراءات السبع**، تحقيق: أوتوبرتزل، مطبعة الدولة، استانبول، 1920م.
- الدرّة، محمد علي طه: **تفسير القرآن الكريم وإعرابه وبيانه**، دار بن كثير، دمشق، 2009م.
- ابن دريد أبو بكر، محمد بن الحسن: **جمهرة اللغة**، دار صادر، بيروت، د.ت
- الدمياطي، شهاب الدين احمد بن محمد: **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الاربعة عشر**، دار الكتب العلمية ،بيروت ،1998.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي:

سير أعلام النبلاء، ج21، ط7، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1990م

العبر في خبر من عبر، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول،ج3، دار الكتب العلمية،بيروت،د.ت.

- ابن أبي ربيعة، عمر:**الديوان**، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت، 1969م.
- ابن رجب، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن شهاب: **الذيل على طبقات الحنابلة**، دار المعرفة، بيروت،1952م .
- رضا، علي: **المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها**، دار الفكر، د.ت.
- روّاي، **صلاح: النحو العربي نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله**، دار غريب، القاهرة، 2003م.
- الزبيديّ، عبد اللّطيف بن أبي بكر: **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، دار دجلة، عمّان،2012م.
- الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن السري:

إعراب القرآن، ج2، ط2، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1982م.

معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط2، دار الحديث، القاهرة 1997.

- الزمخشري، ابو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- السّامرائيّ، إبراهيم: **المدارس النحويّة أسطورة وواقع**، دار الفكر، عمّان، 1987م.
- السامرائي، فاضل صالح:**أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية**، دار عمار،عمان2007.
- سباعنة، جنّات مروّح عبد الخالق، **كتاب أسرار العربيّة لابن الأنباريّ مصادره اللغويّة والنحويّة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2002م.
- السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد : **طبقات الشافعية الكبرى**، دار المعرفة، بيروت، 1906م.
- سركيس، يوسف إليان: **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، مطبعة سركيس، مصر، 1928م.
- ابن أبي سُلمى، زهير: **الديوان**، دار صادر، بيروت، 1960م.

- السليلي : أبو عبد الله محمد بن عيسى: **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، تحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط1، دار الندوة، بيروت، 1986م.
- السّمعانيّ، منصور بن محمد بن عبد الجبّار أبو المظفّر: **تفسير سورتيّ الفاتحة والبقرة**، تحقيق: عبد القادر منصور منصور، مكتبة العلوم والحِكم، المدينة المنورة، د.ت،
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : **الكتاب**، بالتحقيقات والطبعات الآتية:

إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م.

- عبد السلام محمد هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968م.
- عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط2، 1973م.
- السيّد، عبد الحميد مصطفى: **مسائل النحو والصرف في تفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسيّ**، دار الإسراء للنشر، عمّان، 2003م.
- ابن السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد: **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، دمشق، 1979م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الشافعي:

الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق : محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصريّة، بيروت، لبنان، 1999م.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، دار المعرفة، بيروت، د.ت،

اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، دار الفكر، بيروت، **د.ت**

همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية،ج5، بيروت، دار المعرفة، د.ت.

شرح شواهد المغني، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

- ابن الشجريّ، الشريف أبو السعادات هبة الله: **مختارات ابن الشجريّ**، ضبطه وحققه محمود حسن زناتي، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، 1980م.
- شهبة، تقيّ الدين ابن قاضي الأسدي الشافعيّ: **طبقات النحاة واللغويين**، تحقيق: محسن عياض، مطبعة النعمان، النجف، د.ت.

- الشيخلي، بهجت عبد الواحد: **بلاغة القرآن الكريم في الإعجاز إعراباً وتفسيراً بإيجاز**، مكتبة دنديس، عمان، 2001.
- الصابوني، عبد الوهّاب: **اللُّباب في النحو**، مكتبة دار الشروق، بيروت، لبنان، د.ت.
- صافي محمود: **الجدول في إعراب القرآن وصرفه**، تحقيق: لينة الحمصي، دار الرشيد، دمشق، 1986م.
- صالح، بهجت عبد الواحد صالح: **الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان،1993م.
- صالح، صدام علي حسين: **التعدد الإعرابي ودلالته في الأسماء المبنية والفعل المضارع من خلال كتاب البيان في غريب إعراب القرآن**، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005، http://www.iwan7.com/t1947.html.
- الصبّان، ، أبو العرفان محمد بن عليّ المصريّ: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني**، دار إحياء الكتب العربية، د.ت
- صبري، نائلة هاشم: **المُبصر لنور القرآن**، مطبعة الرسالة المقدسية، القدس، 2003م.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، **الوافي بالوفيات**، تحقيق عبد الأحد،وعبد العزيز،ط2،(فرانز شتوغارت)للنشر، 2005م.
- ضيف، شوقي: **المدارس النحوية**، ط3، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن: **مجمع البيان في تفسير القرآن**، مطبعة الفرقان، صيدا، 1333م.
- الطبري أبو جعفر محمد بن جرير: **جامع البيان في تفسير القرآن**،ج7،ط3،دار المعرفة، بيروت،1978م.
- الطبطبائي، محمد حسين: **الميزان في تفسير القرآن**، ط2، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت، 1937م.
- الطنطاوي، الشيخ محمد، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ط2، دار المعارف، القاهرة، د.ت.

- الطنطاوي، محمد سعيد: **معجم ألفاظ القرآن الكريم**،تحقيق:محمد فهيم أبو عبية، ط2، مكتبة لبنان، بيروت، 1996.
- عبد الجليل، عبد القادر: **معجم الأصول في التراث العربي**، ج2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006م.
- عبد الحميد ، عبد المنعم ، **نور اليقين معجم وسيط في إعراب القران الكريم** ، تحقيق : محمد سيد طنطاوي، مكتبة لبنان ، بيروت ، 2003.
- أبو عبد الله محمد بن عيسى: **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، تحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، دار الندوة، بيروت، 1986م.
- أبو عبيدة معمّر بن المثنّى البصريّ: **مجاز القرآن**، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، 1954م.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي: **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله العقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية إبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك**، تحقيق:ح. الفاخوري ، ط5، دار الجيل، بيروت،1977م.
- العُكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين:

إعراب الحديث النبوي، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط2، دار المنارة، جدة، 1987م.

التبيان في إعراب القرآن، تحقيق : علي محمد البجّاوي، دار إحياء الكتب العربيّة، دمشق، د.ت.

شرح التبيان للعلامة العكبري على ديوان أبي الطيب أحمد بن الحسين المتنبي، المطبعة العامرية الشرفية، د.ت.

شرح ديوان أبي الطيب المتنبي المسمى بالتبيان في شرح الديوان، دار المعرفة، بيروت، 1978م.

اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، 1995م.

المسائلُ الخلافيّةُ في النحو، تحقيق: عبد الفتاح سليم، مكتبة الأزهر، القاهرة، 1983م.

مسائل خلافية في النحو، تحقيق : محمد خير الحلوانيّ ، دار الشرق العربيّ، بيروت ، 1992م

- عمر، أحمد مختار ومكرم، عبد العال سالم: **معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء**، مجلد3، ط3، عالم الكتب 1997م.
- عنترة بن شدّاد العبسيّ: " **الديوان**"، **شرح وتحقيق: خليل شرف الدين، دار ومكتبة الهلال، بيروت** ، لبنان، 2008م.
- عوّاد، محمد حسن: **تناوُب حروف الجرّ في لغة القرآن**، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمّان 1982م.
- أبو العينين، خضر: **معجم الحروف العربيّة" المعنى، المبنى، الإعراب**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، 2011م.
- الغلاييني، مصطفى: **جامع الدروس العربية**،ج2، دار السلام، القاهرة، 2010م.
- ابن فارس، أبو الحُسين في: **الصاحبيّ في فقه اللغة**، مؤسسة بدران، بيروت، 1964م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي : **الحجة للقراء السبعة ، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام** ،تحقيق :كامل مصطفى الهنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2001.
- أبو الفتوح، محمد حسين:**الجملة الحاليّة في القرآن الكريم إحصاء ودراسة**، جامعة الملك سعود، الرياض، 1409هـ.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: **معاني القرآن**، تحقيق : عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار السرور، د.ت.
- الفرزدق، أبو فراس همّام بن غالب: "**الديوان**"، تحقيق: إيليا الحاوي، ط2، الشركة العالميّة للكتاب، بيروت، لبنان، 1983م.
- فروخ، عمر: **تاريخ الأدب العربي** ، ط5، دار الملايين، دمشق، د.ت.

- الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، تحقيق: محمد المصري، ط1، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، 1987م.
- قباوة، فخر الدين: **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، ط3، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1981م.
- القرطبيّ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاريّ:

الجامع لأحكام القرآن، تفسير القرطبيّ، تحقيق: عبد الرزاق المهديّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ، 2006م.

الميزان في تفسير القرآن (تفسير القرطبي) تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت،2006.
- قطب، سيّد قطب: **في ظلال القرآن، دار الشروق**، القاهرة، 1972م.
- القفطي، جمال الدين ابي الحسن علي بن يوسف القفطي، **إنباه الرواة على أنباه النحاه**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية،بيروت ج2، 2004م.
- القيسي، مكيّ ابن أبي طالب:

الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان،ج1، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق،1974م.

مُشْكِل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد السواس، مجلد1، دار المأمون للتراث، دمشق، د.ت.
- الكتبي، محمد بن شاكر: **فوات الوفيات والذيل عليها**، تحقيق: إحسان عباس،مجلد2، دار صادر،بيروت، د.ت.
- ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر:

البداية والنهاية،دار الفكر، بيروت، د.ت.

تفسير ابن كثير والبغويّ، مطبعة المنار، القاهرة، د.ت.
- كحالة، عمر رضا، **معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية**،ج5، دار إحياء التراث العربي، لبنان، د.ت.

- الكَرباسيّ، محمد جعفر الشيخ إبراهيم: **إعراب القرآن**، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2001م.
- المالقيّ، أحمد بن عبد النور: **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، ط2، دار القلم، دمشق، 1985م،
- الماورديّ، عليّ بن محمد بن حبيب ابو الحسن: **النُّكَتُ والعُيون تفسير الماورديّ**، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ت
- المبرّد، أبو العباس بن يزيد الأزدي:

"**المُقْتَضَب**"، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

"**الكامل**"، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، لبنان،1998م.

- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى التميمي: **السبعة في القراءات**، دار المعارف، القاهرة، 1980م.
- محمد، محمد الشاطر أحمد: **الموجز في نشأة النحو**، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1983م.
- المختار، محمد ولد أباه: **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**، دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، بيروت،2001م.
- المُرادي، الحسن بن قاسم: **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط2، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983م.
- المرزوقيّ، أحمد بن محمد المرزوقيّ الأصفهانيّ : **شرح ديوان الحماسة**، ط2، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، 1967م.
- أبو مزيزق، أحمد عبد السلام: **إرشاد الحيران إلى توجيهات القرآن**، دار المدار الإسلامي، بقيروت، 2011.
- مسعد، عبد المنعم فائز: **العمدة في النحو ومعه شواهد تطبيقية**، جامعة القدس، 2003م.
- مكرَم، عبد العال سالم: **الشواهد الشعرية في تفسير القُرطبيِّ**، عالم الكتب، بيروت، 19998م.

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم: **لسانُ العربِ**،مجلد12، دار صادر، بيروت، د.ت.
- الميدانيّ، أبو الفضل النيسابوريّ: **مَجْمَعُ الأمثال**، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- النابغة، أبو أمامة زياد بن معاوية: **الديوان**، دار السلام، القاهرة، 2009م
- ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك: **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت.
- النتشة، إسماعيل داوود محمد: **أشعار هُذيل وأثرها في محيط الأدب العربيّ**، دار البشـــير، عمّان، الأردنّ، 2001م.
- النحاس، أبو جعفر أحمد ابن إسماعيل النحاس:

إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، ج1، ط3، عالم الكتب، 1988م.

إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، مجلد1، دار الكتب العلمية، بيروت،2001م.

إعراب القرآن، ط3، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط3، بيروت، **د.ت.**
- نعيرات، نعيم صالح سعيد: "**لا" في القرآن الكريم–دراسة نحويّة دلاليّة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، 2007م، نابلس.
- **نقائض جرير والفرزدق**، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت
- نهر، هادي: **الإتقان في النحو وإعراب القرآن**، مجلد1، عالم الكتب الحديث، إربد، 2010م.
- النّيسابوريّ، أبو الحسين مسلم بن الحجّاج: **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت،1955م.
- الهاشميّ، السيّد أحمد: **القواعدُ الأساسيّةُ للغة العربيّةِ حسبَ منهجِ متنِ الألفيةِ لابنِ مالك، وخلاصة الشراح لابن هشام وابن عقيل والأشمونيّ**، دار الكتب العلميّة، بيروت، د.ت.
- "**ديوان الهذليين**"، الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1965م.
- الهمذاني، المنتجب حسين بن أبي العز: **الفريد في إعراب القرآن المجيد إعراب – تفسير قراءات**، تحقيق: محمد حسن النمر، مجلد1، دار الثقافة، الدوحة، 1991م.

- الهَيثميّ، نور الدين عليّ بن أبي بكر: **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، تحقيق: العِراقيّ وابن حجر، دار الكتاب، بيروت، د.ت.
- اليافعي، ابو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان: **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، ج3، ط2، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت، 1838م.
- ياقوت، محمود سليمان:

  إعراب القرآن وبيانه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د.ت.

  إعراب القرآن الكريم ، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999م.
- ابن يعيش، موفق الدين ابن يعيش: **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د.ت.

AN-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

Al-Anbari's "*Al-Bayan Fe Ghareb E'rab Al-Qura'an*" and Al-Oʾkbari's" *A-Tibyan Fe E'rab Al-Qura'an*": A Comparative Study: A Syntactic DisagreementinTreating the Quranic Script

By

Ihtiram Saeed Ahmad Qarmash

Supervisior

Prof. Hamdi Mahmoud Jebali

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Arabic Language & Literature, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University Nablus, Palestine.

2014

Al-Anbari's "*Al-Bayan Fe Ghareb E'rab Al-Qura'an*" and Al-O'kbari's" *A-Tibyan Fe E'rab Al-Qura'an*": A Comparative Study: A Syntactic DisagreementinTreating the Quranic Script

By
IhtiramSaed Ahmad Qarmash
Supervised by
Prof. Hamdi Mahmud Al.Jabali

Abstract

This study tackled the syntactic disagreement in examining the Quranic script in two masterpieces, namely: Al-Anbari's "*Al-Bayan Fe GharebE'rab Al-Qura'an*" and Al-O'kbari's" *Al-Tibyan Fe E'rab Al-Qura'an*". Furthermore, many studies tackled the same theme;however,this study is significant as itspots the disagreement between both scholars in examining the Quranic script. Besides, it focused on dealing with the syntactic casesupon which both disagreed trying to provideexplanation for such matters and preferring some views at the expense of the views of others by presenting convincing and solid explanation and Quranicverses.

It also elaborated on this disagreementleading to its reasons classifying them into the dealt with syntactic themes. Because of such disagreement, the introduction of this study presented the aim of the study, its components, its methodology, a prologue to a reasonable translation to Al-Anbari and Al-O'kbari and six chapters, which determined the key views' disagreements between them including three case endings in Arabic, namely: nominative, accusative and genitive. It also included sentences, articles and gerunds.

Finally, the results of this study showed that there is a huge disagreement between Al-Anbari and Al-Ok'bari in dealing with the Quranic script. This disagreementis due to having a different reading for the script and a different syntactic school. Besides, each scholar stuck to one of the views, depended on different sources and treated the interpretation of the sign differently since their disagreementleads to many syntactic cases. Finally, their disagreementis not absolute because they did not include all the syntactic aspects, which signifieda relative agreementon some linguistic cases among them.